

# جيل التعلم

الاستثمار  
في التعليم  
لتغيير العالم

تقرير صادر عن اللجنة الدولية  
 لتمويل فرص الحصول على التعليم  
العالمي





# جيل التعلم

الاستثمار  
في التعليم  
لتغيير العالم

تقرير صادر عن اللجنة الدولية لتمويل  
فرص الحصول على التعليم العالمي

## واجهة - التعليم: الاستثمار الأفضل الذي يمكن للعالم القيام به

من اليمين إلى اليسار:

تاينتا روس/عالمهم  
الخاص

بيوس أوتومي/نمط الحياة  
وكالة فرانس برس/صور  
Getty

محمود رسلان/وكالة  
الأناسول/ صور Getty



من 300 ولي أمر في 105 دولة الذين يقومون بمشاركتنا خبراتهم وتجاربهم. تبدأ لجنتنا عملها من منطق الإيمان بمستقبل مُمتلئ بالفرص - مستقبل، ينعم بتعليم صحيح ومهارات تعليمية، والذي يمكن أن تحصل فيه البلدان النامية على سبل جديدة للنمو والاعتماد على رأس المال البشري. تؤمن اللجنة أن التعليم واكتساب المهارات يُوفر أفضل السبل للخروج من دائرة الفقر، عدم المساواة، وعدم الاستقرار، كما أنه أفضل حماية من تغيّر المناخ، وظهور المرض، والتطرف. كما يتضح لنا أنه في ظل مجتمع واقتصاد عالمي تتشابك أطرافه على نحو متزايد، فإن العواقب الاجتماعية والاقتصادية من الإخفاق في إكساب الشباب الصغير المهارات التي يحتاجونها سيُنال منا جميعًا. ولنا حاجة للعودة إلى صفحات التاريخ لنرى ماذا حدث عندما حُرِم الشباب الصغير من الحصول على المستقبل الذي وُعد به - عندها يُصبح الشباب غير الماهر، الساخط، المُفكك لقمة سائغة للراغبين في نشر الغضب والخوف والتطرف.

### نقطة تحول

إننا عند نقطة التحول. بدون جهود جديدة لتوسيع فرص التعليم لجميع الأطفال، فإننا لن نُنهي الأعمال غير المكتملة للأهداف الإنمائية للألفية، ولن نفي بالموعود النهائي لأهداف التنمية المستدامة المقرر في 2030، ولن نخلق السبل التي تستطيع من خلالها البلدان ذات الدخل المنخفض أن تلحق بركب الدول ذات الدخل المرتفع. كما نوضح في هذا التقرير، أن التعليم - وبصفة خاصة تعليم الفتيات - يُعد الحافز للحد من وفاة الأمهات والأطفال، وانتشال الناس من براثن الفقر. إن الاستثمار المبكر والكافي، الذي يشمل الجميع، ورفع مستوى التعاون مع القطاعات الأخرى هو أفضل السبل لجني ثمار التعليم. في الحقيقة، أنه في غياب حملة واسعة للتعليم، فإننا لن نتمكن من استكمال جهادنا في الإصلاح الاجتماعي الكبير في القرنين الـ19 والـ20 — النضال ضد عمالة الأطفال وزواجهم.

### أول جيل يذهب جميع أطفاله إلى المدرسة

استنادًا إلى أمثلة من التطوير الرائع للتعليم في جميع أنحاء العالم، والذي يواجه تحدي الاحتياجات الملحة لإعادة تشكيل العملية التعليمية بصفة مستمرة للوفاء باحتياجات الجيل الجديد، تُوضح اللجنة السبل التدريجية لتحقيق التعليم العالمي. إننا نوضح كيف أن رؤيتنا للعالم الذي يلتحق فيه كل الأطفال والشباب الصغير بالمدرسة وتلقي العلم ليس خُلْمًا. إنه واقع يمكن تحقيقه، وراينا بالفعل في بعض البلدان. إذا غيّرتنا من أداء أنظمة التعليم، وأطلقنا العنان للابتكار، وحددنا أولويات الالتحاق بالمدرسة، مع زيادة التمويل، وتحفيز جميع البلدان بحيث تُسرّع من عجلة تطورها لتلتحق بركب الدول الأسرع تحسُّنًا والتي تمثل 25 بالمائة على صعيد التعليم، عندها إذاً نستطيع بناء جيل المتعلم.

### تأمين الموارد المالية لتمويل

جثث مُلطخة بالدماء في سيارات الأسعاف. وجوه تلميذات مخطفات. سُترات نجاة صغيرة قفزها البحر إلى الشاطئ. أيادي صغيرة تعلمت حمل السلاح. أناس مُنهكون مُشردون حول العالم.

قصص هؤلاء الأطفال في 2016 لم تكن قط "قصصًا لعيشة سعيدة". من تمرد بوكو حرام في نيجيريا، إلى المجتمعات التي ضربها الزلزال المدمر في نيبال، إلى مخيمات اللاجئين السوريين الذين مزقهم الحرب، وقع ملايين الأطفال تحت وطأة مشاكل زواج الأطفال، أو عمالة الأطفال، أو الإتجار بهم. وملايين آخرين قد حُرِموا من المعلمين والفصول الدراسية التي هم في حاجة إليها. محرومون من كل أمل لهم، في الوقت الذي كان يجب أن يتمتعوا فيه بتعليم جيد في المدرسة.

في عام 2016، ترك ربع مليون طفل وشاب صغير المدرسة. 330 مليون آخرون لم يتعلموا؛ لأننا فشلنا في الاستثمار فيهم حتى وإن كانوا يذهبون إلى المدرسة. لا نستطيع أن نستقبل عقدًا جديدًا أو حتى عامًا واحدًا على هذه الشاكلة. حان الوقت الذي نروي فيه قصصًا جديدة حول أطفالنا. إنه الوقت الذي لا نوفر لهم الأمان فحسب، بل وأيضًا مستقبل حقيقي - إنه الوقت الذي نحررهم فيه من الخوف، بل ونمنحهم أيضًا الحرية لإدراك قُدراتهم من خلال التعليم.

### التحدي

نحن نحاول من خلال هذا التقرير إذاً بدء قصة مختلفة - بشأن ضمان أحقية كل طفل في التعليم، قاطعين على أنفسنا عهدًا هذه المرة بالاستمرار. إنها الحقوق المَدَنِيَّة التي نناضل كي يحصل عليها جيلنا. إذ أننا إن لم نُغيّر مسارنا الآن، سيظل ما يقرب من مليار طفل في سن المدرسة محرومين من اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية حتى عام 2030. بل مع حلول عام 2050، سيظل طفل من بين ثلاثة أطفال في أفريقيا غير قادر على إتمام المرحلة الثانوية الأساسية. وبحلول ذلك الوقت، ستوفر كوريا، واليابان، وتايوان فرصة التعليم العالي لـ80 بالمائة أو أكثر من خريجي المدارس، في حين أن جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر ستجاهد لتصل إلى 5 بالمائة، على أحسن تقدير.

لقد حان الوقت لفتح صفحة جديدة وأن نُقر أن كل طفل يُعد شخصية فريدة وعالية القيمة؛ فبدلاً من أن نُطور إمكانيات بعض أطفال العالم، علينا أن نُطور قدرات جميع أطفالنا. وبذلك سنضمن من أن الوفاء بوعده تحسين جودة التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية سيتحقق بتضافر جهود المجتمع الدولي لكل طفل بحلول عام 2030.

تشكلت لجنة دولية لتمويل فرص الحصول على التعليم العالمي لتجمع أفضل الأدلة اللازمة لإثبات صحة ما نعرضه اليوم: حيث سيتم إضافة جدول أعمال يكون من شأنه تحقيق أكبر فرصة لتوسيع رقعة التعليم في العصر الحديث. إنني مُمتن لحكومات النرويج، وإندونيسيا، وملاوي، وشيلي، والأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لليونسكو، على منحنا فرصة لتنفيذ هذه التوصيات. يُعد هذا التقرير تعهدًا بإلتزامنا، وتحمسنا، ونفاذ بصيرتنا تجاه أعضاء اللجنة، وهناك أكثر

## جيل التعلم

يحتاج خلق جيل التعلم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى سد الفجوة بين ما تنفقه هذه البلدان اليوم والمقدر بـ 1.2 تريليون دولار، وبين الإنفاق الذي تحتاجه هذه البلدان بالفعل والمقدر بـ 3 تريليون دولار. وهذا بحلول عام 2030. نتوقع من الحكومات الوطنية أن تقود عملية تمويل التعليم، مع رفع مستوى نسب النمو لتحقيق الأهداف الحقيقية للإنفاق على التعليم. إن التزامها بالإصلاح والاستثمار سيكون الدافع الأهم في الوصول إلى جيل التعلم. بالنسبة لهذه الحكومات التي تُرحب بالإصلاح والاستثمار الدائم، فإننا نعتقد أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية توفير الدعم والمساعدة المادية الإضافية.

### آلية الاستثمار العالمي

تضع اللجنة تصوراً حول اتفاق التمويل لجيل التعلم، إذ تتعهد فيه البلدان أن الاستثمار في مجال التعلم سيؤدي إلى دعم المجتمع الدولي. وتعبئة التمويل الجديد يتطلب ابتكار أساليب جديدة للتمويل، وطرق جديدة للاستفادة من الموارد المتاحة. مع انعدام الأمن الاقتصادي الذي يشهده عالمنا اليوم والنقل من شأن التأثير المحتمل للإنفاق الدولي على التعليم، يجعل المطلب الذكي القائم على دليل - والأعلى صوتاً والأكثر فاعلية - أمراً حيوياً. ولكنه ببساطة لن يكون كافياً. نحن بحاجة إلى إيجاد طرق جديدة ومبتكرة لإعادة تنظيم التمويل العالمي للتعليم. قدمت اللجنة توصيات جريئة بشأن تجميع مجموعة المؤسسات صاحبة التأثير الأكبر في عالمنا اليوم - كالبونك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs)، والتي لها القدرة على رفع قيمة التمويل الإضافي للتعليم إلى 20 مليار دولار سنوياً. يعطي اقتراحنا بشأن إنشاء آلية استثمار رائدة لبنك التنمية متعدد الأطراف (MDB) معنية بالتعليم فرصة وحيدة لرفع قيمة التمويل الإضافي المستدام للبنك وفي الوقت ذاته زيادة حجم التمويل المخصص للتعليم مبنية على ركائز أساسية لأهداف التمويل العالمي للتعليم. إن رفع مستويات التمويل العالمي للتعليم مقارنة بما تم تحقيقه بالفعل في المجتمع الصحي لا يُعد ضرورة أخلاقية فحسب. في الاقتصاد العالمي المترابط، يُعد ذلك استثماراً ذكياً وحيوياً.

### القيمة مقابل المال

إننا بحاجة للمزيد من الموارد التعليمية، بل ويجب أيضاً الاستفادة من الموارد المتاحة على نحو أكثر فاعلية. إننا بحاجة لزيادة عدد الموارد الجديدة، وتقليل حجم الخسائر، وضمان أن كل دولار يُدفع في التعليم الفعلي. لا يجب أن يكون التعليم في القرن الـ 21 قاصراً فقط على منح المؤهل؛ يجب أن يزيد من كفاءة جميع المتعلمين. وبالتالي، فإن الابتكارات في التدريس والتعليم يجب أن تنتقل إلى قلب جدول الأعمال الخاص بالتعليم. ومع أتمتة المصانع، وحوسبة المستشفيات، ودخول المنازل عالم الهوائيات، فما هي الرسالة التي يمكن أن نرسلها لك إذا قلنا أن الفصول الدراسية تعكس هذه الصورة منذ قرن مضى؟ نحن بحاجة للاستثمار في القوى العاملة المتعلمة، وإعادة تصور ما يمكن أن تكون عليه. نحن بحاجة إلى وضع المدرس في بؤرة الاهتمام. وهذا يعني التفكير في مهارات المعلم في ضوء جديد وأكثر إيجابية - سواء كان مُدرساً ينقل لطلابه فكره وفلسفته أو مدرِّباً يُوجههم لاكتساب المعرفة فحسب - كما ويعني الاستثمار في القوة العاملة المتعلمة بمرمتها. كما أننا بحاجة لجعل جميع الفصول الدراسية عبر شبكة الإنترنت، مع بنية تحتية رقمية قابلة للتطوير. في ظل خطتنا، ستكون جميع الفصول الدراسية - بدءاً من القرى النائية ومخيمات اللاجئين البائسة إلى المدينة المأهولة بالسكان - ستواصل جميعها عبر شبكة الإنترنت من خلال بنية تحتية رقمية قابلة للتطوير.

## التقدمية الكونية

في كل ذلك، نحن بحاجة إلى إعطاء أولوية كبرى لهؤلاء الأطفال الأكثر عرضة لخطر استبعادهم من التعليم بحيث لا يؤدي عدم تكافؤ الفرص في جيل واحد إلى نتائج غير متكافئة. كما أننا بحاجة لزيادة التركيز على احتياجات أطفال القرى، والشوارع، وأطفال مخيمات اللاجئين، وكذلك الأطفال المعاقين ذهنياً أو بصرياً. فكل منهم بحاجة للمزيد من الموارد وبحاجة للاستعداد لتسخير التكنولوجيا الجديدة لتلبية احتياجاتهم. نستطيع تحقيق ذلك من خلال التقدمية الكونية فقط، والتي ستجمع بين التزام كل طفل بالتعليم وبين توفر المزيد من الموارد المخصصة لهؤلاء الأطفال الذين هم بأمر الحاجة إلى المساعدة.

## النضال من أجل حصول جيلنا على حقوقه المدنية

وفقاً لما جاء في هذا التقرير، فإننا نمتلك الوسائل، والمعرفة، والأدوات اللازمة لتعليم جميع الأطفال. استخدام قوة الإصلاح مطبقة بالفعل في بعض الدول، والعمل ضمن حدود معدلات النمو المتوقعة، وتوسعات الميزانية الممكنة، وتوصيات اللجنة سواء كانت الاعتمادات الجوهرية أو المُعتمدة. ولكن علينا الانتباه، فقليل من الحكومات التي تستجيب لضغط الرأي العام الكافي لحل أوجه القصور في التعليم أينما وجدت. نادراً من القادة من يعتقد أنه قد يفقد الانتخابات بسبب إخفاقه في التعليم، حتى وإن كانت أنظمة التعليم في بلادهم في حالة انهيار. وبالتالي توجد مساعي ضمن جزء من هذا التقرير لخلق صدق قوي لدى الرأي العام يُطالب فيه الآباء، والتلاميذ، والطلاب، وجميع المهتمين بمستقبل التعليم بأن حق كل طفل في التعليم يجب أن يُحترم. ولمساندة ذلك، فإننا نطالب باتخاذ إجراء جديداً لضمان أن جميع البلدان - سواء كانوا شركاء من الدول المتقدمة أم النامية - تفي بمستؤولياتها تجاه الأطفال، وعلى الأمم المتحدة متابعة تقدم التعليم في هذه البلدان، ولفت انتباه من يُخفق في استثمار التعليم أو تحسينه. وبالنسبة للآباء والمعلمين - بصفتهم أصحاب تأثير وصانعي التغيير - فإننا سنبدل قصارى جهدنا للوفاء بهذا الوعد. نحن نعلم أن التعليم يفتح أبواب الأمل، ويُمنّي المواهب، ويُطلق العنان للطاقت الكامنة. وعلينا أن نُؤكد مرة أخرى على مكانة التعليم كحق إنساني، ومدني، وضرورة اقتصادية.

يُقال أن كل دقيقة تمنحك فرصة جديدة. إن كان هذا صحيحاً، فعلياً اغتنام ذلك الآن. نُؤكد هذه اللجنة على أنه سيتم تطوير القدرات، وإطلاق العنان للمواهب، وسيتم تحقيق الأحلام على أفضل وجه، عند نقطة التواصل بين الطفل والمعلم. الأهم من ذلك كله، هو التعليم - الذي يتمثل في قدرتنا على التخطيط والإعداد للمستقبل - هو الذي يمنحنا الأمل. دعونا نُذكر الناس بالمعادلة الأساسية: طفل + مُعلم يساوي آمال بلا حدود.

**Gordon Brown**

السيد المُحترم/ جوردن براون

السيد رئيس، اللجنة

الدولية لتمويل فرص الحصول على التعليم العالمي

المبعوث الخاص بالأمم المتحدة

للتعليم العالمي

## اللجنة الدولية لتمويل فرصة التعليم العالمي

توجه اللجنة توصياتها لهؤلاء الذين يُشاركون في نجاح التعليم أو إخفاقه؛ كواضعي السياسات وقادة النظام، والمعلمين، والقوى العاملة المُتعلمة واسعة الأفق، وصناع القرار في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية، والحكومات المركزية، والإدارات المحلية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المُتقدم. تعرض توصيات اللجنة بصفة عامة جدول أعمال لجميع الذين يصنعون ويؤثرون في القرارات الرئيسية التي تصنع مُستقبل أطفالنا والشباب الصغير.

تم تجهيز اللجنة الدولية لتمويل فرص الحصول على التعليم العالمي لتجديد القضية الخاصة بالاستثمار في التعليم، ورسم مسارًا للاستثمار المُتزايد لتطوير قدرة الشباب الصغير في جميع أنحاء العالم. تم عقد اللجنة برئاسة السيد رئيس وزراء النرويج، والسادة رؤساء ملاوي وإندونيسيا، وشيلي، والمدير العام لمنظمة اليونسكو، وذلك في أعقاب مؤتمر القمة بأوسلو لعام 2015 حول التعليم من أجل التنمية. رحب الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء اللجنة، ووافق على أخذ التقرير والعمل بتوصيات اللجنة.

أعضاء اللجنة هم رؤساء الدول والحكومات الحاليين والسابقين، ووزراء الحكومة، وخمسة من الحائزين على جائزة نوبل، وشخصيات قيادية في مجالات التعليم، والأعمال، والاقتصاد، والتنمية، والصحة، والأمن. ويُوافق أعضاء اللجنة على النتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير. كما أنهم يعملون في هذه اللجنة بصفتهم الشخصية وليس كجزء من مهامهم في المؤسسات المُنتسبين إليها. تم تفويض اللجنة لتحديد أكثر الطرق فاعلية ومساءلة لتجميع الموارد وتوزيعها؛ للمساعدة في ضمان حصول جميع الأطفال والشباب الصغير على فرصة المشاركة، والتعلم واكتساب المهارات التي يحتاجونها لمرحلة البلوغ والعمل في القرن الـ 21.

ويستند عمل اللجنة على رؤية رؤساء العالم لعام 2015 التي تتوافق مع هدف التنمية المُستدامة للتعليم: لضمان جودة التعليم الشاملة والعادلة بحلول عام 2030، وتعزيز فرص التعليم للجميع طوال الحياة. الأهداف والإجراءات الموصوفة في هذا التقرير تلتزم وتهدف للمساعدة في تنفيذ هذا الهدف. تطرح اللجنة الآن ما سيكون أكبر توسع للفرص التعليمية في التاريخ الحديث. يعتمد نجاحها على تنفيذ جدول الأعمال المذكور بهذا التقرير. لتحقيق هذه الأهداف، تطرح اللجنة نطاق واسع من التدابير لتمويل التعليم، وتحديد الإصلاحات الاستراتيجية اللازمة لضمان أن التمويل يُحقق نتائج حقيقية للتعليم. تهدف هذه الإجراءات إلى الجمع بين الشركاء الدوليين والمحليين من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. يستحيل فصل تمويل التعليم عن كيفية الاستفادة من الموارد - فالإنفاق الأفضل والأكثر سيكون حيوياً لتحقيق أهداف اللجنة، كما أن ضمان إنفاق أكثر فاعلية وكفاءة أمر بالغ الأهمية لتعبئة المزيد من الموارد من أجل التعليم. ولكي تدعم اللجنة توصيتها، فإنها توضح حالة الاستثمار الحتمي والمُتجدد في التعليم. وتتطلع اللجنة إلى تعبئة سلسلة قوية، يُؤدي فيها الاستثمار في التعليم إلى تحقيق عمليات الإصلاح والنتائج المرجوة، والتي بدورها تؤدي إلى استثمارات جديدة.

يُلخص هذا التقرير نتائج اللجنة واستنتاجاتها. تستمد اللجنة استنتاجاتها من البحوث الجديدة المُقدمة من الشركاء حول العالم، ومن تحليل الخبراء الجُدد لقاعدة الأدلة الموجودة، ومن المشورات العالمية واسعة النطاق، والعاملين، ومقدمي الخدمات التعليمية، ووزراء المالية والتعليم، وواضعي السياسات، والشركاء في مجال التعليم.<sup>1</sup> يوجد أكثر من 300 شريك في 105 دولة تشارك في هذه العملية. يستنبط التقرير أيضاً استنتاجات من لجان الخبراء المعنية بالتكنولوجيا، ومن الصحة والتعليم، والتمويل، وكذلك اللجان الشبابية.

يتركز عمل اللجنة على البلدان ذات الدخل المُنخفض والمُتوسط، غير أنه يجب الأخذ في الاعتبار العديد من التحديات، كضرورة خفض التفاوت الداخلي في كل بلد؛ كما سيُطبق ذلك على البلدان ذات الدخل المرتفع.



## الرؤساء



جوكو ويدودو  
رئيس، إندونيسيا



إرنا سولبرغ  
رئيس وزراء، النرويج



الاستاذ آرثر بيتر  
موثاريكا رئيس، ملاوي



إيرينا بوكوفا  
المديرة العامة،  
اليونسكو



ميشال باشليت  
رئيسة، تشيلي

## أعضاء اللجنة



البيكو دانجوت  
المدبر التنفيذي، لمجموعة  
دانجوتي



كريستين كليمنت  
المدبر العام، سيفيتا؛  
الوزير السابق للتعليم  
والبحر العلمى  
والوزير السابق  
لوزارة الأشغال والعمل،  
النرويج



فيلبي كالديرون  
الرئيس السابق،  
المكسيك



خوسيه مانويل باروسو  
الرئيس الأسبق،  
للمفوضية الأوروبية



انانت اغاروال  
المدبر التنفيذي لشركة  
"إنكس" للتعليم عبر  
الإنترنت، ورئيس معهد  
ماساتشوستس للتكنولوجيا

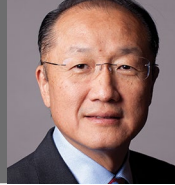


جوردن براون  
المبعوث الخاص للأمم  
المتحدة المعنى بالتعليم  
العالمى؛  
رئيس الوزراء الأسبق  
للملكة المتحدة  
(الرئيس)

## أعضاء اللجنة، يتبع



يوريكو كويكي  
محافظ طوكيو؛ والعضو  
السابق  
بمجلس النواب ووزير  
الدفاع الياباني



جيم كيم  
رئيس، مجموعة  
البنك الدولي



جاكايا كيكوتي  
الرئيس السابق،  
تانزانيا



أمال كريول  
الأمين العام  
لـ MEF (المنتدى  
الاقتصادي المغربي)؛  
وزير السياحة السابق  
بتونس



بيلا روزا جمائل  
مستشار/ونائب رئيس،  
إدارة التعليم والوعي  
(ITA)



جوليا جيلارد  
ورئيس، مؤسسة الشراكة  
العالمية للتعليم؛  
ورئيس الوزراء  
السابق، أستراليا



أمارتيا سين  
الأستاذ بجامعة توماس  
لامونت، وأستاذ الاقتصاد  
والفلسفة بجامعة هارفارد



كايلاش ساتيارثي  
مؤسس حركة "إنقاذ  
الطفولة"



الشيخة لبنى  
الفاصمي  
عضو مجلس الوزراء،  
وزير الدولة  
للتسامح، الإمارات  
العربية المتحدة



نغوزي أوكونجو إيويالا  
رئيس، ورئيسة التحالف  
العالمي للقاحات  
والتحصين (GAVI)؛  
وزير المالية  
السابق نيجيريا



باتريسو ميلير  
أستاذ، بجامعة  
تشيلي؛ رئيس،  
مؤسسة تشيلي



شاكيرا مبارك  
مطربة عالمية؛  
وصاحبة، مؤسسة  
"حافي القدمين" لمساعدة  
الأطفال





تيوبيستا بيرونجي  
مايانجا  
مؤسس، "اتحاد المعلمين  
الوطني بأوغندا"  
(UNATU)؛ نائب مدير  
الخدمات التعليمية،  
العاصمة المركزية  
كامبالا

سترايف ماسيوا  
الرئيس التنفيذي  
ومؤسس، شركة إيكونت

جارسيا ميشيل  
مؤسسة شركة، جارسيا  
ميشيل تراست

جاك ما  
مؤسس و الرئيس  
التنفيذي، لمجموعة  
علي بابا

جو هولي  
أستاذ بمعهد كوريا للتنمية  
(KDI)، مدرسة  
السياسة العامة  
والإدارة؛  
وزير التعليم  
السابق، كوريا

أنتوني ليك  
المدير التنفيذي،  
اليونيسف

## مدراء اللجنة



دكتورة ليزبيت  
سنير مدير البحوث،  
باللجنة الدولية لتمويل  
فرص الحصول التعليم  
العالمي  
لتمويل فرص الحصول  
على التعليم  
العالمي

الدكتور جاستن. ديليو  
فان فليت رئيس،  
اللجنة الدولية  
لتمويل فرص الحصول  
على التعليم  
العالمي

هيلى تورنينج  
شميدت  
الرئيس التنفيذي  
لحماية الأطفال؛  
رئيس الوزراء السابق  
للدنمارك

لورنس سمرز  
أستاذ تشارلز و.  
إليوت الرئيس الفخري  
بجامعة هارفارد؛ والأمين  
71 من وزارة الخزانة  
للرئيس كلينتون؛ رئيس  
المجلس الاقتصادي  
القومي للرئيس أوباما

ثيوا سوا  
الرئيسة التنفيذية لصندوق  
تنمية  
المرأة الأفريقية



# جيل التعلم

ملخص  
تنفيذي

يواجه جيل الشباب اليوم عالمًا يتغير تغيرًا جذريًا. فنصف وظائف العالم تقريبًا — والتي تبلغ حوالي 2 مليار وظيفة — عرضة لخطر الانقراض بسبب تزايد أتمتة العمليات في العقود المقبلة. وعلى عكس تأثير الابتكار على الأجيال السابقة، تنطوي التكنولوجيا الجديدة على خطر داهم يتمثل في عدم توفير فرص عمل توازي ما يتم الاستغناء عنه من وظائف في هذا القطاع. وبسبب التحولات بين الصناعات وطبيعة العمل المتغيرة داخلها، سيزداد الطلب على المهارات عالية المستوى وستفقد العديد من الوظائف ذات المهارات المنخفضة والمتوسطة أهميتها. وسوف تكون غالبية الوظائف المتاحة أمام الموظفين الذين لا يتمتعون بالمهارات عالية المستوى غير مضمونة ودون مقابل مجزٍ. ولا يمكن اكتساب المهارات اللازمة، ومنع تفاقم مشكلة عدم المساواة وتوفير مستقبل مزدهر للجميع إلا عن طريق التعليم عالي المستوى لجميع الأطفال.

## في عام 2030 في البلدان ذات الدخل المنخفض، وفي ظل الاتجاهات الحالية، سينجح شاب واحد فقط من كل 10 شباب في اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية.

ولكن على الرغم من الأهمية القصوى للاستثمار في التعليم والوعود التي قطعها القادة مرارًا وتكرارًا على اختلاف أجيالهم، فإن الاستثمار المحلي والعالمي ظل راكدًا في السنوات الأخيرة، واحتل التعليم أدنى مرتبة في قائمة أولويات زعماء العالم، وكثيرًا ما جاءت نتائج الاستثمار في هذا الصدد مخيبة للآمال. إن التعليم في كثير من البلدان لا يشهد تحسنًا، بل إن تخلف الأطفال عن الركب يزداد بشكل خطير؛ فهناك 263 مليون طفل وشاب غير ملتحقين بالمدارس، ويزداد عدد الأطفال المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية. وبالنسبة للأطفال الملحقين بالمدارس، لا يستفيدون من العملية التعليمية. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لا يكتسب سوى نصف طلاب المدارس الابتدائية وأكثر قليلاً من ربع طلاب المدارس الثانوية المهارات الأساسية على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي على الترتيب. وتتوقع اللجنة، أنه إذا استمرت بالاتجاهات الحالية، فإنه بحلول عام 2030 ستصل أربعة من بين 10 أطفال ممن هم في سن المدارس فقط

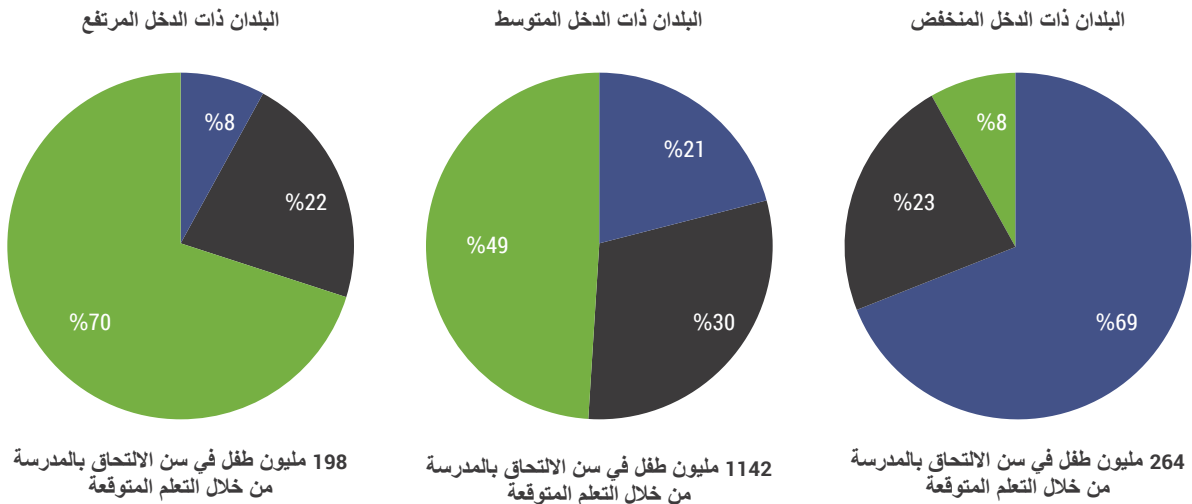
سبواجه الشباب في البلدان النامية أعظم التحديات في السنوات المقبلة. في الماضي، حققت العديد من الاقتصادات النامية نموها عن طريق نقل عمل المزارع إلى المصانع. وفي المستقبل، سيتطلب الأمر إيجاد نماذج نمو جديدة، ولكنها ستتطلب مستوى من المهارة يفوق ما تسعى العديد من الاقتصادات حاليًا إلى توفيره. ستزيد الخصائص السكانية من خطورة هذا التحدي. وسوف تشهد البلدان التي تعاني بالفعل تخلفًا شديدًا في النظم التعليمية طفرات كبرى في أعداد المواليد. وستكون أفريقيا موطنًا لمليار شاب بحلول عام 2050.

## ستؤدي الفجوة المتزايدة في المهارات إلى إعاقة النمو الاقتصادي، مع وجود تداعيات اجتماعية وسياسية بعيدة المدى.

واليوم بالفعل، يجد نحو 40 في المائة من أرباب العمل على مستوى العالم صعوبة في تعيين أشخاص من ذوي المهارات التي يحتاجون إليها. وسوف تكون هناك حاجة لاكتساب مهارات جديدة للحياة والتأقلم والعمل بحرية، فضلًا عن المهارات الفنية والاجتماعية والتفكير النقدي. إذا لم يتمكن التعليم في العديد من أنحاء العالم من مواكبة هذه المتطلبات المتغيرة، سيكون هناك نقص كبير في العمالة الماهرة في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة كما سيؤدي إلى وجود فائض كبير في العمالة ذات المهارات الضعيفة. وستؤدي الفجوة المتزايدة في المهارات إلى إعاقة النمو الاقتصادي حول العالم، مع التهديد بوجود تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى.

## أزمة التعلم العالمية: نتائج التعليم المتوقعة

لمجموعة من الأطفال والشباب ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة في عام 2030



المصدر: توقعات لجنة التعليم (2016).

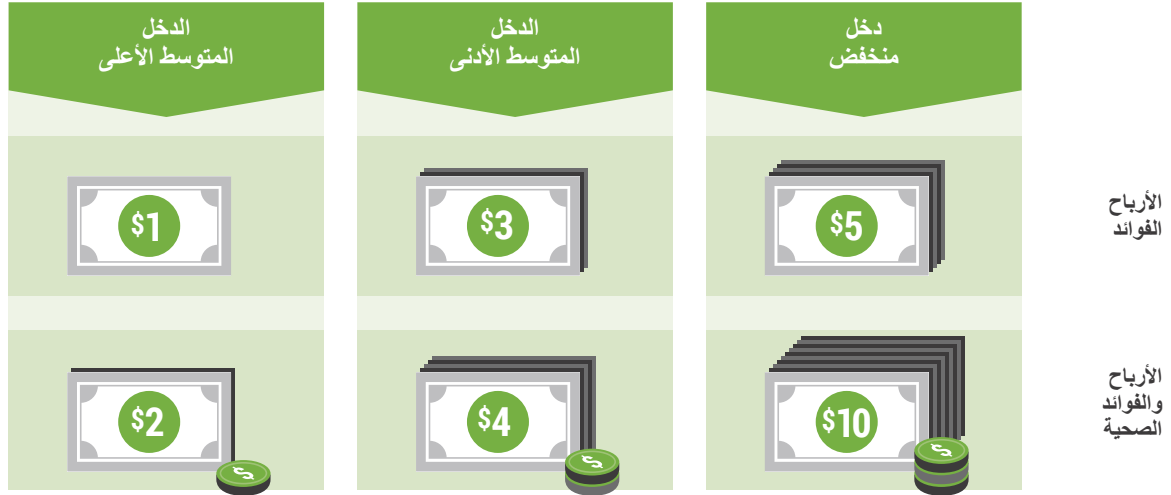
سيتعلمون الحد الأدنى من مهارات المرحلة الثانوية

سيتعلمون المهارات الأساسية للمرحلة الابتدائية فقط

لن يتعلموا المهارات الأساسية للمرحلة الابتدائية

إن التعليم هو أذكى الاستثمارات - فنسب الفوائد إلى التكاليف تكون مرتفعة

لكل دولار واحد يتم استثماره في سنة إضافية من التعليم...



المصدر: جيمسون وشيفر هوف (2016).

السياسية مع أنظمة التعليم الضعيفة، تتعاظم مخاطر عدم الاستقرار والتطرف والتدهور الاقتصادي. إذا لم يستطع العالم تسليح جميع الشباب بالمهارات التي يحتاجون إليها للمشاركة في الاقتصاد في المستقبل، لا يمكن تعويض تكاليف هذا التراخي والتأخير. فهناك حتمًا طريقة أفضل.

### يثمر الاستثمار في العام الدراسي الإضافي عن 10 مليون دولار أرباح في البلدان منخفضة الدخل.

إن الاستثمار في التعليم أمر لا محيص عنه. فالتعليم حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو مهم لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل وضروري لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. إن الدولار المستثمر في سنة إضافية من التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، يدر أرباحًا وفوائد صحية قدرها 10 دولار في البلدان ذات الدخل المنخفض وما يقرب من 4 دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ويمكن أن يُعزى حوالي ثلث الانخفاض في معدل وفيات الكبار منذ عام 1970 إلى المكاسب التي تم تحقيقها في تعليم الفتيات والشابات. وقد تزيد هذه الفوائد في المستقبل مع تحسين جودة التعليم وكفاءته وفق ما ورد في هذا التقرير. وأخيرًا، تزداد قيمة التعليم لأن التعليم هو الذي سيجد ما إذا كانت الاتجاهات التقنية والاقتصادية والديمقراطية المتبعة في هذا القرن ستخلق فرص عمل أو ترسخ عدم المساواة، نظرًا لأنه العامل المشترك الحاسم للتصدي بنجاح للتحديات العالمية التي تواجهها الإنسانية.

### خلق جيل التعلم

تخلص لجنة التعليم إلى أنه من الممكن إلحاق جميع الشباب بالمدارس والتعلم خلال جيل واحد - وعلى الرغم من حجم التحدي، يمكننا خلق جيل التعلم. وتخت اللجنة شركاء التنمية لتأييد هذه الرؤية الجريئة.

ستنجز الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط - في اكتساب المهارات الأساسية على مستوى التعليم الثانوي. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، سينجز طفل واحد من كل 10 أطفال في اكتساب تلك المهارات. وبدون اتخاذ الإجراءات المناسبة، ستقف أزمة التعلم هذه حجر عثرة أمام إحراز أي تقدم في سبيل بلوغ أبسط هدف من أهداف التنمية: القضاء على الفقر المدقع. وفي الاتجاهات الحالية، قد يظل أكثر من ربع السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض يعيشون في فقر مدقع في عام 2050. وسيكون تأثير ذلك على الصحة على نفس القدر من الخطورة. تشير التوقعات إلى أنه وفقًا للاتجاهات الحالية، فإنه بحلول عام 2050، سيتسبب عدم توفير فرص كافية لحصول على تعليم عالي المستوى إلى حصد أرواح كل عام تعادل أعداد من يلقون حتفهم جراء الإصابة بغير وس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا، وهما من الأمراض الأكثر فتكًا على مستوى العالم.

وإذا استمر عدم المساواة في التعليم، ستكون تداعيات ذلك على الاستقرار وخيمة أيضًا. ويظهر التحليل التاريخي أن عدم المساواة يغذي الاضطرابات؛ ففي البلدان التي تتضاعف فيها مستويات عدم المساواة في التعليم، تكون احتمالية الصراع أكثر من الضعف. ومن المرجح أن تتعاظم الاضطرابات عندما تتسع الفجوة بين توقعات الشباب حول الفرص التي يجب أن تكون متاحة أمامهم والواقع الذي يواجهونه. وقد تؤدي تحركات السكان إلى تفاقم هذه الضغوط. فاليوم يبلغ عدد النازحين بسبب الصراع أعلى مستوياته على الإطلاق ومن المتوقع أن تزداد الهجرة بسبب الصراع وتغير المناخ والضغط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يزداد عدد المهاجرين الدوليين، والذين سيُحرم العديد منهم من فرص اكتساب المهارات، إلى حوالي 400 مليون شخص بحلول عام 2050. ومع صعوبة صمود المنظومة التعليمية وتماسكها، ستتسبب ندرة المهارات في زيادة التعرض للخدمات ومخاطر عدم الاستقرار. وفي عالم تسوده العولمة، ستعبر هذه المخاطر الحدود الوطنية وتصبح مشاكل عالمية تتطلب اتخاذ إجراء على الصعيد العالمي. عندما تصطدم الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والديمقراطية والجغرافية



## وسيكون هذا أكبر توسع للفرص التعليمية في التاريخ.

إننا نعلم أنه يمكن تحقيق هذا الأمر نظرًا لأن ربع بلدان العالم تسير بالفعل في الاتجاه الصحيح. فإذا ما أسرعت الدول الأخرى من وتيرة نموها لتصل إلى المعدل الذي حققته أسرع الدول تحسنًا على صعيد التعليم والتي تمثل 25% من دول العالم، فخلال جيل واحد، يمكن لجميع الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الوصول إلى التعليم عالي المستوى في مراحل ما قبل التعليم الابتدائي والابتدائي والتعليم الثانوي، وسيكون من المحتمل أن يصل الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المستوى الأساسي من مهارات المدرسة الثانوية والمشاركة في تعليم ما بعد المرحلة الثانوية ليكونوا مثل نظرائهم اليوم في البلدان مرتفعة الدخل.

## من خلال جيل واحد، يستطيع العالم

## أن يحقق أهدافًا جوهرية في التعليم:

- جودة مرحلة التعليم ما قبل المدرسي عالية المستوى لجميع الأطفال.
- إتمام جميع الفتيات والفتيان تعليمهم الابتدائي، ومحو أمية جميع الأطفال الذين هم في سن العاشرة في الكتابة والحساب.
- اكتساب نسبة من الفتيات والفتيان مهارات المرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض لتصل إلى المستويات الحالية في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- المشاركة في التعليم ما بعد الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض لتقارب المستويات المرئية اليوم في البلدان ذات الدخل المرتفع.
- انخفضت التفاوتات في الممارسة والتعليم بين الأطفال الأغنى والأفقر داخل البلدان، بشكل حاد للغاية، إلى جانب التقدم الهائل في الحد من الأشكال الأخرى لعدم المساواة.

وسيكون هذا أكبر توسع للفرص التعليمية في التاريخ. وستجني الدول التي تستثمر وتقوم بعمليات الإصلاح لتحقيق هذه الأهداف فوائد هائلة تفوق التكاليف كثيرًا. كما ستحصل على المزايا الاقتصادية التي تأتي من القوى العاملة المتعلمة التي تمتلك المهارات اللازمة للمنافسة في اقتصاد القرن الـ21. وسوف تُترجم الفوائد الاقتصادية الشاملة إلى مكاسب كبيرة في مستويات الدخل والمعيشة على المستوى الفردي أيضًا. وبوجه عام، تعتقد اللجنة أنه إذا أُتيحت الفرصة أمام الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض الذين يبدون مرحلة التعليم ما قبل المدرسي اليوم للاستفادة من الرؤية الخاصة بجيل التعلم، فمن المتوقع أن يحصلوا طول حياتهم على مكاسب تقترب من خمسة أضعاف المكاسب التي حصل عليها آباؤهم، وهي قيمة تتجاوز مجموع تكاليف تعليمهم بمعامل 12.

## اتفاق تمويل

## لجيل التعلم

للوصول إلى جيل التعلم، تدعو اللجنة إلى إبرام اتفاق تمويل بين البلدان النامية والمجتمع الدولي، يتحقق من خلال أربعة تحولات تعليمية - في الأداء والابتكار والمشاركة والتمويل.

وبموجب هذا الاتفاق، تلتزم الحكومات الوطنية بإصلاح أنظمتها التعليمية لتحقيق أقصى قدر من التعلم والكفاءة وضمان حصول كل طفل على التعليم عالي المستوى، مجانًا من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية، من خلال

الزيادة التدريجية والمستدامة للتمويل المحلي.

عندما تلتزم البلدان بالاستثمار وعمليات الإصلاح، سيقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم التمويل المتزايد والقيادة اللازمة لدعم البلدان التي تقوم بالتحول في مجال التعليم. ويشمل ذلك توفير تمويل جديد من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك إنشاء آلية استثمار تعليمية جديدة للمساعدة على زيادة التمويل من بنوك التنمية متعددة الأطراف.

سيؤدي الاتفاق إلى تعبئة حلقة قوية وفيها يؤدي الاستثمار في التعليم إلى وجود عمليات إصلاح ونتائج مرجوة تؤدي بدورها إلى استثمارات جديدة. يجب تعزيز الاتفاق من خلال آليات جديدة للمساءلة تضيف الشفافية على ما إذا كان المجتمع الدولي والبلدان النامية تتحمل مسؤولياتها تجاه التعليم.

## التحولات الأربعة للحصول على جيل التعلم

ليصبح جيل التعلم واقعاً ملموساً فإن ذلك يتطلب المزيد من الموارد المالية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استثمار تلك الموارد بكفاءة وتقديم أكبر عائد

ممكن، وإتمام الإصلاحات الممكنة لضمان أن الأطفال الملتحقين بالمدارس يتلقون تعليمًا فعليًا - ويكتسبون التعليم والمهارات التي يحتاجون إليها ليصبحوا أشخاصًا منتجين وناجحين. ومن أجل تحقيق رؤية جيل التعلم، فقد حددت اللجنة أربعة تحولات تعليمية يلزم على صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي الاضطلاع بها:

### 1. الأداء

لتحقيق النجاح، فإن الأولوية الأولى لأي جهود إصلاح هي إرساء اللبنة الأساسية لتحقيق النتائج، وتعزيز أداء النظام التعليمي، ووضع النتائج أولاً.



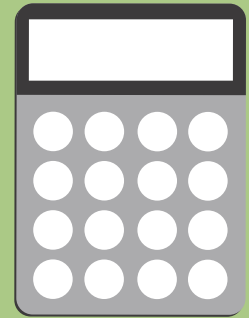
### 2. الابتكار

يجب على النظم التعليمية الناجحة تطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتحقيق النتائج المرجوة، والاستفادة من فرص الابتكار في تحديد من سيقوم بتقديم الخدمات التعليمية وأين وكيف من أجل مواجهة تحديات التعليم في المستقبل.



### 4. التمويل

تحتاج أنظمة التعليم الناجحة إلى استثمار أكثر وأفضل. ويجب أن تستند هذه الاستثمارات إلى المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية لضمان حصول كل طفل على التعليم عالي المستوى، مجاناً من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية. كما يجب أن تكون مدعومة بموارد وقيادة الشركاء الدوليين، وتحديد أولويات استثماراتهم في البلدان التي تثبت التزامها بالاستثمار وعمليات الإصلاح.



### 3. الشمولية

يجب أن تصل النظم التعليمية الناجحة إلى الجميع، بما في ذلك الأشخاص الأكثر حرماناً وتهميشاً. وعلى الرغم من أن أول تحولين سيُساعدان على ضمان توفر المزيد من الأنظمة التعليمية عالية الكفاءة، فإنهما لن يَتمكنا من سد فجوة التعلم ما لم يتخذ القادة أيضاً خطوات إضافية لتشمل هؤلاء الأكثر عرضة لخطر التسرب من التعلم وتقدم لهم الدعم من - الفقراء، والمعرضون للتمييز، والفتيات، وهؤلاء الذين يواجهون أسباب عدة للحرمان من التعليم.



هناك أدلة واضحة على أن ضمان الإنفاق الأكثر فعالية وكفاءة سيكون أمراً حاسماً

توفير المزيد من التمويل من أجل التعليم من مصادر حالية أو جديدة. وبالتالي فإن الهدف من

هذه التحولات الأربعة هو تكوين نهج شامل - يعتمد كل منها على الآخر.

## التحول الأول: الأداء - إصلاح أنظمة التعليم لتحقيق النتائج.

يجب على القادة تعزيز أداء الأنظمة التعليمية من خلال السعي إلى التركيز على النتائج في كل مستوى، والتعلم من أفضل الأنظمة المدفوعة بتحقيق النتائج في التعليم ومختلف القطاعات.

اليوم، وفي العديد من المناطق حول العالم، لا يؤدي المزيد من الأموال إلى نتائج أفضل. كما تؤدي الجهود الرامية إلى تحسين التعليم إلى وجود تفاوت كبير في النتائج، بجانب تحقيق الاستثمارات والإصلاحات المماثلة لنتائج مختلفة بشكل كبير في أماكن مختلفة. على سبيل المثال، تنفق فيتنام المبلغ نفسه تقريباً الذي تنفقه تونس على تعليم كل تلميذ، قياساً للنسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ولكن في تونس يتخطى 64 في المائة فقط من الطلاب تقييم التعلم الدولي الثانوي، بينما تبلغ النسبة في فيتنام 96 في المائة.

ويخلص تحليل اللجنة إلى أن إدخال تحسينات على عملية تصميم وتقديم التعليم سيحقق نجاحاً فقط إذا اعتمد على نظام قائم على تحقيق النتائج. ونظم التعليم القوية المدفوعة بتحقيق النتائج - التي تضمن التماسك عبر السياسات والمسار الواضح من السياسة إلى التنفيذ، والحوكمة والمساءلة الفعالة - هي أمور ضرورية لتحقيق نتائج قوية وتغيير دائم.

وكخطوة أولى نحو إنشاء هذه الأنظمة المدفوعة بتحقيق النتائج، توصي

اللجنة بأن يضع صناع القرار الوطنيون المعايير الوطنية، إلى جانب تقييم

التعلم، ورصد التقدم المحرز. واليوم، لا يخضع غالبية الأطفال في العالم النامي للاختبار بشكل منهجي. ويمتلك ما يقرب من نصف البلدان النامية فقط تقييماً منهجياً لعملية التعلم الوطنية على مستوى المدارس الابتدائية؛ وتقييماً أقل بكثير على مستوى المدارس الثانوية. وقد قدمت نصف البلدان فقط تقارير عن إنفاقها الحكومي على التعليم.

ينبغي تقييم التعلم للمعلمين وضع المناهج الدراسية المناسبة ويساعد القادة على استهداف الجهود والموارد الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويساعد نشر المعلومات حول النتائج والنفقات على تعزيز المساءلة وتحسين الكفاءة والنتائج. وينبغي للبلدان وضع التقييمات الوطنية الخاصة بها كجزء من البنية التحتية المستدامة لجمع البيانات وتحليلها. كما ينبغي للبلدان تتبع أوجه الإنفاق من النظام حتى يصل إلى المدارس ونشر الحسابات الوطنية التعليمية لتسهيل إدخال التحسينات بكفاءة. وينبغي إتاحة البيانات للجمهور لتمكين المجتمعات والأسر من المساعدة في تحقيق النتائج من خلال مساءلة القادة والمدارس. وللفت الاهتمام على الصعيد العالمي، ينبغي الاتفاق على مؤشر عالمي موحد لاستكمال التدابير الوطنية للتعلم. وينبغي للمجتمع الدولي تتبع تقدم البلدان في حصول جميع الأطفال على التعلم وتصنيفه ونشره. ولتقديم الدعم الفني والمالي وبناء القدرات اللازمة لما سبق، يجب على الشركاء العالميين تأسيس مبادرة عالمية للتعلم.

وتوصي اللجنة بأن يستثمر صناع القرار فيما ثبت أنه يحقق أفضل النتائج.

يجب تحويل التمويل إلى أفضل التغييرات المنهجية التي أثبتت فعاليتها وممارسات محددة تعمل على تحسين التعلم، وتم اختيارها وتكييفها وفقاً لسياقات البلدان المختلفة. إن فهمنا للعوامل المثلى لتحسين العملية التعليمية أصبح الآن أفضل عن ذي قبل. ولسوء الحظ، فإن السياسة التعليمية تحتوي على قدر قليل جداً من هذه المعرفة. وتظل بعض أكثر الأساليب التي أثبتت فعاليتها مهمة ولا تتمتع بالتمويل الكافي، في حين يستمر إنفاق المال على الممارسات والإجراءات الأخرى الأقل فعالية. على سبيل المثال، على الرغم من أن هناك أدلة قوية على فوائد التعليم باللغة الأم، لا يتلقى نصف الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط

التعليم باللغة التي يتحدثون بها. ويتطلب الحفاظ على الاستثمار الذي يركز على الإصلاحات والممارسات المثلى بناء أنظمة تسعى باستمرار نحو، وتعمل وفق، أفضل المعلومات الجديدة المتعلقة بما يحقق النتائج المرجوة، بما في ذلك زيادة حصة التمويل المخصصة للبحث والتطوير والتقييم.

### إنفاق البلدان النامية

#### 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) على تكاليف التعليم التي لا تؤدي إلى التعلم.

وأخيراً، فإن تحسين الأداء يتطلب منع التقصير وتضييق الخناق على عدم الكفاءة والفساد الذي يمنع الطلاب من التعلم. في المتوسط، تنفق الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) في كل عام على تكاليف التعليم التي لا تؤدي إلى التعلم. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في أنه نظراً لوجود عدة عوامل، لا يقضي المعلمون معظم أوقاتهم في الفصول الدراسية. وقد أظهر استطلاع أجري في سبع دول إفريقية حصول طلاب المدارس الابتدائية في المتوسط على أقل من 2.5 ساعة من الدروس في اليوم الواحد، أي أقل من نصف الوقت التعليمي المستهدف. لا يمكن أن تكون زيادة الاستثمار وتحسين الكفاءة بديلاً عن بعضهما البعض.

فكلاهما أمر ضروري. وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد، ولكن إذا كانت جميع الموارد تدار على نحو أفضل، يمكن تحسين التعليم والتعلم بشكل كبير وسيصبح العائد على الاستثمار في التعليم أقوى بكثير.

إن الإنفاق الذي لا يؤدي إلى التعلم الحقيقي أو التقدم من خلال التعليم، والموارد غير المستهدفة بشكل جيد، وضعف الإدارة المالية هي أكبر مصادر الخسارة. ويمثل الفساد مشكلة خطيرة أخرى في بعض البلدان. ويجب على صناع القرار اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إنشاء أنظمة معلومات إدارة التعليم التي يمكن الوثوق بها، تمكن المعلمين من قضاء أوقاتهم في التدريس، ومعالجة الأسباب المنهجية للغياب، وخفض تكاليف المواد التعليمية.

## التحول الثاني: الابتكار - الاستثمار في الأساليب الجديدة والتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية.

إن تحسين أداء النظم الحالية ليس كافياً. فهناك حاجة إلى الابتكار بعيد المدى لتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات الجديدة التي يحتاجونها للاقتصاد الجديد، وتوفير التعليم لملايين الأطفال بفعالية وكفاءة، والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والفهم الجديد لكيفية تعلم الأطفال. ويجب على القادة تشجيع الابتكار في النظم التعليمية من خلال خلق بيئة يمكن أن ينشأ فيها الابتكار ويزدهر، وتحديد أولويات الابتكار في ثلاثة مجالات رئيسية تُعرف بأنها مجالات مهمة للنجاح في المستقبل: القوى العاملة المتعلمة، واستخدام التكنولوجيا، ودور الشركاء غير الحكوميين.

### ستحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى ضعف عدد المعلمين بحلول عام 2030.

سيكون الابتكار ضرورياً لتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتوسيع نطاقها. سيزداد الطلب على المعلمين في البلدان النامية بشكل كبير في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب في البلدان ذات الدخل المنخفض تقريباً بحلول عام 2030. ويمثل ذلك تحدياً من حيث تدريب القدر الكافي من المعلمين وتوظيفهم، ولكنه سيشكل أيضاً فرصة لإلقاء نظرة جديدة على القوى العاملة المتعلمة وكيفية تدريس المعلمين. وتوصي اللجنة القادة بتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتويعها. ويشمل ذلك التأهيل المهني المنهجي لكل من الوظائف التدريسية وغير التدريسية في مجال التعليم، من خلال تحسين تدريب المعلمين وتقديم الدعم لهم، إلى جانب منح تدريب متميز وتقديم الدعم للوظائف غير التدريسية. يجب أن يحصل المعلمون على أجور مناسبة للمعيشة تعكس بشكل صحيح أهمية المهنة وتجعلها خياراً مهنيًا جذاباً. ويحتاج صناع القرار أيضاً إلى تنويع تركيبة القوى العاملة المتعلمة للاستفادة من المعلمين، والحد من الوقت الذي يقضيه المعلمون في الأنشطة غير التعليمية، وتحسين التعلم وتخصيصه. وقد يشمل ذلك جلب المساعدين التربويين والعاملين في مجال الصحة وعلماء النفس وتقديم الدعم الإداري للسماح للمعلمين بتسخير مهاراتهم التعليمية على أكمل وجه. ولتسهيل هذه الإجراءات ووضع مقترحات محددة، توصي اللجنة بتشكيل فريق من الخبراء الدوليين رفيع المستوى لتوسيع دائرة القوى العاملة المتعلمة وإعادة تصميمها.

إن تسخير التكنولوجيا من أجل التعليم والتعلم يوفر فرصاً ضخمة لتحويل التعليم على جميع المستويات. وبحلول عام 2020، سيمتلك الجميع تقريباً

هواتف محمولة، وسيملك 2.6 مليار شخص هواتف ذكية، وسيتمكن 56% من الأشخاص من الوصول إلى الإنترنت. سيبث التعليم الرقمي الوصول إلى متعلمين جدد أو مستبعدين، وخفض التكاليف، وتعزيز التعليم، وتوفير طرق جديدة لجميع المتعلمين لاكتساب المهارات. وقد يكون أمراً مهماً في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي حيث ستصبح زيادة فرص الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، وأهمية التعلم أموراً أكثر أهمية. ولكن اليوم، يندر الوصول غير المتكافئ إلى الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية بتفاقم مشكلة عدم المساواة في التعلم. ففي أشد البلدان فقراً يكون شخص واحد فقط من كل 10 أشخاص متصلاً بالإنترنت. وفي العديد من البلدان النامية، تتصل أقل من 10 في المائة من المدارس بشبكة الإنترنت.

لتسخير القوة التكنولوجية تسخيراً كاملاً، توصي اللجنة بالاستثمار بين القطاعات ومن ثم اتصال جميع المدارس بالإنترنت وإنشاء البنية التحتية الرقمية الأوسع نطاقاً اللازمة للتعلم. ويجب دعم الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية باتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المهارات وأفضل الممارسات للمعلمين وواضعي السياسات وأرباب العمل والقادة بشأن كيفية تعظيم تأثير الابتكار الرقمي على التعليم والتعلم. ولتسهيل التوسع في التعلم الرقمي عالي الجودة، يتعين على الحكومات إنشاء منصات تعلم مشتركة وإدخال الأنظمة الباعثة على الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تشجيع الابتكارات في تقديم التعليم، سيصبح من المهم بشكل متزايد الابتكار في الاعتراف بالمهارات واعتمادها، للسماح للطلاب بالتعلم بطرق مختلفة للحصول على مؤهلات متساوية ذات قيمة.

### يمكن أن يكون للابتكار في التعليم فائدة كبيرة إذا أدخلت الحكومات

تحسينات على الشراكات مع الجهات غير الحكومية. وعلى الرغم من تحمل الحكومات المسؤولية النهائية عن ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم عالي المستوى، فهناك إمكانات هائلة تتمتع بها مجموعة متنوعة من المنظمات في كل قطاع للمساعدة في توسيع التعليم وتحسينه إذا دخلت في شراكة مع الحكومات أو خضعت لتنظيمها على نحو فعال. وتلعب منظمات المجتمع المدني والشركات وأرباب الأعمال من جميع القطاعات دوراً مهماً، وفي العديد من البلدان، تلعب دوراً توسعياً في مجال التعليم - في القيادة والدعم والمساءلة، وكذلك في كونها من مقدمي الخدمات التعليمية والمستثمرين. وسواء زادت قدرات الجهات غير الحكومية وابتكاراتها أو رسخت لمبدأ عدم المساواة بدلاً من ذلك، فسيتمدد هذا الأمر على كيفية إدارة أدوارها وتنظيمها. وتوصي اللجنة الحكومات بتعزيز قدرتها على تسخير إمكانات جميع الشركاء. وبشكل خاص، ينبغي أن يشمل ذلك تحسين الأنظمة التي يعمل وفقها مقدمو الخدمات التعليمية من غير الحكوميين من أجل تعزيز مساهماتهم وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع دور أرباب العمل في تصميم الخدمات التعليمية وتقديمها.

## اتفاق تمويل خاص بجيل التعلم: 12 توصية لإتاحة التعلم لجميع الأطفال

### 1. الأداء

تضع أنظمة التعليم الناجحة  
النتائج في المقدمة وفي المركز

- 1 وضع المعايير ، ومتابعة التقدم ونشر معلومات
- 2 الاستثمار فيما يقدم أفضل النتائج
- 3 تقليل الخسائر

### 2. الابتكار

تُطور أنظمة التعليم الناجحة أساليبًا جديدة  
ومبتكرة لتحقيق النتائج

- 4 تعزيز القوى العاملة في مجال التعليم وتنويعها
- 5 تسخير التكنولوجيا للتدريس والتعلم
- 6 تحسين الشراكات مع الجهات غير الحكومية

### 3. الشمولية

يجب أن تصل النظم التعليمية الناجحة  
إلى الجميع، بما في ذلك الأشخاص الأكثر حرمانًا  
وتهميئًا.

- 7 إعطاء الأولوية للفقير وللسنوات الأولى - من التقدمية الكونية
- 8 الاستثمار في مختلف القطاعات لمعالجة عوامل منع التعليم

### 4. التمويل

تحتاج أنظمة التعليم الناجحة  
إلى استثمار أكثر وأفضل

- 9 تعبئة أكثر وأفضل للموارد من أجل التعليم.
- 10 زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فعاليته
- 11 إنشاء آلية استثمارية خاصة بالتعليم
- 12 في أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) ضمان القيادة والمساءلة
- جيل التعلم

## التحول الثالث: الشمولية - الجهود والموارد المستهدفة للمعرضين لخطر عدم التعلم.

يجب على القادة وضع مبدأ الشمولية على قائمة أولوياتهم من خلال توسيع نطاق توفير التعليم بطريقة تقدمية وتعبئة كل القطاعات لمعالجة العديد من العوامل التي تحدد ما إذا كان الطفل يبدأ دراسته، ويظل في المدرسة، ويتعلم في المدرسة. يعد الفقر سبباً رئيسياً في عدم التحاق الأطفال بالمدارس أو استكمال دراستهم، وهو السبب في عدم التعلم يوماً في المدرسة. في البلدان النامية، تبلغ الفجوة في معدلات إتمام المرحلة الابتدائية بين أغنى وأفقر الأطفال أكثر من 30 نقطة مئوية. وبالنسبة للملتحقين بالمدرسة، فإن متوسط الفجوة بين فرص أغنى وأفقر الأطفال في تحقيق مهارات المرحلة الابتدائية هو 20 نقطة مئوية. وتتفاقم حالات عدم المساواة نتيجة وجود سلبات أخرى. فجنس الطفل وأسرته وخلفيته العرقية والثقافية والاقتصادية وموقعه الجغرافي وصحته أو درجة إعاقته ونسبة تعرضه للفقر أو الاضطراب أو النزاعات أو الكوارث كلها تلعب دوراً رئيسياً في قدرته على التعلم والنجاح. في المناطق الريفية في الهند، على سبيل المثال، توجد فجوة تبلغ 20 نقطة مئوية في معدل التعلم بين الأطفال الأكثر فقراً والأكثر ثراءً. وبإضافة تأثير نوع الجنس وتعليم الأم والتفاوت بين المناطق، تزداد الفجوة لتبلغ 80 نقطة مئوية.

### تُنفق البلدان ذات الدخل المنخفض 46 بالمائة من ميزانية تعليمها على أعلى 10 بالمائة من الطلاب الأكثر تعلمًا.

توصي اللجنة بتطبيق مفهوم التقدمية الكونية باعتبارها وسيلة لمد فجوة التعلم. ويُقصد بالتقدمية الكونية توسيع توفير التعليم عالي المستوى للجميع مع إيلاء الأولوية لاحتياجات الفقراء والمحرومين. كما أنه يقدم الإرشاد التوجيهي لتكون قرارات الإنفاق واعية، في ظل ندرة التمويل العام. وتوصي اللجنة بأنه، عند موازنة الإنفاق بين مستويات التعليم المختلفة ومجموعات السكان، يجب على صناع القرار إعطاء الأولوية للفقراء والأطفال بحيث تكون العائدات الاجتماعية أعلى، وتقليل إنفاق الأسر الفقيرة على التعليم الأساسي.

ولسوء الحظ، فإن الإنفاق على التعليم في معظم البلدان اليوم يؤدي بقوة الأشخاص الأغنى والذين يحصلون على أعلى تعليم، وعادة ما يميل نحو مستويات أعلى من التعليم. وفي المتوسط في البلدان ذات الدخل المنخفض، يتم تخصيص حوالي 46 في المائة من موارد التعليم العامة لتعليم نسبة 10 في المائة من الطلاب الذين يحصلون على أعلى تعليم. وعلى الرغم من العائدات العامة المرتفعة على مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، فإنه يمثل 0.3 في المائة فقط من الإنفاق على التعليم في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وينبغي أن تضع الحكومات صيغ التمويل التي تشكل عاملاً مهماً في زيادة الاستثمار اللازم للوصول إلى هؤلاء الأطفال المحرومين بسبب الفقر أو العجز أو عوامل أخرى. وينبغي أيضاً دعم الدور التكميلي للتمويل الخاص واسترداد التكاليف لتحقيق مستويات أعلى من التعليم عند الاقتضاء، مع الاعتراف بالعائدات الخاصة المرتفعة.

## في دول أفريقيا جنوب الصحراء، يتم إنفاق 0.3 بالمائة فقط من ميزانية التعليم على مراحل التعليم ما قبل الابتدائي

وبطبيعة الحال، لا يكون توفير الفرص التعليمية كافياً دائماً. كما يجب على الدول أن تستثمر فيما هو أبعد من التعليم لمواجهة العوامل الأخرى التي تعوق التعلم. بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس أو الذين لا يتلقون تعليمًا في الوقت الحالي، فإن أسباب استبعادهم من التعليم أو حرمانهم منه يكمن فيما هو أبعد من النظام التعليمي. على سبيل المثال، في البلدان ذات الدخل المنخفض، يُفقد ما يصل إلى 500 مليون يوم دراسي بسبب المرض كل عام، وغالبًا ما تكون الحالات المرضية قابلة للعلاج، في حين تنزوح فتاة واحدة من بين كل ثلاث فتيات في العالم النامي قبل بلوغ سن 18 عامًا، وعادة ما تترك التعليم عندما تنزوج.

وتوصي اللجنة بأن تتعهد الحكومات وتشجع على التخطيط المشترك والاستثمار وتنفيذه في مختلف القطاعات لتخطي حواجز التعلم الأكثر شيوعًا. وغالبًا ما تتطلب الجهود العمل المجتمعي والمساندة وهي أمور هامة من أجل تجاوز الأعراف ودعم التغيير المحلي. وقد يكون الابتكار والتكنولوجيا أمرين حيويين من أجل الشمولية، مما يساعد الأطفال على إيجاد طرق جديدة للتعلم والمشاركة. وقد تكون التشريعات الوطنية والعمل الدولي أمورًا أساسية في تدعيم جهود الشمولية وترسيخها. على سبيل المثال، يعتبر العمل المشترك والاستثمار في التعليم والصحة من الأمور المهمة بشكل خاص. وتقرّر اللجنة أن يقوم صناع القرار في مجموعة من الدول الرائدة بالاستثمار في المبادرات التعليمية الصحية المشتركة، وتوصي بالاستثمار الخاص في مجال تنمية الطفولة المبكرة وفي الخدمات المقدمة للمراهقات، والذي يمكن أن يحقق فوائد صحية وتعليمية تكميلية قوية.

## التحول الرابع: التمويل - زيادة تمويل التعليم وتحسينه.

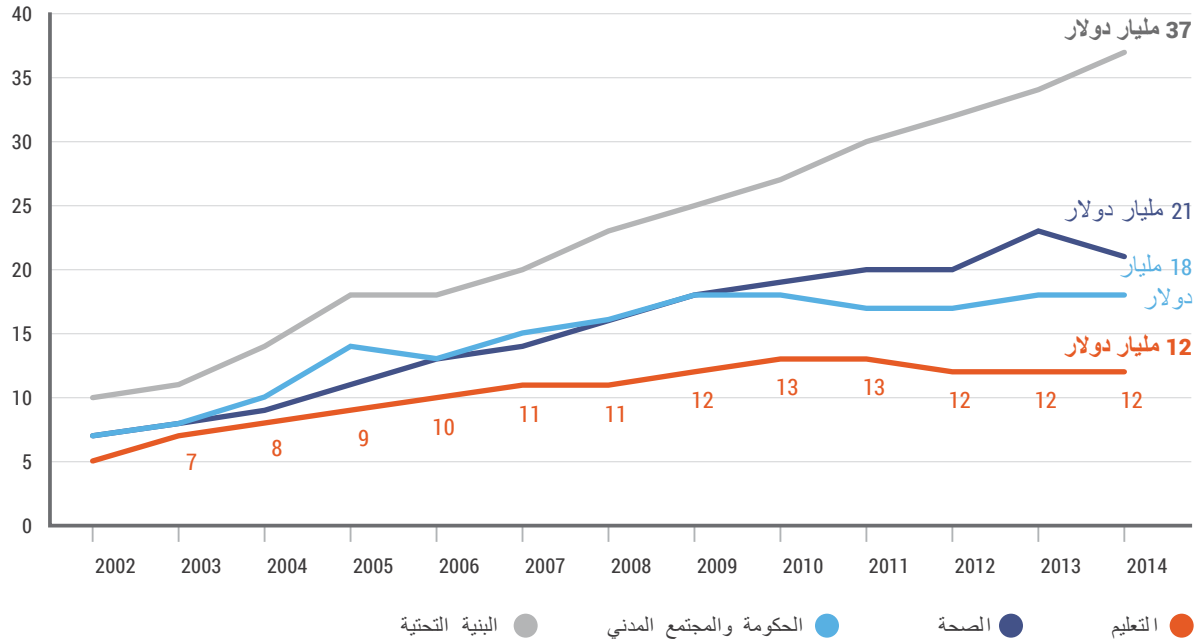
إن انخراط جميع الأطفال في عملية التعلم سيتطلب تحولاً رابعاً - وهو توفير المزيد من التمويل للتعليم وضمان إنفاق جميع الأموال بشكل أفضل. وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة في الأداء والابتكار والشمولية لن يُحسن فقط من تأثير الاستثمار في التعليم، ولكنه سيكون بالغ الأهمية أيضاً في تعبئة المزيد من الموارد من أجل التعليم. وينبغي عدم الحيلولة دون بلوغ أي دولة التزم بالاستثمار في نظامها التعليمي وإصلاحه أهدافها بسبب نقص الموارد. ورؤية اللجنة لجلب التعلم ستتطلب إنفاقاً كلياً على التعليم يزيد بشكل مطرد من 1.2 تريليون دولار سنوياً اليوم إلى 3 تريليونات دولار بحلول عام 2030 (بالأسعار الثابتة) في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ويتم الإبلاغ بالتوصيات المتعلقة بكيفية تحقيق ذلك من خلال تحليل مستويات تعبئة الموارد المحلية القابلة للتحقيق من قبل مختلف البلدان ومن خلال أحدث الاحتياجات والفرص لإعادة تشكيل التمويل الدولي للتعليم.





## الاتجاهات في المساعدات الإنمائية الرسمية القطاعية

بمليار الدولار (أسعار قائمة لعام 2014)



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم استنادًا إلى لجنة المساعدة الإنمائية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016) ملاحظة: يشمل المساعدات المباشرة المخصصة للقطاع فقط، مع عدم وجود نسبة قطاعية لدعم الميزانية.

ذلك جزئيًا إلى إنفاق حصة كبيرة من المساعدات المخصصة للتعليم العالي على المنح الدراسية في البلدان المانحة. كما يوجد نقص في تمويل بعض الجوانب ذات الأولوية في مجال التعليم. على سبيل المثال، على الرغم من زيادة الحاجة إلى تمويل التعليم في حالات الطوارئ بنسبة 21% منذ عام 2010، انخفض التمويل الدولي لهذا الجانب بنسبة 41% خلال الفترة نفسها. وأخيرًا، فإن الجهود المبذولة لاستخدام التمويل الدولي لتحفيز الإنفاق المحلي، أو التركيز على النتائج، أو الاستفادة من مصادر تمويل جديدة كانت محدودة.

لتحقيق أهداف التمويل الدولي، تدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق التمويل من جميع المصادر ووضع أهداف طموحة قابلة للتحقيق لكل منها. وتدعو اللجنة الجهات المانحة الثنائية إلى تخصيص حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الحصة المخصصة للتعليم من 10 إلى 15%. لتحفيز التمويل الجديد وجمعه، تدعو اللجنة إلى تطوير "التعهد بالتبرع للتعليم" لتشجيع الأفراد من أصحاب الثروات على تقديم التزام عام جوهري نحو التعليم، ومن ثم تحفيز أقرانهم على القيام بالعمل نفسه. وينبغي زيادة تمويل التعليم في الأزمات الإنسانية إلى مستوى 4-6% من المساعدات الإنسانية. ينبغي للجهات المانحة أيضًا تحسين فعالية التمويل الدولي وتأثيره من خلال إعادة النظر في الأطر التي يتم خلالها تقديم المخصصات. إن التعليم المساوي لمبادرة الوصول العادل في القطاع الصحي للجمع بين الشركاء لوضع نهج مشترك ومنسق للتخصيص سيكون أداة قيمة. ويجب أن تمر حصة أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية عبر المؤسسات متعددة الأطراف لتحسين التنسيق ودعم تعزيز المنظومة على المدى الطويل.

الدولي للتعليم بحاجة إلى زيادة من الميزانية الحالية التي تبلغ 16 مليار دولار سنويًا إلى 89 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، أو بمتوسط سنوي قدره 44 مليار دولار بين عامي 2015 و2030. وستظل هذه الأموال مهمة للبلدان ذات الدخل المنخفض، لتغطي في المتوسط نصف تكاليف التعليم لديها.

**منذ عام 2002، هبطت حصة التعليم في إجمالي المساعدات من 13 في المائة إلى 10 في المائة، في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة البنية التحتية من 24 في المائة إلى 31 في المائة.**

ويتطلب ذلك التغلب على التحديات الرئيسية في توفير التمويل الدولي وتوزيعه. وقد انخفضت حصة التعليم من المساعدة الإنمائية الرسمية من 13 في المائة إلى 10 في المائة منذ عام 2002، في حين ارتفعت حصة الصحة من 15 في المائة إلى 18 في المائة كما ارتفعت حصة البنية التحتية من 24 في المائة إلى 31 في المائة. ومن بين الجهات المانحة متعددة الأطراف، انخفضت حصة التعليم من المساعدات من 10 إلى 7 في المائة على مدى العقد الماضي. وقد وجهت المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم بشكل غير كافٍ إلى البلدان التي في أمس الحاجة إليها، أو تلك التي التزمت بالاستثمار وعمليات الإصلاح. وقد تم صرف 24% فقط من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم للبلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2014. ومن اللافت للنظر أن أقل من 70% من مساعدات التعليم وصلت فعليًا إلى البلدان المستفيدة في عام 2014، ويرجع

ينبغي للجهات المانحة والمستثمرين والمؤسسات دعم آليات مالية مبتكرة لجمع مصادر جديدة لتمويل التعليم. وقد زاد التمويل المبتكر للتعليم بنسبة 500 مليون دولار على أقصى تقدير منذ عام 2000، مقارنة بمجال الطاقة الذي زادت نسبته إلى 14 مليار دولار والقطاع الصحي العالمي الذي زادت نسبته إلى 7 مليار دولار. وقد قيمت اللجنة 18 آلية للتمويل المبتكر للتعليم مقابل عدد من المعايير بما في ذلك التأثير والقدرة على التمويل الإضافي والجوى. وتشمل المقترحات الخمسة الواعدة التي ينبغي تقديمها: السندات التعليمية وآليات التمويل المبتكرة لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية، والتأمين ضد الكوارث بالنسبة للتعليم، والاستثمار المؤثر، وضرائب التضامن.

وأخيراً، توصي اللجنة باتشاء آلية استثمارية خاصة بالتعليم في أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB). وتضمن هذه الآلية استفادة التعليم من الفرصة غير المسبوقة لزيادة تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال رفع قواعدها الرأسمالية بشكل أكبر بكثير. وقد يزيد ذلك من القدرة الإقراضية لبنوك التنمية متعددة الأطراف بنسبة تزيد عن 70%. وتشير المفوضية إلى أن إنشاء مثل هذه الآلية ربما يؤدي إلى جمع 20 مليار دولار أو أكثر سنوياً من بنوك التنمية متعددة الأطراف للتعليم بحلول عام 2030 (مقارنة بالمبلغ الذي يتم جمعه اليوم وقدره 3.5 مليار دولار).

ستشجع الآلية بنوك التنمية متعددة الأطراف على تحديد الأولويات والابتكار في مجال التعليم، مع تخصيص حصة 15% من تمويل تلك البنوك للتعليم. وسيؤدي ذلك إلى زيادة التنسيق على مستوى التمويل وتعزيز تبادل البيانات والمعرفة فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ومع الآخرين. وتشمل هذه الآلية أيضاً منصة التمويل التي ستزيد التمويل من الجهات المانحة الثنائية، وفاعلي الخير، والمنظمات الخيرية (بالإضافة إلى 20 مليار دولار من بنوك التنمية متعددة الأطراف مباشرة). وستستخدم هذه الأموال الممنوحة لتشجيع الجمع بين أنواع مختلفة من التمويل لتصميم الأدوات التمويلية تصميمًا أفضل يتناسب مع احتياجات البلدان المختلفة. وسيتم ربط حزم التمويل بالتمويل المحلي المتزايد والتركيز بقوة على الأساليب المبتكرة القائمة على النتائج. وستشارك المنصة أيضاً مع أجنحة القطاع الخاص لبنوك التنمية متعددة الأطراف والمستثمرين التجاريين والمؤثرين لزيادة حجم التمويل وتعزيز التأثيرات. سيبين هذا النهج شكلاً جديداً من أشكال التعاون بين بنوك التنمية متعددة الأطراف كما سيعمل على زيادة حجم التمويل بما يتماشى مع المقترحات الواردة في الرؤية التي تحمل عنوان "من مليارات إلى تريليونات" التي أعدتها بنوك التنمية متعددة الأطراف لتمويل أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يجمع بين الفرصة الفريدة للاستفادة من موارد بنوك التنمية متعددة الأطراف ونقاط القوة الرئيسية للمقترحات السابقة للصندوق العالمي للتعليم.

إن تحقيق الزخم والمساءلة أمران مهمًا للنجاح.

تعد الرؤية الخاصة بجيل التعلم رؤية طموحة وقابلة للتنفيذ.

سيعتمد التنفيذ الكامل للرؤية والنجاح النهائي فيها على القيادة القوية والمواطنين المُمكنين،

وستكون قادرة على مساءلة هؤلاء القادة عن الإجراءات المتخذة أو غير المتخذة. ومن

أجل تسهيل تنفيذها والتأكد من حصول الدول على الدعم المناسب المقدم من المجتمع

الدولي، توصي اللجنة بتطوير إطار شفاف يحدد مسؤوليات الحكومات ويُشجع التقارير

المستقلة المعنية بهذا الإطار. لضمان منح هذه المساءلة الأهمية القصوى، توصي اللجنة

بأن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا تطلب فيه من الأمين العام تعيين ممثل

خاص للتعليم، يكون مكلفًا بالحفاظ على حقوق الأطفال من خلال مساءلة البلدان النامية

والمجتمع الدولي بشأن الاضطلاع بمسؤولياتهم، بما في ذلك تقديم التقارير السنوية على

أعلى المستويات العالمية إلى الجمعية العامة و مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

لتحديد المسار لجميع البلدان لاتباعه واستمرارية حالة الزخم، تدعو اللجنة إلى تشكيل مجموعة أولية من الدول الرائدة في الالتزام باعتماد التوصيات الواردة في هذا التقرير. وتدعو اللجنة للتحرك على الصعيد العالمي للدفاع عن حقوق كل فرد في التعليم وجعل مسألة الاستثمار التعليمي والإصلاح – نشاطاً للشباب والأسر والمعلمين ورجال الدين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وقادة الأعمال و القادة السياسيين على جميع المستويات. وأخيراً، للحفاظ على التعليم على رأس جدول الأعمال العالمي، توصي اللجنة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل هيئة مستقلة رفيعة المستوى تضم الممثل الخاص باعتباره رئيساً مستقلاً لتوفير القيادة العالمية والدعم ودفع رؤية جيل التعلم إلى الأمام.

وأكثر من أي وقت مضى، يقدم التعليم حالياً للعالم الفرصة لتأمين مستقبل الاقتصاد العالمي والاستقرار العالمي وتحسين حياة الملايين من الشباب. وعلينا أن نعمل الآن على اغتنام هذه الفرصة معاً.

27	جزء 1. خلق جيل التعلم.....
27	الأزمة التي تفتح قضية التعليم.....
30	لما نستثمر الآن؟ الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وعواقب التأخر.....
30	1. التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان.....
30	2. فوائد التعليم على الاقتصاد ودخل الفرد.....
30	3. التعليم، ولأسيما تعليم الفتيات، بمثابة "اللقاح" لمجتمعات سكانية أكثر صحةً.....
32	4. التعليم يزيد السلام والاستقرار.....
33	5. التعليم ضرورة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.....
33	6. تزايد قيمة التعليم بمرور الوقت.....
34	الرؤية الخاصة بجيل التعليم.....
35	1. الدول الأسرع تحسناً على صعيد التعليم وتمثل 25%.....
36	2. الأولويات اللازمة للوصول لجيل التعلم.....
38	3. الاستثمار في جيل التعلم يُجني ثماراً عظيمة.....
39	اتفاق تمويل لخلق جيل التعلم.....



43	الجزء 2. التحولات الأربعة.....
48	I. الأداء: إصلاح أنظمة التعليم لتحقيق النتائج.....
48	التوصية 1 — وضع المعايير، ومتابعة التقدم ونشر المعلومات.....
52	التوصية 2 — الاستثمار فيما يُقدم أفضل النتائج.....
56	التوصية 3 — تقليل الخسائر.....
62	II. الابتكار: الاستثمار في الأساليب الجديدة والتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية.....
63	التوصية 4 — تعزيز القوى العاملة المتعلمة وتنويعها.....
68	التوصية 5 — تسخير التكنولوجيا للتدريس والتعلم.....
72	التوصية 6 — تحسين الشراكات مع الجهات غير الحكومية.....
76	III. الشمولية: الجهود والموارد المستهدفة للمعرضين لخطر عدم التعلم.....
78	التوصية 7 — تتبع التقدم الكونية.....
82	التوصية 8 — الاستثمار في مختلف القطاعات لمعالجة العوامل المُعركة لعلمية التعليم.....
87	IV. التمويل: زيادة تمويل التعليم وتحسينه.....
88	خطة الاستثمار الخاصة بجيل التعليم.....
92	التوصية 9 — تعبئة المزيد من الموارد من أجل التعليم.....
95	التوصية 10 — زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فاعليته.....
	التوصية 11 — إنشاء آلية استثمار لبنك التنمية مُتعدد الأطراف (MDB).....
102	معنية بالتعليم لتقديم تمويل بنكي أفضل.....
107	الخلاصة: جدول أعمال.....
107	التوصية 12 — ضمان القيادة والمساءلة الخاص بجيل التعلم.....
112	الملحق: المزيد من التفاصيل حول خطة الاستثمار.....
116	الأشكال والجدول: المواد المرجعية.....
119	المربعات: المواد المرجعية.....
122	تعليقات ختامية.....
142	المُصطلحات، والتصنيفات، والاختصارات.....
149	شكر وتقدير.....
151	تقرير مشروع الفريق.....



# خلق جيل التعلم

التعليم والمهارات ضرورة لإدراك القدرات الفردية، وتحسين نمو الاقتصاد القومي، والتنمية الاجتماعية، ورعاية المواطنة العالمية. في العقود القادمة، ستلعب التكنولوجيا، والتغير الديموغرافي، والعولمة دورًا في إعادة تشكيل العالم الذي نعيش فيه اليوم، وستصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

## الأزمة التي تفتح قضية التعليم

إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن مئات الملايين من الأطفال والشباب سيرفض التعليم، في الوقت الذي فيه قضايا التعليم هي الأهم للنتائج المتوقعة لحياتهم من أي وقت مضى.<sup>2</sup>

اليوم، يوجد 263 مليون طفل وشباب صغير خارج المدرسة. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية الموضوعة في عام 2000، وعدت بأنه بحلول عام 2015 سيكون جميع الأطفال قد اجتازوا مرحلة التعليم الابتدائية. بينما اليوم يُقدر حوالي 67% فقط من الأطفال، في البلدان ذات الدخل المنخفض، ممن يُكملون المرحلة الابتدائية. وباتجاهاتنا الحالية، فإنه بنهاية القرن الحالي سيكون جميع أطفال هذه البلدان قد أتموا الدراسة بالمرحلة الابتدائية.

إن مستويات التعليم الحقيقية تفوق بكثير مرحلة القلق. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لا اليوم يكتسب سوى نصف طلاب المدارس الابتدائية وأكثر قليلاً من ربع طلاب المدارس الثانوية المهارات الأساسية. وتتوقع اللجنة أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، بحلول عام 2030 سينجح سبعة أطفال فقط من كل 10 أطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الابتدائية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض سيظل الوضع هو الأسوأ، حيث سينجح 3 أطفال فقط من كل 10 أطفال في اكتساب مهارات المرحلة الابتدائية. كما تتوقع أيضاً أنه سينجح

سيكون ارتفاع الاقتصاد وانخفاضه معتمداً على الموارد العقلية أكثر من الموارد المادية. وسيعتمد تقييم الشركات على رأس المال البشري أكثر من رأس المال المادي. إن السبيل لتقدم الاقتصاديات النامية سيعتمد بشكل أقل على الأنماط التقليدية للنمو القائمة على التصدير، وستعتمد بدرجة أكبر على الطرق غير القائمة على الانتقال إلى حد ما: وهو النمو القائم على التعليم.

وبالرغم من أن فوائد التعليم معروفة ومُتزايدة، إلا أن العالم اليوم يشهد أزمة تعليم عالمية. وقد حدد المجتمع الدولي عام 2030 كتاريخ لتحقيق مستوى الجودة في مرحلة التعليم الثانوي بالنسبة للجميع. ولكن، إذا سرنا على نفس الخطى، فإن أقل من 10% من الشباب الصغير في الدول ذات الدخل المنخفض سينجح في اكتساب مهارات المرحلة الثانوية. إن الفجوة بين ما يريده الشباب وبطلبه وبسحقه فعلاً، وبين ما يستطيع الحصول عليه وتحقيقه في الواقع تتسع بشكل مستمر. يمكن لعواقب أزمة التعليم هذه - البطالة، والفقر، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار - أن تهدم بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن ضمان مشاركة جميع الأطفال والشباب الصغير في التعليم، وأن الجميع يتلقى العلم ويكتسب المهارات التعليمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال جيلنا، جميع البلدان بحيث تُسرّع من عجلة تطورها لتصل إلى المعدل الذي حققته الدول الأسرع تحسناً والتي تمثل 25 بالمائة على صعيد التعليم.

يتناول هذا الفصل قضية الاستثمار في التعليم؛ ويتطرق لرؤية اللجنة المستقبلية؛ ويعرض اتفاق التمويل والتي من خلالها يمكن إدراك هذه الرؤية.

**4 أطفال من كل 10 أطفال في سن المدرسة - في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط - من اكتساب المستوى المتوسط من مهارات المرحلة الثانوية بحلول عام 2030.** وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، سينجح أقل من طفل واحد من كل 10 أطفال في اكتساب تلك المهارات. وهذا يعني أنه فيما يخص 1.4 مليار طفل في سن المدرسة، في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في عام 2030، حددت اللجنة أنه سينجح 420 مليون طفل في تعلم المهارات الأساسية في سن الطفولة، وأن 825 مليون لن ينجح في اكتساب المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية (راجع الشكل 1). وأن الفجوة الموجودة فعلياً في التعليم ما بعد الثانوي بين البلدان الأفقر والبلدان الأغنى ستزداد سوءاً. وبدون أي تغيير عاجل، فإنه بحلول عام 2030 سيوجد أكثر من 1.5 مليار شخص بالغ لن يتلقى أي تعليم بعد المرحلة الابتدائية.

إن التحدي الذي يواجه جميع البلدان لتعليم الأطفال ليس بالسهل، بل يحتاج لتأقلم أنظمة التعليم للتغير السريع في الاقتصاد العالمي. تتمثل مهمة أي حكومة في تهيئة الشباب الصغير لمواجهة التغير الجذري الذي يشهده العالم. ما يقرب من نصف الوظائف الموجودة حالياً - وهي حوالي 2 مليار وظيفة -

عرضة لخطر الانقراض بسبب ظهور الأتمتة بحلول عام 2030، وما يتبعه في تغير جوهري في الإقبال على اكتساب المهارات.<sup>4</sup> وقد تصل نسبة الأتمتة للوظائف الحالية إلى 80% في بعض البلدان.<sup>5</sup> على عكس تأثير الابتكار في الأجيال السابقة، تنطوي التكنولوجيا الجديدة على خطر داهم يتمثل في عدم خلق فرص عمل جديدة توازي القطاع الذي يتم الاستغناء عنه.<sup>6</sup> وبسبب التحولات بين الصناعات وتغيير متطلبات العمل داخل الصناعات، سيزيد الطلب على المهارات عالية المستوى وستفقد العديد من الوظائف ذات المهارات المنخفضة أهميتها. وفي ظل الاتجاهات الحالية، فإن العديد من الوظائف الجديدة التي ستحل محل تلك التي فقدت بسبب الأتمتة، ستكون متاحة لأصحاب المهارات الأعلى فقط؛ في حين لن

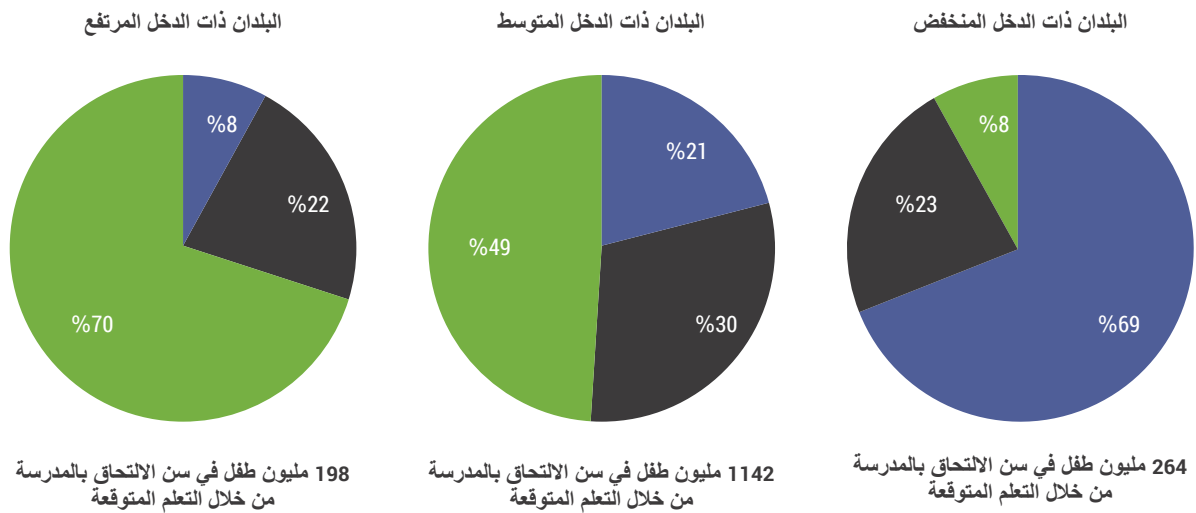
تتطلب الوظائف الأخرى لمهارات، وستكون غير آمنة وبدون عائد مُجزٍ.<sup>7</sup> من المتوقع أن يتم استقطاب أكبر للقوى العاملة وستتسع حلقة إتلاف المهارات وتقسيم الأجور.

ستكون هناك حاجة لاكتساب مهارات جديدة في الحياة للتأقلم وللعمل بحرية، فضلاً عن المهارات الفنية والاجتماعية ومهارات التفكير النقدي. ويُتوقع أن يُحقق أصحاب المهارات الأعلى القادرين على التأقلم مع التغيير واستخدام التكنولوجيا، أعلى قيمة للدخل؛ في حين سيعاني غالبية الشباب في البلدان النامية، والذين لا يملكون مهارات بعد مرحلة التعليم الابتدائية، من البطالة فترة طويلة من العمر، أو من أعمال غير آمنة ومتقطعة، أو من أجور مُدنية.<sup>8</sup> سينتقم ظهور هذه الاتجاهات بسبب حقيقة تقادم العديد من الاقتصاديات المتقدمة وسُواجه تقلصاً في القوى العاملة. ولأنهم بحاجة للحفاظ على الإنتاجية وتبني استخدام التكنولوجيا، فإن احتياجاتهم للمهارات عالية المستوى وتوفير العمالة سيتزايد. تُوضح الأدلة المُقدمة من قبل اللجنة أن رأس المال البشري سيكون ركيزة جوهريّة للنجاح الاقتصادي في كل أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى.

مع تعرض العديد من الوظائف التي تتطلب مهارات قليلة إلى الأتمتة، ستتعرض الاقتصاديات النامية لخطر كبير من البطالة الناتجة عن التكنولوجيا. سيواجه أصحاب القطاعات الصناعية الوليدة صعوبة كبيرة للنمو، وسيجدوا أن الصعوبة تزايد لمنافسة الصناعات القائمة بالفعل في الاقتصاديات الناشئة.<sup>9</sup> في حين أنه في الماضي، نجد أن العديد من الاقتصاديات الناشئة حققت إزدهاراً من تحويل الفلاحين للعمل بقطاع الصناعة. وكما أن الأتمتة تُقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة الرخيصة وتزيد الفرصة للإنتاج والخدمات الداخلية السابقة والمُستعينة بالجهات الخارجية، وعلى أي حال، فسيكون من الصعب للتصنيع في البلدان النامية خلق فرص عمل تُحقق نفس الأرقام أو القيمة كما استطاعت بعض البلدان في الماضي. فقد يتعرضوا في بعض الأحيان لما يُعرف باسم "التراجع المُبكر في

شكل 1. أزمة التعلم العالمية: نتائج التعليم المُتوقعة

لمجموعة من الأطفال والشباب ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة في عام 2030



المصدر: توقعات لجنة التعليم لعام (2016).<sup>٧١</sup>

سيتعلمون الحد الأدنى من مهارات المرحلة الثانوية

سيتعلمون المهارات الأساسية للمرحلة الابتدائية فقط

لن يتعلموا المهارات الأساسية للمرحلة الابتدائية

التصنيع".<sup>10</sup> وستستدعي الحاجة للحصول على نماذج نمو جديدة، إلا أنها ستحتاج مستوى أعلى من المهارات التي يُتوقع أن تُقدمها الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن.

بالفعل نحو 40% من أرباب العمل على الصعيد العالمي، يجدوا صعوبة في توظيف أشخاص لهم المهارات التي يحتاجون إليها.<sup>11</sup> إذا فشلت العملية التعليمية في كثير من أنحاء العالم لمواكبة الطلب المتغير للمهارات، فسيكون هناك نقص كبير من العمال المهرة في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة، وكذلك فوائض كبيرة من العمال من ذوي المهارات الفقيرة. **وتُعد هذه الفجوة في اكتساب المهارات إعاقة للنمو في الاقتصاد العالمي.**<sup>12</sup> الشباب الصغير في جميع أنحاء العالم عرضة بالفعل للبطالة بثلاثة أضعاف من البالغين الأكبر سنًا، إذ أنهم يفتقرون للمهارات التي يحتاجها أرباب الأعمال. إن فرص عمل الشباب ضعيف المهارات ستزداد سوءًا في العقود القادمة.<sup>13</sup>

**وستزيد التغيرات الديموغرافية من خطورة هذا التحدي.** يلعب التعليم دورًا جوهريًا في خفض نسبة المواليد، وتمكين المرأة، والتقليل من وفيات الأطفال، وتشجيع فرص العمل، والنمو الاقتصادي. وإذا فشلنا في حصول جميع الأطفال على التعليم، فمن المتوقع تضاعف عدد سكان أفريقيا إلى 2 مليار نسمة من بينهم مليار من الشباب الصغير، بحلول عام 2050.<sup>14</sup> في الوقت الذي تتراجع فيه القوى العاملة في الاقتصاديات المتقدمة، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ستوفر 20% من عمالة العالم بحلول عام 2050، بزيادة 10% عن ما هو قائم حاليًا.<sup>15</sup> وإذا لم نستطيع نظم التعليم الاستجابة، فإن عدم التوافق بين الطلب على العمالة الماهرة وتوفيرها سيؤدي إلى إزدياد عدم المساواة بين البلدان. تشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) إلى أنه في غضون خمسين عامًا ما بين 2010 و2060، سيرتفع عدم المساواة في الدخل بنسبة 24% في البرازيل، و21% في الصين، و20% في إندونيسيا، و10% في الهند.<sup>16</sup>

إن الإخفاق في تعليم الأطفال والشباب الصغير سيكبدنا عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. إن الفجوة المتزايدة في اكتساب المهارات تُشكل عقبة أمام العالم في تحقيق جميع أهداف التنمية الأكثر حيوية: كالقضاء على الفقر المُدقع. بحلول عام 2050، إذ يتأثر الأطفال بالخيارات السياسة التعليمية الراهنة فهم بذلك سيدخلون إلى سوق العمل، أما بالاتجاهات الحالية فإن 26% من سكان البلدان منخفضة الدخل ستظل تعيش في براثن الفقر المُدقع. إن عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في هذه البلدان قد يستمر على نحو 300 مليون فرد خلال

الـ35 عامًا القادم.<sup>17</sup> ومع ذلك، يمكن أن تقل نسبة الفقر المُدقع بنسبة الثلث عند الاستفادة من التحسينات الواردة في هذا التقرير وحده، ويمكن أكثر من ذلك إذا تم اتخاذ خطوات سياسية إضافية.<sup>18</sup> وبالرغم من أن أزمة التعليم ستعثر الطبقات شديدة الفقر، إلا أن هناك ثمنًا باهظًا يقع على كاهل الاقتصاد برمته. تُوضح الأدلة المُقدمة من قبل اللجنة أنه بحلول عام 2050، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في البلدان منخفضة الدخل سيقل تقريبًا بنسبة 70% مما يجب أن يكون عليه إذا تلقى جميع الأطفال العلم - وتصل هذه القيمة إلى خسارة تُقدر بنحو 1.8 مليار دولار في البلدان منخفضة الدخل وحدها.<sup>19</sup> كما أن الخسائر الناجمة عن عدم تعليم الأطفال في البلدان ذات الدخل المتوسط ستزيد عن ذلك كثيرًا.

إن التأثيرات السلبية على الدخل والأداء الاقتصادي هي البداية فحسب. وسيكون تأثير ذلك على الصحة على نفس القدر من الخطورة. توضح التوقعات أنه بحلول عام 2050، فإن عدد الأرواح التي ستزهر في كل عام بسبب انخفاض مستويات التعليم سيعادل تلك التي تُفقد اليوم بسبب الإصابة بأمراض نقص المناعة البشرية/الإيدز (HIV/AIDS) والإصابة بالمalaria، وهما من الأمراض الأكثر فتكًا على مستوى العالم.<sup>20</sup> وبحلول عام 2050، سيكون النمو السكاني أعلى على الأقل بنسبة 15% منه إذا تلقى جميع الأطفال العلم - وهو عامل جوهري في التنمية ككل.<sup>21</sup>

**إذا حُرم الأطفال والشباب الصغير فرصة التعليم، وإذا استمرت عملية عدم المساواة في التعليم، فإن الآثار المترتبة على الاستقرار ستكون وخيمة.** ويوضح التحليل التاريخي أن عدم المساواة يُوجج الاضطرابات، وقد تبين أن في البلدان التي تتضاعف فيها مستويات عدم المساواة في التعليم، تزداد فيها احتمالية نشوب الصراعات أكثر من الضعف.<sup>22</sup> حيث يرتبط انخفاض مستويات التعليم الثانوي بين الشباب الذكور ارتباطًا وثيقًا بارتفاع مستويات الاضطراب والفوضى الاجتماعية.<sup>23</sup> ومن المُحتمل أن تزداد حدة تلك الاضطرابات حينما يبلغ اتساع الفجوة بين تطلعات الشباب في فرص التعليم - التي ينبغي أن تكون متاحة لهم - والواقع الذي يواجهونه أوجها. وقد تؤدي تحركات السكان إلى تفاقم هذه الضغوط. فالיום يبلغ عدد النازحين بسبب الصراع أعلى مستوياته على الإطلاق، ومن المتوقع أن تزداد الهجرة بسبب الصراع وتغير المناخ والضغط الاقتصادية. حيث من المُقدّر أن يزداد عدد المهاجرين الدوليين - الذين سيُحرم الكثيرون منهم من فرصة اكتساب المهارات - ليصل العدد إلى حوالي 400 مليون شخص بحلول

## شكل 2. التعليم لواقع عالمي جديد

### بحلول عام 2050:

### باستثناء التعليم يمكن للأنظمة أن تستجيب:

النقص الشديد  
في العمال المهرة  
يُحجم الاقتصاد العالمي

يعيش ما يقرب من  
ربع سكان البلدان  
ذات الدخل المنخفض  
(LICs)  
في فقر مُدقع

التفاوت في الدخل  
سيُوجج الصراعات  
وعدم الاستقرار



تحل التكنولوجيا  
محل نصف الوظائف  
المتوفرة اليوم

تحتاج الوظائف الجديدة  
لمستويات مختلفة وعالية  
من المهارات

يتضاعف تعداد سكان  
قارة أفريقيا ليصل  
إلى 2 مليار؛ نصفهم  
من الشباب

عام 2050. <sup>24</sup> ونظرًا للأهمية البالغة للتعليم في التحلي بالقدرة على التكيف والترابط الاجتماعي، سنعزز ندرة المهارات من فرص التعرض للصدمات ومخاطر عدم الاستقرار. <sup>25</sup> وفي ظل العولمة التي يعيش فيها العالم اليوم، ستتجاوز هذه المخاطر الحدود الوطنية، لتتحول إلى مشاكل عالمية تستوجب اتخاذ إجراءات للتصدي لها على الصعيد العالمي.

**عندما تصطدم الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية والجغرافية السياسية مع أنظمة التعليم الضعيفة، تتعاظم مخاطر عدم الاستقرار والتطرف والتدهور الاقتصادي.** فإذا لم يستطع العالم تسليح جميع الشباب بالمهارات التي يحتاجون إليها للمساهمة في اقتصاد المستقبل، لا يمكن تدارك عواقب هذا التقاعس والتأخير.

## لما نستثمر الآن؟ الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وعواقب التأخير

تشهد الحاجة إلى الاستثمار في التعليم والمهارات بل وتزداد شدتها شيئًا فشيئًا، فلابد من وضع أولويات عالمية مشتركة من بينها، تحقيق النمو الاقتصادي والصحة والتنمية والسلام والاستقرار. في ضوء حالة الاستثمار هذه، تدعو اللجنة البلدان النامية والمجتمع الدولي والشركاء عبر القطاعات لمضاعفة جهودهم والمساعدة إلى بدأ العمل الآن.

حيث لن تتضاءل جسامه المهمة، بل ستتنامى بمرور الوقت. إذ سيزداد تعداد الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط بنسبة 13% بين عامي 2012 و 2030، وستكون هناك زيادة بمعدلات أكبر في البلدان الأكثر تخلفًا في مجال التعليم. <sup>38</sup> فكما زاد عدد المتعلمين بالمدارس من الطلاب من العائلات الأشد فقرًا أو الأكثر تهميشًا والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الطلاب الذين تزداد لديهم احتمالات التسرب من المدرسة، سيتوجب بذل المزيد من الجهد والاستثمار لمساعدة هؤلاء الأطفال في اللحاق بالأطفال الذين ينتمون للشرحة الأعلى سكانًا. وكلما زاد معدل النمو السكاني في البلدان ذات الدخل المنخفض، ستزداد صعوبة إلحاق جميع الأطفال بالمدارس. على الرغم من معدلات الزيادة الأخيرة في حالات الالتحاق بالمدارس، فإذا استمررنا في الاتجاهات الحالية، سيزداد عدد الأطفال المتسربين من المدرسة في العديد من البلدان الأشد فقرًا خلال السنوات المقبلة.

حيث كلما انتظرنا، سيغدو من الصعب إلحاق جميع الأطفال بالمدارس وحصولهم على التعلم إذا شرعنا في اتخاذ إجراءات على الفور، سيتوجب زيادة إجمالي الإنفاق على التعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط بنسبة 7% سنويًا لبلوغ أهداف اللجنة المنشودة لعام 2030. إذا انتظر العالم حتى عام 2020 لاتخاذ إجراءات، ستصل هذه النسبة إلى 11% سنويًا. إذا بدأنا العمل الآن، سيتعين على البلدان إلحاق نسبة 3% إضافية من الأطفال في المرحلة الثانوية سنويًا وإذا تأخرنا حتى عام 2020 ستزداد تلك النسبة إلى 5% سنويًا. فإذا بدأنا العمل الآن، سيتوجب على البلدان ضمان نجاح نسبة إضافية من الأطفال يبلغ قدرها 3% في تحقيق معايير التعلم سنويًا وإذا تأخرنا حتى عام 2020 ستصبح تلك النسبة 5% سنويًا. <sup>39</sup>

ومن ثم، فالحاجة إلى الاستثمار لا يمكن إنكارها. عواقب التأخير واضحة.

## التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان

يُعد الحصول على التعليم أحد حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويُعاد الإقرار بهذا الحق في كل جيل. فالتعليم في ضوء الحرص على تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان هو الأساس الذي تقوم عليه جميع الحقوق وهو شرط أساسي لحماية تلك الحقوق وتنفيذها. فالتعليم ليس مفهومًا مجردًا - بل هو انعكاس لما نسمعه يوميًا من الأطفال وأولياء أمورهم في كل بقعة من بقاع العالم. وجاء التعليم في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة تحت عنوان "عالمي" My World على رأس الأولويات لنحو 7 مليون مواطن في 194 دولة الذين تم سؤالهم عن الأمور الأكثر أهمية للتنمّع بحياة أفضل. <sup>40</sup> وفي الدراسات الاستقصائية عن اللاجئين في أوروبا وأفريقيا، يُعد التعليم ضرورة بالغة الأهمية وملحة. <sup>41</sup> حيث يُطالب المواطنون بالإضافة إلى توفير معظم احتياجاتهم الأساسية بتوفير تعليم لأبنائهم وغالبًا ما يكونوا على أتم الاستعداد لاتخاذ مخاطر كبيرة أو إنفاق جزءًا كبيرًا من دخلهم لإرسال أبنائهم إلى المدارس. وثمة أدلة دامغة تدعم وجهة النظر القائلة بأن التعليم استثمار حيوي.

## حيث يعود التعليم بمنفعة على الاقتصاد ودخل الأفراد.

تُعد أوجه تطوير رأس المال البشري بالغة الأهمية لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل للبلدان. <sup>42</sup> حيث تُشير دراسات شاملة لعدة بلدان أن التعليم المدرسي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالنمو الاقتصادي. <sup>43</sup> وإذا تم إدراج تدابير للتعلم واكتساب المهارات بالإضافة إلى سنوات التعليم المدرسي، سيكون لتأثيرات التعليم وقع أقوى على النمو. تُشير أدلة حديثة إلى أن نموذجًا النمو - "غز النمو في أمريكا اللاتينية" و"معجزة شرق آسيا" - تم تفسيرهم تقريبًا بشكل تام من خلال الاستثمار في التعليم واكتساب المهارات. <sup>44</sup> وتُشير دراسات أخرى إلى أن البلدان التي تُحقق درجات عالية في الاختبارات تزداد فيها معدلات النمو الاقتصادي بمقدار نقطتين مئويتين سنويًا على مدى الأربعين عامًا التالية. <sup>45</sup>

حيث ثبت مدى التأثير الكبير والإيجابي للتعليم على الأرباح الفردية على نطاق واسع. **فالدولار المستثمر في سنة إضافية من التعليم يُدر أرباحًا كلية إضافية قدرها 5 دولار في البلدان ذات الدخل المنخفض وما يقرب من 2.5 دولار في البلدان ذات الأقل من المتوسط.** ويُحقق عائد الاستثمار هذا بعد حساب التكاليف التي تنكدها الحكومات والأفراد ومراعاة التغير الحالي في جودة التعليم في البلدان المختلفة <sup>46</sup> وتبلغ نسبة هذا العائد 10% و 7% على التوالي. <sup>47</sup> وتكون عائدات التعليم هذه أعلى بكثير من متوسط عائدات الاستثمار في الأسهم (4.6%) والودائع المصرفية (4.6%) والإسكان (2.8%) والسندات الطويلة الأجل (2.7%). <sup>48</sup> وتُشير الأدلة المستنبطة من الاقتصادات المتقدمة أيضًا إلى أن يُسهم الحرص على تحسين جودة التعلم ومخرجاته بالإضافة إلى سنوات التعليم المدرسي في تحقيق مكاسب أكثر من مجرد تحسين معدل الالتحاق بالمدارس. <sup>49</sup>

## التعليم، لاسيما تعليم الفتيات، بمثابة "اللقاح" لمجتمعات سكانية أكثر صحة

ركزت عمليات تقييم تأثير التعليم على الزيادة في الأرباح والأجور بوجه عام دون موضوع تأثيراته على النطاق الأوسع. يُقدر بحث جديد أجرته اللجنة الفوائد الصحية للتعليم مُبينة بالأرقام ومُعبر عنها بالقيمة الدلالية، مما أتاح لنا الفرصة لحساب معدل العائد الاجتماعي على أكمل وجه. فلتحقيق مستويات عالية من التعليم، لاسيما في مجال تعليم الفتيات، تأثيرات مهمة على متوسط العمر المتوقع ومعدل الوفيات. حيث يعزو حوالي ثلث الانخفاض في معدلات الوفيات بين البالغين نحو 15% تقريبًا من الانخفاض في



## المربع 1. أين نحن اليوم؟ الحصول على التعليم: أحرزنا تقدماً إلا أن التحديات لا تزال كبيرة

- فعلى مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، ارتفع عدد الأطفال المتسربين إلى مرحلة التعليم ما قبل المدرسي ومرحلة التعليم الثانوي وما قبل الثانوي، بنسبة 20% أو بنحو 243 مليون طالب؛ حيث ارتفع عددهم من 1.224 مليار طالب في عام 2000 ليصل إلى 1.467 مليار في عام 2013.<sup>26</sup>
- على الرغم من هذا التقدم المُحرز، فإنه لا يزال هناك 61 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية - ويُمثلون نحو 10% في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، و202 مليون طفل في عمر المرحلة الثانوية متسربين من التعليم.<sup>27</sup>
- حيث زاد النمو السكاني في الوقت الراهن من صعوبة إلحاق جميع الأطفال بالمدارس وارتفع عدد الأطفال المتسربين من المرحلة الابتدائية بنسبة 7%
- منذ عام 2010 وسيستمر هذا العدد في تزايد في العديد من البلدان الفقيرة.<sup>28</sup>
- وتُشير التقديرات اليوم، إلى أن نحو 67% من الأطفال يكملون مرحلة التعليم الابتدائية في البلدان ذات الدخل المنخفض، ونحو 88% من الأطفال يكملون نفس المرحلة في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط. وتبلغ النسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع 99%. ويكمل 24% فقط من الأطفال تعليمهم الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض، و50% فقط من الأطفال في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط. وتبلغ النسبة في البلدان ذات الدخل المرتفع 76%. ويلتحق نحو 11% فقط من الشباب في البلدان ذات الدخل المنخفض بشكل من أشكال مرحلة التعليم ما بعد الثانوي (المتمثلة في التعليم المهني والتعليم العالي) مقارنةً بمتوسط يبلغ 80% في البلدان ذات الدخل المرتفع.<sup>29</sup>

## التعلم: كثير من أطفال المدارس لا يتعلمون المهارات الأساسية

- أظهر بحث جديد أجرته اللجنة إلى أنه باتت أزمة التعليم أسوأ مما كانت تُشير إليه التقديرات من ذي قبل. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ينجح فقط نصف الأطفال في عمر المرحلة الابتدائية (ويُقدر عددهم بنحو 337 مليون طفل من إجمالي 611 مليون طفل) وما يربو من ربع الأطفال الذين في عمر المرحلة الثانوية (ويُقدر عددهم بنحو 194 مليون طفل من إجمالي 662 مليون طفل) في إتمام مرحلتَي التعليم الابتدائي/الثانوي كاملتين وينجحون في اكتساب مستويات التعلم "الأولية" على الأقل، وفقاً لتقييمات
- التعليم الدولية<sup>30</sup> والتي تستخدمها اللجنة كمعيار لها؛ في حين أن المُتبقى إما أنهم لم يلتحقوا بالمدرسة، أو إما أنهم لم يكملوا تعليمهم المدرسي، أو أنهم التحقوا بالفعل دون أن يتلقوا تعليمًا.
- يُوجد طفل واحد من بين أربعة أطفال في عمر المرحلة الابتدائية من الذين لم يتعلموا المهارات الأساسية ولم يذهبوا إلى المدرسة. بيد أنه يُخفق ثلاثة أطفال من بين كل أربعة أطفال في التعلم على الرغم من التحاقهم بالمدرسة.<sup>31</sup>

## المساواة والشمولية: ارتفاع نسبة عدم المساواة داخل البلدان

- نسبة الفتيات اللاتي لم يلتحقن إطلافاً بالمدرسة تبلغ ضعف نسبة الفتيان.<sup>32</sup>
- يعيش نحو 63 مليون من الفتيات والفتيان المتسربين من التعليم في المناطق المتضررة من النزاعات.<sup>33</sup> نحو 30% من أطفال هذه البلدان لا يُحتمل لهم إتمام تعليمهم الابتدائي، ويُحتمل أن يكمل النصف مرحلة ما قبل التعليم الثانوي.
- في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يوجد في المعدل فجوة تبلغ نسبتها 32% بين الشريحة الخمسية الأفقر والشريحة الخمسية الأغنى من السكان من حيث إتمام مرحلة التعليم الابتدائية. بالنسبة للأطفال الملحقين بالمدرسة، يتعلم الأساسيات نحو 54% من الأطفال الأغنى، في حين يتعلم نحو 35% فقط من الأطفال الأفقر نفس الأساسيات.<sup>34</sup> يوجد 10 دول من بين
- 25 دولة من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وفقاً للبيانات، تتفاقم فيها نسب إتمام مرحلة التعليم الابتدائية نظراً للفوارق المتعلقة بالثروة.<sup>35</sup>
- حيث تُساهم عوامل كالنوع، والمنطقة الجغرافية، والأسرة، والخلفيات العرقية والثقافية، إلى جانب عوامل أخرى في تفاقم آثار الفقر. تقل نسبة نجاح الفتيات عن واحد مقابل 20 فتاة ريفية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في إتمام المرحلة الثانوية، وهي نسبة أقل بسبعة أضعاف عن الفتيان الذين يُتموا دراستهم الثانوية في المناطق الحضرية.<sup>36</sup>
- وتعتقد اللجنة أن أكثر من نصف القيمة المقدرة البالغ 65 مليون طفل في المرحلة التعليم الابتدائية وما قبل الثانوية من ذوي الاحتياجات الخاصة في البلدان النامية متسربين من التعليم.<sup>37</sup>

في مجموعة من الدراسات، تبين أن التعليم عالي الجودة دائماً ما يُعطي مخرجات إيجابية تتمثل في تحسين الصحة الجنسية، والإنجابية<sup>55</sup> وتحسين الحالة النفسية<sup>56</sup> وتقليل مخاطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في مراحل لاحقة من العمر وخفض معدل تدخين التبغ وتعاطي المخدرات<sup>57</sup> والحد من حوادث العنف.<sup>58</sup> يُمكن أن يقلل الاستمرار في التعليم الثانوي من معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" بنسبة تصل إلى 60%.<sup>59</sup> وتبين أنه يواجه المراهقين بمرحلة التعليم ما قبل الثانوي معدل أقل من المشاكل المتعلقة بالصحة العقلية، وتعاطي الكحول، والصحة الجنسية بنسبة تبلغ 50% من عدد المراهقين الحاصلين على تعليم ابتدائي فقط.<sup>60</sup>

### التعليم يزيد السلام والاستقرار

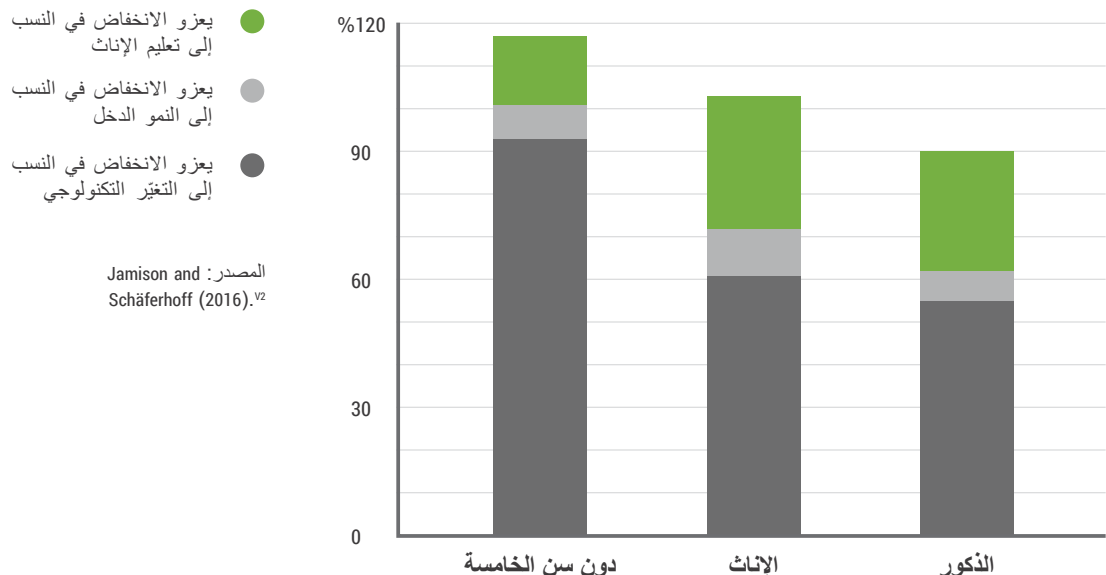
يُسهم التعليم في بناء مجتمعات أكثر سلمًا ومرعاةً لمبدأ المساواة وأفراد يتحلون بقدرة أكبر من المرونة والقدرة على التكيف. تبين أنه ساهمت معدلات الالتحاق العالية بالمدارس الثانوية في تعزيز مستوى الاستقرار والسلام في الدولة والحد من الجريمة وأعمال العنف.<sup>61</sup> تُشير الأدلة بقوة إلى أن زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية ومحو الأمية يُقلل من احتمالية نشوب حرب أهلية، وأن لزيادة نفقات التعليم تأثير في تهدئة الصراعات الداخلية. كل عام إضافي من سنوات التعليم المدرسي يُقلل من احتمالية انخراط فتى في سن المراهقة في براثن أي شجار بنسبة 20%.<sup>62</sup> ويعكس هذا التأثير المكاسب الاقتصادية للتعليم ودوره في تحقيق الترابط الاجتماعي والهوية الوطنية. غالبًا ما يفضي عدم توفير التعليم إلى استنزاف سياسي واللجوء إلى التحالفات الجماعية. عندما يقتصر التعليم بالمناهج الدراسية القوية التي تعزز من القدرة على التحمل والترابط الاجتماعي وفرص لتوظيف الشباب، ستقل احتمالات الانخراط في أنشطة متطرفة.<sup>63</sup> حيثُ يعزز التعليم الاستقرار نظرًا لأنه يُسهم في تحسين الإنتاجية وتوفير الرعاية والدعم

معدل الوفيات بين الأطفال الرضع منذ عام 1970 حتى عام 2010 إلى المكاسب التي حققها تعليم الإناث (راجع الشكل 3).<sup>64</sup> حيث حال تعليم الفتيات دون وفاة أكثر من 30 مليون طفل دون سن الخامسة ودون وقوع 100 مليون حالة وفاة بين البالغين (ما بين سن 15 سنة إلى 60 سنة).<sup>65</sup> ويعود السبب في ذلك إلى أن النساء المتعلّقات لديهن فرص أكبر في الحصول على الخدمات الصحية ويتنامى لديهن حسن فهم للسلوك الصحي لأنفسهن ولأطفالهن وتُعزز قدرتهن على اتخاذ القرارات داخل الأسرة.<sup>62</sup> كما ساهمت السنة الإضافية في التعليم المدرسي في خفض معدلات الولادات لدى المراهقات سنويًا بمقدار 8.5 مولود لكل 1000 فتاة منذ عام 1990، حتى في ظل التحكم في نمو الثروة القومية.<sup>63</sup> وإذا كانت سنوات التعلم مهمة، فإنه يرتبط التعليم المدرسي منخفض الجودة بالانخفاض الطفيف في معدل الخصوبة والزيادة الطفيفة في معدل بقاء الأطفال. توصلت اللجنة من خلال بحث لها إلى أنه على الرغم من ارتباط أي سنة إضافية تُضاف إلى سنوات التعليم الابتدائي للإناث بخفض معدلات الوفيات بمعدل ستة حالات وفاة تقريبًا لكل ألف حالة ولادة، فإن هذه المكاسب للتعليم المدرسي أكبر بمقدار ثلثين تقريبًا في البلدان التي لديها نظم تعليم عالية الجودة عن تلك التي لديها نظم تعليم سيئة الجودة.<sup>64</sup> وعمل تحسين الصحة على تحقيق قيمة اقتصادية إضافية كبيرة بالإضافة إلى التأثير المباشر للتعليم في زيادة الأرباح. في البلدان ذات الدخل المنخفض - فوائدها التعليمية الصحية تزيد معدل التكلفة والعائد لدخل الفرد إلى الضعف تقريبًا، في حين أن الصحة في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط تزيد من معدل التكلفة والعائد تقريبًا إلى النصف وبعبارة أخرى، يُدر كل دولار يُستثمر في أي سنة من سنوات التعليم المدرسي، وخاصة بالنسبة للفتيات، فوائد صحية شاملة ومذهلة أكثر بعشرة أمثال ويبلغ قدرها 10 دولار أمريكية في البلدان ذات الدخل المنخفض وما يقرب من 4 دولار أمريكية في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط. (راجع الشكل 4).

لا تقتصر تأثيرات التعليم في مجال الصحة على مجرد إطالة سنوات العمر.

شكل 3. أنقذ تعليم الفتيات نحو 130 مليون إنسانًا من الموت - انخفاض في معدلات الوفيات (لكل 1000) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (1970-2010)

انخفاض معدلات الوفيات



واكتساب الأفراد المهارات والأدوات اللازمة لحل المنازعات بالوسائل السلمية.<sup>64</sup> وبوجه أعم، يُمكن أن يعزز التعليم المشاركة بقدر أكبر في المجتمع بدءًا من التصويت لرئاسة اللجان المحلية إلى التبرع بالدم.<sup>65</sup> حيث يتيح التعليم الفرصة للأفراد لممارسة حقوقهم والوصول إلى العدالة والحماية القانونية. إنه يُسلح الأفراد بالمهارات التي تجعلهم يتمتعون بقدرة أكبر على التكيف في مواجهة الصدمات الاقتصادية أو السياسية غير متوقعة أو الكوارث الطبيعية<sup>66</sup> من خلال الحد من الآثار السلبية وتعزيز القدرة على التكيف.<sup>67</sup>

## التعليم ضرورة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة

للتعليم دور جوهري في تحقيق التنمية وله أيضًا دور بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). بل والأهم من ذلك، فإن للتعليم دور جوهري في انتشال الأفراد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين والترابط الاجتماعي وتحسين الصحة. ولكن التأثير العام للتعليم على التنمية أوسع نطاقًا بكثير. فالتعليم يُمكن النساء، بتسهيل حصولهن على المعلومات الخاصة بالحقوق والواجبات وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، من مجابهة الأعراف المجحفة وعدم المساواة؛ وكذلك يُمكنهن من المشاركة في عملية صنع القرار والمساءلة.<sup>68</sup> ومن ثم، فالتعليم عامل مهم لتحقيق الاستدامة في كافة صورها. مع تحسن المهارات والمفاهيم، يزداد التعليم الجيد من احتمالية تبني الأفراد لاستخدام الأساليب الزراعية والإنتاجية، ويعمل على استخدام الطاقة في أساليب أكثر استدامة، كما يُعزز من زيادة الوعي والالتزام تجاه الحفاظ على البيئة وتغيير المناخ، ويُقلل من معدل الخصوبة - وهو عاملاً أساسياً للتخفيف حدة تغيير المناخ طويلة الامد.

ومن المهم معرفة أن التعليم ليس هدفًا في ذاته بل ما يهدف التعليم إلى تحقيقه. وبالرغم من أنه قد يكون للتقدم التعليمي والاقتصادي السريع تأثيرات سلبية على البيئة والاستدامة، حيث يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، إلا أن التعليم يهدف بوضوح إلى غرس سلوكيات إيجابية يُعد عاملاً مهماً في تحقيق العديد من أهداف التنمية. يُعزز التعليم الصحيح القدرة على التحمل والتكيف؛ ويتيح خيارات أكثر استدامة

بيئيًا في التخطيط والإنتاج والاستهلاك، ويُحسن النظافة الشخصية والصحة، ويُحقق مشاركة أكبر للمجتمع المدني. أوضح التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2016 الصادر عن منظمة اليونسكو تفصيليًا، أن التعليم أمرٌ حيويٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في الحد من الفقر والقضاء على الجوع وتحسين الصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين والزراعة المستدامة وإقامة مدن قادرة على التكيف مع المتغيرات وبناء مجتمعات غير مقصية لأي من أفرادها وأكثر سلمًا ومراعاةً لمبدأ المساواة. وفي الواقع، يُعد التعليم أمرًا محوريًا للغاية لتسهيل التنمية حيث يشمل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر غايةً ترتبط بالتعلم والتعليم أو تعتمد عليهما.<sup>69</sup>

## تزايد قيمة التعليم بمرور الوقت

تغيير التقنية من آلية العمل بوتيرة غير مسبقة مما يُسهم في اندثار العديد من الصناعات التقليدية وبالتالي تندثر معها الوظائف التي تتطلب مستوى منخفض ومتوسط من المهارات. سيزداد الطلب على المهارات العالية؛ حيث ستبحث الاقتصادات المتقدمة عن سبل جديدة لزيادة الإنتاجية، وستسعى الاقتصادات الناشئة إلى الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية. سيكون التعليم عاملاً أساسياً في تحديد ما إن كان نمو التعداد السكاني من الشباب في البلدان النامية يُعد عائدًا ديمغرافياً أم عبئاً على التنمية. سيُحرز التقدم الاقتصادي من خلال المعرفة والمهارات المتأصلة في الأفراد والشركات والمجتمع بوجه أعم والإحاطة بكيفية نقل التغيرات في المعرفة واستغلالها.<sup>70</sup> حيث سيعتمد دفع عجلة التقدم أو عرقلة مسيرتها في هذا القرن على الأفراد والمعرفة والابتكار.

ومن المرجح أن تزداد الهجرة بسبب الصراعات، وتغير المناخ، ونقص الفرص الاقتصادية. للتعليم دور جوهري في الحفاظ على الترابط والاستقرار في مواجهة الهجرات الجماعية، وإكساب الأفراد المهاجرين المهارات والقيم اللازمة لإدماجهم في المجتمع، وتخليطهم ما مرور به من نوازل وإعادة بنائهم. وفي ظل استمرار الصراعات العنيفة وتزايد الصدمات جراء زيادة تغيير المناخ، سيكون للتعليم دورٌ بالغ الأهمية في بناء قدرة الفرد على التكيف، وتسهيل سبل التعاون

## الشكل 4. إن التعليم هو أنكى الاستثمارات - فنسب الفوائد إلى التكاليف تكون مرتفعة

لكل دولار واحد يتم استثماره في سنة إضافية من التعليم...



المصدر: Jamison and Schäferhoff (2016).<sup>73</sup> ملاحظة: تستند الفوائد الصحية على نسب الانخفاض في وفيات البالغين ومن هم دون سن الخامسة.

والسلام. ويمكن أن يُخفّض توفير التعليم العالمي من حالات الوفاة المستقبلية الناجمة عن تغيّر المناخ بعشرات الآلاف خلال العقود المقبلة من خلال زيادة الوعي واتباع تدابير الحد من المخاطر، والتأهب للكوارث والاستجابة لها. 71 وقد يكون هذا هو السبيل الرئيسي في الحد من التهديدات طويلة الأجل المترتبة على تغير المناخ، من خلال تأثيره على الخصوبة والتقنية والابتكار وتعزيز الخيارات المستدامة للأفراد والاقتصادات. 72

وفي ظل التحرك البالغ والسريع للأفراد والمعلومات والوظائف والسلع والأفكار حول العالم، يتواصل الأفراد فعليًا وافترضيًا مع عدد أكبر من الأفراد من مختلف الثقافات، ومن ثم ستزداد أهمية تعليم القدرة على التحمل وقيم مشتركة لتحقيق الاستقرار والسلام.

وأخيرًا، تزداد قيمة التعليم لأن التعليم هو الذي سيحدد ما إذا كانت الاتجاهات التقنية والاقتصادية والديموغرافية المتبعة في هذا القرن ستخلق فرص عمل أو ترسخ عدم المساواة، نظرًا لأنه العامل المشترك الحاسم للتصدي بنجاح للتحديات العالمية التي تواجهها الإنسانية.

## رؤية جيل التعلم

على الرغم من الحالة الراهنة للتعليم العالمي، توصلت اللجنة إلى أنه من الممكن أن يلتحق جميع الشباب بالمدارس ويحصلون على التعليم في غضون جيل واحد فقط. 73 إنها الرؤية الجسورة التي تجابه اللجنة المجتمع الدولي من أجل تأييدها ألا وهي، رؤية جيل التعلم.

نعلم أنها ممكنة، فأكثر من ربع سكان العالم على الطريق الصحيح بالفعل. 74 في الواقع، إذا تسارعت عجلة التقدم في البلدان لتصل للمعدل الذي حققته الدول

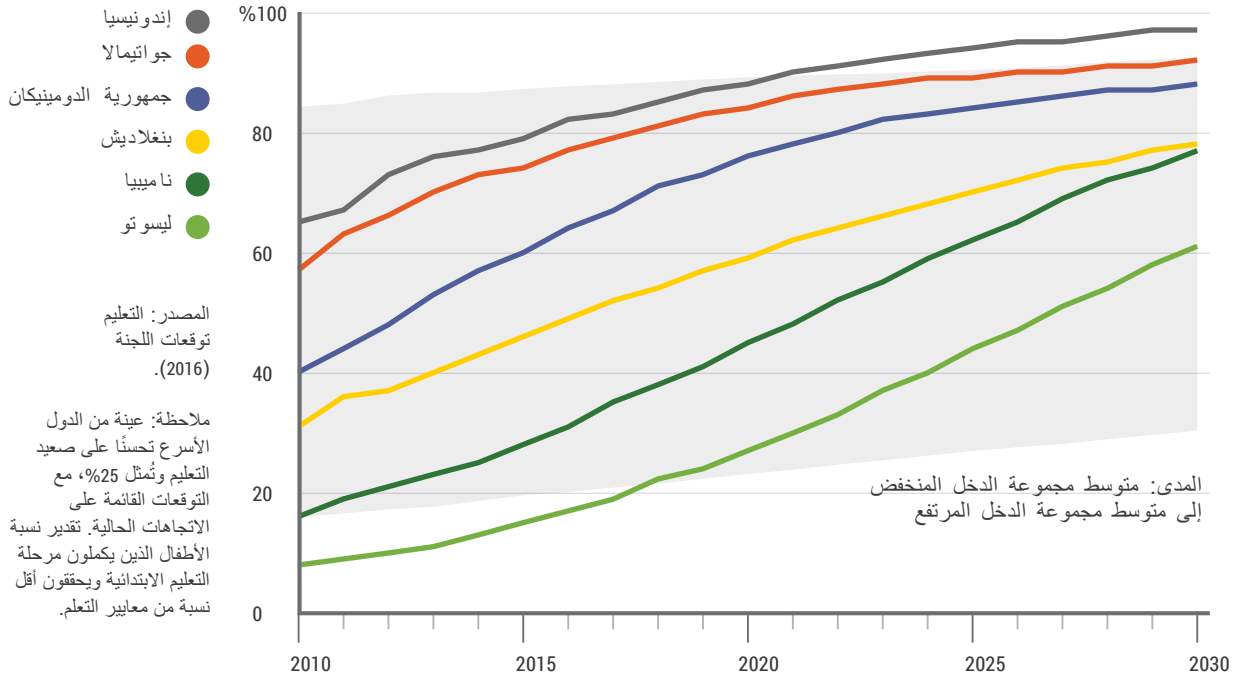
الأسرع تحسنًا ويُمثل 25%، فسيتمكن جميع الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من الحصول على مرحلة التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والتعليم الثانوي؛ وسيكون من المحتمل أن يصل الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المستوى الأساسي من مهارات التعليم الثانوية وأن يشاركوا في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي ليكونوا كآقرانهم اليوم في البلدان مرتفعة الدخل. 75

يُحدد هذا التقرير أولويات تحقيق رؤية جيل التعلم والمسارات التي تُبين كيفية تحقيق هذه الأولويات. وتطالب اللجنة القادة بالالتزام بهذه الأولويات كما تطالب المواطنين والمجتمع الدولي بمحاسبتهم. يدعو الهدف الرابع للتنمية المستدامة للتعليم (SDG4) إلى "توفير تعليم شامل وعالي الجودة للجميع"، بحلول عام 2030. تعتمد رؤية جيل التعلم على تحقيق هذا الهدف من خلال، بتحديد مخرجات التعلم المرجوة وتحدد التدابير الخاصة اللازمة لتحقيق الهدف بالإضافة إلى مساراته المحتملة. إنها تتماشى مع النهج والمؤشرات المطورة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة (SDG4).

ولأن هدف التنمية المستدامة (SDG) لم يُحدد تفاصيل بعينها للغاية المنشودة مثل - جودة التعلم أو مخرجات التعليم - فقد اقترحت اللجنة غايات محددة. ولأن هدف التنمية المستدامة (SDG) لم يُحدد تفاصيل بعينها - كضمان إكمال جميع الفتيات والفتيان مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي مجانيًا، وأن تتساوى فيه الفرص بين الجنسين، وأن يكون التعليم عالي الجودة، فقد أجرت اللجنة تحليلًا مفصلاً لما سيلزم لتحقيق هذه الغايات على النحو الموضح بحلول عام 2030. تحقيق الغاية المتمثلة في إكمال مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي للجميع بحلول عام 2030 سيتطلب من جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة حاليًا الالتحاق بالمدرسة الابتدائية خلال السنتين المقبلتين، وأن يتجاوز معدل إكمال المرحلة الثانوية في

## الشكل 5. تُبين بعض الدول الأسرع تحسنًا النسبة

المحتملة من الأطفال الذين يمكنهم الوصول إلى محو الأمية الوظيفية بحلول سن العاشرة



فئة متنوعة جغرافياً واجتماعياً، وتضم البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان سريعة النمو، والبلدان الواقعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والبلدان الصغرى والكبرى. أظهر التحليل الذي أجرته اللجنة تحسناً ملحوظاً في توغو وإثيوبيا في التوسع في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، وبلدان مثل بروندي وملاي في التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي، وبلدان مثل ليسوتو وغانا وناميبيا في تحسين التعلم. ومن غير المعتاد أن نرى بعض هذه البلدان في أعلى ترتيب التعليم لأنه عادة ما تصنف البلدان حسب مستويات الحصول على التعليم وجودته وليس حسب معدل التحسن النسبي. بيد أن معدل التحسن هو المؤشر الرئيسي في قياس مدى تحقيق التقدم. لقد حددت اللجنة أهدافها لما يُمكن أن تحققه جميع البلدان بالاعتماد على معدلات التحسن التي حققتها الدول الأسرع تحسناً على صعيد التعليم. في ضوء النطاق الواسع للعوامل التي ساهمت في وجود هذه الفوارق في معدلات التقدم، ساعد التأثير النسبي لسياقاتها المختلفة ومستويات الاستثمار والسياسات والقيادة وهم جرا في نقل المقترحات التي تقدمت بها اللجنة لإصلاح العملية التعليمية.

توصلت اللجنة من خلال دراسة سيناريوهات التحسين المتعددة إلى أنه سينتج عن متوسط مسارات النمو، في البلدان الأسرع تحسناً على صعيد التعليم والتي تمثل 25%، وثيرة تقدم سريعة من شأنها أن تؤدي إلى حصول جميع الأطفال على التعليم، ورأب حقيقي للفجوة التعليمية في أي جيل لمعظم البلدان. ثمة مجموعة صغيرة جداً من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستحتاج دعماً إضافياً لتعزيز التحسين لديها بالدرجة الكافية لتلحق بالركب. فتلک البلدان إما تكون قد تخلفت تماماً عن الركب لدرجة أنه لا يُجزى معها تسريع عجلة تقدمها لتصل لمعدل الدول الأسرع تحسناً والتي تمثل 25 في المئة أو أن متطلباتها المادية مرتفعة لدرجة أنه لا يسعها تحمل التكاليف (راجع الشكل 6).

البلدان الفقيرة المعدل الحالي في البلدان الغنية اليوم.<sup>76</sup> مما سيتطلب من البلدان تحقيق معدل تقدم لم تُحرزه أي دولة من قبل. ولذلك تفسرت اللجنة هدف التنمية المستدامة (SDG) بشأن التعليم العالمي بحلول عام 2030 الوارد في هدف التنمية المستدامة، على أنه بحلول عام 2030 سيحصل جميع الأطفال الذين هم في سن المدرسة على تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومتكافئ الفرص وعالي الجودة، وسينجح جميع الأطفال الذين بدؤوا المدرسة في إكمال مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، والابتدائي والثانوي، وتحقيق مستويات التعلم والوصول إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي على قدم المساواة مع الأطفال في البلدان الغنية اليوم.

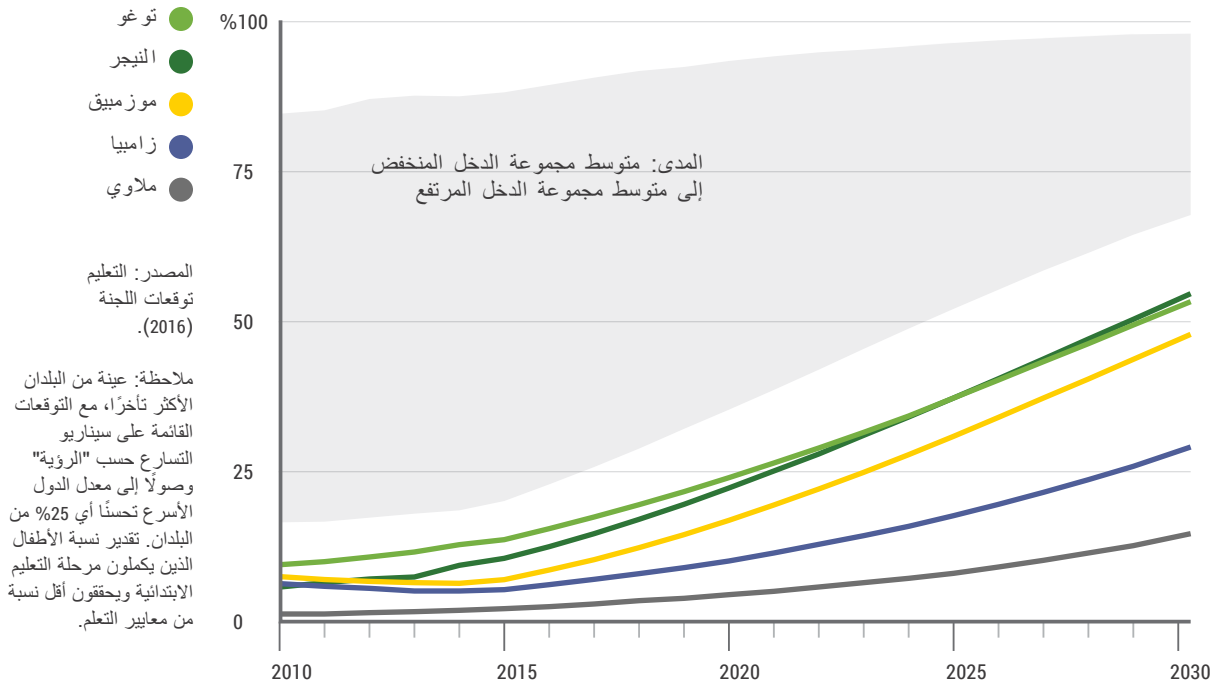
## الدول الأسرع تحسناً على صعيد التعليم وتمثل 25%

**لتحقيق رؤية جيل التعلم، جل ما يهم هو وثيرة التقدم التي تستطيع كل بلد تحقيقها.** وبحليل بيانات الاتجاهات التاريخية، لاحظت اللجنة أن معدلي نمو التعليم - ألا وهما الحصول على التعليم والتعلم - أعلى في المراحل المبكرة، عندما تنخفض القيمة المطلقة وتتناقص تدريجياً إلى صفر عند الاقتراب من تحقيق الشمولية في التعليم. يُمكن للبلدان التي تخلفت أن تحقق أعلى معدلات للتقدم، مما يساعدها على اللحاق بالركب.<sup>77</sup>

ولإيجاد مسارات نمو طموحة وقابلة للتحقيق مستقبلياً، حددت اللجنة البلدان التي حققت، في الأونة الأخيرة، تحسناً سريعاً في كل مجموعة من التناظير التي راعتها اللجنة فيما يتعلق بالمشاركة والتعلم في كل مستوى من مستويات التعليم. لتحقيق ذلك، حددت اللجنة البلدان التي تمثل نسبة 25% والتي فاقت معدلات النمو بها معدلات النمو للبلدان التي انطلقت معها من نفس نقطة البداية في تطبيق تدبير معين. تم دراسة جميع الدول في ضوء البيانات المتوافرة. مجموعة الدول الأسرع تحسناً على صعيد التعليم والتي تمثل نسبة 25% هي

## الشكل 6. تخلفت تماماً بعض البلدان عن الركب وستكون بحاجة إلى دعم إضافي

المحتملة من الأطفال الذين يمكنهم الوصول إلى محو الأمية الوظيفية بحلول سن العاشرة



## أولويات تحقيق رؤية جيل التعلم

### جيل التعلم

تسعى اللجنة في وضع هذه الرؤية إلى تسليط الضوء على ضرورة تركيز على التعلم وليس مجرد الحصول عليه والحاجة إلى توفير فرص تعلم عالية الجودة في المراحل العمرية المختلفة. لتحقيق المسارات المبنية أدناه، لابد أن يُولى إهتماماً خاصاً إلى احتياجات الأطفال الأشد فقراً والأطفال المعرضين لخطر الإقصاء من التعليم والأطفال الذين يعيشون في واقع تحكمه الطوارئ. ويعتمد تحقيق هذه المسارات وتنفيذها بفاعلية على تحديد البلدان للأولويات خلال السنوات الأولى للطفل ومرحلة التعليم ما قبل المدرسي لضمان إرساء أساسيات التحصيل

التعليمي في المراحل اللاحقة.

اكتساب المهارات يحتاج إلى تغيير. فالتعليم يُساهم بأكثر بكثير من مجرد صقل المهارات الأكاديمية الأساسية، ويجب أن يستمر على ذلك. فلا بد أن يُعزز قدرات ضروريةً أوسع نطاقاً من أجل المواطن والتوظيف في ظل القرن الـ21. فالمهارات التي يحتاجها الشباب من أجل النجاح في الانتقال إلى مرحلة العمل وبلوغ سن الرشد متغيرة؛ إذ أصبحت المهارات الاجتماعية ومهارات الاتصال ومهارات التفكير العليا (المتنقلة في حل المشكلات والتفكير النقدي وصنع القرار) أكثر حيوية من أي وقت مضى. <sup>78</sup> كما تزايد أهمية النظم التعليمية التي تُنمي مهارات الاستدامة البيئية ومجموعة متنوعة من المهارات اللازمة لدعم الابتكار

### الجدول 7. الأهداف الخمسة لجيل التعلم

نسبة % من الأطفال أو الشباب	جميع البلدان	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط الأدنى	الدخل المتوسط الأعلى	
المجموع الإجمالي للالتحاق بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي	2015	23	53	68	المصدر: توقعات لجنة التعلم (2016). شاملة البيانات المستمدة من مركز أبحاث الوصول المتعاقل والتعليم (REAL)، جامعة كامبردج (2016)
	الاتجاه 2030	42	72	80	
	2040	54	78	84	
	الرؤية 2030	89	97	99	
	2040	99	100	100	
إتمام المرحلة الابتدائية والتعلم	2015	19	50	73	ملاحظة: مقياس المساواة هو متوسط معدل نسبة 20% من الأطفال الأكثر ثراءً إلى نسبة 20% من الأطفال الأكثر فقراً ممن هم في عمر مرحلة التعليم الابتدائي (البلدان ذات الدخل المنخفض (LIC) والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض (LMIC) معاً).
	الاتجاه 2030	30	72	88	
	2040	37	81	92	
	الرؤية 2030	68	87	94	
	2040	88	96	98	
إتمام المرحلة الثانوية واكتساب مهارات تعليمية أعلى	2015	4	27	54	الوصول إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي
	الاتجاه 2030	10	44	68	
	2040	15	51	73	
	الرؤية 2030	28	67	86	
	2040	53	85	95	
مقياس المساواة بالنسبة: لإتمام المرحلة الابتدائية والتعلم	2015	35	29	53	مقياس المساواة بالنسبة: لإتمام المرحلة الابتدائية والتعلم
	الاتجاه 2030	47	44	67	
	2040	53	50	71	
	الرؤية 2030	69	69	88	
	2040	87	88	96	
	2015	4.3			
	الاتجاه 2030	3.5			
	2040	3.9			
	الرؤية 2030	1.5			
	2040	1.0			

جوهريه <sup>79</sup> (راجع الجدول 1 والشكل 7).

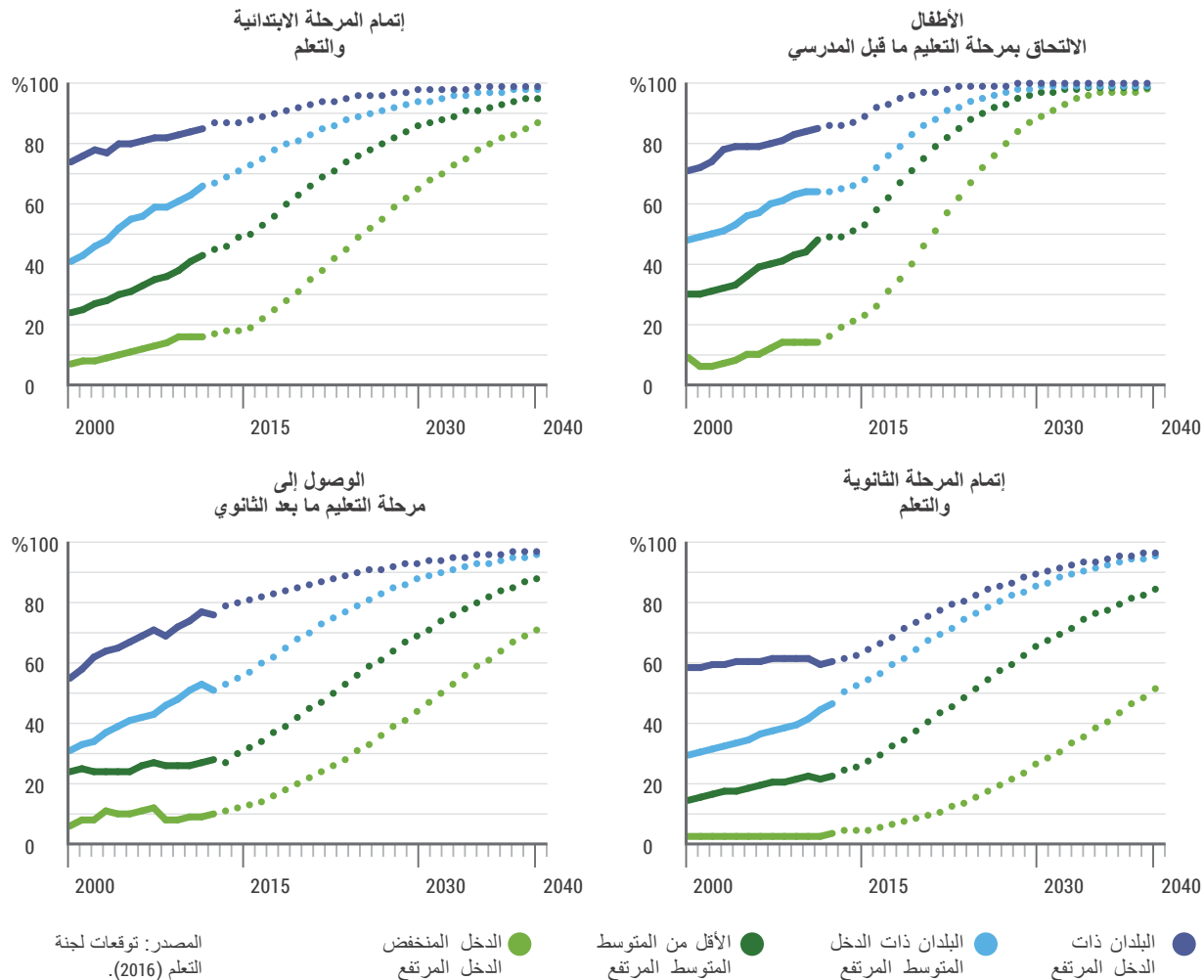
#### 1. توفير مكان لجميع الأطفال بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي.

تبلغ اليوم نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم ما قبل المدرسي 23% في البلدان ذات الدخل المنخفض مقارنة بنسبة 87% في البلدان ذات الدخل المرتفع. <sup>80</sup> وفقًا للاتجاهات الحالية، فإنه ستصل النسبة في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى 42% بحلول عام 2030 و 54% بحلول عام 2040. وفقًا لمسار رؤية جيل التعلم التي وضعتها اللجنة، سيقفز معدل الالتحاق إلى 89% بحلول عام 2030 وإلى 99% بحلول عام 2040.

كما هو الحال في جميع مستويات التعليم، لابد أن ينصب التركيز على تحسين جودة التعليم بالإضافة إلى توسيع نطاق الحصول عليه، وقياس البلدان لمدى نجاحها في تنمية الأطفال وتحقيق مخرجات التعلم عوضًا عن مجرد توفير التعليم

التكنولوجي. يجب على الحكومات أن تدرس بعناية أفضل الطرق التي يمكن لأنظمتها التعليمية دعم هذه المهارات، بما في ذلك السبل التي تم مناقشتها بهذا التقرير. بيد أنه تقيس معظم التقييمات الحالية للتعلم المهارات الأكاديمية الأساسية كالقراءة والرياضيات والعلوم. رغم أنه لابد أن يتسع نطاق تلك التقييمات ليشمل مهارات أخرى، تؤمن اللجنة إيمانًا راسخًا بأن اكتساب المهارات الأكاديمية الأساسية يُعد دُعامة أساسية لتحقيق تجربة تعلم أوسع نطاقًا، وأنه لا تزال عملية تقييم هذه المهارات الأساسية ذات أهمية بالغة لإصلاح العملية التعليمية. وتُحدد اللجنة أهدافها لجيل التعلم بالاعتماد على تحليل معدلات التحسن التي حققتها البلدان الأسرع تحسنًا على صعيد التعلم، والاعتماد أيضًا على الأهداف والغايات الواردة في الهدف الرابع للتنمية المستدامة للتعليم (SDG4). إذا حققت جميع البلدان تقدمًا بالمعدل نفسه الذي حققته ربع البلدان الأسرع تحسنًا على صعيد التعلم، عندئذٍ يُمكن أن يُحرز العالم تقدمًا بعد جيل واحد فقط؛ أو بحلول عام 2040 على أقصى تقدير، يُمكن للعالم أن يحقق أهدافًا تعليمية

الشكل 7. توقعات حول مسار جيل التعلم





في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي فقط. واليوم لا تُقاس جودة التعليم في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي بشكل دائم، رغم أنه كانت هناك محاولات لقياس النمو المعرفي والعاطفي لدى الأطفال الذين هم في مرحلة ما قبل المدرسة، والتي كان من الممكن استخدامها كنماذج للتقييمات الدولية المستقبلية.<sup>81</sup> لتحقيق أقصى فائدة، لا بد أن يُستكمل التعليم ما قبل المدرسي من خلال تدخلات متعددة القطاعات وأوسع نطاقاً لدعم التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، خاصةً بالنسبة للأطفال المحتمل تسربهم من التعليم.

## 2. إتمام جميع الفتيات والفتيان تعليمهم الابتدائي ومحو الأمية الوظيفية وتعلم مهارات الحساب لجميع الأطفال في سن العاشرة.<sup>82</sup>

لتحقيق الغاية الواردة في هدف التنمية المستدامة (SDG) والمتمثلة في توفير تعليم عالي الجودة في المرحلة الابتدائية، لا بد أن يستطيع الأطفال القراءة وأن تعلموا مهارات الحساب الأساسية في مرحلة عمرية مبكرة. نظراً لوجود ارتباط وثيق بين درجات الرياضيات والقراءة، يركز تحليل اللجنة على البيانات المتعلقة بالقراءة، وتُقدّر اللجنة تعلم القراءة في مرحلة مبكرة في سن العاشرة، مما يعني أيضاً أنه لا بد أن يبدأ الأطفال التعليم الابتدائي في موعده المناسب أي في سن السادسة أو السابعة. يُكمل اليوم في البلدان ذات الدخل المنخفض 19% فقط من الأطفال التعليم الابتدائي ويحققون المعايير الدولية الأساسية للتعليم مقارنةً بنسبة 88% في البلدان ذات الدخل المرتفع. وفقاً للاتجاهات الحالية، ستصل هذه النسبة إلى 30% في عام 2030 وإلى 37% بحلول عام 2040. وفقاً لمسار رؤية جيل التعلم التي وضعتها اللجنة، في عام 2030 سيُكمل نحو 98% من الفتيات والفتيان في البلدان ذات الدخل المنخفض التعليم الابتدائي وسيُحقق نحو 68% معايير التعلم. في عام 2040، سيُكمل نحو 100% التعليم الابتدائي وسيُحقق نحو 90% معايير التعلم.

## 3. وستصل نسبة الفتيات والفتيان الذين اكتسبوا المهارات الأساسية للمرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى نسبة المستويات الحالية في البلدان ذات الدخل المرتفع.

يُعد بدء المرحلة الابتدائية في وقتها المحدد أيضاً أمراً ذو أهمية بالغة لضمان أن يُكمل الشباب المرحلة الثانوية في سن المراهقة. في البلدان ذات الدخل المنخفض اليوم، والتي يجتمع فيها انخفاض نسبة الالتحاق بالمدرسة وكذلك انخفاض مستويات التعليم، نجد أن 4% فقط يحصلون على مستويات التعليم الأساسية ("المنخفضة")، وفقاً للتقييمات الدولية بالمرحلة الثانوية، مقارنةً بـ 64% من أقرانهم في البلدان ذات الدخل المرتفع<sup>83</sup> وفقاً للاتجاهات الحالية، ستزيد هذه النسبة إلى 10% فقط بحلول عام 2030 وإلى 15% بحلول عام 2040. وفقاً لمسار رؤية جيل التعلم التي وضعتها اللجنة، سيُكمل في عام 2030 نحو 62% من الفتيات والفتيان في البلدان ذات الدخل المنخفض التعليم الثانوي وسيُحقق نحو 28% معايير التعلم. في عام 2040، سيُكمل 83% وسيُحقق نحو 53% معايير تعلم قريبة من المستويات المحققة في البلدان ذات الدخل المرتفع اليوم. ينطوي التعليم الثانوي على خيارات متعددة أهمها التعليم الأكاديمي الثانوي والتعليم الثانوي المهني. وتؤكد اللجنة على أهمية مهارات مرحلة الثانوية العامة التي تعتبر بالغة الأهمية في إعداد الشباب الصغير لنطاق واسع من خيارات العمل بالإضافة إلى مواصلة مسيرة التعلم. إن وضع مهارات مهنية محدودة في بؤرة التركيز على حساب التوسع في التعليم العام، قد يُحقق مكاسب على المدى القصير إلا أنه سيُقلل نطاق التوظيف على المدى الطويل، وخاصةً أن القدرة على التكيف

سكنون هي الأعلى قيمة في المستقبل.<sup>84</sup>

## 4. تقترب المشاركة في مرحلة التعلم ما بعد الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض من المستويات المحققة اليوم في البلدان ذات الدخل المرتفع.

اليوم في البلدان ذات الدخل المنخفض، يحصل نحو 11%<sup>85</sup> من الشباب على مرحلة التعلم ما بعد الثانوي مقارنةً بما يزيد على ثلاثة أرباع في البلدان ذات الدخل المرتفع. وفقاً للاتجاهات الحالية، ستصل هذه النسبة إلى 22% فقط بحلول عام 2030 وستصل إلى 29% بحلول عام 2040. وفقاً لمسار رؤية جيل التعلم التي وضعتها اللجنة، سيشارك نحو نصف الشباب في البلدان ذات الدخل المنخفض بحلول عام 2030 ونحو ثلاثة أرباع الشباب بحلول عام 2040.<sup>86</sup>

## 5. تنخفض نسبة عدم المساواة في المشاركة والتعليم بين الأطفال الأكثر ثراءً والأشد فقراً داخل البلدان بحدّة شديدة، إلى جانب التقدم الكبير المحرز في الحد من أشكال عدم المساواة الأخرى.

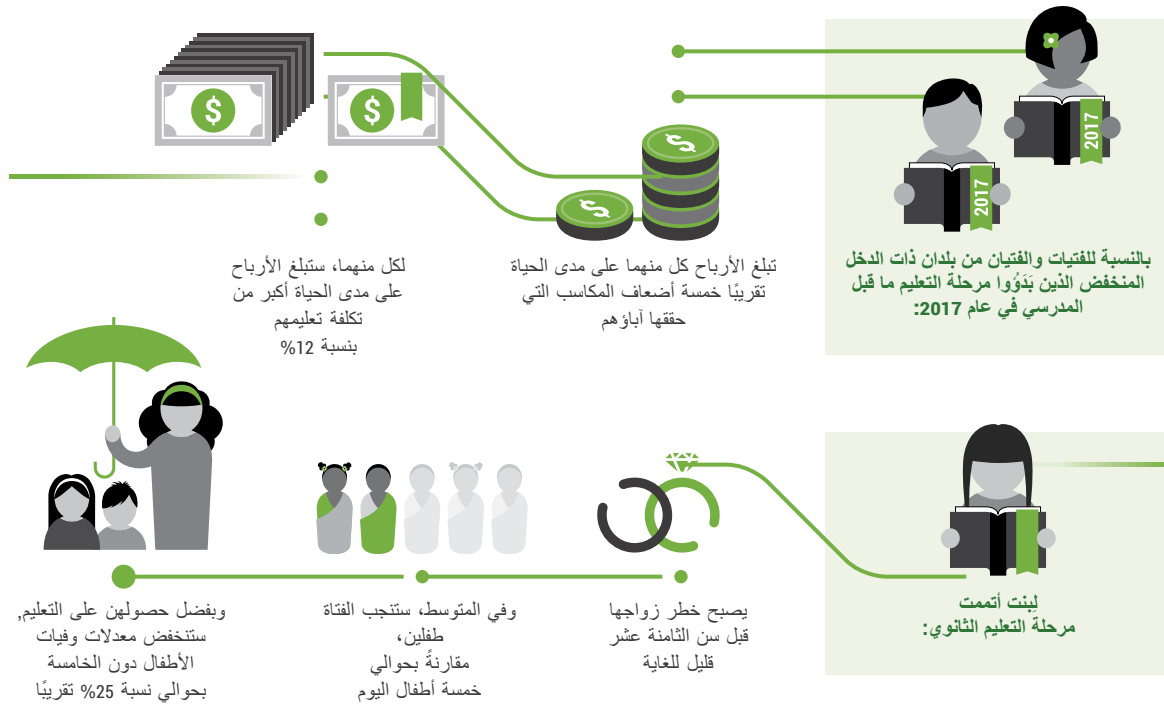
إنه من غير الممكن تحقيق هذه النتائج الأربع الأولى دون التصدي لأوجه عدم المساواة التي تعاني منها البلدان. تُوضح تحليلات الدول الفقيرة استناداً إلى البيانات المُتاحة إلى أن فرص تعلم الأطفال في سن المرحلة الابتدائية، الذين ينتمون إلى 20% من الأسر الأكثر ثراءً، يُتوقع أن تبلغ أربعة أضعاف من الفرص المُتاحة للأطفال المنتمين لـ 20% من الأسر الأكثر فقراً.<sup>87</sup> ووفقاً للاتجاهات الحالية، لن يطرأ تغيير على هذه الفجوة بحلول عام 2040. هناك عوامل خطر أخرى تُساهم في توسيع هذه الفجوة وخاصةً عندما تجتمع عدة عوامل في آن واحد. على سبيل المثال، تنخفض فرص تعلم الفتيات الفقيرة بنسبة 10%<sup>88</sup> ويُعزز العيش في المناطق الفقيرة أو وجود إعاقة من حرمانهم من فرص التعلم. وفقاً لمسار رؤية جيل التعلم التي وضعتها اللجنة، فإنه إذا تحسنت مستويات التعلم بين الفقراء في جميع البلدان بالمعدل بنفس معدل الدول الأسرع تحسناً على صعيد التعليم التي تُمثل نحو 25% بالمانعة، سيستطيع جميع الأطفال تحقيق المعايير الدنيا للتعلم الابتدائي وتقليل أوجه التفاوت في الثروة بشكل سريع إلى أدنى مستوى له، في غضون جيل واحد فقط. في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، قد ينخفض معدل إكمال الأطفال الأكثر ثراءً للتعليم الابتدائي وتحقيق المعايير الدنيا للتعليم الابتدائي مقارنةً بالأطفال الأفقر مما يزيد على 4:1 في الوقت الراهن وستقترب النسبتين من التعادل بحلول عام 2040.

## الاستثمار في جيل التعلم يُجني ثماراً عظيمة

سيُسهّم تطبيق هذه الرؤية في تحقيق فوائد واسعة النطاق وعائدات كبيرة للاستثمار. يتوقع تحليل جديد أجرته اللجنة أنه إذا تحققت أهداف رؤية جيل التعلم، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد في البلدان ذات الدخل المنخفض سيزداد بنسبة 70% تقريباً بحلول عام 2050 عن قيمته الحالية إذا استمرت الاتجاهات الحالية.<sup>89</sup> وستنخفض معدلات الفقر المدقع بمقدار الثلث بفضل التعليم وحده. سيُعادل الانخفاض في معدل الوفيات الناتج عن تحسين التعليم في عام 2050 والذي يُقاس بسنوات العمر المكتسبة الانخفاض في معدل الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" والملاريا اليوم أو ستُعادل معدل القضاء على السببين الرئيسيين للوفاة في عام 2050، ألا وهما



الشكل 8. بعض مزايا مسار جيل التعلم



المدرسي في عام 2017، إذا شملهم مسار رؤية جيل التعلم. فمن المتوقع أن يحصلوا طول حياتهم على مكاسب تقترب من خمسة أضعاف المكاسب التي حصل عليها آباؤهم، وهي قيمة تتجاوز مجموع تكاليف تعليمهم بمعامل قدره 12.1<sup>91</sup> ونظرًا لأنه من المرجح أن تظل الفتيات في المدارس حتى نهاية المرحلة الثانوية،<sup>92</sup> فسينخفض احتمال زواجهن قبل بلوغ سن 18 جدًا مقارنة بالثلث بالنسبة للفتيات في سن المراهقة في البلدان النامية في الوقت الحالي.<sup>93</sup> وسينجن طفلين في المتوسط مقارنة بخمسة تقريبًا في الوقت الحالي.<sup>94</sup> وسيستقن من فوائد تعليمهن، حيث سينخفض معدلات الوفيات لمن دون سن الخامسة من أولادهما بنسبة 25% بفضل تعليمهن<sup>95</sup> (راجع الشكل 8).

السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، بمقدار الثلث تقريبًا.<sup>96</sup> على الرغم من تلك المكاسب المثيرة للإعجاب، فإنها معتدلة نظرًا لأنه في عام 2050 سيظل هناك عدد كبير من كبار السن ذوي مستويات تعليم منخفضة. تقييم ماهية رؤية جيل التعلم بالنسبة للشباب الذين يستفيدون مباشرة من الحصول على تعليم عالي الجودة يوضح الآثار المحتملة الحقيقية. قدرت اللجنة مدى استفادة الفتيان والفتيات في البلدان ذات الدخل المنخفض، بدءًا من مرحلة التعليم ما قبل

## اتفاق تمويل لخلق جيل التعلم

التطول؛ وبالتالي فهما عاملان جوهريان لتحقيق مجموعة أهداف التنمية كاملة. تتحقق مركزية التعليم بشكل جيد بوصفها حق أساسي، وضرورة حتمية لتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية. وقد تم التأكيد على مكانتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتفاقية حقوق الطفل، وكذلك في الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. حيث وضع كل منها التزامات على كاهل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وإلى الآن فإننا بحاجة إلى وضع إستراتيجية شاملة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

ولمنح جيل التعلم فرصة حقيقة، تدعو اللجنة لعقد اتفاق تمويل بين البلدان النامية والمجتمع الدولي. سيتم تنفيذ الاتفاق من خلال التحويلات التعليمية الأربعة: تعزيز الأداء، ودعم الابتكار، وإعطاء الشمولية الأولية، وزيادة التمويل (تم مناقشة ذلك في الجزء الثاني من هذا التقرير).

يُبنى الاتفاق على ثلاثة إثباتات أساسية: وهي أن لكل فرد حق قانوني وإنساني أساسي للمساواة في التعليم، وأن التعليم أمر ضروري - وستزيد أهميته أكثر من أي وقت مضى - لتحقيق التقدم الاقتصادي لكل بلد على حد واحد وفي أنحاء جميع العالم؛ وأن القوى العاملة والمجتمعات السكانية المتعلمة هما أساس كل أوجه

## يشمل اتفاق التمويل الخاص بجيل التعلم المبادئ التالية:

**1** تلتزم البلدان النامية بالاستثمار والإصلاح حتى يمكن لجميع الأطفال دخول المدارس والحصول على التعليم. يجب أن يبدأ توفير التعليم العالمي في كل بلد ويكون هو مسؤوليتها تجاه مواطنيها. وتلتزم الحكومات الوطنية، وأصحاب المصالح المحليين بدءاً من المعلمين والمجتمعات وصولاً إلى قطاعات الأعمال والمجتمع المدني، بتوفير التعليم للمواطنين كافة. تدعو اللجنة حكومات البلدان النامية إلى الالتزام بإصلاح أنظمة التعليم المطبقة فيها لتحقيق أقصى قدر من التعليم والكفاءة، وبزيادة التدريجية والمستمرة في التمويل الداخلي اللازم لتحقيق هذه الأهداف. ولإحداث تغيير مستدام، يلزم أن تركز عمليات الإصلاح على تعزيز أداء أنظمة التعليم بدءاً من أساساتها الأساسية إلى ما فوقها مع الابتكار فيها حتى تكون ملائمة في المستقبل وتشمل الجميع في عملية التعلم خاصة من هم عرضة لخطر التأخر والتخلف.

**2** عندما تلتزم البلدان بالاستثمار وعمليات الإصلاح، سيقف القادة الدوليون على أهبة الاستعداد لتقديم التمويل المتزايد والقيادة اللازمة لدعم الحكومات الوطنية عند تحويل التعليم. يتطلب ذلك تحالفًا دوليًا بين الشركاء العاملين معًا لتقديم دعم مالي مجدد بجانب بذل جهود أكبر لدعم ودفع التقدم. تدعو اللجنة جميع أعضاء المجتمع الدولي لزيادة بشكل مستمر التمويل الذي تقدمه في التعليم العالمي والعمل معًا من أجل تحسين فعاليته. وللمساعدة في ضمان تحقيق ذلك، تدعو اللجنة أيضًا لإنشاء بنك تنمية متعدد الأطراف كآلية للاستثمار في التعليم وذلك للاستفادة من الفرص الفريدة من نوعها المتاحة لدى كالبونوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) في الوقت الحالي لرفع قواعد رأس مالها. يجب على المجتمع الدولي، المسؤول عن دعم حقوق الجميع والذي تكون له مصلحة مباشرة في التقدم الاقتصادي والإنمائي في جميع البلدان، أن يقدم الدعم لجميع الحكومات الوطنية التي تبدي التزامها بتوفير التعليم العالمي.

**3** ينص الاتفاق على تدابير لازمة لإلقاء مسؤولية الوفاء بالمسؤوليات والالتزامات لضمان الوصول إلى التعليم النوعي على عاتق المجتمع الدولي والبلدان النامية. ويلزم وضع إطار يتميز بالشفافية للمراقبة والمساءلة بين الحكومات التي تقي بمسؤولياتها، ومن المستحسن أن تقدم تقارير مستقلة بشأن هذا الإطار. على الرغم من أن الإطار يتضمن مجموعة من التدابير إلا أنه ينصب في النهاية على النتائج وهي هل أن الأطفال والشباب تمكنوا من تعلم المهارات التي يحتاجونها. ولضمان أخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار بأعلى المستويات، يجب تعيين ممثل خاص للتعليم في الأمم المتحدة وتكليفه بمهمة دعم حقوق الطفل على أن يمد الجمعية العمومية ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن بالتقارير السنوية. والهدف من هذه الأعمال اتخاذ الخطوات التي تتخذها جميع البلدان لضمان توفير تعليم شامل وعالي الجودة بصورة شفافة للمجتمع الدولي والمواطنين والمجتمع المدني يمكنهم معها تقييم هذا التعليم. كما توضح هذه الأعمال لأصحاب العمل والمستثمرين المحتملين ما إذا كان وكيف يمكن لأي بلد الاستثمار في بناء قوى عاملة ماهرة.

**4** ويجب دعم الاتفاق بتقديم دعوة عالية المستوى. حصول جميع الأطفال على التعليم يصب في مصلحة كافة البلدان. تحقيق ذلك يتطلب قيادة تعاونية قوية على المستوى الوطني والعالمي وداخل العديد من القطاعات. كما سيتطلب وجود رواد بين البلدان النامية والشريكة في التنمية يمكنهم قيادة الطريق وتوضيح ما يمكن فعله. تحقيق الاتفاق ليس فقط مهمة الحكومات. التعليم هدف مشترك تستفيد منه جميع البلدان والقطاعات وتحقيقه يتوقف على الأعمال التي يؤديها الشركاء وعلى دعوتهم داخل المجتمع. تعبئة وتمكين ودعم هذه القيادة أمر ضروري. ولا يسمح على الإطلاق بأن يسير التعليم بشكل يخالف جدول أعمال من لهم السلطة والنفوذ على تحويله.

يوضح هذا التقارير تفاصيل عن أسباب اللجنة  
لعمل الاتفاق والأعمال التي من خلالها  
يمكن إنشاؤه.

## المربع 2. يمكن القيام بذلك- طريق فيتنام نحو النجاح

كان التقدم التعليمي في جمهورية فيتنام على مر العشرين سنة الماضية تقدمًا ملحوظًا. وأصبح الآن الالتحاق بالمرحلة الابتدائية متاحًا تقريبًا للجميع؛ إذ عمل التوسع السريع على زيادة الالتحاق بالمرحلة الإعدادية إلى أكثر من نسبة 90%؛ وقد تحققت زيادة في الالتحاق بالمرحلة الثانوية منذ التسعينات. فاجتنت جمهورية فيتنام العالم بأولى مشاركتها في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) لعام 2012، حيث سجلت درجة أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وفاقت العديد من الاقتصادات المتطورة. وقد ساهم التعليم في جمهورية فيتنام في توفير بيئة شاملة سياسية واقتصادية أدت إلى تنمية اقتصادية مزدهرة وأيضًا استغاد منها. استثمرت فيتنام فيما قبل في التحسينات في جودة المدرسة والمعلم. فوضعت معايير دنيا للجودة وفرضتها في المدارس وأضفت طابع الاحتراف على قوة التدريس ومعايير الإعداد حول معرفة المحتوى والمهارات والسلوكيات. وكانت جمهورية فيتنام في وقت سابق تعتمد التقييمات الموحدة للقراءة والكتابة والحساب. حيث يبدي المعلمون في جمهورية فيتنام روح مهنية عالية على الرغم من الأجر القليل الذي يتقاضونه مقابل التعليم. ومقارنةً بالبلدان النامية الأخرى، من المحتمل أكثر أن في جمهورية فيتنام يُراقب أداء المعلمين مع التأكيد بشدة على تحصيل الطالب وعلى تقديم معلومات بشأن التحصيل العام للطلاب.

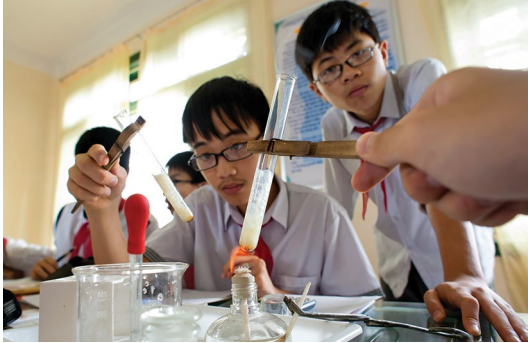
وكان الالتزام السياسي والتزام الآباء بمستويات عالية ناحية التعليم، متحولًا إلى استثمار قوي عام وخاص ومشاركة الطلاب، أساس التقدم. ازداد التمويل المقدم في التعليم من نسبة 7% من الميزانية الوطنية في عام 1986 إلى نسبة 20% في عام 2008 أي نسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحسنت الكفاءة العامة من خلال الاستثمارات الفعالة في مراحل التعليم ما قبل

المدرسي وتقديم الحوافز للمعلمين وتعلم اللغة الأم في السنوات المبكرة. قدم هيكل الحكومة المركزية بجمهورية فيتنام تسهيلات لطرح عرض واسع النطاق من السياسات المعنية بتوفير مدارس في المناطق النائية. وقد تحققت المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس. وعلى الرغم من أن الأطفال القادمين من أسر فقيرة وجماعات الأقليات العرقية يميلون إلى إكمال أقل الصفوف الدراسية وإحراز درجات أقل في التقييمات، إلا أن فجوات التعليم تضيق مع مرور الوقت.

وتمثل العوامل الثقافية دورًا مهمًا. ومن المحتمل أن يكون الآباء في جمهورية فيتنام أكثر انخراطًا مع أبنائهم في حياتهم المدرسية من الآباء في البلدان النامية الأخرى. ومن المحتمل أيضًا أنهم أكثر منهم في التطوع والمشاركة في المدرسة ومساعدة المعلمين بوصفهم مساعدين في الفصول الدراسية. ومن المرجح أن الطلبة تكون سلوكياتهم داخل المدرسة أكثر انضباطًا ويخطون صفوف دراسية أقل ويتحملون مسؤولية أكبر بشأن تعليمهم الخاص. كما أن ثلثي الأطفال يأخذون دروسًا إضافية خارج المدرسة، أي ما يمثل نسبة 90% من الطلبة القادمين من أسر ميسورة الحال بينما الثلث الباقي يكون من أسر فقيرة.

ولاسيما أن من الجدير بالملاحظة إعداد جمهورية فيتنام منهجًا تطلعيًا، حيث تسعى إلى التعلم من الدول عالية الأداء مثل كوريا وسنغافورة والتكيف مع النظام التي تتبعه. ومع تطور اقتصادها، تدرج فيتنام أن المهارات الأساسية والتعلم بالحفظ عن ظهر قلب لم يعدا كافيين، لذا تضع منهج يتركز على الطالب لتعزيز التفكير الناقد وتطبيق المعرفة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



البنك التطوري الآسيوي



جن-تشاو دوان/البنك الدولي



# التحولات التعليمية الأربعة

حتى يتمكن جميع أطفال أي جيل من دخول المدارس وتلقي التعليم، يلزم على القادة وصانعي القرار على المستوى العالمي علاج الأسباب الجذرية لأزمة التعليم التي يواجهها العالم اليوم مع وضع في الاعتبار ضرورة مرور التعليم بمراحل التحول لإعداد جيل من الشباب للحفاظ على واجبات الوطن والعمل في القرن الـ21.

وعند القيام بأعمال الاستثمار والإصلاح تركزت الجهود بشكل أساسي على زيادة عدد الأطفال في المدارس. وقد وجه اهتمام قليل نسبياً إلى معرفة ما إذا كان هؤلاء الأطفال يتلقون تعليمهم. ووجه التركيز نحو ما يدور داخل الفصول الدراسية وبين المعلمين وفي الكتب الدراسية، ولكن حظيت مراقبة النتائج، أي المهارات التي يكتسبها الطلاب والنتائج التي يحققونها كبالغين بقدر قليل جداً من الاهتمام.<sup>98</sup> وفي العديد من البلدان كان هناك نقص في الاستثمار في القوى العاملة. ونظراً لنقص إمدادات المعلمين أو عدم تدريبهم ودعمهم بالشكل المطلوب أو بخس قيمتهم أو غيابهم أو عدم تحملهم المسؤولية، تواجه عملية التعلم عقبات.<sup>99</sup> ونظراً لعدم دعم المعلمين وقادة التعليم للابتكار والتحسين على أساس أفضل الأدلة التي يمكن تنفيذها، تخفق عملية التعليم والتعلم في مواكبة تغيير احتياجات الأطفال والمجتمع.<sup>100</sup>

وتبين العديد من دراسات حالات النجاح أو الفشل بشكل واضح أن أنظمة التعليم لا يمكنها أن تعمل بفعالية إلا بعد دعمها بحوكمة وبنية تحتية قوية وثابتة. ونظراً لضعف الخدمات والأنظمة العامة بشكل كلي، واجهت عملية تحسين التعليم صعوبات كثيرة. وهذا يمثل تحدياً خاصاً بالنسبة للدول الهشة أو الدول التي تعرضت لصراخ أو تلك الدول التي تواجه أزمات.

وتوضح دراسات أجرتها اللجنة عدة عوامل رئيسية هي السبب فيما نحن عليه اليوم.

غالباً ما يكون التعليم في حاجة إلى قيادة سياسة ونظامية لازمة للتوجيه من خلال عمليات إصلاح طويلة المدى. تحتم الضرورة وجود قيادة قوية ومستدامة لاستمرار التقدم في مواجهة الأولويات التنافسية أو العقبات أو الصعوبات في التنفيذ.<sup>96</sup> وغالباً ما يكون الوقت اللازم لإحداث التغيير ورؤية النتائج متزامناً مع دورات انتخابية قصيرة المدى؛ وفي الغالب كانت التعبئة العامة والسياسية لإحداث التغيير غير كافية للحفاظ على استمرارية التعليم على رأس جدول أعمال القادة. وإلى حد ما لم يكن الاستثمار كافياً على المستوى المحلي والدولي نتيجة عدم كفاية الأولويات السياسية. وفي الغالب لم تكن العلاقة بين الاستثمار والنتائج أو لم يتوقع أنها تكون قوية بما فيه الكفاية، كما لم تكن حالات زيادة الاستثمار في التعليم كافية بشكل فعال. وقد أدى ضعف إدارة الموارد إلى أوجه قصور فادحة وممارسات فاسدة. ولم تكن الموارد والسياسات كافية للغاية في أغلب الأحيان مما أدى إلى عدم معالجة أسباب الاستبعاد التعليمي.<sup>97</sup> وقد حظت معالجة أوجه الاختلاف في السنوات الأولى بقدر قليل جداً من الاهتمام مما أدى إلى مضاعفة العيوب بعد ذلك.

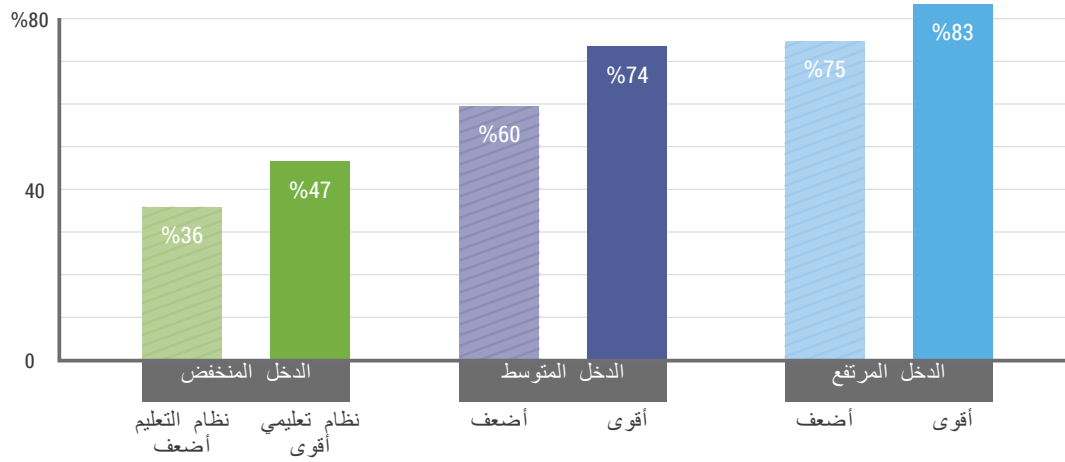
الجهات المانحة والمستثمرين الحصول على "نتائج" مرئية سريعة التي الكثير منها يخص قطاع التعليم وواجهت معوقات حتى تظهر وتتضح. وقد سعت اللجنة خلال أبحاثها واستشاراتها إلى إجراء تحليل لهذه التحديات الماضية والحالية تحت ستار تحليل كيف سيحتاج التعليم في المستقبل إلى إحداث تغييرات فيه. يلزم أن تتجاوز عملية نقل التعليم إلى المستقبل عملية التعلم من حالات النجاح والفشل السابقة مع وضع في الاعتبار المهارات الجديدة التي يحتاج الشباب إلى تعلمها للدخول في مجال العمل والمشاركة؛ الإمكانيات الهائلة للابتكارات في توفير عملية التعلم وتنظيمها؛ تزايد حجم التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية من حيث القدرة والجودة.

وفي النهاية قد انخفض الاهتمام الموجه على المستوى الدولي إلى التعليم. لم يترجم بيان القادة السياسيين إلى تحديد أولويات الجهة المانحة بشكل كافٍ. وقد قل الزخم الذي تجلى في مؤتمرات القمة العالمية والأهداف والالتزامات الرئيسية في التسعينات وأوائل الألفينات بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. وبسبب وجود استثناءات ملحوظة تضاعفت القيادة العامة والدعوة والاهتمام. وقد وضعت بعض الالتزامات الرئيسية الجديدة الخاصة بالتمويل في مجال التعليم وعدد قليل من القادة جعلها "قضيبتهم". وفيما يتعلق ببعض القطاعات الأخرى مثل مجال الصحة والمناخ والبنية التحتية، واجه التعليم معوقات ليحظى بالاهتمام العام وحشد "المؤيدين" أو طرح رؤية مقنعة أو إقناع الجهات المانحة. وقد أدت أوجه القصور في الهيكل العالمي وقيادة القطاعات إلى تقادم هذه التحديات، كما زادت من طلب

### المربع 3: ما هي أهمية تقوية الأنظمة

#### الشكل 9. الأنظمة الأقوى تحقيق نتائج تعليمية أفضل

النسبة المئوية للطلاب الذين يصلون إلى أدنى مستوى للكفاءة



المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) استنادًا إلى بيانات من نتائج نهج المنظومات من أجل تعليم أفضل مبادرة "SABER" وغيرها من بيانات الأنظمة. <sup>v5</sup>

تم تقييمها على أنه مجموعة من الأنظمة "الناشئة" أو "المتقدمة". عندما يؤخذ الإنفاق أيضًا في الاعتبار، تشير النتائج إلى أن البلدان ذات النظم الأفضل والتي لا تفي قيمة الحد الأدنى للإنفاق على التعليم العام لم تُحقق نتائج جيدة مثل البلدان التي تُنفق أكثر من ذلك. يتطلب تحقيق نتائج ناجحة أنظمة مناسبة وإنفاق كافٍ.

راجع المواد المصدرة للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

يُوضح بحث اللجنة الجديد القائم على بيانات من مبادرة "SABER" وغيرها من بيانات الأنظمة الأخرى، أن البلدان ذات النظم التعليمية الأفضل تحقق نتائج تعليمية أفضل (للحصول على ملخص الخصائص الرئيسية للأنظمة الضعيفة والقوية، راجع الشكل 12). حتى بعد السيطرة على المتغيرات السياقية (كدخل البلد والمستوى التعليمي لمجموعة البالغين)، والمدخلات (مثل مستوى الإنفاق العام على التعليم، وعدد الساعات الدراسية لكل تلميذ سنويًا)، فقد تم ملاحظة التأثير الإيجابي لكونها على مشارف مبادرة "SABER" (وهي التي



**من منطلق هذا العمل، تدعو اللجنة  
إلى أربعة تحولات تعليمية:  
الأداء والابتكار والمشاركة  
والتمويل. تشكل جميعها معاً أساساً  
يبني عليه اتفاق التمويل الخاص بجيل التعلم  
جيل التعلم**

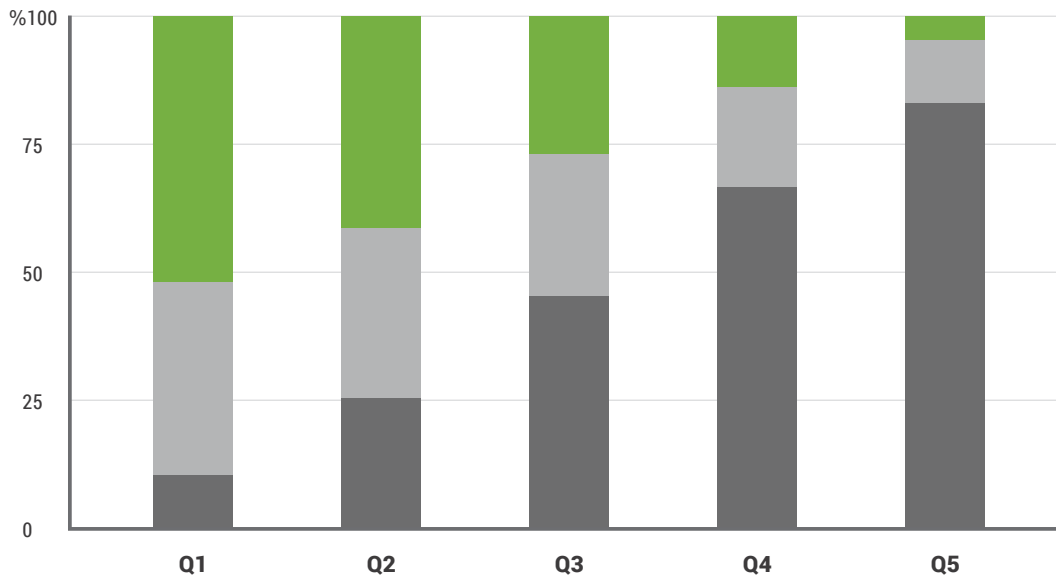
هذه الموضوعات الأربعة الشاملة، الأداء والابتكار والمشاركة والتمويل، كل مقترحات اللجنة.

وليس الغرض من هذه التحولات أن تكون خارطة طريق إرشادية للإصلاح. بل الغرض منها أن تدعم التخطيط الحالي والمستقبلي الذي تضعه البلدان منفردة بما في ذلك مخططات القطاع التعليمي على المستوى الوطني. ويلزم أن تتولى الحكومات الوطنية قيادة عمليات الاستثمار والإصلاح في مجال التعليم مع مشاركة المواطنين من خلال العملية الديمقراطية. تختص كل بلد بنقطة انطلاقها وتنفرد بسياقها وبخططها الخاصة التي تعمل على أساسها. ستكون عملية الإصلاح التعليمي مثل جميع عمليات التطوير عملية تكرارية وليست خطية. وينبغي أن تصمم الحكومات عملية خاصة بها للتعاون في العمل مع هؤلاء الذين

الهدف من هذه التحولات الأربعة والـ12 توصية المرفقة معها أن تعمل بمثابة نهج شامل لتوسيع وتحسين عملية التعلم بدلاً من وجود قائمة من الأعمال المنفصلة للاختيار منها. ويعتمد كل تحول هذه التحولات على الآخر. وتشكل

**المربع 4. التعلم غير منصف للغاية - ولكن الأطفال  
في جميع البلدان لديها القدرة على تحقيق**

**الشكل 10. أداء الطلاب حسب فئة دخل البلاد**



الأخماس في درجات اختبار الرياضيات (Q1 = أدنى، Q5 = أعلى)

● البلدان ذات الدخل المنخفض (28% من العينة) ● البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع (26%) ● الدخل المرتفع بلدان (46%)

المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) وفقاً لدراسة الاتجاهات في الرياضيات العالمية والعلوم (TIMSS) للعام 2011. ملاحظة: ويظهر الرسم البياني توزيع درجات الطالب عن طريق الأخماس في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة. الخمس 1 هو 20% من الطلاب من ذوي الأداء الأقل. الخمس 5 هو 20% من الطلاب من ذوي الأداء الأعلى.

الأكثر فقرًا. ولكن هناك تداخل كبير في التوزيع - حتى الدول الفقيرة قادرة على تخريج طلاب يؤدون بشكل جيد ومكافئ للطلاب في البلدان ذات الدخل المرتفع.

مما لا يثير الدهشة، يُظهر تحليل درجات اختبارات الطلاب في جميع أنحاء البلدان أن النسبة الساحقة من الطلاب الأعلى أداءً في العالم (أعلى 20%، أو الخمس 5 في الشكل أعلاه) يذهبون إلى المدرسة في البلدان الغنية، في حين تذهب النسبة الساحقة من الطلاب الأقل أداءً (الخمس 1) إلى المدرسة في البلدان

يمكنهم التأثير بشأن ما إذا كان الأطفال يتلقون التعليم وكيف يتلقونه، وهم الآباء والمجتمعات والمعلمون وأصحاب العمل والشركاء العاملين في جميع القطاعات. بالنسبة للدول التي تواجه معرقلات مع الأساسات والنسبة للدول الهشة أو التي تواجه صراعات وتحاول ببساطة الحفاظ على استمرارية الأطفال داخل المدرسة، يبدو أن بعض من الطموحات المذكورة هنا صرف النظر عنها بسبب التحديات التي تواجهها البلدان اليوم. لكن اللجنة ترى أن الضرورة تحتم على كل بلد أن تأخذ نظرة طويلة المدى عما تحتاجه لتحقيق النجاح في المستقبل حتى إذا كان ذلك صعباً بسبب التحديات التي تواجهها في الوقت الحالي في توفير التعليم، كما ترى أن كل دولة يمكنها الآن الانطلاق في هذه الرحلة.

وتتطلب عملية الإصلاح في كل دولة قيادة قوية من أعلى لإحداث تغيير نظامي مستمر، ولا بد أن تعمل القيادة والإدارة العليا في كل دولة على جعل التعليم أولوية واضحة وذلك بدءاً من الرئيس أو رئيس الوزراء إلى ما تحت ذلك من مناصب. ولا بد أن يعمل القادة على تعزيز الإقبال العام على التعليم وذلك من خلال نشر قضية التعليم بين جمهور الناخبين وفي مختلف القطاعات ويلزم عليهم بعد ذلك الاستجابة للطلبات العامة بشأن الاستثمار والإصلاح. لا بد أن يضع القادة السياسيون سلطاتهم خلف تحقيق النتائج المرجوة من التعليم وأن يتحملون المسؤولية عن الالتزامات المضطلمين بها بشأن التعليم. إذا فعلوا ذلك، أشياء غير عادية تصبح ممكنة (راجع المربع رقم 2). توضح أبحاث اللجنة أن الدول بأي مستوى من الدخل يمكنها تحسين النتائج بشكل كبير وذلك بتعزيز أنظمة التعليم التي تطبقها، وتوضح أن وضع نظام قوي في البلدان ذات الدخل المتوسط يمكنه تحقيق نتائج جيدة مثل التي تحققها الأنظمة الضعيفة في البلدان ذات الدخل المرتفع. (راجع المربع رقم 3). ويوضح أيضاً أنه على الرغم من المبالغة في عدم المساواة في التعلم في الوقت الحالي إلا أن حتى البلدان الفقيرة قادرة على إخراج طلاب يضاوي أدائهم أداء طلاب البلدان ذات الدخل المرتفع (راجع المربع رقم 4).

وفي النهاية لا يمكن تنفيذ عملية الإصلاح التعليمي ولا يمكن الاستفادة منها بمعزل عن البيئة السياسية والاقتصادية الشاملة داخل كل دولة. حيث تتطلب عملية الإصلاح التعليمي أنظمة حكومية فعالة وبنية تحتية فعالة للاقتصاد والخدمات العامة. ومن الأهمية القول أن المكاسب الكاملة من هذه الإصلاحات لن تتحقق إلا بعد دعم الظروف الاقتصادية في حال تعزيز السياسة التعليمية بتدابير تعمل على تقديم الدعم لتوفير فرص عمل وتوفير سوق عمل ديناميكي ونمو اقتصادي مستدام. وأيضاً سيتم تعزيز هذه الأمور بدورها من خلال أنظمة تعليمية أقوى. وستساعد هذه التحولات التعليمية الأربعة مجتمعة مرة واحدة ومدعمة بقيادة قوية جميع البلدان على تحقيق أولويات جيل التعلم وتوفير التعليم لجميع الأطفال.



## تدعو اللجنة إلى أربعة تحولات للتعليم من أجل تحقيق ميثاق التمويل

### 1. الأداء

ينبغي على النظم التعليمية الناجحة إعطاء النتائج الأولوية والاهتمام. من أجل نجاح أي تحسينات في تصميم وتوفير الخدمات التعليمية، لا بد وأن تركز تلك التحسينات على نظام مبني على تحقيق نتائج. يكون القادة الأقوياء واضحين جدًا حول النتائج التي يرغبون في تحقيقها، كما

وأنهم يقومون بتصميم جميع جوانب النظام من أجل تحقيق تلك النتائج. وفي مجال التعليم، وعلى الرغم من الاستثمار الكبير والجهود، فإن التقدم في العديد من البلدان يُعتبر محدودًا بسبب الضعف في عملية صنع القرار والقدرة، أو في المساءلة والحكم. ونتيجة لذلك، باءت أغلب الاستثمارات والإصلاحات بالفشل. من أجل النجاح، فإن الأولوية الأولى لأي جهود للإصلاح تكون في استخدام لبنات البناء المثبتة فعاليتها في توفير التعليم وتقوية الأداء المنظومة التعليمية مع إعطاء الأولوية للنتائج.



### 2. الابتكار

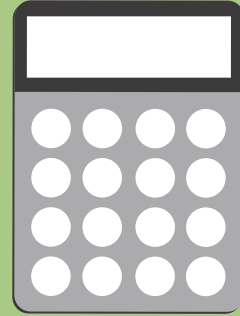
يجب على النظم التعليمية الناجحة تطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتحقيق النتائج. مجرد القيام بما ثبت نجاحه لا يكون بالضرورة كافيًا في المستقبل. حجم ووتيرة التغيير العالمي تُغير من غرض وطبيعة التعليم. وفي مواجهة المطالب المتصاعدة، والموارد المحدودة، والفرص غير المسبوقة للابتكار، يجب أن يتم تطوير التعليم



إذا ما كان الهدف هو إعداد الشباب للحياة في عام 2050 وما بعده. النظم الناجحة في المستقبل ستكون تلك التي تحافظ على التركيز الشديد والمتواصل على النتائج، مع تشجيع الأساليب المبتكرة في الوقت ذاته لتحقيق هذه النتائج في جميع مستويات التعليم، من الفصول الدراسية إلى الدولة.

### 4. التمويل

ستتطلب الأنظمة التعليمية الناجحة استثمارًا أكبر وأفضل. سيُطلب تحقيق التحولات الثلاثة الأولى خطة استثمارية مستدامة والتي تُمكن جميع البلدان من زيادة الاستثمار في التعليم، والتي تستهدف أيضًا المساعدة كلما كانت هناك حاجة كبيرة إليها، وتُزيد من كفاءة وتأثير كل دولار. ويجب أن تستند هذه الاستثمارات إلى المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية لضمان حصول كل طفل على التعليم عالي الجودة، ومجانًا من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانوية. كما يجب أن تكون مدعومة من قبل الشركاء الدوليين، وتحديد أولويات استثماراتهم في البلدان التي تُثبت التزامها بالاستثمار وعمليات الإصلاح.



### 3. الشمولية

يجب أن تصل نظم التعليم الناجحة إلى كل فرد، بما في ذلك الفئات الأشد حرمانًا وتهميشًا. وعلى الرغم من أن أول تحولين سيساعدان على ضمان توفر المزيد من الأنظمة التعليمية عالية الكفاءة، فإنهما لن يتمكنوا من سد فجوة التعلم ما لم يتخذ القادة أيضًا خطوات إضافية لتشمل هؤلاء الأكثر عرضة لخطر التسرب من التعلم وتقديم لهم الدعم من - الفقراء، والمعرضون للتمييز، والفتيات،



وهؤلاء الذين يواجهون أسباب عدة للحرمان من التعليم. وهذا يعني توجيه الموارد العامة إلى المناطق الأشد احتياجًا وفي الوقت نفسه توسيع وإتاحة الفرص للجميع. وهذا يعني البحث فيما وراء العملية التعليمية لمواجهة العوامل الأوسع التي يُمكن أن تحول دون المشاركة والتعلم بالنسبة للمحرومين والمهمشين.

الدليل واضح على أن ضمان إنفاق أكثر فعالية وكفاءة سيكون حاسمًا لحشد المزيد من التمويل من أجل التعليم سواء من المصادر الحالية أو الجديدة. هذه التحولات الأربعة الغرض منها هو تكوين نهج شامل - يعتمد كل منه على الآخر.

## 1. الأداء: إصلاح الأنظمة التعليمية لتحقيق النتائج المرجوة



نظامي والفشل في فهم وإدارة دوافع التغيير الثقافية والسلوكية وعدم الترابط، حيث يكون التركيز على تغيير المدخلات بدون فهم كافٍ للروابط بينها.<sup>102</sup> ومن ناحية الأنظمة القوية التي تقودها النتائج هي الأنظمة التي تضمن ترابط الأهداف والسياسات والإنفاق وتتخذ مسارًا واضحًا بدءًا من وضع السياسة إلى تطبيقها وتمثل الحوكمة والمساءلة الفعالة.

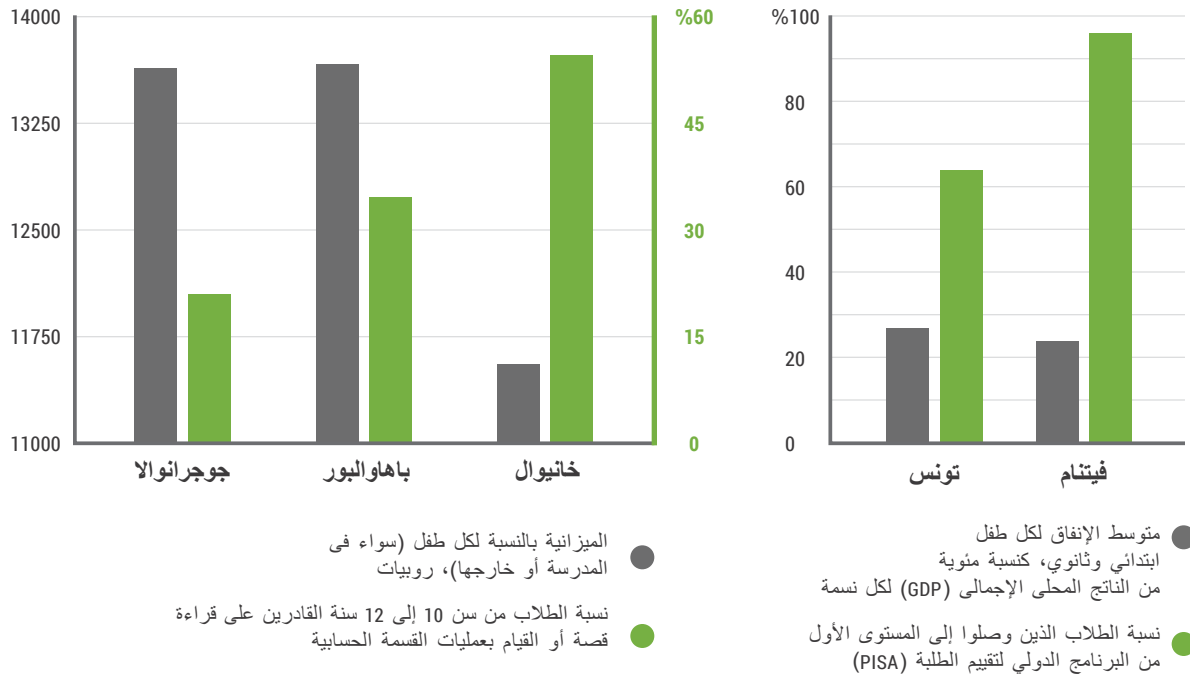
**توصي اللجنة بإعطاء القادة الوطنيين والمسؤولين عن النظام والجهات المانحة والمستثمرين أولوية أكبر لتعزيز النظام وذلك من خلال الأعمال التي تضع النتائج في قلب عملية صنع القرار وتوفير التعليم ومن خلال تعزيز المساءلة بشأن هذه النتائج.** وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، الاستثمار في تقييمات التعليم وجمع وإدارة البيانات كما يناقش أدناه. وتشير اللجنة إلى أن الأنظمة والحوكمة قد يتخللها الضعف في الدول الهشة، لذا يلزم على الشركاء الدوليين تقديم دعم إضافي لبناء القدرات وذلك لإعادة بناء هذه الأسس الهامة للتعليم الفعال.

**وتتمثل أولى التحولات التعليمية التي يجب على القادة القيام بها في تعزيز أداء الأنظمة التعليمية وذلك باتخاذ الإجراءات النظامية لضمان التركيز على النتائج بكل المستويات.** وبينما يتركز العديد من الأنظمة التعليمية على إدارة

وأصبحت الأموال في أجزاء كثيرة من العالم لا توتي ثمارًا بنفسها في تحسين النتائج.<sup>101</sup> حيث تؤدي الجهود المبذولة في تحسين التعليم إلى حدوث تقلب كبير في النتائج. وعمدت اللجنة إلى فهم سبب حدوث ذلك وفهم سبب إفشاء الاستثمارات والإصلاحات المماثلة إلى نتائج مختلفة في أماكن مختلفة. على سبيل المثال، تنفق تونس المبلغ نفسه تقريبًا الذي تنفقه فيتنام على تعليم كل تلميذ، قياسًا للنسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ولكن لا يستوفي المعايير الدنيا في تقييم التعليم الدولي على مستوى المرحلة الثانوية من الطلاب التونسيين إلا نسبة 64% مقارنةً بنسبة 96% من طلاب فيتنام. وغالبًا ما يحدث نفس الشيء داخل بلدان- بنجاب في باكستان وعلى الرغم من أن مناطق كوجرانولا وبهاولبور وخانيوال توفر جميعها نفس الميزانية لكل طفل إلا أن نتائج التعليم التي يحصلها الطلاب فيها مختلفة للغاية (راجع الشكل رقم 11). ويخلص تحليل اللجنة إلى أن إدخال تحسينات على عملية تصميم التعليم وتقديمه سيحقق نجاحًا فقط إذا اعتمد على نظام قائم على تحقيق النتائج.

يتضح من تحليل فشل جهود الإصلاح في تحقيق النجاح أن أسباب الفشل ترجع غالبًا إلى التركيز على النتائج الخاطئة - مثل التركيز على الالتحاق بالمدارس على حساب التعلم وإتباع نهج تدريجي للإصلاح بدلًا من إتباع نهج

الشكل 11. المزيد من الإنفاق لا يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التعلم



المصادر: تحليل لجنة التعليم (2016) وفقًا للبيانات من UIS والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) (2012) (الرسم البياني على اليمين)، بارى وآخرون. (2016) (الرسم البياني على اليسار).<sup>١٠٦</sup>

## المربع 5. استخدام التقييمات لاستخلاص النتائج في شيلي

خلال الصحافة وجمعيات الآباء والمعلمين واللاقات موضوعة على المدارس الفائزة.

مكاسب شيلي في الأداء الطلابي في العقد الماضي موثقةً توثيقاً جيداً. وقد خص البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) شيلي لتكون البلد الأكثر تحسناً في نتائج القراءة بين عامي 2000 و 2009. وقد وجد تقييم التقدم في شيلي أن الاستخدام المنهج لبيانات جهاز SIMCE من قبل الوزراء ووضع السياسات قد ساعد في توعية ودعم سياسة تعليمية فعالة ومستقرة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

شيلي لديها تاريخ طويل من نشر متوسط درجات الاختبارات لكل مدرسة وتعلمت كيف تستخدم تلك المعلومات على نحو فعال لتعزيز المشاركة المجتمعية والحصول على النتائج. في العام 1988، أسست شيلي *Sistema Nacional de Medición de la Calidad de la Educación* (الجهاز الوطني لقياس جودة التعليم أو SIMCE). يخدم جهاز SIMCE ثلاثة أهداف رئيسية: إعلام السياسات، وتقديم الدعم التربوي للمعلمين، وتعرض المدارس للمساءلة. يقارن البرنامج المدارس التي تخدم الطلاب من خلفيات مماثلة وفي عام 1996 بدأ في تحديد "المدارس المتميزة" التي أصبحت مؤهلة للحصول على مكافآت مالية، وهي مكافأة سنوية للمعلمين واعتبارها كمدرسة عالية الأداء. تم نشر النتائج من

### عرض تقييمات التعليمات على المستوى الوطني لمتابعة التقدم المحرز على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى الطفل.

أصبحت الآن غالبية الأطفال في البلدان النامية لا تخضع لاختبارات على الإطلاق.<sup>109</sup> ولا تجري تقييمات نظامية للتعليم على المستوى الوطني في المرحلة الابتدائية إلا في حوالي نصف البلدان النامية، و فقط نسبة 7% من البلدان ذات الدخل المنخفض ونسبة 26% من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ما تجرى فيها تقييمات للتعليم على المستوى الوطني في المرحلة الإعدادية.<sup>110</sup> ومازالت نسبة 30% تقريباً من البلدان ومعظمها من البلدان ذات الدخل المنخفض لا تتوفر فيها أو تبلغ تقارير بشأن بيانات متسقة عن المؤشرات التعليمية الأساسية مثل الالتحاق بالمدرسة وإكمال المرحلة الابتدائية. وعلى الرغم من أن اختبارات الدرجة 8 في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، وبرنامج الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) لها تغطية دولية شاملة، إلا أن نسبة أقل من 30% من البلدان النامية هي التي تشارك في تقييمات التعليم الدولية أو الإقليمية والعديد من كبرى البلدان النامية لم تشارك على الإطلاق في التقييمات الدولية الرئيسية.

#### توصي اللجنة بأن تضع البلدان تقييماتها الخاصة للطلاب على المستوى

الوطني بوصفها جزءاً من البنية التحتية المستدامة لجمع البيانات والتنظيم والتحليل وتقديم التعقيبات. وينبغي عدم استخدام التقييمات على سبيل العقاب بل تستخدم في التشخيص والتحسين المستمر. ويجب إجراء هذه التقييمات بشكل منظم في الأعمار المناسبة وتطبق على كل من المؤسسات العامة والمؤسسات غير الحكومية وتكون متوافقة مع الأهداف التعليمية، وتسمح بوجود روابط فيما بين تقييمات التعليم الدولية أو الإقليمية. كما ينبغي تصنيف البيانات بشكل كافي لضمان شمول الجميع بما في ذلك الأفراد المذكورين حالياً في الإحصائيات مثل اللاجئين والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة. تقييم المهارات التعليمية الأساسية أمر غاية في الأهمية لما توفره من ركيزة

وتنظيم المدخلات- التمويلات والمباني والمعلمين والكتب الدراسية، إلا أن النهج الذي تتبعه هذه الأنظمة يلزم أن يكون موجهاً نحو التأكيد على إدارة النتائج بطرح الإجابة على هذا السؤال: هل الأطفال والشباب يتلقون التعليم ويكونون على أهبة الاستعداد للوصول إلى مرحلة حياة البالغين؟ وبالنسبة للتعليم باستخدام الأنظمة التي تقودها النتائج في التعليم ومختلف القطاعات، تدعو اللجنة صانعي القرار إلى وضع المعايير ومتابعة التقدم وتقديم المعلومات للعامة والاستثمار فيما يؤدي إلى أفضل النتائج والحد من الإهمال.

### التوصية 1. وضع المعايير، ومتابعة التقدم، ونشر المعلومات

تحديد أولويات واضحة ومعايير عالية وجمع بيانات موثوقة عن الأداء لمتابعة النظام والتقدم الذي يحرزه الطلاب واستخدام البيانات في توجيه المسألة كل ذلك ميزات ثابتة لمعظم أنظمة التعليم المحسنة على المستوى العالمي.<sup>103</sup> وهذه الممارسات هي أساس تحسين الأداء العام وتعزيز الروابط بين الاستثمار والنتائج، الأمر الذي يعد لازماً وضرورياً لتعبئة موارد جديدة. هذه الممارسات أيضاً ضرورة حتمية لتحسين المشاركة وذلك بتمكين صانعي القرار من تحديد واستهداف الجهود والموارد في تلك المجموعات التي تكون عرضة لخطر التأخر والتخلف.<sup>104</sup>

وعندما كان يجري المعلمون تقييمات بشكل منظم لمدى فهم واستيعاب الطلاب لأجل التحسين ووضع عملية تعليم تناسب مستواهم، وجد أن نتائج التحصيل كانت أكبر من تلك النتائج التي ذكرت في تقارير سابقة عن التدخلات التعليمية.<sup>105</sup> فعندما تضع البلدان تقييمات شاملة للنظام، فهي تمكن القادة من استهداف الجهود والموارد الأكثر احتياجاً لها والتي تساعد في "تغيير أسلوب النظام في التعليم من عملية التعليم إلى عملية التعلم"<sup>106</sup> (راجع المربع رقم 5). وعند مشاركة البلدان في تقييمات التعليم الدولية، تشكل النتائج السياسات التعليمية وتدعم المناقشة الوطنية.<sup>107</sup> وعند نشر البلدان معلومات بشأن تدفق الموارد من خلال نظام التعليم، تصل موارد أكثر إلى الأماكن المقصود إصالحها إليها.<sup>108</sup>

أساسية في سبيل تطوير المهارات بشكل أشمل وتحديد حصائل البالغين، ولكن يجب إيلاء اهتمام لضمان عدم مساهمة هذه التقييمات في تضيق عملية التعلم بالتركيز فقط على هذه المهارات. ويجب النظر بعين الاعتبار الأعمار المناسبة لإجراء التقييمات. تقييم التقدم المحرز خلال المرحلة الابتدائية أمر مهم إذ أنه دليلاً قوياً على حالات الفشل في هذه المرحلة التي يصعب معالجتها إذا لم تتم متابعتها مبكراً. وعلى الرغم من أن تقييمات المرحلة الثانوية لازمة أيضاً لتقييم المهارات، وتحديد مدى استعداد الشباب قبل دخول سوق العمل أو التأهل للتعليم ما بعد المرحلة الثانوية، فإن وضع طرق لتقييم التطور في مرحلة الطفولة المبكرة أساسي لدعم تحسينات الجودة في هذه المنطقة الحاسمة من توفير التعليم. ويجب أن يتضمن هذا الجهد أيضاً وضع إستراتيجية لنشر واستخدام البيانات لوضع السياسات والبرامج والاستثمارات وإستراتيجية لمعالجة الفجوات في البيانات مثل القدرة على إحصاء الأطفال ومتابعتهم خارج المدرسة وجمع بيانات موثوقة عن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبيانات عن اللاجئين والأطفال المشردين داخلياً والأطفال في البلدان التي تواجه أزمات.<sup>111</sup> وتعطي الابتكارات في جمع البيانات، مثل استخدام وسائل التكنولوجيا المتنقلة الجديدة والبيانات ذات المصادر المحشودة، ومبادرات البيانات المفتوحة التي تنطوي على مجموعة واسعة من العوامل التي تعمل على توسيع نطاق وتغطية بيانات التعليم إمكانية كبيرة في تحسين جمع البيانات وتخفيض التكاليف. وتشير التقديرات إلى أن إمداد البلدان النامية بالبنية التحتية لتقنية المعلومات اللازمة لجمع بيانات التعليم ومعالجتها ونشرها سيكلف حوالي 0.002% من إجمالي العائدات السنوية لعدد 14 شركة من أكبر شركات تقنية المعلومات.<sup>112</sup>

### جمع البيانات المالية ونشرها.

واليوم قدم نصف عدد البلدان فقط تقارير عن إنفاقها الحكومي على التعليم. قدم 20% فقط من هذه البلدان بيانات عن المصادر الخاصة لتمويل التعليم بما في ذلك الأسر، كما قدم 30% فقط بيانات عن تمويل تعليمهم من المصادر الدولية.<sup>113</sup> في حين تنشر 190 دولة حسابات الصحة القومية التي يدخل القليل منها في التعليم.<sup>114</sup> إن تتبع تدفق الموارد من خلال نظام التعليم يجعل من الممكن تحديد

أماكن الموارد ومخاطبتها، ولا يعني الوصول إلى الأهداف المنشودة واستخدامها. فهو يُمكننا من تحليل الروابط بين النفقات والنتائج، وهو غاية في الأهمية لصياغة سياسات أفضل. كما أنه قاعدة أساسية لجميع التدابير اللازمة لتحسين الكفاءة. **توصي اللجنة الدول أن جزء من بيانات البنية التحتية الخاصة بها هو إعطاء أولوية لتتبع النفقات بدءاً من النظام إلى أن تصل إلى مستوى المدرسة، ونشر حسابات التعليم القومية، ودمج جميع مصادر التمويل معا.** ويجب أن يشمل ذلك نشر المخصصات لكل تلميذ على المستويات المحلية، أو الإقليمية من أجل تسليط الضوء على الاختلافات وعدم المساواة في التمويل، والقدرة على الربط بين البيانات الخاصة بالمصادر والنتائج. ويجب أيضاً معالجة الثغرات في بيانات المدخلات التعليمية على نطاق أوسع، ومتطلبات الموارد المستقبلية بما في ذلك القوى العاملة.

### نشر البيانات وتشجيع المسؤولية المجتمعية.

يلعب كل من المجتمعات المحلية والأسر والمعلمين واتحاداتهم، ومنظمات المجتمع المدني دور حاسم في ضمان النتائج التي تتسلّمها من قبل القادة المسؤولين والمدارس والتعبئة من أجل التغيير. يرى المشاركون في الاستشارة العالمية للجنة أن زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والأسر والشباب أنفسهم في المسؤولية واتخاذ القرار من خلال زيادة الشفافية كان من بين أهم الطرق لدفع عملية التحسين.

البيانات هي أداة أساسية للمسؤولية الفعالة، غير أن نشر البيانات ليس كافياً. لتعزيز المسؤولية جيداً، يجب على الحكومات والمجتمع المدني اتخاذ إجراءات لزيادة الوعي واستخدام البيانات، وتفسيرها ونشرها لزيادة الضغط من أجل التغيير (راجع الإطار 6). يجب التركيز على المعلومات بطريقة تجعلها مفيدة، وسهلة الفهم، وواضحة، وغير مُكدسة، ومُتّقة مع السياق، ويمكن الإحتجاج بها.<sup>115</sup> ونظراً لأن مسؤوليات توفير التعليم وتمويله تخص في كثير من الأحيان الحكومات المحلية أو الدولية، يتعين إتاحة البيانات بالشكل الصحيح. وقد أظهرت الدراسات أنه إذا لم تشارك منظمات المجتمع المدني في النشر البيانات، فلن يكون

## المربع 6. المساءلة التي يقوم بها المعلمون في أوغندا

في العام 2013، انضم الاتحاد الوطني للمعلمين في أوغندا (UNATU) إلى قوات مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني لإطلاق حملة جودة التعليم العام (QPE). مكّنت الحملة المعلمين في جميع أنحاء البلاد من استخدام البيانات في الدعوة إلى المزيد من المساءلة والكفاءة في تخصيص الميزانية الوطنية. ألقت الجملة الضوء على أنه يتم إنفاق جزء كبير من ميزانية التعليم على "المعلمين المتغييبين" وتجديد المباني الحكومية، أو تغطية رواتب وبنقات المسؤولين الحكوميين. كما أنها كشفت عن نقص حاد في البنية التحتية للمدارس. في بعض الحالات، كان هناك أكثر من 100 طالب في الفصول

الدراسية المخصصة لـ 40-50 طالباً فقط، و 35% من المتعلمين كانوا يحضرون الفصول الدراسية تحت الأشجار.

وشملت الحملة أيضاً تدريباً لقادة النقابات على تحليل الميزانية، وجمع البيانات ونشرها، والقيام بالأنشطة التوعوية. منذ إطلاقها، قام مديرو المدارس بالإفصاح علناً عن معلومات بخصوص جدول الرواتب للمساعدة في مواجهة ظاهرة "المعلمين المتغييبين"، كما زادت نسبة المنح التي تصل إلى مدارسها المنشودة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

بالمدارس المماثلة. وقد تم استخدام إمكانية الوصول لهذه البيانات لزيادة الاهتمام الإعلامي والعام بالأداء المدرسي، وتعزيز البحوث في مجال التدخلات الفعالة.<sup>118</sup>

### تجميع، وتتبع، وإعتماد مؤشرات التعليم العالمية.

يتطلب تجميع البيانات الصحيحة وجود أولويات وتوقعات محددة لها تواصل مباشر - خاص بكل طفل، ومدرسة، ودولة - وبالتالي يمكن قياس الأمور الأكثر أهمية. أحد أسباب الأزمة التعليمية العالمية الراهنة هو الإخفاق في تحديد مقياس صحيح ومتابعته في ظل الأهداف والغايات الصحيحة.<sup>119</sup> فعلى الصعيد العالمي،

للبيانات الحكومية المنشورة عبر شبكة الإنترنت تأثيرًا مُجديًا. يعد دور الوسطاء - مثل المراكز الاجتماعية والدينية والإذاعات المحلية - أمر جوهري لضمان وصول البيانات إلى مواطنين أكثر وعيًا وذو نفوذ، والاتجاه نحو التغيير<sup>116</sup> واليوم تصل التقييمات التي المعتمدة على المواطنين مثل تلك التي تقودها ASER (البيان السنوي لتقرير التعليم)، وUwezo وبدعمها العمل الشعبي لشبكة التعلم (PAL) إلى أكثر من مليون طفل في جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يتم تمكين أولياء الأمور وأفراد المجتمع من إجراء تقييمات لتعلم الأطفال ونشر النتائج للتركيز المناقشات العامة والسياسية على قضية التعلم.<sup>117</sup> ففي مبادرة "مدرستي" MySchool بإستراليا يستطيع الآباء الوصول إلى بيانات المدرسة بسهولة ويمكنهم رؤية مستوى أداء مدارسهم مقارنة

## المربع 7. نتائج كبيرة في تنزانيا

بدعم التركيز القوي على البيانات والأدلة عمليات التخطيط والتنفيذ، بما في ذلك استخدام عمليات التقييم المنتظمة للتعلم من أجل تحديد التحديات والأنشطة ذات الأولوية. ويمثل هذا النهج الانتقال من التركيز بشكل كبير على المدخلات إلى التركيز القوي والواضح على النتائج. بجانب تقديم المكافآت للمعلمين والمدارس على أساس الأداء، فإن جزءًا من تمويل برنامج BRNEd والذي يأتي من الجهات المانحة يعتمد على النتائج، بما في ذلك تعزيز التحصيل العلمي للطلاب.

وعلى الرغم من كونه مازال في مراحله الأولى، فإن برنامج BRNEd بدأ في تحقيق نتائج. كانت هناك زيادات في النسب المئوية للمعلمين الموجودين في الفصول الدراسية خلال الزيارات المفاجئة وفي فعالية توزيع المعلمين. والأهم من ذلك، يشهد برنامج BRNEd تحسينات في التعلم حاليًا، بما في ذلك زيادة في متوسط سرعة القراءة وانخفاض كبير في نسبة الطلاب غير القادرين على القراءة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

حققت تنزانيا تقدمًا ملحوظًا في تعميم الوصول للخدمات التعليمية ولديها واحد من أعلى صافي لمعدلات الالتحاق في أفريقيا، وكذلك تكافؤ عالٍ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم الابتدائي. ولكن في الوقت الذي تحاول فيه المدارس التعامل مع الزيادة المتواصلة في أعداد الأطفال ومع نقاط الضعف في قدرة النظام وموارده، تسعى تنزانيا جاهدة لتحسين النتائج في مجال محو الأمية والرياضيات. ولمعالجة ذلك، تقوم الحكومة بإدخال إصلاحات وطنية جريئة لتحسين نظام التعليم كجزء من برنامجها المدعو للنتائج الكبيرة الحالية للتعليم برنامج (BRNEd).

جاء برنامج BRNEd نتيجة عملية تشاركية مكثفة شارك فيها المسؤولون الحكوميون والجهات المانحة والمجتمع المدني وأصحاب المصالح، وهي العملية التي تهدف إلى تحديد التدخلات المرتكزة على الأدلة والتي يمكن أن تحقق تأثيرًا كبيرًا على تعلم الطالب وسرعة توصيل الرسالة التعليمية. ويشمل برنامج مكافآت مالية لأداء المدرسة وتقييم الطلاب في مرحلة مبكرة، بالإضافة إلى الدعم الموجه للطلاب المتخلفين عن الحضور والحوافز التقديرية للمعلمين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وصول الأموال إلى المدارس في الوقت المحدد.



أرني هول / البنك الدولي (كلا الصورتان)

## التوصية 2. الاستثمار فيما يُقدم أفضل النتائج

تستخدم الأنظمة المدفوعة بتحقيق النتائج أحسن البيانات والأدلة المُتوفرة لاختيار ما هو أفضل وتركيز الجهود على النتائج. إن فهمنا للعوامل المثلى لتحسين العملية التعليمية أصبح الآن أفضل عن ذي قبل. تعمل البرامج واسعة النطاق مثل؛ مبادرة نهج النظم لتحقيق نتائج تعليم أفضل (SABER) التابعة للبنك الدولي والبرنامج المعني بالبحث في تطوير نظم التعليم (RISE)، والذي بدأت إدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة (DFID)، على زيادة المعرفة بكيفية تعزيز نظم التعليم. لقد ازدادت تقيييمات الأثر المتعلقة بالتعليم بمعدل أربعة أضعاف بين عامي 2008 و2012.<sup>121</sup> غير أنه يُستخدم القليل من هذه المعرفة في السياسة. تفقّر بعض المعالجات الأكثر نجاحاً إلى الاستثمار الكافي، في حين لا يزال إنفاق الأموال مستمراً على التداخلات والإصلاحات الأقل فاعلية.

### تحويل الاستثمار إلى التغييرات المنهجية والممارسات المحددة المثبتة جديداً.

توصي اللجنة صناع القرار بتحويل الاستثمار إلى التغييرات المنهجية والممارسات المحددة المثبتة جديداً من أجل تحسين التعليم. يتطلب ذلك بناء أنظمة تسعى بشكل مستمر للخروج بأفضل المعلومات الجديدة يمكن تنفيذها. إن الاستثمار في العوامل التي يمكن تنفيذها، ليس بسهولة الحصول عوامل إصلاح مثبتة في مكان ما ثم استيرادها. فدانماً ما ينطوي على تغيير السلوكيات بدلاً من تطبيق صيغة بسيطة؛ وبناء التوقعات من الأعلى إلى الأسفل بحيث تُبنى القرارات التي سيتم إتخاذها تبعاً لأفضل الأدلة المتاحة؛ مع توقع أن يكون لجميع المتخصصين نظرة خارجية ويتعلموا من الأفضل؛ ودمج التعلم بطريقة نظامية مع تقييم جميع المستويات. يجب على صانعي القرار النظر بإهتمام ما إذا كان الإصلاح المُحدّد أو التداخل يوفي باحتياجات نظام معين، وما إذا كان هذا الإصلاح قابل للتنفيذ في الإطار المؤسسي أم لا. من أجل الاستفادة من النظم الأفضل مع تجنب "التقليد"، يجب على صناع القرار تقييم قدرة النظام على تنفيذ هذا التدخل بشكل فعال، ومراقبة النتائج الصحية بعناية.<sup>122</sup>

تطوّرت اللجنة إلى تحديد الميزات الرئيسية لأنظمة التعليم الفعال، اعتماداً على نطاق من البحث حول الأنظمة الجيدة أو المُحسنة، بما في ذلك مبادرة نهج النظم لتحقيق نتائج تعليم أفضل (SABER). تقوم مبادرة نهج النظم لتحقيق نتائج تعليم أفضل (SABER) بتقييم وتطوير مؤشرات جودة الأنظمة والسياسات في مختلف البلدان باستخدام البيانات الإدارية، والإحصائية، والوثائق السياسية ورأي الخبراء<sup>123</sup> فهي تهتمّ بجوانب مثل سياسات المعلم، وتقييم الطالب، وإدارة المدرسة، ونظم المعلومات، والتمويل، وتطوير القوى العاملة. يلخص الشكل 12 الخصائص الرئيسية لأنظمة التعليم بمراحل مختلفة في رحلة التطوير، وأنواع الإصلاحات التي يجب أن يسعى القادة إلى تنفيذها لتقوية أداء النظام. وبالإضافة إلى تحليل اللجنة للإصلاحات النظامية، قامت اللجنة أيضاً بإجراء مراجعة للبحث المتاح الذي يمكن لبعض الممارسات من خلاله مساعدة الأطفال وتشجيعهم على الذهاب إلى المدرسة والتعلم. تأثير بعض التداخلات الأكثر فعالية لتطوير دخول المدارس والتعلم موضح في الشكل 13 والمربع رقم 124.8 ويوفر

يُركز قطاع الصحة على الوفيات من الأطفال دون سن الخامسة؛ وبالنسبة لتغيير المناخ، فإن تركيز المجتمع على تغيير درجتين من درجات الحرارة يلعب دوراً جوهرياً في جذب الانتباه لأسباب التغيير وتكوين رأي عام وسياسي ضاغط لإتخاذ إجراء. ويساهم عدم وجود مؤشر رئيسي مُعادل في مجال التعليم إلى نقص الاستثمار وعدم القدرة على إتخاذ إجراء ثابت ومنظم. يمكن القول بأنه ساهم أيضاً في قلة التركيز على مخرجات التعلم.

### وتوصي اللجنة بموافقة المجتمع الدولي على مؤشر رئيسي عالمي للتعلم

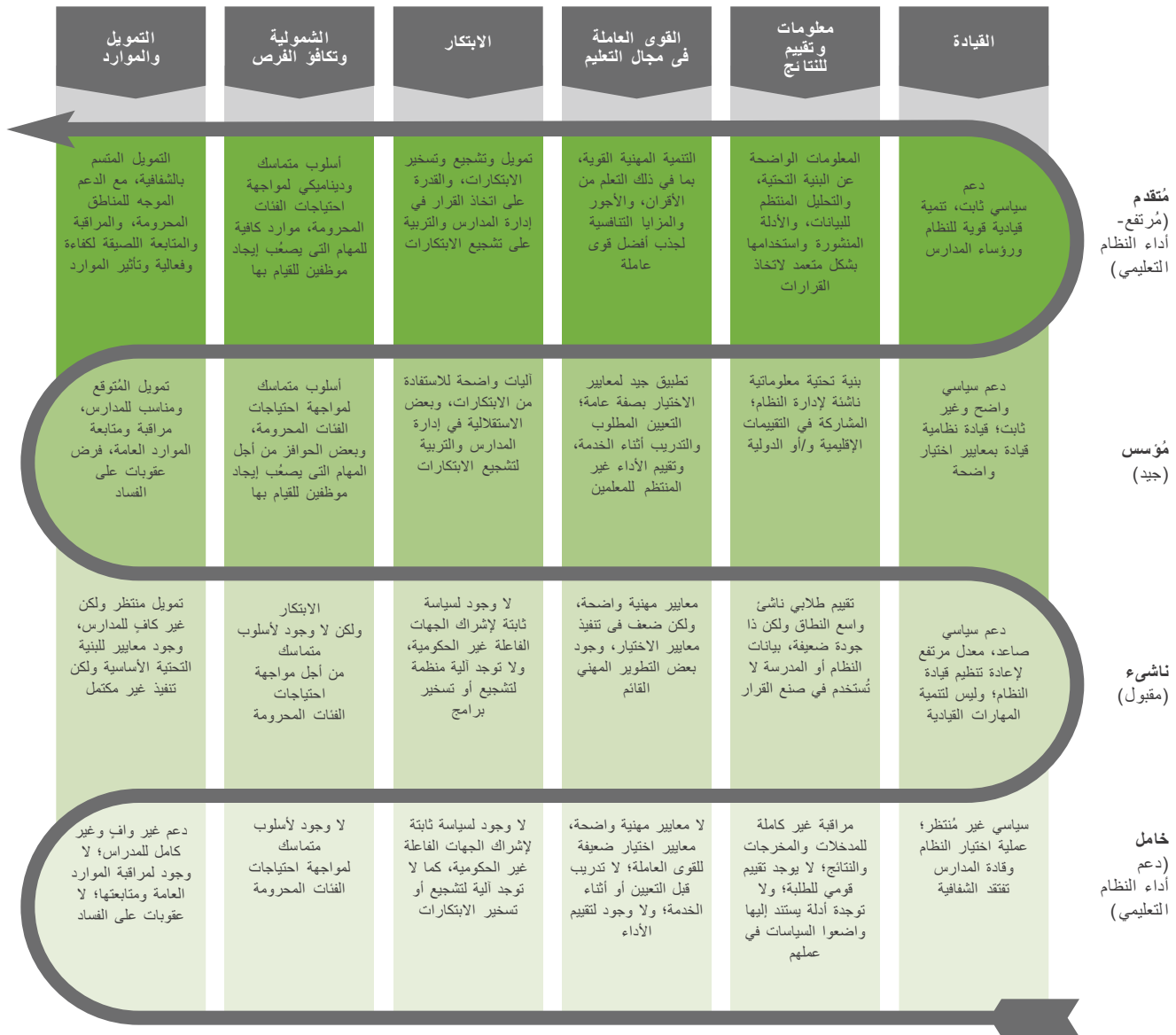
لتكريس الجهود العالمية والقومية على التعلم وليس المشاركة فحسب. يجب أن يعتمد المؤشر على القدرة على التعلم والمهارات المُتوقعة من سن مُعين، أكثر من إعتماده على المرحلة الدراسية. لضمان التقدم الزمني لهذه القضية طويلة الجدول، تقترح اللجنة بمد إختصاص مجموعة التعاون التقني حول مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة (SDG 4) (للتعليم عام 2030) للتعاون في تنمية المؤشر الأساسي الجديد. المقارنة العالمية لهذا المؤشر، فضلاً عن موثوقيتها التقنية وارتباطها السياسي، في دليل جوهري على فائدتها. تدعو اللجنة المجموعة لعمل توصية حول مؤشر التعلم العالمي الرئيسي في أبريل عام 2017، وذلك بهدف حماية الاتفاق وتنفيذه في وقت قصير. ولضمان المُساءلة العامة حول تحقيق النتائج، فإنه يتعين على المجتمع الدولي متابعة التقدم في البلدان وترتيبه، ونشرها. وتذكر اللجنة أن مؤشر واحد من مؤشرات التعلم لن يعكس نطاق مخرجات التعليم بشكل تام، أو تقديم تقييم شامل لجودة التعليم. في حين أنها تعتقد أن مؤشر واحد من مؤشرات التعلم سيكون قيماً للغاية في تعزيز المسؤولية، وتحويل السياسة والتركيز العام على التعلم، فهو مجرد عنصر واحد من تحسين القياس ورصد نوعية التعليم؛ يجب أن يكمل الإجراءات الأوسع نطاقاً لقياس التعليم وجودة أنظمة التعليم من قبل الحكومات القومية.

### إطلاق مبادرة بيانات التعليم العالمي.

لتمكين توسيع التقييمات الوطنية وتطبيق المؤشر العالمي، يجب استخدام الدعم المالي والتقني وبناء القدرات لدى الشركاء العالميين في كل قطاع، وذلك من خلال مبادرة بيانات التعليم العالمي الجديدة. ومن شأن المبادرة أن تدعم البلدان النامية في إجراء التقييمات الوطنية الخاصة بها وفقاً للمعيار المناسب، وبناء القدرات التحليلية لنشر النتائج واستخدامها؛ كما يمكنها أن تدعم المشاركة في التقييمات الدولية والإقليمية. لدعم تتبع مؤشر التعلم العالمي الجديد، ستقوم المبادرة بتمويل أو تنسيق الجهود لتطوير تقييمات تعليمية جديدة إذا لزم الأمر. إن أسس ذلك موجودة بالفعل. ويمكنها أن تبني وتوسع من نتائج التحالف العالمي لمعهد اليونيسكو للإحصاء من أجل رصد التعليم، وتجميع أعمال الشركاء الرئيسيين معاً لتحسين البيانات والأدلة التعليمية، بجانب الشركاء في كل قطاع والذين تتمثل مهمتهم الأساسية في تحسين وتعزيز البلدان والبيانات العالمية الخاصة بالتعليم؛ علاوة على ضمان دعم سياسي رفيع المستوى لتنفيذ هذا البرنامج. كما يجب أيضاً أن تدعم هذه المبادرة جهوداً لتعزيز قاعدة بيانات الأدلة التعليمية، بشكل أوسع، لتحسين السياسة والاستثمار.<sup>120</sup> ولضمان الحفاظ على التأثير والقوة الدافعة، ينبغي أن تلعب المبادرة دوراً في دعم إتفاق التمويل المقترح من قبل اللجنة، مما يساعد على تنفيذ آليات المُساءلة المقترحة وتقديم التقارير إلى فريق القيادة رفيع المستوى (راجع التوصية 12).



الشكل 12. خصائص النظم التعليمية في مراحل مختلفة من رحلة التحسين



المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) على وجه الخصوص مُرشد وآخرون. (2010) وبرنامج البنك الدولي SABER. <sup>٧٧</sup>

الملايا.

وتعتبر جميع التدخلات المذكورة أدناه استثمارات إيجابية من حيث إنها فعالة في التكلفة، وتؤدي إلى نتائج محسنة. ويوضح الشكل بعضاً من أقوى الأدلة المتاحة لبيان ما نعرفه، بدلاً من ترجيح مباشر لأحد الإجراءات عن الآخر. يتنوع التأثير وفعالية التكلفة عملياً طبقاً لإطار وطريقة التنفيذ، بما في ذلك، على سبيل المثال كيفية تهيئة التنفيذ بحيث تفي باحتياجات كل طالب، أو كل جماعة، وما إذا كانت التدخلات تراعي الفوارق بين الجنسين أم لا. يظهر الكثير من هذه

ذلك أيضاً مؤشراً على التكاليف النسبية لتنفيذ هذه الممارسات بناءً على الدليل المتاح.<sup>125</sup> وكان كل من اتساع نطاق التدابير الفعالة بدءاً من إعطاء الطلاب المغذيات الدقيقة إلى تزويدهم بحواجز نقدية للمراقبة المجتمعية والتركيز القوي على الممارسات لتحسين التدريس وجودة المعلم داخل الفصل أموراً لافتة للنظر. كما يجدر أيضاً بالذكر قيمة التدابير المتخذة لمعالجة العوامل الأوسع نطاقاً التي تؤثر على التعلم - مثل التصدي لآثار سوء التغذية على التنمية المعرفية من خلال برامج التغذية، أو تقليل أيام الغياب الدراسية بسبب المرض من خلال الوقاية من

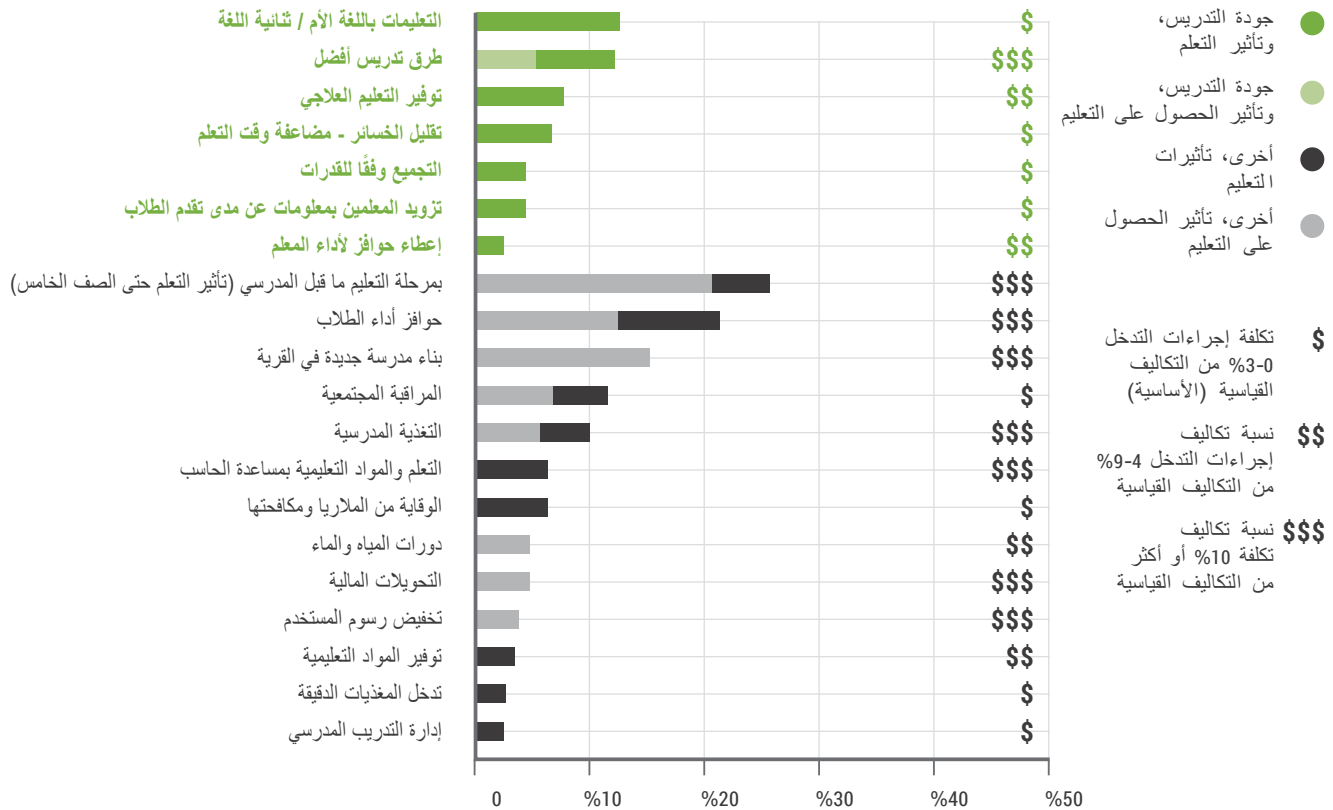
التدخلات في الأقسام والتوصيات اللاحقة. بالرغم من عدم شمولية هذا التحليل، إلا أنه يشير إلى نطاق ومعايير الدليل المتوفر في الوقت الراهن حول ما يمكن تنفيذه في العملية التعليمية. إذا تم تنفيذ بعض هذه التدخلات على نطاق واسع، فبإمكانها تحفيز التغيير وتحسين النتائج المتعلقة بتطوير البلدان بشكل كبير.

#### ستعمل الكثير من الممارسات الأكثر فاعلية في زيادة التكلفة بشكل لا

يذكر، بالرغم من وجود تأثير هائل على الالتحاق بالتعليم ونتائجه. يعتمد تأثير التدخلات المحددة على نقطة البداية. تحدث التدخلات الأوسع نطاقاً عندما تكون نقطة البداية واحدة عندما يكون الإنجاز منخفضاً. قامت اللجنة بتقدير تأثير عدد من التدخلات الفعالة في التعلم في دولة افتراضية، حيث تبلغ مستويات التعليم في الوقت الراهن نحو 30 بالمائة، على غرار البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويوضح الشكل 14 نموذج لمجموعة من التدخلات. ستزيد هذه المجموعة من الممارسات التكاليف بنسبة 30%، بينما تزيد نسبة تعليم الأطفال بنحو 150%. يمكن تحقيق معدلات مشابهة مع مجموعة ممارسات مختلطة أخرى. تعتمد المعدلات الدقيقة لفائدة التكلفة على الأطر والممارسات المطبقة؛ وتوضح قيمة الفائدة التقديرية أن النظام قد عزز قدرته بالشكل كافي الذي يضمن تنفيذ تلك الممارسات بطريقة فعالة ومستمرة.

إن الربط المباشر بين التمويل والنتائج من إحدى الطرق التي تزيد من الاستثمار بالشكل الذي يُحقق نتائج. إن تحويل الموارد من مجرد التركيز على التدخلات إلى تمويل المُخرجات، والربط بين التمويل والنتائج يمكن أن يُشجع على تحسين الأداء يُعزز الابتكار. تستطيع أساليب التمويل القائمة على النتائج أن تدفع المعلمين والقادة للتركيز على تحقيق نتائج بعينها، كالب برامج التي توفر تمويلًا إضافيًا للمدارس لتحسين القراءة والكتابة لدى الطلاب المهمشين، أو برامج تحسين معدلات استكمال الدراسة لدى الفتيات. وقد ساعدت البرامج التحفيزية، التي تُكافئ المعلم على أدائه، في زيادة الجهد الذي يبذله وبالتالي تحقيق نتائج أفضل مع الطلاب. وقد اعتمدت أيضًا الإصلاحات الإدارية المدرسية، المُطبقة في العديد من الدول، على التمويل المرتبط بالأداء، مثل تقديم المنح التشجيعية للمدارس التي تدل على تحسين أدائها. في بعض البلدان، مثل شيلي، ومصر، وإندونيسيا، وضعت الحكومات برامج تمويل تنافسية لمؤسسات التعليم العالي للمساعدة في تحسين جودة وصحة الأداء، وتعزيز الابتكار التربوي، والتشجيع على أداء إداري أفضل.<sup>126</sup> ولقد قامت برامج التحويل النقدي المشروط، التي تعطي حوافزًا نقدية للأسر إذا قامت بإلحاق أطفالهم بالمدرسة واستمرارهم بها، بدعم الالتحاق وإحراز تقدم.

الشكل 13. الممارسات عالية الفعالية لزيادة نتائج التعليم والحصول عليه



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم (2016). ملاحظة: تعتمد التحسينات على خط مرجعي قدره 50% (من الالتحاق بالمدارس، أو استكمال التعليم، أو الوصول إلى أهداف التعلم) ونقطة مئوية مكتسبة. تقاس التكاليف بالنسبة لمتوسط تكاليف الخط المرجعي مع متوسط حجم الصف، والمواد، والدعم، والرواتب. تمثل الخطوط الخضراء التدخلات التي ترتبط بطرق التدريس وحوافز المعلمين، في حين تمثل الخطوط الرمادية جميع أنواع التدخلات الأخرى.



## المربع 8. بعض أفضل الممارسات المثبتة لزيادة المشاركة والتعلم

**تحقيق أقصى استفادة من الساعات الدراسية على مدار العام.** في بعض البلدان، لا يتم استخدام ما يقرب من نصف العام الدراسي بسبب غياب المعلمين عن المدرسة، أو قد يتواجدوا بالمدرسة غير أنهم لا يقوموا بواجبهم. وبضمان حصول الأطفال على العدد الكامل من الأيام والساعات الدراسية، يمكن عندئذ تحسين نتائج التعلم بنسبة ما بين 10-20% في العديد من سياقات التعلم المنخفضة. تكلفة فعالة للغاية.

**استخدام أساليب التعليم والمواد المثبتة فعاليتها التي تركز على الطفل.** غالباً ما يمكن تحسين أساليب التعليم بالتدريب البسيط أثناء الخدمة وتوفير مواد جديدة مع الدعم المستمر. يمكن تحسين نتائج التعلم بنسبة 25-53% في العديد من سياقات التعلم المنخفضة عن طريق توفير مزيج من أساليب التعليم المحسن، وتقديم المواد، والمساعدة العلاجية للأطفال المتأخرين دراسياً. تكلفة فعالة.

**التعليم ما قبل المدرسي.** يزيد الالتحاق بمرحلة التعليم قبل المدرسي جيد المستوى من احتمال الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتقليل من إعادة السنة الدراسية أو التسرب من التعليم. كما في البرازيل، حيث بلغت نسبة الفتيات ذوات الدخل المنخفض اللاتي التحقن بالبرامج المجتمعية للتعليم ما قبل المدرسي، الضعف على الأرجح للوصول إلى الصف الخامس مقارنة بأقرانهن اللاتي لم يلتحقن بها، وبلغت النسبة ثلاثة أضعاف للوصول إلى الصف الثامن بالنسبة لأقرانهن اللاتي لم يلتحقن مراحل التعليم ما قبل المدرسي. كما تساهم مراحل التعليم ما قبل المدرسي الجيدة في تحسين الاستعداد للمدرسة، ويمكن أن تؤدي بدورها إلى نتائج أفضل في المدارس الابتدائية، وخاصة للطلاب الفقراء والمحرومين. تكلفة فعالة للغاية.

**تحفيز معدلات التعلم والالتحاق بالمدارس.** خفض حواجز التكلفة من خلال

تخفيض الرسوم، والتحويلات النقدية، وتكلفة الوجبات المدرسية يمكن أن يزيد معدلات الالتحاق بالمدارس بنسبة 6-16%. تحفيز التعلم بالمنح الدراسية أكثر فعالية. بحثت دراستين منفصلتين، في كينيا وبنين، عن أثر الحوافز المالية في تحسين نتائج الطلاب. وقد تحققت أكبر المكاسب عندما تم تقسيم الطلاب إلى فرق وتم قياس نتائج التعلم، وربما يرجع ذلك إلى التعليم ضمن فرق من النظراء. في المتوسط يمكن للحوافز أن تزيد من التعلم بنسبة 12-23% في سياقات التعلم المنخفضة، ولكن تكون التكاليف مرتفعة نسبياً بسبب مكافأة الطلاب بشكل فردي. فاعلية التكلفة المعتدلة: تتحسن فعالية التكلفة عندما يتم استهداف إجراءات التدخل بشكل جيد.

**ضمان تمتع أطفال المدارس بصحة جيدة.** عانى العديد من الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط من سوء التغذية، والديدان، والملاريا، ومستويات عالية من الإعاقة والتي تؤثر على قدرتهم على التعلم. وقد يكون لاقتراع بعض هذه الحواجز الأساسية تأثيرات جوهرية. حيث إن الوقاية من الملاريا تحديداً ذو تكلفة فعالة للغاية.

**المسؤولية المجتمعية.** إشراك المجتمعات المحلية عن طريق توفير معلومات تتعلق بنتائج التعلم وتهيئة آليات للمجتمع للمشاركة في المتابعة واتخاذ القرارات من شأنه أن يساهم في تحسين التحاق الأطفال بالمدارس بالإضافة إلى نتائج التعلم. تكلفة فعالة للغاية.

**التدريس باللغة الأم للأطفال.** تكلفة فعالة للغاية. راجع المربع 9.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

تماسكاً، وأسهل في الاستخدام. تُنفق معظم البلدان في الوقت الراهن ميزانيات قليلة للغاية على أنظمتها التعليمية بما في ذلك مجال البحث والتطوير، ويُقدر الدعم الدولي للتعليم بنسبة 3%. يتخلف التعليم عن غيره من القطاعات الأخرى من حيث التمويل والمؤسسات التي تدعم البحث والمعلومات.<sup>128</sup>

**وتوصي اللجنة الحكومات بزيادة الاستثمار في مجال التقييم والبحث**

**والتطوير (R & D)، وأن يقدم المجتمع الدولي دعماً بزيادة الاستثمار في**

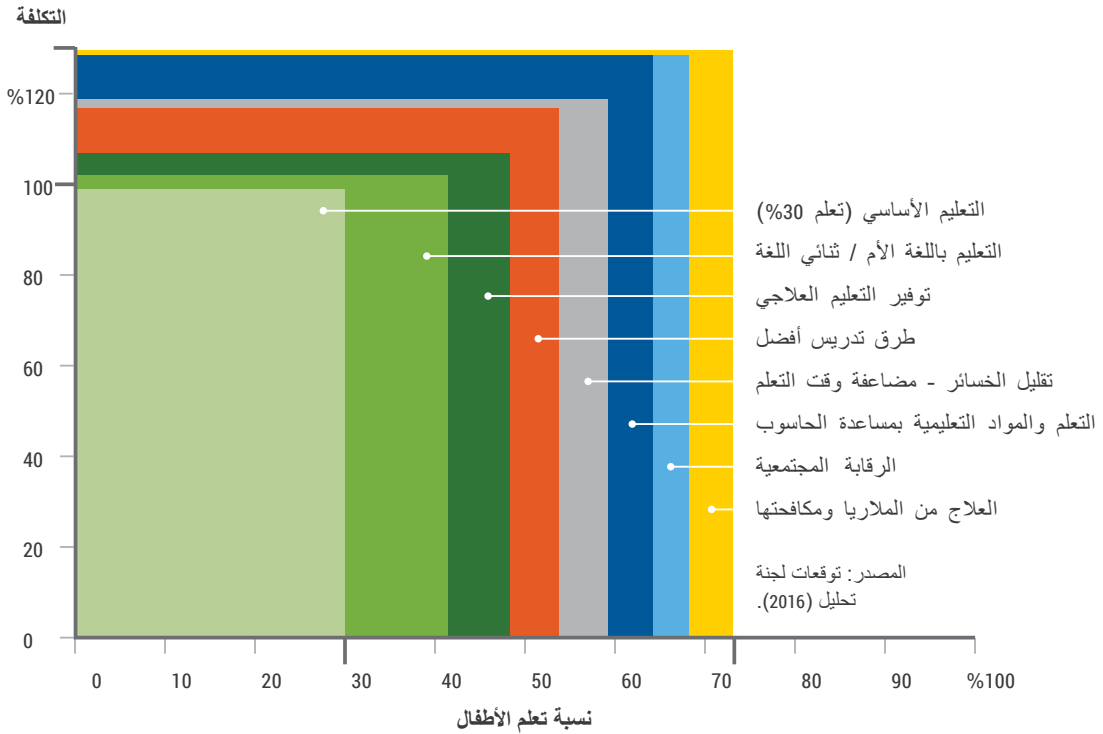
**مجال البحث والمنافع العامة العالمية** (راجع التوصية 10). ويكون من شأن زيادة الاستثمار في البيانات والإحصاءات، والمعرفة والمعلومات، والمعايير والمبادئ التوجيهية العالمية، وأبحاث التعليم، أن تعود بالفائدة على جميع البلدان وسنكون جوهرية بشكل خاص يُمكن صانعي القرار من الابتكار والاستجابة للتحديات والفرص الجديدة التي تواجه التعليم في العقود القادمة. يجب استخدام هذا الاستثمار جزئياً لتعزيز ثقافة الابتكار والتقييم، مما يُساعد على عمل تنمية تكنولوجية جديدة، ونماذجاً للاداء، وبنية للوقى العاملة توفر أكبر الإمكانيات. كما يجب أن يُساعد في توسع عملية البحث لضمان أن الاستثمار في التعليم يشمل

غير أن التمويل القائم على النتائج ليس حلاً سحرياً. تحتاج جميع الحالات إلى تخطيط مُترتب لتجنب التحيزات السلبية - ومنها على سبيل المثال، تلك التي لا تُشجع الأطفال على الالتحاق بالمدرسة أو تقييمهم بشكل مناسب، مما يُعرضهم لأعلى درجات الخطورة للتسرب من المدرسة؛ أو من جانب آخر الحماية من الأضرار وذلك بإرسال المزيد من الموارد للمدارس لتعليم الأطفال الأعلى تميزاً والأكثر قدرة على التحصيل.<sup>127</sup> إجراء المزيد من الأبحاث والتقييم للتمويل القائم على النتائج في التعليم سيؤدي للمساعدة على تحسين هذه النتائج. ومن بين الأمور الهامة أيضاً التنبؤ بالتمويل، حيث توجد حاجة لإيجاد توازن مناسب بين التمويل القائم على النتائج وغيره من أنواع التمويل كذلك المُعتمدة على الاحتياجات. لم يُوجه هذا التوازن بعد نحو إحراز النتائج توجيهاً كافياً.

**الاستثمار في العوامل القابلة للتنفيذ والقائمة على الدليل.**

إن دعم مُتطلبات صناعة القرار يحتاج إلى قاعدة أدلة أكثر قوة، وأكثر

الشكل 14. الممارسات المثبتة تخفض تكلفة التعليم



التعليمية. ونتيجة لذلك، تؤدي هذه الاستثمارات إلى تقليل كفاءة النظام ككل في نهاية المطاف. لا تُستخدم نسبة كبيرة من رواتب المعلمين على النحو المنشود نتيجة لبعض العوامل التي تؤدي إلى غياب المعلمين من المدرسة وعدم التدريس داخل الفصل الدراسي. تُفقد نسبة كبيرة من الإنفاق على المواد نتيجة الحيازة الباطلة والفساد وغيرها من أشكال التبذير. تعوق الإدارة المالية الضعيفة التخطيط الجيد، وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى احتمالية تسرب المال أثناء تدفقه إلى النظام. في ظل البيئات الهشة، حيث تكون السلطة والشفافية ضعيفتان، فإن التبذير الناجم عن الفساد والإدارة السيئة يكون واضحاً بشدة. أوضح المستجيبون للاستشارات العالمية للجنة أن انعدام الكفاءة وسوء استخدام الموارد كانوا من بين أكبر العوائق التي تعوق إدخال التحسينات على نظم التعليم. يوضح الشكل 16 هذا القصور في البلدان الأفريقية الواقعة تحت الصحراء، حيث تزداد المشاكل سوءاً في المتوسط.

يطلب تعليم جميع الأطفال زيادة الاستثمار وتحسين الكفاءة. القضاء على التبذير أمر حيوي، غير أنه لا يُغني عن ضمان مستوى كاف من الموارد لتعليم كل طفل. بالفعل، فإنه غالباً سيكون من الضروري زيادة الإنفاق لتحقيق الإصلاحات التي ستؤدي إلى زيادة الكفاءة. وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد، ولكن إذا كانت جميع الموارد تدار على نحو أفضل، يمكن تحسين التعليم والتعلم بشكل كبير وسيصبح العائد على الاستثمار في التعليم أقوى بكثير. ستساهم مجموعة الإصلاحات الكاملة الواردة في هذا التقرير إلى تحسين الكفاءة. في هذا القسم، تُسلط اللجنة الضوء على ثلاثة مجالات إضافية، يُساعد فيها العمل المستهدف لتحسين الكفاءة على تحقيق نتائج أفضل في جميع أرجاء المنظومة.

أولئك المعرضون لخطر الحرمان من التعليم، كالفتيات والمعرضون للأزمات والصراعات.<sup>129</sup> وأخيراً فإن دعم البحث والتقييم سيطلب أيضاً الاستثمار في تطوير قدرات التعليم العالي في البلدان النامية، نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إجراء الأبحاث، والتفكير جديد والابتكار.<sup>130</sup>

### توصية 3. تقليل الخسائر

لن تتجح جهود جميع الاستثمارات الإضافية في التعليم على المستوى المحلي والعالمي، إلا إذا أصبحت أنظمة التعليم قادرة على إثبات عملية التحسين بكفاءة. وتُتفق الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في الوقت الراهن 2%<sup>131</sup> من ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) الذي تُنفقه كل عام على تكاليف التعليم ولا تؤدي إلى التعلم. ويصل ذلك إلى نصف ميزانية التعليم ككل في الدول ذات الدخل المنخفض.<sup>132</sup> ويتم إنفاق هذا المال على أكثر من 330 مليون طالب من طلاب المدارس الابتدائية والثانوية المُقيدين بالمدرسة إلا أنهم لا يُحققون أبسط النتائج الأساسية.<sup>133</sup> وتزداد خسائر عدم الكفاءة هذه مع الوقت؛ إذ أن هؤلاء الذين لا يتعلمون في المدارس بشكل كاف سيحتاجون فيما بعد إلى برامج علاجية، مما يزيد من التكاليف ويقلل من النتائج على المستويات الأعلى للتعليم. إن الجودة الرديئة أو الإمداد غير الفعال، والذي يؤدي إلى نتائج تعليم ضعيفة، والرسوب المُتكرر، والتسرب من التعليم، يُعتبر أكبر مصدر للخسائر. يتم استهداف الموارد المادية والبشرية القليلة في مستويات التعليم، أو المجموعات السكانية، أو التدخلات الخاصة التي يُمكن من خلالها عمل إختلافاً في العملية

## حملة القضاء على الفساد.

القواعد المتعلقة بالتعيين والترقي.

إن إنشاء نظم معلوماتية يُعتمد عليها في إدارة العملية التعليمية هي الحل. اليوم، تفتقر العديد من الأنظمة إلى البيانات الشاملة الموثوقة لتتبع الموارد وتحقيق التخطيط والإدارة المالية السليمة. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تكون البيانات ناقصة أو معتمدة على الإبلاغ الذاتي من قبل المدارس دون التحقق الكافي. تنفيذ عمليات البيانات الموثوقة من الممكن أن يُساعد على تحديد واقضاء على الفساد المتعمد والقصور كذلك. كانت بوجوتا قادرة على رفع معدلات الالتحاق بالمدارس بنسبة 37 في المائة دون زيادة التكاليف من خلال المدخرات التي تحققت عن طريق التنقية والتحديث المستمر لقائمة للمعلمين، وتصحيح الانحرافات في دفع الرواتب، وفرض سيطرة أفضل على أموال التأمينات الطبية والمعاشات<sup>138</sup> استخدمت المنظمات الشعبية في هندوراس قوانين حرية المعلومات للحصول على قوائم المعلمين وتفاصيل رواتبهم، وقامت بنشرها على الانترنت لتشجيع الآباء والمتطوعين للتحري ما إذا كان المعلمون في وظائفهم أم لا. وجدوا أن 26 في المائة من المعلمين المدرجين في القوائم غير متواجدين في وظائفهم، ونتيجة

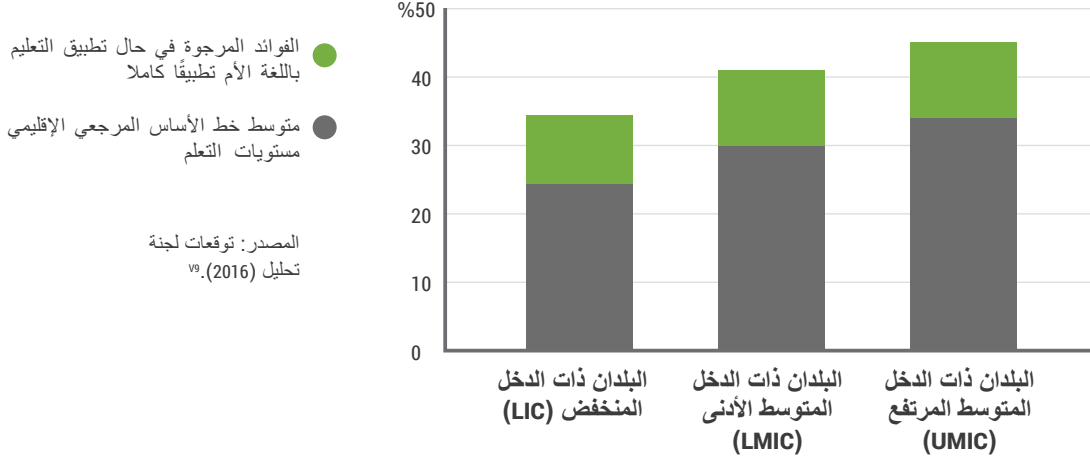
توضح الدراسات انتشار الفساد في منظومة التعليم، ليس فقط من خلال تسرب المال من المنظومة، بل وأيضًا من خلال الإضرار بتعليم الأطفال وتحفيز المعلمين.<sup>134</sup> وجدت استطلاعات تنتج الإنفاق العام أن ما يصل إلى ربع - وفي الحالات القصوى حتى نصف - الأموال المخصصة للمدارس العامة لا تصل إلى المدارس.<sup>135</sup> يُعتبر دفع الرشاوى لدخول المدارس أو الجامعات ممارسة شائعة في العديد من البلدان، مما يحرم هؤلاء غير القادرين على الدفع من الالتحاق بالتعليم.<sup>136</sup> يضر هذا النوع من الفساد النتائج المرجوة. بتحليل البيانات من مختلف البلدان، نجد علاقة سلبية واضحة بين الفساد ودرجات الطلاب في مادتي الرياضيات والقراءة (راجع الشكل 17).<sup>137</sup>

إن تضيق الخناق على الفساد يتطلب التزامًا من كبار القادة لتفعيل المعايير والإجراءات التي وضعتها العديد من البلدان وتطبيقها. يشمل هذا زيارات التفتيش المفاجئة، تتبّع الموارد من خلال الكشوفات المالية ومراجعة الحسابات، وتطبيق

## المربع 9. تعليم الأطفال بلغة يفهمونها

### الشكل 15. آثار التدريس باللغة الأم / ثنائي اللغة

النسبة في مستويات التعلم الدنيا أو أعلى، أفريقيا جنوب الصحراء

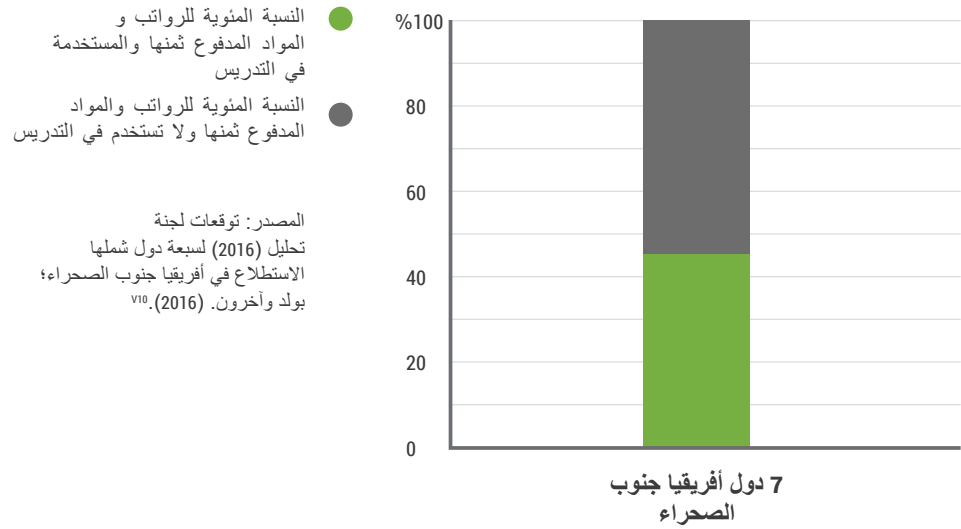


أمريكا اللاتينية سياسات التعليم باللغة الأم للسكان الأصليين، مما ساهم ذلك في تقليص الفجوات التعليمية. الانتقال للتعليم باللغة الأم فعال للغاية من حيث التكلفة. في حين أن الوالدين غالبًا ما يفضلون التعليم بلغات استعمارية، لأنهم يحتاجونها للتواصل - حيث يتعلم أطفالهم بشكل أفضل ويتعلمون لغات عالمية.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

أكثر من 500 مليون طفل في المدارس الابتدائية والثانوية، أو نصف الأطفال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لا يتم تدريسهم بلغتهم الأم. في أفريقيا جنوب الصحراء، يتجاوز المستوى نسبة 90 في المئة من الطلاب. حيث ترتفع نتائج التعلم في البلدان ذات الدخل المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تزيد عن 50 بالمائة أقل بالمقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط في آسيا وأمريكا اللاتينية. لغة السياسات التعليمية مسؤولة عن ربع فجوة التعلم هذه. اعتمدت كثير من بلدان

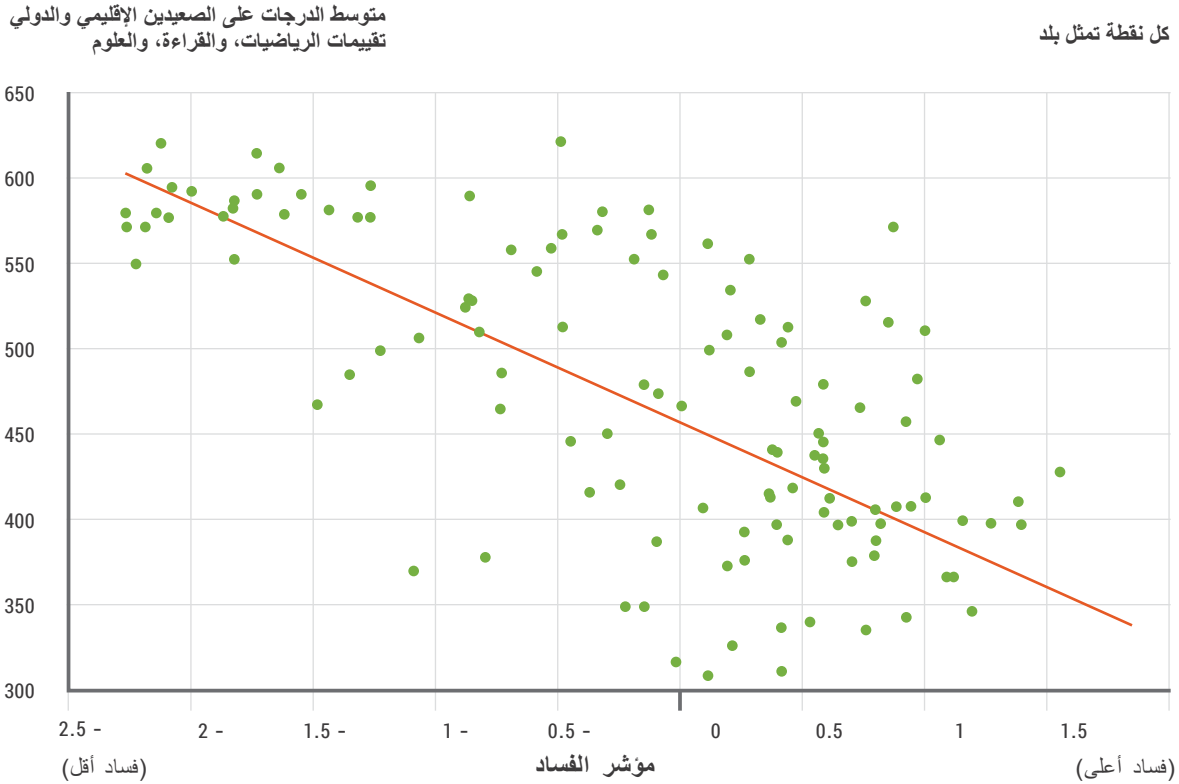
الشكل 16. المكاسب التي يمكن الحصول عليها من الكفاءة: الموارد المدفوعة ثمنها لكنها تُستخدم بشكل غير فعال أو لا تستخدم على الإطلاق



من قبل مفتشي المدارس، بالإضافة إلى تتبع وتسجيل البيانات الخاصة بالحضور المدرسي والمواد التعليمية والمعلومات المحاسبية.<sup>١٤٠</sup> باستخدام تكنولوجيا المعلومات، قامت غانا برسم تفصيلي لجميع المدارس الثانوية باستخدام البيانات الأساسية لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد والمعلمين. إن إمكانية المراقبة

للكلمات المتكررة، تم تخفيض نسبة المعلمين الظل إلى أقل من واحد في المائة. ساهم هذا التوفير بتضاعف الساعات الدراسية الذي يتلقاه الأطفال.<sup>١٣٩</sup> وقد تساعد التقنيات البسيطة أيضًا في ذلك. برنامج الهندي "VISHWAS" هو تطبيق قائم على الأنرويد يُسهل من الإبلاغ اللحظي على الإنترنت عن المدارس

الشكل 17. يزيد الفساد من تدهور مخرجات التعليم



المصدر: تحليل لجنة التربية والتعليم (2016) استنادًا على متوسط درجات طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في الرياضيات والقراءة والعلوم في التقييمات الإقليمية والدولية، ومؤشر الفساد لدى البنك الدولي بقيم تتراوح من -2.5 مستوى فساد أقل؛ إلى 2.5 مستوى فساد أعلى.<sup>٧١١</sup>

الفورية تُمكن من الإشراف الوثيق على تطور البناء وتقليل التكاليف المرتفعة من خلال تقليل تسرب الموارد المالية.<sup>141</sup>

كما يلعب كل من الآباء والمعلمين والمجتمعات والجمعيات المدنية دوراً جوهرياً في معالجة قضايا الفساد والتبذير. يمكن لجمعيات أولياء الأمور والمعلمين النشطة، ومجالس التعليم المحلية أن تلعب دوراً مُكملاً لعمل مفتشي المدارس، ويكون لها تأثير إيجابي على نسبة حضور المعلمين.<sup>142</sup> إن نشر البيانات حول كيفية استخدام الموارد يُساعد المعلمين والجمعيات على ضمان وصول تلك المعلومات إلى جهاتها المقصودة. ينبغي على الحكومات أن تتأكد ما إن كانت الآليات المناسبة وإجراءات الحماية فاعلة بشكل صحيح لأولئك الذين يرغبون في الإبلاغ عن سوء توزيع الموارد أو سوء استخدامها.<sup>143</sup>

### تمكين المعلمين من قضاء وقتهم في عملية التدريس والتصدّي لأسباب التغيب عن العمل.

وُجِدَت أربع دراسات من المدارس الابتدائية في 17 دولة من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط أن نحو 20 في المائة من الساعات الدراسية يُهدر

كل عام نتيجة عوامل من شأنها أن تؤدي إلى تغيب المعلمين عن المدرسة (راجع الجدول 2). يُعتبر المدرسون بحق من أكبر مصادر الإنفاق في ميزانيات التعليم، وهو ما يمثل نحو 90 في المائة من التكاليف الدورية في بعض البلدان.<sup>144</sup> زيادة عدد الساعات الدراسية الفعلية هو واحد من أكثر الطرق فعالية في تحسين العملية التعليمية. ولكن في كثير من الأحيان لا يتواجد المعلمون في المدرسة أو لا يقومون بالتدريس حيث يُطلب منهم أداء مهام غير تعليمية (مثل جمع التبرعات أو الإدارة)، أو لأنهم يحتاجون إلى السفر لتلقي رواتبهم أو حضور دورات تدريبية التي كان من الممكن أن يتم تلقيها محلياً، أو لخضوعهم لإدارة ضعيفة المستوى أو لإشراف معنوم. كشفت الزيارات المفاجئة للمدارس في البلدان النامية عن ارتفاع معدلات تغيب المعلمين عن العمل بدون عذر.<sup>145</sup> يكلف هذا مآلاً كثيراً. ففي الهند، على سبيل المثال، يكلف غياب المعلمين المتكرر في المدارس الابتدائية ما يقرب من 4 بلايين دولار سنوياً (الجدول 2).<sup>146</sup> وحتى أثناء وجودهم في المدارس، لا يقضي المعلمون بالضرورة أوقاتهم في التدريس. وجدت دراسة استقصائية للمدارس الابتدائية في سبعة بلدان أفريقية أنه حتى عند تواجد المعلمين في المدرسة، فإن نحو 45 في المائة منهم لا يتواجدون في الفصول الدراسية لتدريس الطلاب. في النهاية، وجدت الدراسة أن طلاب المدارس الابتدائية

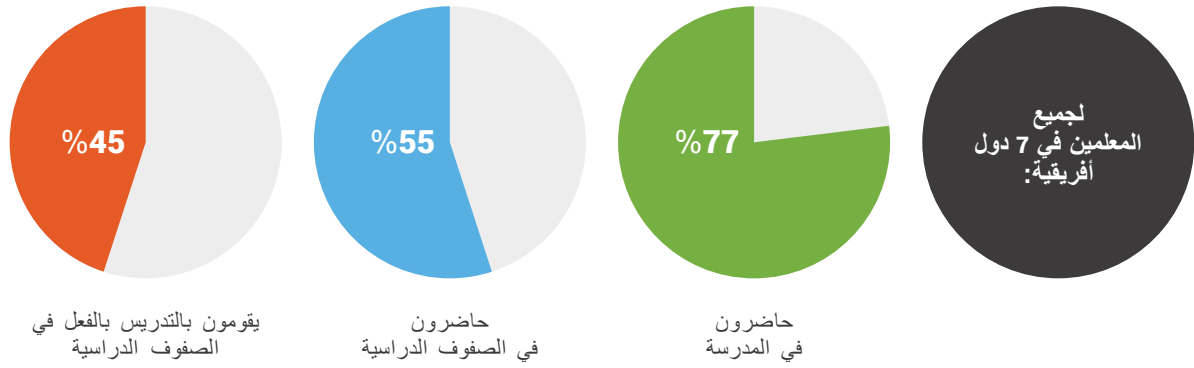
الجدول 2. وقت تغيب المعلمين عن التدريس في مرحلة التعليم الابتدائي

التكلفة التقديرية للتغيب				الغياب من الفصول الدراسية* (%)	الغياب من المدرسة (%)	
عن مدرسة (مليون دولار أمريكي)	عن مدرسة (مليون دولار أمريكي)	عن مدرسة (مليون دولار أمريكي)	عن مدرسة (مليون دولار أمريكي)			
115	0.1				16	بنغلاديش
1898	0.1				7	البرازيل
219	0.2				14	الاكوادور
99	0.3				23	غانا
3974	0.2				25	الهند
1850	0.2				19	إندونيسيا
278	0.5	964	1.6	47	16	كينيا
120	0.1				7.5	المغرب
142	0.9	244	1.5	61	46	موزامبيق
546	0.1	1262	0.2	25	16	نيجيريا
					19	باكستان
161	0.1				11	بيرو
44	0.3	107	0.7	31	18	السنغال
86	0.2	336	0.7	47	14	تنزانيا
28	0.6	64	1.4	38	23	توغو
50	0.1				6.5	تونس
240	0.9	559	2.1	57	30	أوغندا

المصادر: أبازي (2009)؛ بولد وآخرون. (2016)؛ شودري وآخرون (2006)؛ هـي آهـن وآخرون (2016). UIS - EdStats للبيانات حول الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).<sup>142</sup> ملاحظة 1: \*الغياب من الصف الدراسي مشروط بالتواجد في المدرسة. ملاحظة 2: التكاليف سنوية وتتعلق بمعلمي المدارس الابتدائية فقط.

الشكل 18. وقت المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائية

المصدر: البيانات من بولد وآخرون. (2016).<sup>٧١٣</sup>



يتلقون أقل من ساعتين ونصف من التدريس في اليوم، أو أقل من نصف الوقت المنشود المخصص للتدريس.<sup>١٤٧</sup> نتيجة لغياب المعلمين من المدارس والفصول الدراسية، فإن المدارس في تلك البلدان تستخدم 45 في المائة فقط من وقت المعلمين في التدريس (راجع الشكل 18).<sup>١٤٨</sup>

يجب أن يتم معالجة مجموعة العوامل التي من شأنها أن تبقى المعلمين خارج الفصول الدراسية بشكل منهج. تم تحديد العديد من الأمثلة على الممارسات الجيدة القابلة للتطوير، والتي غالبًا ما يقوم بها المعلمون أنفسهم أو باستخدام بعض التقنيات، مثل الهواتف الخلوية، والتي تساعد المعلمين على قضاء المزيد من الوقت في التدريس وتحسين عمليات المراقبة والمساءلة. تنوع القوى العاملة في التعليم - كما هو مبين في الفصل التالي - سيكون هو المفتاح الذي يضمن قضاء المدرسين وقتهم في التدريس، وأن المهام غير التعليمية سيتم تنفيذها في أكثر الأحيان من قبل آخرين. يتطلب التصدي لهذه القضايا تعزيز التعاون الإيجابي

بين المعلمين ونقاباتهم وصناع القرار، للمساعدة على ضمان أن الأسباب الجذرية يتم معالجتها وأن الحلول لتلك المشاكل تتصف بالاستدامة. قدمت غامبيا مثالًا قويًا لهذا التعاون عندما عملت نقابة المعلمين مع الحكومة لتمكين المعلمين من تلقي رواتبهم من خلال حساباتهم الخاصة في اتحاد الائتمانات التعاوني بحيث لا يضطرون إلى السفر مسافات طويلة إلى المناطق الحضرية للحصول على رواتبهم، مما يتيح لهم المزيد من الوقت للتدريس.<sup>١٤٩</sup> وبالمثل، فإن برنامج المال المنقول عبر الهواتف الخلوية في كينيا يسمح للمعلمين بتلقي رواتبهم عبر رسالة نصية.<sup>١٥٠</sup> بدلاً من الاضطرار إلى السفر بعيدًا للتدريب أو تقوية التدريب تمامًا، يوفر برنامج التنمية في محو الأمية (DIL) في باكستان للمعلمين الهواتف الذكية التي يمكن أن تُستخدم لتحميل خطط الدروس وأشرطة الفيديو الخاصة بالتدريب. وفي الهند، وُجد أن تحسين عملية رصد المعلمين يكون فعالًا أكثر بـ 10 مرات من حيث تقليل عدد الطلاب بالنسبة للمدرس وتحسين الساعة الدراسية من تعيين معلمين جدد.<sup>١٥١</sup> كما أن استخدام الهواتف الخلوية لرصد الحضور أدى إلى انخفاض معدلات التغيب عن العمل إلى النصف.<sup>١٥٢</sup> كما أن إدراج جمعيات الآباء والمعلمين في رصد الحضور يكون فعالًا بصفة خاصة، وفي كثير من الأحيان يكون أكثر فعالية من رصد المعلمين من قبل موظفين آخرين بالمدرسة أو من الإبلاغ الذاتي عن الحضور، كما هو الحال في مشروع التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي (EDUCO) المطبق في السلفادور.<sup>١٥٣</sup> إن استخدام الأدوات التي من شأنها تقليل استهلاك المعلمين الوقت في المهام الإدارية تساعد أيضًا على تفرغهم

للمعملية التعليمية - كاستخدام منصة بيئة التعلم القائمة على الاستفسارات المتنقلة لستانفورد، والتي تسمح للمعلمين بتعقب علامات التقييم وإدارة الواجبات المنزلية ومراقبة تقدم الأطفال في الوقت الآني.<sup>١٥٤</sup>

### خفض تكلفة المواد التعليمية واستخدامها بشكل أكثر فعالية.

تعد الكتب أكثر طرق الاستثمار فعالية لزيادة محصلة التعلم.<sup>١٥٥</sup> وجدت إحدى الدراسات التي شملت 22 بلدًا أفريقيًا من البلدان الواقعة جنوب الصحراء زيادة بنسبة 5 إلى 20 في المائة في تحصيل الطلبة من المواد الدراسية عندما تم توفير كتاب دراسي لكل طفل.<sup>١٥٦</sup> غير أنه تعاني العديد من البلدان نقصًا في تمويل الكتب الدراسية، أو تباع بأسعار مرتفعة أو لا تتوفر للعديد من الطلبة، أو يتم استخدامها بشكل سيء. في المدارس الريفية الواقعة في بنين وناميبيا، يشارك كل 10 طلاب من المدارس الابتدائية في كتاب دراسي واحد. وفي أوغندا فإن 86 في المائة من الطلاب لا يستخدمون الكتب الدراسية على الإطلاق على الرغم من وجودها في الفصول الدراسية، خوفًا من السرقة والتلف.<sup>١٥٧</sup>

في كثير من الأحيان، ترتفع التكلفة وتقل الجودة نتيجة غياب المنافسة، أو الرشوة من قبل الموردين أو السرقة أو عمليات القرصنة وانتهاك حقوق النشر.<sup>١٥٨</sup> أما في الفلبين، كانت تكلفة الكتب الدراسية أعلى بنسبة 40 في المائة بسبب الفساد في تقديم العطاءات، وأعلى بنسبة 5 في المائة بسبب تكلفة استبدال الكتب الدراسية ذات الجودة الرديئة، وأعلى بنسبة 61 في المائة بسبب الخسائر الناتجة عن توصيل الكتب إلى المدارس.<sup>١٥٩</sup> تستخدم كل من رواندا وكينيا على حد سواء التوزيع التجاري لنقل الكتب إلى المدارس. ومع ذلك، فإن تكلفة الوحدة في كينيا هي أعلى بنسبة 50 في المائة، وهذه يرجع إلى حد ما بسبب أن الناشرين في كينيا يقومون بالتوصيل من خلال وسيط، في حين أن الناشرين في رواندا يقومون بالتوصيل مباشرة إلى المدارس.<sup>١٦٠</sup> قد يُساعد إشراك المجتمعات المحلية في الإشراف على توزيع الكتب الدراسية في الحد من الخسائر.

يمكن لفتح عملية تقديم العطاءات أن تؤدي إلى خفض التكاليف. في الدول الأفريقية الواقعة تحت الصحراء، لا يزال عدد صغير من الشركات الأجنبية، ولا سيما الأوروبية منها، يتجهون إلى تحقيق مكسب من عطاءات الكتب الدراسية. غير أنه في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن ناشري القطاع

## المربع 10. التوجه نحو النتائج: سياسات وممارسات التنفيذ

يتطلب الإصلاح الناجح أن يسيطر القادة على سياسات وممارسات التنفيذ. بدون القدرة على نقل سياسات الإصلاح لحشد الدعم من أجل التغيير بنجاح، أو بدون تحديد نظم وآليات تضمن ترجمة السياسة إلى واقع عملي، لن تؤدي أفضل النوايا إلى النتائج المرجوة.

**عندما تدار سياسات التنفيذ بشكل جيد، فإنه يمكن قبول الإصلاحات الصعبة وتبنيها.** والمفتاح الرئيسي لذلك هو التأكد من منح أولئك الذين من المتوقع منهم تنفيذ الإصلاحات فرصة وآليات لردود الفعل، وفي نهاية المطاف القدرة على التأثير على النتائج. شمل إدخال التعلم القائم على النشاط في تامل نادو، بالهند إجراء إصلاح جذري للعلم أصول التدريس يهدف إلى تمكين المعلمين من التعامل بفعالية مع أحجام الصفوف الكبيرة وتشجيع الأطفال على التحكم في تعلمهم. كما تضمن التمهيد الناجح المدرج مشاركة كتلة حرجية من المعلمين في تصميم واختبار المواد في المراحل المبكرة، وضمان أن يكون لدى المعلمين الاحتكاك الفعلي الكافي لعلوم أصول التدريس الحديثة لتعزيز الشعور بالملكية ومساعدتهم حقًا في "الإيمان بها". ولذا فقد أثارت نقابات المعلمين المخاوف، وتم التعامل معها من خلال المفاوضات والتعاون. وتم قبول الإصلاحات على نطاق واسع وحظيت بتأييد الجهات المعنية الهامة، وخاصة المعلمين، وصمدت أمام اختبار الزمن.

**يمكن أن تعزى نتائج التعلم الاستثنائية في شنغهاي إلى الروابط الوثيقة جدا بين السياسة والتنفيذ.** ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى الخصائص الثقافية والتاريخية الصينية للإدارة المركزية من القمة إلى القاعدة، فضلاً عن أن الفهم الوثيق لكيفية الحكم الذاتي والمساءلة يمكن أن يحفز التنفيذ الفعال. تمتلك المدارس في شنغهاي مستوى عالي من الاستقلالية في تخطيط وإدارة ميزانية

المدرسة، وإدارة شؤون الموظفين، ووضع المناهج الدراسية إلى حد ما. في المقابل يتحمل المعلمين والمدارس المحاسبية من خلال التقييمات المتصلة للطلاب، ونشر بيانات المدرسة، وعمليات التدقيق السنوية، والتي تمكن قادة النظام من المراقبة عن كثب ومعرفة ما إذا كان يتم تنفيذ السياسات أم لا ونتائجها. كان الاستثمار بكثافة في القيادة المهنية وضمان الاتساق والتماكك في السياسات من العوامل المهمة لتحقيق هذه الاستقلالية والمسؤولية في الممارسة العملية.

**تكشف إصلاحات التعليم السريعة الناجحة في ولاية البنجاب الكثير عن آليات التنفيذ الناجح - وأهمية وضوح الأهداف والرصد المنظم والمفصل، والمساءلة الفعالة المنتظمة.** ولذا تم وضع مجموعة أولويات واضحة للالتحاق بالمدارس، والتعلم، والمعلمين، والمرافق، والأهداف التفصيلية ومسارات المخرجات الموضوعية لكل منطقة. تم جمع البيانات عن المؤشرات الرئيسية من جميع المدارس الحكومية البالغ عددها 60.000 مدرسة في ولاية البنجاب في كل شهر من خلال تعيين نحو 900 من قدامى المحاربين الذين حصلوا على قائمة مدارس لزيارتها كل أسبوع على متن دراجة نارية. وكان لكل منطقة "حزمة بيانات" شهرية تم إنتاجها بسرعة لتبين مدى اختلاف كل منطقة عن الأخرى في البنجاب. وهذا قد مكن رؤساء الحكومات والمسؤولين بتتبع عملية التقدم عن كثب، ومتابعة كل المسارات لمعرفة أي منها قد نجح وأيها قد أخفق، وهم يهدفون لتقديم الدعم والتدخل، وتقديم مدارس محددة ورؤساء المنطقة بشخصهم للمحاسبة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

ممارسات التطوير الفعال للكتب الدراسية وشراءها وتوزيعها واستخدامها؛ والدعوة إلى أهمية استخدام المواد الخاصة بأنشطة القراءة؛ ومساعدة البلدان على جعل سلاسل كتبها أكثر كفاءة من خلال التمويل وتقديم المشورة الفنية والتعلم المشترك؛ وتمويل قراءة الكتب باللغات الأم عندما يوجد احتياج مادي واضح والالتزام من الدولة.

ومع توسع في تطوير استخدام شبكة الإنترنت والمواد التعليمية الرقمية لتعزيز دور المواد والكتب التقليدية المطبوعة، ستزداد أهمية الاستراتيجيات المتكاملة على نحو متنامي وذلك لتطوير الكتب والمواد الرقمية واستخدامها في جميع مستويات التعليم (راجع التوصية 5). وتوضح أهمية ذلك بصفة خاصة في مستويات التعليم الأعلى؛ حيث ترتفع تكاليف الكتب الدراسية ارتفاعاً باهظاً، ويصل المكسب المحقق من التحويل إلى الكتب الرقمية ذروته.<sup>162</sup>

الخاص المحليين والإقليميين يتزايدون في العدد والقدرة التنافسية. وبتوسيع السوق المحلية للكتب الدراسية، فستعمل هذه التغييرات على كسر الاحتكارات التي كانت سبباً في ارتفاع أسعار الكتب على الدوام.

وأخيراً، لا بد من إجراء يضمن استخدام الكتب بشكل جيد. يجب تعزيز دور المعلمين في اختيار الكتب الدراسية ومراقبة جودتها. كما يتعين نشر كيفية الاستخدام الأمثل للكتب الدراسية وغيرها من المواد التعليمية على نطاق واسع وإدراجها ضمن عملية تطوير المعلمين. يجب إصدار الكتب وغيرها من المواد التعليمية باللغات المناسبة، كما ينبغي أن يكون المحتوى مناسباً وتكون في متناول الطلبة الذين يعانون من ضعف البصر وغيرها من الإعاقات الجسدية.<sup>161</sup>

**ولتحقيق المزيد من التقدم في تحسين سلسلة توريد الكتب الدراسية، فإن اللجنة تدعم فكرة التحالف العالمي للكتاب - وهو آلية دولية تستضيفه منظمة قائمة بالفعل معنية بجمع التمويل، وزيادة الوعي، وتحسين عملية توفير الكتب الدراسية وكتب القراءة واستخدامها. وتتضمن أنشطتها الرئيسية: نشر أفضل**

## 2. الابتكار: الاستثمار في النهج الجديدة والتكيف مع الاحتياجات المستقبلية



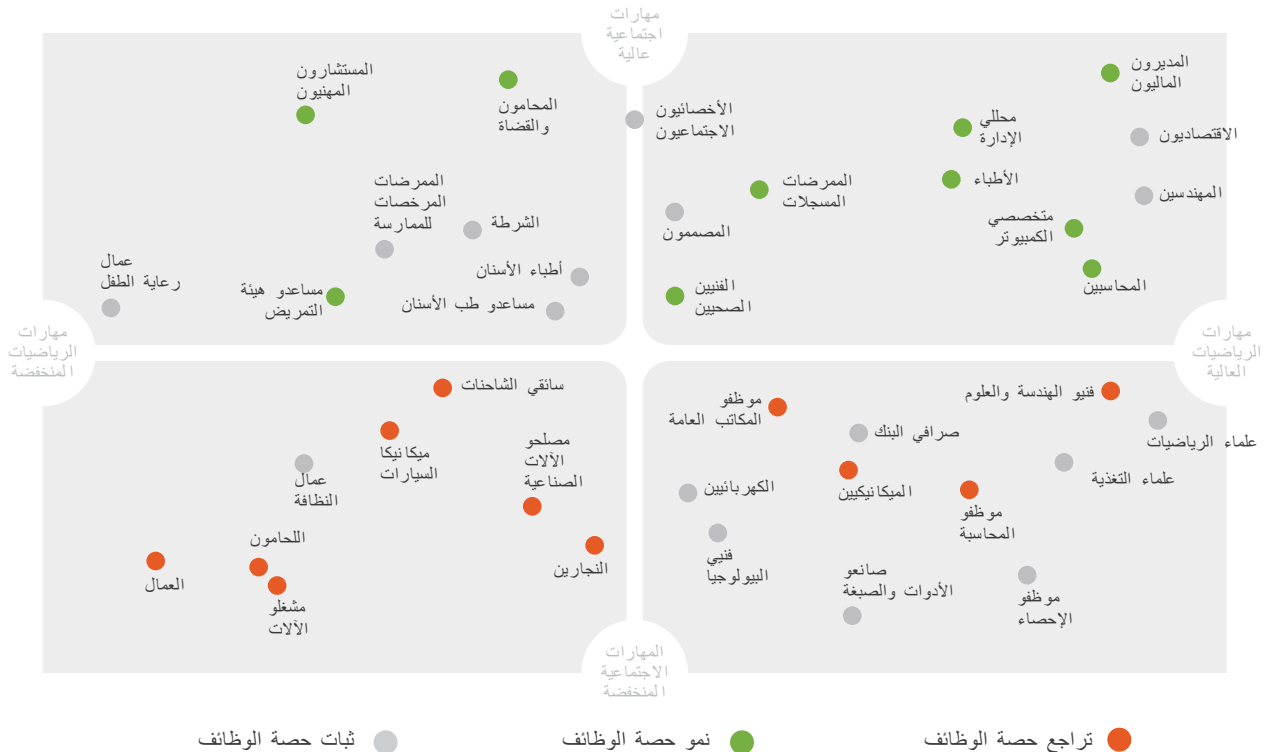
المنخفض والأقل من المتوسط من حوالي 1.2 مليار في الوقت الراهن إلى ما يقرب من 1.4 مليار في عام 2030. <sup>164</sup> كما يُتوقع بحلول عام 2030 أن يزداد الطلب على المعلمين في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط بنسبة 25 في المائة؛ لترتفع إلى 29 مليون من 23 مليون الذي هو عليه اليوم؛ وسيضاعف العدد تقريباً في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط من 3.6 مليون إلى 6.6 مليون. سيكون النمو الأكبر في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني بالفعل من نقص شديد. <sup>165</sup> إن تكلفة التعليم ومتطلبات الاستيعاب سترتفع في الأنظمة التعليمية؛ وذلك لتوسع العملية التعليمية، وزيادة الطموح لتحقيق النتائج والشمولية على النحو الصحيح. والحاجة إلى الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للمهارات ومساعدة الشباب على تكيف مهاراته مع تغيير الزمان والمكان سيتطلب تقييم وتربية أكثر تطوراً، ووضع سياسات أكثر فطنة وديناميكية.

يحتاج الابتكار أن يعكس فهم جديد لدور التعليم. وبسبب التغيرات في طبيعة العمل، سيزداد طلب أصحاب الأعمال للمهارات الاجتماعية أو غير المعرفية،

ومن أجل إعداد الشباب لعالم 2050 وما بعده، ينبغي على نظم التعليم أن تلجأ للابتكار والتغيير بدلاً من مجرد تكرار النجاحات السابقة. سوف تحتاج نظم التعليم إلى الابتكار والتكيف؛ إذ أن المهارات التي تحتاجها المجتمعات والاقتصادات تتغير بالفعل بسرعة كبيرة، ولأن العديد من الحكومات في البلدان النامية قد وصلت أنظمتها التعليمية إلى حدودها القصوى لما يمكن أن تحققه في الوقت الراهن. عليهم بالابتكار إن عزموا على توصيل التعليم لجميع الأطفال والشباب الصغار؛ كما يجب عليهم إيجاد طرقاً جديدة للقضاء على التحيز وعدم المساواة. كما أن عليهم بالتغيير للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والابتكارات في التصميم، وتبني مفاهيم جديدة لكيفية تعليم الأطفال. تم تطوير أساليب تعلم الشباب الصغار، من خلال التواصل والترفيه، خلال الـ 15 عاماً الماضية تطوراً هائلاً عن ما كانت عليه منذ 570 عاماً الأخيرة، لتجعل بذلك الابتكار في التعليم ضرورة حتمية. <sup>163</sup>

كما سيتطلب الابتكار في التعليم للتعامل مع الضغوط الهائلة التي ستواجه البلدان النامية خلال العقود القادمة. يُتوقع نمو عدد الأطفال في البلدان ذات الدخل

### الشكل 19. مدى تغير طلب المهارات في العقود الأخيرة



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (2016). بيانات العمل من وزارة الخارجية الأميركية؛ التغييرات في حصة الوظائف من عام 1980 إلى عام 2012. <sup>164</sup> ملاحظة: يعكس وضع المهنة على المحاور x و y درجة الرياضيات والمهارات الاجتماعية المطلوبة.



<sup>166</sup> فضلاً عن مهارات التفكير عالية المستوى والمهارات (راجع الشكل 19). في المستقبل، سيكون الأفراد أكثر عرضة لتغيير مهنتهم عدة مرات خلال حياتهم العملية وأكثر عرضة للعمل في مواقع ومع جماعات وثقافات متعددة ومختلفة. وسيُعطى ذلك قيمة أكبر للقدرة على التأقلم، للتعلم من الحياة، والتواصل، ومعالجة المشاكل.

أصبحت القدرة على الابتكار للنهوض بالتعليم وإزدهاره وتغييره أكبر من أي وقت مضى. أوضح بحثاً صادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أن المستويات الإجمالية للابتكار في التعليم مرتفعة إلى حد ما في العديد من البلدان، سواء بالأرقام المطلقة أو غيرها من القطاعات، غير أنها تختلف بنطاق واسع عبر البلدان. كانت هناك زيادات كبيرة في الممارسات التربوية المبتكرة في معظم أنحاء العالم، ومع ذلك فإن الابتكار مُطبق كثيراً في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي عنه في المدارس. ومن حيث الأهمية، وجدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) أن البلدان ذات المستويات الأعلى في الابتكار تشهد تحسناً في النتائج التعليمية، ونتائج تعليم أكثر إنصافاً، من خلال الكفاءة ومعلمين أكثر ارتباطاً.<sup>167</sup>

وتتغير الوظائف التعليمية والأنوات المُتوفرة لتحقيق ذلك بشكل سريع. يجب أن تبدأ عملية تغيير التعليم بالحصول على الأساسيات الصحيحة وذلك لوضع الأسس السليمة للأداء الفعال. ولكن ببساطة تقوية أداء المنظومة التعليمية لن يكون كافياً لجعل ذلك النظام مُواكباً للمستقبل. **التغيير الثاني في التعليم الذي ينبغي على القادة أدائه هو تعزيز الابتكار في النظم التعليمية. تدعو اللجنة صناع القرار إلى إعطاء الأولوية للابتكار من خلال ثلاثة مجالات رئيسية، تم اعتبارها نقاطاً جوهرية لنجاح المستقبل - وهي القوى العاملة المُتعلمة، والتكنولوجيا، والكفاءات غير الدولية.**

ستكون الابتكارات في تلك المجالات الثلاثة ضرورية لمواجهة التحديات المحددة في المستقبل، ولتسهيل تقوية النظام التعليمي، ولدعم تنفيذ التداخلات الرئيسية من أجل تحسين التعلم والحصول إليه كما تم تحديده من قبل اللجنة. ومع ذلك، فإن مهمة ضمان استمرار التعليم في التطوير ليعكس التحديات الجديدة واتساع فرص في الأنظمة التعليمية ككل. وسواء كانت الأنظمة التعليمية مُشجعة للابتكار أم معرّقة له، فإنها تعتمد على عوامل عدة - ابتداءً من كيفية عمل القادة المُحفزين ومديري الأنظمة على تحسين النتائج، إلى مدى استقلالية المعلمين ومدراء المدارس في تجريب أفكار جديدة ودوافعهم من ذلك، إذا ما كان النظام قادراً على تقييم التغييرات في تعليم الطلاب وتتبعها. إلى جانب مع مجموعة الإجراءات المحددة في هذا القسم، توصي اللجنة بالعمل الشامل لخلق بيئة يمكن فيها للابتكارات أن يظهر ويزدهر. يتعين على الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص أن يستثمروا أموالهم في البحث والتطوير (R&D)؛ وتوفير إمكانية لتمويل مُخصص ومرن وطويل الأجل، وخاصة لدعم "المرحلة المتوسطة"، بين التنفيذ التجريبي الأولي والتنفيذ على نطاق واسع؛ كما أن عليهم إعداد أو دعم الموارد المخصصة من أجل تحديد الابتكارات الجديدة والتعليم المشترك والتقييم، ومساندتها.

تلعب العديد من الحكومات دوراً استباقياً في تعزيز الابتكار. منذ ما يقرب من 20 عاماً، أطلقت وزارة التربية والتعليم في سنغافورة سياسة "مدارس التفكير - أمة مُتعلمة"، والتي أنشأت ثقافة مؤسسية للتحديات الصعبة والسعي إلى تحسين الممارسات التعليمية من خلال المشاركة، والإبداع، والابتكار. <sup>168</sup> خصصت وزارة التربية والتعليم في البرازيل جائزة قومية سنوية للإبداع في الإدارة التعليمية، والتي تحفز سلطات التعليم المحلية لتحسين نظم التعليم المحلية. <sup>169</sup> أطلقت وزارة التربية والتعليم في بير مؤخرًا (برعاية مختبر عبد اللطيف جميل

لمكافحة الفقر J-PAL)، وIPA (ابتكارات من أجل مكافحة الفقر)، وMinEduLAB لوضع سياسات مبتكرة وقائمة على الأدلة، وهذا لتحسين أداء الطلاب والتغلب على تحديات التنفيذ.<sup>170</sup> كما ويلعب الشركاء الدوليين دوراً من خلال المناقشات أو صناديق تحدي الابتكار. في هذه الحالات، فإن التأثير يكون أكبر عند تعزيز التمويل من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات. <sup>171</sup> ومن حيث الأهمية، فإن زيادة أثر هذه الاستثمارات يتطلب بناء حلقة وصل مستمرة بين الابتكار والتقييم، وبناء الأدلة، بحيث لا يتم تعزيز الابتكارات فحسب كي تنمو بل وأيضاً دعمها لزيادة معرفة لأعمال المطلوب تحسينها بصفة عامة.

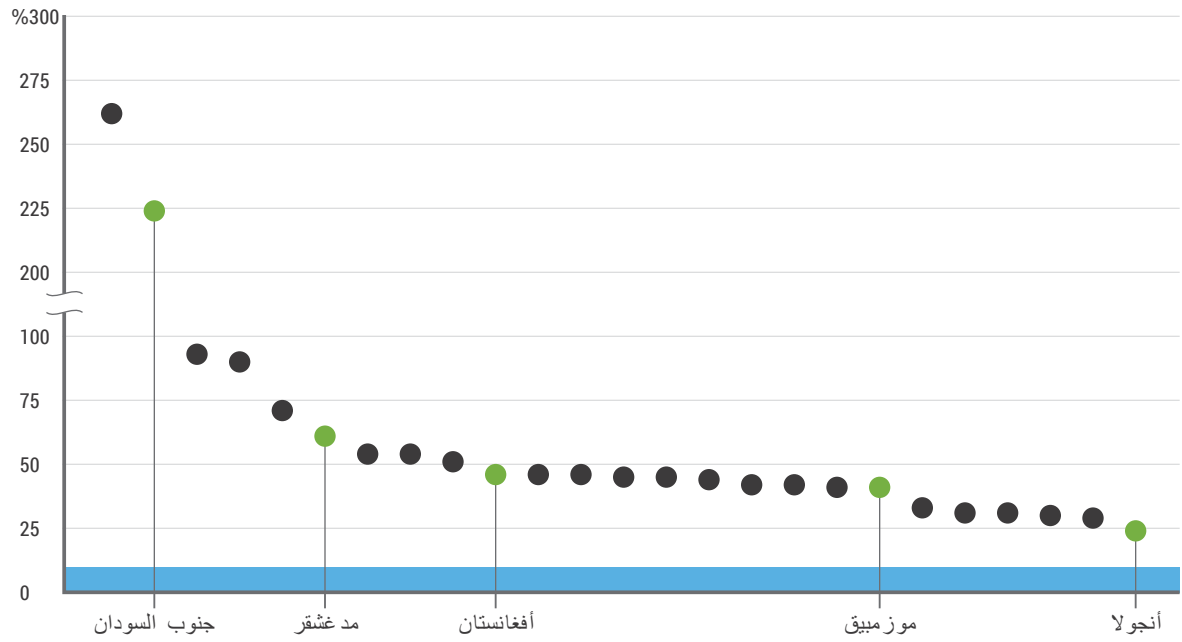
## التوصية 4. بتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتنويعها

في العام الماضي، أنفقت البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط 552 مليار دولار على رواتب المعلمين، وهو ما يُشكل 73 في المائة من إجمالي الإنفاق على مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، والمرحلة الابتدائية والتعليم الثانوي. <sup>172</sup> أقيمت بحق أكبر استثمار تقوم به أي دولة في مجال التعليم الخاص بها. دعم المعلمين وتحسين عملية التدريس أمر ضروري لضمان أن هذه الاستثمارات تحقق النتائج المرجوة. الدراسات الخاصة بأفضل الأنظمة المدرسية تُحدد بشكل ثابت التعليم الجيد والمحسن كأهم عامل محدد للنجاح في عملية تحسين التعلم. <sup>173</sup> تعتبر القوى العاملة عالية الكفاءة والمدرية تدريباً جيداً أمراً بالغ الأهمية في كل مرحلة من مراحل التعليم، بدءاً من السنوات الأولى وحتى التعليم العالي وتعليم الكبار. غير أن التغيير في مفهومنا حول الطريقة المثلى لتعليم الشباب والمهارات التي يحتاجون إليها تعني أن طبيعة التدريس والقوى العاملة المُتعلمة تحتاج هي أيضاً إلى تغيير. وكلما ازداد أعداد التلاميذ، وخاصة في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي والمرحلة الثانوية، فإنه سيكون من الصعب على بعض الدول مواكبة الطلب على المعلمين. بين عامي 2015 و 2030، من المتوقع ارتفاع الطلب على المعلمين في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط بنسبة 25 في المائة، أما في البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن العدد سيتضاعف تقريباً. ومن المتوقع ارتفاع الطلب على معلمي مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط على نحو أربعة أضعاف، حيث سترتفع من مليون إلى 4 ملايين، كما سيرتفع الطلب على معلمي المرحلة الثانوية من 11 مليوناً إلى 13 مليوناً. <sup>174</sup> وفي عدد من البلدان الأشد فقراً، فإن هذه الزيادات ستصل إلى نصف العدد المتوقع من خريجي التعليم العالي أو أكثر (راجع الشكل 20) - وهي نسبة لم يسبق لها مثيل حتى في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان الأكثر تقدماً. <sup>175</sup> ويتفاقم هذا النقص مع زيادة تعيين المعلمين غير الأكفاء.

**ويجب على الحكومات أن تقوم بزيادة كبيرة في استثماراتها في التوظيف والتدريب والحفاظ على المعلمين، وتوزيعهم على المدارس والاستفادة منهم لمواكبة هذا الارتفاع في الطلب.** وتُشدد اللجنة على أهمية مهارات المدرسين والقوى العاملة المُتعلمة برمتها، والتزامهم، وحسن خلقهم. تشير الدراسات إلى أن خارج النطاق المباشر للأسرة، يكون للمعلمين التأثير الأكبر على الفتيان والفتيات حتى سن البلوغ. يُعد وضع مهنة التدريس من عوامل النجاح في كل بلد. **زيادة عدد المعلمين المؤهلين وحده لن يكون كافياً؛ فدور المعلم في حاجة إلى التغيير أيضاً.** إن الهدف من التعليم والمهارات التي سيحتاجها الشباب في تغيّر، وكذلك مفهومنا حول كيفية نمو عقلية الأطفال، والطريقة المثلى لتعليمهم. <sup>177</sup> عادة ما تتغير الظروف المُحيطة بالتعليم تغييراً سريعاً، محكومة بعوامل منها على سبيل المثال؛ المدنية على نطاق واسع، وتحركات السكان، وأثار تغير المناخ

الشكل 20. في بعض البلدان، يتطلب من نصف الخريجين تلبية متطلبات وظيفة المعلم

النسبة المئوية للمعلمين الجدد المطلوبين بالنسبة  
لعدد خريجي التعليم العالي 2020-2030



المصدر: توقعات لجنة التعلم (2016).

متوسط البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأخرى

المسرح". يتيح هذا التحول الفرصة لتقسيم وقت المعلمين بشكل مختلف، ودعم أفضل لهم، والاستفادة من مجموعة أوسع من الأدوار بجانب دور المعلمين لدعم العملية التعليمية (راجع المربع 11).

### إضفاء الصفة الاحترافية على الأدوار التعليمية وغير التعليمية لتعزيز مهارات المعلمين ووضعهم.

يتطلب تهيئة قوى عاملة متعلمة قادرة على مواجهة تحديات الجودة، والقدرة الاستيعابية، والابتكار وزيادة الاستثمار لتعزيز القوى العاملة المتعلمة وتوسيع نطاقها، مما يتطلب عمل إصلاحات في أساليب تدريب المعلمين، ودعمهم، وإدارتهم.

توصي اللجنة بالاحتراف للمُنهج لكلاً الدورين التعليمية وغير التعليمية داخل القطاع. وهذا سيتطلب تقييم أدوار القوى العاملة المتميزة المطلوبة لكل مستوى من مستويات التعليم، من المرحلة قبل الابتدائية إلى ما بعد المرحلة الثانوية، وتطوير عمليات التوظيف الملائمة، واستراتيجيات التدريب، والمكافآت، والتوزيع.<sup>181</sup> وتوصي اللجنة بتحسين عملية تدريب المعلمين ودعمهم، بجانب تدريب ودعم متميزين للأدوار غير التعليمية؛ يجب أن يكون ذلك في قلب أي استراتيجية لتحسين التعلم. الدليل واضح أنه في حين تركز العديد من الإصلاحات التعليمية على الهياكل التنظيمية، والمناهج الدراسية، أو المدخلات، فإن أكثر الاستراتيجيات فعالية هي تلك التي تقوم بتغيير ما يحدث داخل الفصول

- مع الآثار المترتبة على ما يحتاجه التعليم وكيفية القيام به. الابتكارات في تبليغ الرسالة تعني أن التغيير في طبيعة التدريس ودور المعلم ليست فقط ضرورية، ولكنها أيضاً ممكنة ويمكن قياسها وتقييمها أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن التدريس كثيراً ما يفشل في مسابقة التغيير والبقاء على صلة وثيقة به، وإمداد الشباب بالمهارات التي يبحث عنها أصحاب الأعمال. إن أقل من ربع خبراء العالم يقولون أن مدارسهم تُعد الطلاب بشكل يُناسب سوق العمل.<sup>178</sup> إن المستجيبين للاستشارات العالمية للجنة تُساورهم مخاوف متزايدة بشكل مُتكرر حول التدريس والمناهج الدراسية التي لا تمت بصلة إلى سوق العمل، والتي فشلت في التعرف على الاحتياجات المختلفة للطلاب واحتوائها. تتغير جودة التدريس بدرجة بالغة، كما هو واضح إلى حد ما من خلال 330 مليون طفل من طلبة المدارس إلا أنهم لم يتعلموا المبادئ الأساسية بعد<sup>179</sup>، وبدلاً من أن يشملهم بعين الاعتبار ومنحهم الأدوات التي تمكنهم من الابتكار، فكثيراً ما يُعتبر المدرسين عقبة أمامهم في التغيير.<sup>180</sup>

ولمواجهة هذه التحديات، فإنه لم يعد كافياً بالنسبة للبلدان توظيف وتدريب المزيد من المعلمين الإكفاء كما كنا نتصور في الماضي. مع زيادة قدرة التلاميذ على الوصول إلى المعلومات بأنفسهم، من خلال المواد المتاحة عبر الإنترنت أو التعلم فعلياً من معلمين متواجدين في أماكن أخرى، فإنهم في حاجة ماسة للتيسير عليهم، ولتدريبهم، وتنمية مهاراتهم. يتعين على المدرسين أن يكونوا على نحو مُتزايد من "ميسري المعرفة" بقدر ما هم "ناشري المعرفة" - أو كما أطلق عليه البعض "مرشد جوارك"، أو في بعض الأحيان حتى ما يُطلق عليه "حكيم على

## المربع 11. الدور المتغير للمعلمين

مستويات ما بعد المرحلة الثانوية والجامعية. مما أدى إلى "تغيير" التدريس والفصول الدراسية التقليدية تمامًا مع توجيه المعلم أو الأستاذ إلى حد كبير وتسهيل التعلم الذاتي والتعلم من الأقران، ومع المرافق التي تقدم مساحة لتعلم الفريق. بالإضافة إلى أن الزيادة في التعلم المختلط الذي يجمع بين التعليم وجهًا لوجه والتعلم عبر الإنترنت، يقلل من متطلبات توفير أماكن ويزيد من إمكانية الوصول إلى محتوى عالي الجودة، ويتيح للطلاب الحصول على تأهيل مناسب للعمل وغيرها من الالتزمات. تقدم كبلر في رواندا شهادات أمريكية من خلال التعلم المختلط عن طريق خفض تكاليف التوصيل، والتركيز على التعليم القائم على المهارات الذي يؤدي إلى التوظيف المباشر.

راجع المواد المصدرة للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



©Fundación Escuela Nueva Volvamos a la Gente. بوجوتا، كولومبيا.

نموذج المدرسة الجديدة الذي بدأ في كولومبيا في الثمانينات واعتمد كسياسة كولومبية وطنية - يستخدم النموذج المتمركز حول الطالب مع دروس ترتبط بشكل أفضل مع الإعداد المحلي وتعيين الطلاب ذوي الأداء المتقدم لمساعدة الطلاب ذوي الأداء الضعيف. بدلا من نقل معرفة المعلم يعمل الطلاب خلال الدروس بالوثيرة التي تناسبهم مع وجود المعلم كميسر في أحد الفصول متعددة الصفوف. وهو نهج مميز لتحسين الممارسات التعليمية في المدارس الأكثر عزلة، وقد يكون توفير الدعم الكافي للمعلمين ميزة أكثر أهمية. بالإضافة إلى تزويد المعلمين بالمواد التعليمية والموارد والفرص لبناء القدرات، يدرج البرنامج المشرفين المحليين للعمل كمستشارين تربويين للمعلمين. وقد تم اعتماد البرنامج في 16 دولة أخرى مثل جواتيمالا وفيتنام.

حيث قامت مجموعة كامفيد بتدريب 4000 شابة كمرشدات للمتعلمين في 1000 مدرسة في مختلف أنحاء غانا وتنزانيا وزيمبابوي. المرشدون تحت التدريب ليسوا معلمون، ولكن أعضاء في المجتمع المحلي حيث يعودون إلى مدارسهم المحلية لدعم الفتيات المهمشات في دراستهم وتقديم المهارات الحياتية وبرامج الرفاه. مقابل التزامهم، يصبحوا مؤهلين للحصول على قروض متناهية الصغر بدون فوائد، والتي يستخدمها معظمهم لبدء الأعمال التجارية الصغيرة. في ولاية أمازوناس في البرازيل، يمثل الوصول إلى المدرسة الثانوية تحديًا كبيرًا في آلاف القرى النائية. حيث يقيم معظم السكان في المناطق النائية ولا يمكن الوصول إلى المدارس إلا من خلال الأنهار. ولذا، يقوم المركز الإعلامي للدولة بعمل نموذج تعليمي يتضمن أن يلقي المعلمون ذوي الخبرة محاضرات من خلال نظام الفيديو ذو الاتجاهين من استوديو في العاصمة بينما تدار الفصول الدراسية بواسطة معلم ميسر، مما يقلل الحاجة إلى وضع معلمين محتوى محدد في كل مدرسة.

التحول الكبير نحو البيئة التعليمية المرنة والتعلم المختلط يتم على

الدراسية وطريقة المعلمين في التدريس. ناقش المستجيبين للاستشارات العالمية للجنة أن الاستثمار في التعليم وتعزيز احترام مهنة التعليم كان من بين العوامل الأكثر أهمية في تحسين مستوى التعليم؛ وأن التدريس غير الملائم وتدريب المعلمين كان من بين أكبر العقبات التي تواجه الأنظمة التعليمية اليوم.

يتعين على المعلمين أنفسهم أن يكونوا في قلب عمليات التخطيط وتوجيه هذه التغييرات، بصفتهم شركاء ذوي سلطة وقيمة في عملية الإصلاح.<sup>182</sup>

استخدمت مبادرة "مربين ذوي جودة للجميع" في مالي نهجًا تعاونيًا مبني على النتائج لإحداث إصلاح في تطوير المعلمين. اجتمعت وزارة التربية والتعليم مع ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، وإتحاد مُدرسي مالي معًا لتطوير ملف كفاءة المعلم (TCP) الخاص بمعلمي المدارس الابتدائية، جنبًا إلى جنب مع استراتيجية شاملة للتواصل. في حين أن ملف كفاءة المعلم (TCP) لم يكن إلزاميًا، أدت

الطبيعة المشتملة لتطويره إلى مستويات عالية من اعتماد المشروع. النتائج حتى الآن من ناحية المعلمين والطلاب المشاركين تجاوزت الأهداف.<sup>183</sup> أظهرت كثير من النظم الناجحة أنه بزيادة مستويات المهارة للقوى العاملة المُتعلّمة، فإنه يتعين على ذلك تحسن قدرتهم على اتخاذ القرار وحرية في الابتكار.<sup>184</sup> تستخدم الأنظمة عالية الأداء مثل سنغافورة، وأونتاريو، وكندا، أساس قوي من المهارات مع معلميه لمنحهم درجة عالية من الحرية لتطوير حلولهم والسبل التي يتبعونها، مما يشجع المعلمين على التعلم من أقرانهم والابتكار معهم. النماذج مثل "التعليم للجميع" Teach For All تقدم رؤى مقنعة في كيفية رعاية المعلمين الموهوبين ومنحهم فرص القيادة والتي من الممكن أن تساعد على تعزيز الابتكار والتطوير بقيادة المعلم.<sup>185</sup>

بعض الدراسات لتحسين النظم، بما في ذلك التحليل الذي قام به تقرير الرصد العالمي للتعليم التابع لليونسكو في العام 2014،<sup>186</sup> سلطت الضوء على أولويات العمل:

• **توزيع المعلمين وغيرهم من العاملين عند زيادة الحاجة إليهم من أجل معالجة** أوجه التفاوت في توفير الخدمات، بما في ذلك تحفيز المعلمين وغيرهم من أفراد القوى العاملة، وخاصة الصفوة، للتدريس في المناطق المحرومة أو المفتقرة إلى الخدمات.

• **الحفاظ على المعلمين المؤهلين وغيرهم من المتخصصين من خلال تسليط** الضوء على رفع المعنويات، والمكافآت، والترقي الوظيفي. اليوم، غالباً ما يتلقى المعلمين أجورهم في وقت محدد أو أحياناً لا يتلقونها على الإطلاق، ومستويات الأجور غالباً ما تكون منخفضة بشكل غير مقبول، وغالباً ما تبقى الرواتب ثابتة نسبياً طوال حياتهم المهنية مع ربط ضئيل أو معدوم بين الراتب والأداء.<sup>187</sup> يجب أن يتلقى المعلمين وغيرهم من العاملين أجوراً كافية لجعل التعليم مهنة حيوية وجاذبة للمرشحين المتميزين، كما يجب أن يتوفر لهم ظروف عمل جيدة. إذا تم تقديم حوافز إضافية جيدة التخطيط للحفاظ على أداء المدرس والاحتفاظ به، فيمكن أن يُحسن ذلك أيضاً من النتائج. يُعد إمداد القوى العاملة بالدعم الكافي، والمسارات الوظيفية جيدة التنظيم، وفرص الترقى من العوامل الحاسمة لتحفيز الأداء وتحسينه.

• **تعزيز الحكم والمساءلة والإدارة** هو أمر هام لخلق الظروف اللازمة لدعم المعلمين من أجل تدريس جيد والاستمرار في التحسن. وهذا يشمل آليات عادلة وشفافة لتقييم الأداء، والتوزيع، والترقي، وعلاقات المساءلة الفعالة، واستراتيجيات لمواجهة التغيب عن العمل وضعف الأداء، وسوء السلوك.

• **توظيف أفضل المرشحين وأكثرهم حماساً** من خلال وضع شروط للقبول التي تعكس كل من القدرة على التعلم والتطور والمعرفة الموضوعية (تُستكمل بتدريب إضافي إذا كان تطبيق الشروط على المرشح صعبة)، وتوظيف المرشحين من مجموعة واسعة من الخلفيات. في حين أن وضع معايير عالية في القبول يمكن أن يساعد على رفع المعايير وتحسين وضع التدريس والأدوار التعليمية الأخرى، فإن قصر القبول على أساس المؤهلات الأكاديمية فقط قد يحد من دخول المعلمين المحتملين ذوي الخلفيات المتنوعة، وخاصة إذا ظل التعليم العام ضعيفاً إلى حد ما. عند وجود نقص في المرشحين من ذوي المؤهلات الأكاديمية المناسبة، فإن سياسات تعليم المعلمين تكون في حاجة إلى توسيع استراتيجيات التوظيف وتوفير التدريب المكثف ذو الجودة العالية لرفع مستوى المعرفة الموضوعية.

• **تقوية التدريب الأولي والمستمر.** يجب أن يركز التدريب الأولي للمعلمين على تحسين المعرفة الموضوعية فضلاً عن أساليب التدريس، وأن يشمل فرصة كافية للخبرة العملية داخل الفصول الدراسية، وأن يكون مصمماً لتلبية الاحتياجات المحددة للطلاب. يُعد التدريب المستمر والتوجيه والدعم خلال الحياة المهنية للمعلمين أمر حيوي أيضاً لضمان مواكبة المعلمين للتغيير وارتفاع المعايير، وخاصة في النواحي التي يكون فيها التدريب الأولي ضعيفاً. في أفضل الأنظمة، فإن جميع المعلمين، وخاصة في المراحل الأولى من حياتهم المهنية، يتم إعطاؤهم الوقت الكافي طوال العام الدراسي للتطوير المهني (راجع المربع 12). تدريب المدرسين والاستفادة من أفضل مدربي المعلمين من خلال التعلم عن بعد والتكنولوجيات الجديدة المتاحة هي المفتاح لرفع مستوى هذه المعايير أيضاً.

## المربع 12. تدريب وتطوير المعلمين - حالة سنغافورة

تعتبر سنغافورة رائدة في تطوير المعلمين بشكل كبير. حيث تهتم بتطوير عملية التدريس في وقت مبكر من خلال تدريب المعلمين وعمل نظاماً للالتحاق بالمهنة. وتميز الدخول إلى تدريب المعلمين الأولي بأنه ذو قدرة تنافسية عالية: حيث يتم قبول متقدم واحد فقط من ثماني متقدمين ويجري اختيارهم من أفضل 30 في المئة من فئتهم.

كما يحظى المعلمين الجدد بالدعم من خلال برامج التوجيه المنظم التي تجمعهم مع المعلمين ذوي الخبرة وقادة المدارس. ويتم وضع برامج تطوير مصممة خصيصاً لكل معلم ويُطلب منهم المشاركة في 100 ساعة على الأقل في التنمية المهنية كل عام. بعد ثلاث سنوات من التدريس، يتم تقييم المعلمين سنوياً لمعرفة ما إذا كانوا يمتلكون القدرة على القيام بثلاثة مسارات وظيفية مختلفة أم لا: مسار التدريس (لمعلمي الصفوف والمعلمين البارزين)، مسار القيادة (الرؤساء المواد / المستوى ومديري المدارس والمشرفين) ومسار كبار المتخصصين (للمسؤولين الحكوميين). يتم نقل المعلمين الذين لديهم القدرة على أن يصبحوا قادة بالمدارس لفرق الإدارة الوسطى ويتلقون تدريباً لإعدادهم

لأدوارهم الجديدة. كما يتم تقييم أداء مديري الإدارة الوسطى لقياس قدرتهم على أن يصبحوا مديريين مساعدين أو مديريين. يشمل التدريب المتخصص لمديري المدارس الممارسة الخاضعة للإشراف والتدريبات العملية لمديري الظل ذوي الخبرة. مما يضمن هذا بدوره دعم المعلمين بواسطة قادة المدارس الأقوياء في المستقبل.

لتعزيز التعلم المستمر تشجع مبادرة شبكة المعلمين في سنغافورة المعلمين على تبادل الممارسات الفعالة من تجاربهم الخاصة في الفصول الدراسية مع المعلمين الآخرين بدلاً من الاعتماد فقط على تحديدات الهيئة المركزية للخبراء لأفضل السبل لتحسين التعليم والتعلم. من خلال الدوائر التعليمية غير الرسمية، يجتمع المعلمون ذوي الاهتمامات المتشابهة معاً للاستفادة من معرفة وخبرة معلمي الصفوف الآخرين. والهدف العام يتمثل في تهيئة معلمين مفكرين يمكنهم إلهام الطلاب المفكرين وشحذهم بحيث يكونون قادرين على المناقشة في الاقتصاد المتغير.

راجع المواد المصدرة للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

## تنوع القوى العاملة للاستفادة من المعلمين وتحسين التعلم.

الدعم النفسي والاجتماعي المتخصص للطلاب.<sup>190</sup> وفي المدارس المخصصة للأطفال الذين عانوا من ويلات الصراع أو الفقر المدقع أو الحرمان، فستزيد الحاجة إلى مثل هؤلاء المتخصصين المدرسين.

من الممكن أيضًا لمساعدتي التدريس أو المساعدين التربويين أن يلعبوا دورًا هامًا في الاستفادة من وقت المعلمين وإضفاء صبغة شخصية على العملية التعليمية. في فنلندا على سبيل المثال، يُشكل المعلمون 56 في المائة فقط من القوى العاملة المتعلمة للمرحلة الابتدائية، ويتألف ربع تلك القوى العاملة تقريبًا من موظفي الدعم التربوي.<sup>191</sup> ومن المتوقع أن يكون لمساعدتي التدريس تأهيلًا مهنيًا في مجال مناسب لدراساتهم.<sup>192</sup> ويكون دورهم عادة هو مساعدة الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين لديهم صعوبات في التعلم. في الولايات المتحدة، يمثل مساعدي التدريس حاليًا نحو 12 في المائة من إجمالي العاملين في المدارس، كما تقدم العديد من المؤسسات التعليمية للمرحلة ما بعد الثانوية برامج تدريبية متخصصة لتلبية الطلب المتزايد عليهم.<sup>193</sup>

تتطلب عملية التدريس خبرات ومهارات المعلم المؤهل. ومع ذلك، هناك مهام يقوم بها المعلمون حاليًا والتي يمكن القيام به بشكل فعال من قبل غيرهم من الموظفين المدرسين، والذين لا يحتاجون إلى وضع المعلم المؤهل؛ بشرط أن يعملوا تحت إشراف مباشر من معلم مؤهل والذي يتحمل المسؤولية إجمالًا. يمكن تعيين مساعدي التدريس لدعم مجموعات صغيرة من الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي في القراءة أو الرياضيات، ولإجراء فصول تقوية أو جلسات للقراءة، أو العمل مع الأطفال من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.<sup>194</sup> كما يُمكنهم مساعدة المعلمين في التحضير للدروس، وعمل المواد التعليمية ونصب المعدات والتحقق من حضور الطلاب وتقييم الواجبات المنزلية بالإضافة إلى الإشراف على المشاريع الطلابية. تشير بيانات مراقبة الفصول الدراسية في بلدان أمريكا اللاتينية إلى أن تلك المهام غير التعليمية يمكن أن تشغل حتى نصف الوقت الذي يقضيه المعلمين داخل الفصول الدراسية.<sup>195</sup> في الفصول الدراسية التي تتم بمساعدة الحاسوب والتي يستخدم فيها الطلاب التكنولوجيا للوصول إلى المحتوى أو للاتصال بالمعلمين الذين يدرسونهم عن بعد، فيمكن في تلك الحالة لمساعدتي

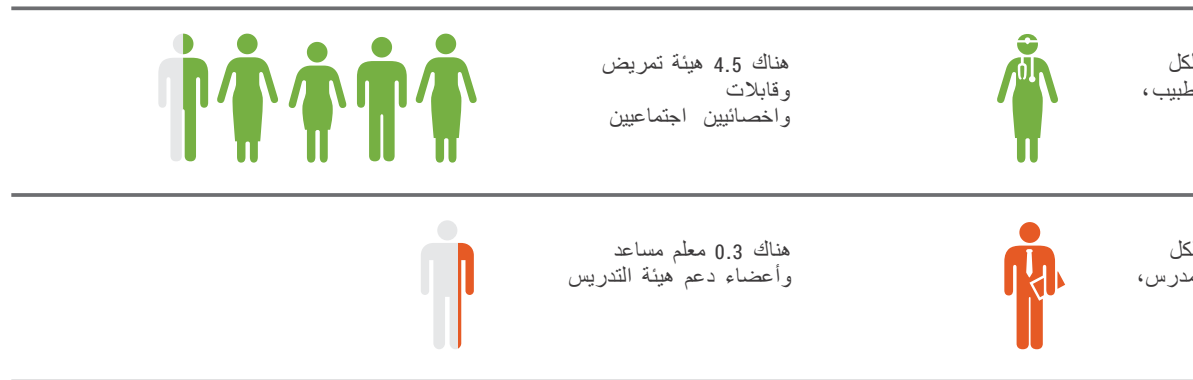
وتوصي اللجنة صناع القرار باتخاذ نظرة جديدة بخصوص أي نوع من القوى العاملة سيحتاجون إليها في المستقبل. وعند القيام بذلك، فإن قطاع التعليم لديه الكثير ليتعلمه من قطاع الصحة، حيث تُستخدم قوى عاملة أكثر تنوعًا لتلبية الطلبات المتزايدة ولتقديم خدمات جديدة عند إدارة التكاليف وتوفير القوى العاملة. تتألف القوى العاملة من متخصصين متميزين واعتيادين، ولكل منه مهاراته وتدريبه الخاص. استخدمت النظم الصحية مساعدي التمريض وموظفي الرعاية الصحية بنجاح لتوفير وقت الأطباء في ملء السجلات الطبية للمرضى وتحديثها عقب كل زيارة. يقوم ممارسو التمريض ومساعدي الأطباء بأداء مهام أخذ قياسات التشخيص الأساسية للمرضى وتحديث تاريخهم الطبي. تُوضح بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO) أنه في البلدان النامية ارتفعت نسبة العاملين من غير الأطباء إلى نسبة الأطباء من خمسة إلى أكثر من 10،<sup>188</sup> مما يمكن تلك النظم الصحية من توسيع نطاق الإمدادات بدون تكلفة أعلى، والتي سيُصاحبها زيادة مماثلة في عدد الأطباء. وتشير البيانات المتوفرة بخصوص القوى العاملة المتعلمة أن هذه النسبة تقل كثيرًا في قطاع التعليم. في تشيلي على سبيل المثال، هناك 5 موظفين الدعم الطبي مقابل طبيبًا واحدًا، في حين أن نسبة موظفي دعم التعليم تقل عن النصف لكل مدرس (راجع الشكل 21).

يتوقع عادة من المعلمين تنفيذ مجموعة واسعة من المهمات، بما في

ذلك تلك التي لا تتطلب مهارات التدريس أو تلك التي تلانم الأفراد أصحاب الخبرات أو التدريب المختلف. وقد أدخلت بعض البلدان بنجاح مجموعة واسعة من الموظفين من غير المدرسين لتقليل الوقت الذي يستغرقه المعلمون في الأنشطة غير التعليمية ودعم التعلم بشكل أفضل.<sup>189</sup> وقد يشمل ذلك مجموعة من المتخصصين؛ مثل مساعدي المعلمين الذين يساعدون المعلمين بالتوجيه والدعم التربوي؛ (مثل مستشاري التوجيه) الذين يقدمون خدمات تدعم التوجيه والإرشاد، بالإضافة إلى الأخصائيين النفسيين والعاملين بالصحة المدرسين، الذين يوفر

## الشكل 21. القوى العاملة في قطاع التعليم أقل تنوعًا من تلك العاملة في قطاع الصحة

في شيلي:



المصدر: بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية للتدريب والتعلم التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-TALIS) لعام 2013؛ بيانات منظمة الصحة العالمية (WHO) لعام 2015.<sup>195</sup> ملاحظة: تقدير موظفي الدعم الصحي متحفظ. حيث لا يشمل مساعدي الصناعات الدوائية أو مساعدي المختبرات أو عمال البيئة. يشمل موظفي دعم أعضاء هيئة التدريس مساعدي التدريس وجميع متخصصي الدعم الذين يقدمون التعليمات أو يدعمون المعلمين في تقديم التعليمات، ويتضمن ذلك متخصصو الإعلام التعليمي، وعلماء النفس، والممرضات. يستبعد كلا التقديران جميع موظفي الإدارة، والموظفين الإداريين، وعمال صيانة المباني.

## التوصية 5. تسخير التكنولوجيا من أجل التدريس والتعلم

في حين أن الابتكارات في مجال التعليم لا تتوقف على التكنولوجيا، فإنها توفر فرصاً هائلة لتحسين التعلم وتوسيع المشاركة وزيادة الكفاءة. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2020، سيمتلك كل شخص تقريباً هاتفاً محمولاً، وسيملك 2.6 مليار شخص هاتف ذكية،<sup>199</sup> كما أن 56 في المائة من الناس سيتواصلوا عبر الإنترنت.<sup>200</sup> تفتح التكنولوجيات الجديدة والحالية الباب للوصول إلى المعلومات وتسهيل التعليم، مما يُمكن من خلق نماذج جديدة لتنظيم وإدارة وتوفير التعليم، والمساعدة على نشر أفضل ما يمكن عمله. وهذا أمر مهم خاصة بالنسبة للبلدان النامية، والتي غالباً ما تكون في وضع جيد للاستفادة من الابتكار، مما يتيح لهم الوثوب لتحقيق التقدم عوضاً عن اتخاذ مسارات التنمية ذاتها التي سلكتها الدول الأخرى.<sup>201</sup>

كما تم نقاش ذلك في مواضع أخرى من هذا التقرير، فإن للتكنولوجيا إمكانات هائلة لتحسين التنظيم والإدارة التعليمية - من تحسين جمع وإدارة البيانات الخاصة بالتعلم والمعلومات المالية إلى تقليل وقت المعلمين المُستنفذ في القيام بالمهام الإدارية. غير أن قدرة التكنولوجيا على تطوير التعليم قد تكون أعظم في عملية نقل الرسالة التعليمية في حد ذاتها. التعلم الرقمي يجعل من الممكن للوصول للمتعلمين الجدد ومشاركهم - خاصة بالنسبة لهؤلاء الأكثر عرضة للتسرب من التعليم (راجع أيضاً التوصية 8). ويمكن لذلك أن يعزز من عملية التدريس ويخفض التكاليف، ويساعد على جعل التعلم عملية التعليم مناسبة وديناميكية، كما يقدم أساليب جديدة لجميع المتعلمين من أجل اكتساب المهارات (راجع المربع 13).

الحاجة والقدرة على الابتكار من خلال التكنولوجيا تكون أعظم ما هي عليه في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، حيث تُصبح زيادة فرصة الحصول على التعليم والقدرة على تحمل التكاليف ومدى أهمية التعلم مهمة على نحو أكبر. يشارك 11 في المائة فقط من الشباب في البلدان ذات الدخل المنخفض و29 في المائة من الشباب في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط في التعليم ما بعد المرحلة الثانوية، حيث أن التعليم ما بعد الثانوي في كثير من الأحيان يكون باهظ التكاليف. وفقاً للاتجاهات الحالية وهيكل التكلفة العالية، فإن 22 في المائة من الشباب سيشارك في شكل من أشكال التعليم ما بعد الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض بحلول عام 2030، مقابل 44 في المائة في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط - ويُعتبر هذا نمواً سريعاً، ولكنه لا يزال أقل بكثير من نسبة 80 في المائة مشاركة تقريباً في البلدان ذات الدخل المرتفع اليوم.<sup>202</sup> ولكن التعلم في مرحلة ما بعد الثانوية يتغير بالفعل بسرعة كبيرة، مع تنوع الممولين بما في ذلك نمو ممولي القطاع الخاص، ومع انتشار النماذج التي تعتمد على التكنولوجيا البديلة للتعليم، بما في ذلك الدورات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOCs)، وتأثير الموارد التعليمية المفتوحة. هذه الاتجاهات لديها القدرة على خفض التكاليف عن طريق تقليل أو القضاء على الحاجة إلى الحيز المادي، تكميل أو استبدال أعضاء هيئة التدريس المهنية بالخبراء الممارسين والمحتوى المفتوح الناتج من عمليات التعهيد الجماعي، والوصول إلى نطاق أوسع بعدد أقل من أعضاء هيئة التدريس. كما وأنها يمكنها أن تزيد المشاركة عن طريق تمكين المتعلمين من الدراسة بمرونة، بناءً على الطلب أو بجانب وظائفهم أو من أماكن بعيدة، مما يمكن أن يزيد من فرص الحصول على دورات مجانية، وتقديم الخدمات للمتعلمين المهمشين في السابق. وجدت دراسة حديثة من الطلاب في كولومبيا والفلبين، وجنوب أفريقيا أن الطلاب في البلدان ذات الدخل المنخفض

المعلمين الذين تلقوا تدريباً مناسباً أن يقوموا بتسهيل ومتابعة وتقييم أعمال الطلاب. كما يمكن لهؤلاء المدرسين المساعدين أيضاً مساعدة موظفي المدارس في المناطق الصغيرة والناحية حيث غالباً ما يتم تطبيق فكرة المدارس العنقودية، حيث يُسمح للمعلمين بتدريس بعض الطلاب في حين يعمل آخرون بشكل مستقل أو مُدعم من قبل المساعدين.<sup>196</sup> بجانب وجود المساعدين وتحت إشراف المعلمين المدرسين، فإن المجتمع المحلي وأولياء الأمور المنطوقين يمكنهم أيضاً أن يساعدوا في القيام بالمهام غير التعليمية التي يقوم بها المعلمون في كثير من الأحيان، مثل مرافقة الرحلات، وجمع أموال التبرعات، أو تقديم دعم إضافي فردي لكل متعلم على حدة من ذوي الاحتياجات الإضافية.<sup>197</sup>

**يتطلب التنوع الناجح فهم الأدوار الواضحة والمميزة التي يلعبها المعلمون وغيرهم من أفراد القوى العاملة احتياجات التدريب المتميز الخاص بهم.** ومع ذلك، ففي العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط اليوم، فقد تم استيعاب النمو السريع في أعداد الطلاب، وذلك بسد الفجوة في عدد المعلمين بالتعيين السريع للمعلمين غير مدربين أو المتطوعين في مقابل خطر انخفاض الجودة التعليمية. ويجب النظر بعين الاعتبار ما إن كانت هناك حاجة لتنظيم المتطلبات التدريبية للأدوار المختلفة للقوى العاملة.

سيظل تعيين المزيد من المعلمين الجيدين وتدريبهم يتصدر قائمة الأولويات في جميع البلدان النامية، جنباً إلى جنب مع أي توسع في الدعم والأدوار غير التعليمية. وينبغي أيضاً دعم التنوع داخل القوى العاملة المُتعلمة كجزء من الجهود المبذولة لتحسين التنمية المهنية. كما ينبغي تدريب المعلمين للتخصص في مواضيع أو جوانب معينة خاصة بالعملية التعليمية والتقدم إلى الأدوار القيادية مثل إعداد محتوى المناهج، والإشراف على المساعدين في الفصول الدراسية المختلفة، أو تدريب المعلمين الآخرين كجزء من التدريب المستمر أثناء الخدمة.

## إنشاء فريق من الخبراء الدوليين بخصوص توسع وإعادة تصميم القوى العاملة.

واقتراداً بنموذج القطاع الصحي، توصي اللجنة بإنشاء فريق عمل لمدة عام ليجتمع بين المعلمين وواضعي السياسات والباحثين لوضع مقترحات محددة لإعادة تصميم الأدوار المهنية في مجال التعليم، ولمواجهة احتياجاتهم الخاصة بالتوظيف والتدريب والتوزيع والتنمية. وينبغي أن يشمل فريق الخبراء قادة التعليم ما قبل الابتدائي، والتعليم الأساسي، ومرحلة التعليم ما بعد الثانوي: التمثيل عالي المستوى من نقابات المعلمين وفريق العمل الدولي الخاص بالمعلمين (تحت رعاية اليونسكو)؛ وممثلين عن قطاعات أخرى مثل القطاع الصحي. ويمكن أن تشمل مهامها تحديث توصية اليونسكو ومنظمة العمل الدولية (UNESCO-ILO) لعام 1966 بشأن أوضاع المعلمين، والتي توضح حقوق المعلمين ومسؤولياتهم ولا تزال تُستخدم حتى اليوم<sup>198</sup> وكهمة أخرى ضرورية لهذه المجموعة هي التصدي للفجوة الكبيرة في البيانات الخاصة بالقوى العاملة المُتعلمة، مع إيلاء أهمية كبيرة لأفضل معلومات لاحتياجات القوى العاملة الحالية والمستقبلية من أجل تخطيط فعال.



## المربع 13. كيف تسهم التكنولوجيا في تحسين التعليم والتعلم

في بلدان مثل كولومبيا ونيجيريا والهند توفر **BridgeIT** للمعلمين الأجهزة المتنقلة المحمل عليها برامج نوکیا التعليمية التي تمكنهم من الوصول إلى المواد التعليمية منظمة حسب المادة والصف. يمكن للمدرسين تحميل وتبادل هذه الموارد مع الطلاب من خلال الهاتف الخليوي، أو أجهزة التلفاز، أو البروجيكتور. في تنزانيا سجل طلبة مدارس BridgeIT نحو 10-20 نقطة مئوية في الاختبارات أعلى من نظرائهم في المجموعة الحاكمة.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



البنك التطوري الآسيوي

في جنوب أفريقيا، يستخدم **MUbuntu** الهواتف الذكية المعاد تدويرها لتواصل المعلمين مع مدربي محو الأمية في جميع أنحاء العالم وتزويد الطلاب والمعلمين بإمكانية الوصول إلى المحتوى التعليمي وفرص التواصل والتعاون. في المناطق الريفية في بابوا غينيا الجديدة، تبنى مشروع **قصة الرسالة القصيرة** فكرة رسائل المحمول بإرسال رسالة نصية يوميًا وتقديم نصائح للمعلمين كعامل مساعد للمساعدة في تحسين قراءة الطالب. وكان المعلمون أكثر حماسًا لتعليم القراءة كل يوم وانخفض عدد الأطفال الذين لا يستطيعون القراءة إلى النصف.

يتيح **كورسيرا (Coursera)** للناس الحصول على دورات دون اعتماد مجانيًا والالتحاق بدورات الكليات الشهيرة بتكلفة منخفضة جدًا من أكثر من 150 جامعة مرموقة. ويمكن الوصول إلى الدورات من مستعرض الويب أو الهاتف المحمول. يقدر كورسيرا (Coursera) عدد الدارسين الملتحقين المتزامنين المصنفين بنحو 100000 دارس، وأكثر من مليون دارس نشط مسجل في الدورات، و 25 مليون دارس زائر فردي شهريًا. ويختار ما يقرب من 5 في المئة من المستخدمين دفع ثمن الخدمات المتميزة مثل التوثيق والتقييم والتقدير. تستخدم شبكة **أغا خان للتنمية** المحتوى الرقمي لتحرير المعلمين من قضاء المزيد من الوقت لتيسير التعلم والمناقشة. حيث يضطلع الخبراء بتوفير مواد التدريس من الخبراء في مختلف المجالات، مما يتيح للمعلمين إشراك الطلاب في المناقشات الجماعي. يمكن استخدام المواد بواسطة المعلمين في الدروس أو بواسطة الطلاب في الدراسة الذاتية مما يتيح للطلاب تخصيص التعلم وفقًا لمستواهم.

عمل استثمارات وسياسات "مُثبِتة مُستقبليًا". وبناءً على فريق خبراء التكنولوجيا الخاص باللجنة، فقد وضعت اللجنة عددًا من التوصيات لتسخير التكنولوجيا من أجل التعلم.

### اجعل لكل مدرسة موقعًا متاحًا على الإنترنت وقم بإنشاء البنية التحتية للتعلم الرقمي.

إتاحة فرصة الاتصال بالإنترنت لكل فرد سيعود بفوائد جمة على التعلم وكذلك على القطاعات الأخرى. قد يُدرّ الترابط والتواصل العالمي دخلًا إضافيًا قدره 6.7 تريليون دولار للاقتصاد العالمي.<sup>207</sup> الوصول غير المتكافئ للإنترنت والتقنيات الرقمية قد يزيد من مخاطر تفاقم التفاوت الموجود بالفعل في التعلم. ففي أشد البلدان فقرًا اليوم، يوجد شخص واحد فقط من بين 10 أشخاص متصل بالإنترنت. في العديد من البلدان النامية بل في كل منطقة، يكون لدى أقل من 10 في المائة من المدارس إمكانية التواصل بشبكة الإنترنت، وحتى تلك التي لديها هذه الإمكانية، فإنه غالبًا ما يكون اتصالًا محدودًا جدًا لا يسمح بالتعلم الفعال.<sup>208</sup> إلا أن الاتصال بشبكة الإنترنت، ولا سيما من خلال الهواتف الخلوية ذات النطاق العريض، فإن الانتشار يكون سريعًا مما يجعل اتصال كل مُعلم بشبكة الإنترنت أمرًا ممكنًا وحيويًا. وقد أظهرت العديد من البلدان ما يمكن فعله - حيث وفرت

والمتوسط يشكلون من 80 في المائة من مستخدمي الدورات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOC)، أن النساء أكثر استعدادًا من الرجال لإكمال دورات الإلكترونية أو الحصول على شهادة.<sup>209</sup>

لطلب على التعليم الرقمي قوي ومتنامٍ بسرعة. شركة EdX لديها أكثر من 8 ملايين مُستخدم في جميع أنحاء العالم<sup>204</sup> نصفهم تقريبًا يعيش في الدول النامية،<sup>205</sup> تم تلقى 30 مابون دورة عبر هذه المنصة التعليمية. خان أكاديمي متاحة في 190 دولة، ولديها 1.5 مليون من المربين المسجلين و 37 مليون طالب.<sup>206</sup> في حين أنه لا تزال هناك تحديات تتعلق بالإتمام والجودة والنتائج مع تطور نماذج جديدة ومدرسة، فإن القدرة على التعلم الرقمي والابتكار تُعتبر هائلة ويتم تحقيقها بسرعة. ولكنها مع ذلك ستظل مقيدة، ما لم يتم وضع السياسات والمبدعون والقانون على التربية، وأرباب الأعمال، والمستثمرون المشجعون للابتكار، بالتصدي لفجوات البنية التحتية، وتحول الإعتمادات، والإقرار بتنمية المهارات، وسد ثغرات في نطاق توفير التعليم. ومن حيث الأهمية، فإن أي استثمارات يجب أن تستند على الجهود المبذولة لتطوير المهارات والعقلية لتعظيم أثر تلك التقنيات الرقمية والتعلم في جميع جوانب التعليم - وذلك بين القادة ومقدمي التعليم، وعلى نطاق أوسع بين أصحاب الأعمال والمجتمعات. وأخيرًا، يتطلب التأكد من حسن اتخاذ القرارات والخيارات الاستثمارية في مجال التكنولوجيا جهودًا وطنية وعالمية لبناء دليل على "العوامل القابلة للتنفيذ" وتطوير فكر جديد حول كيفية

كوريا اتصالاً بالإنترنت سريعاً لجميع المدارس؛ وتسير أوروغواي بنجاح لتحقيق الشيء ذاته في جميع المدارس؛ في حين تعمل الصين على توسيع تغطية النطاق العريض بشكل كامل بحلول عام 2020 مع إعطاء أولوية خاصة للمدارس الفقيرة.

209

#### وتوصي اللجنة بأنه على الحكومات تعزيز شراكات جديدة بين كل من

#### القطاعين العام والخاص من جهة وبين رؤساء شركات الاتصالات لتوفير

فرصة الاتصال بالإنترنت لجميع المدارس بحلول عام 2030. في عدد متزايد من البلدان، من جنوب أفريقيا إلى تونس والسنغال والبرتغال، ساعدت "صناديق الخدمة الشاملة" على ضمان التوسع في الاتصالات في المناطق الريفية أو النائية، ضمن إطار اتفاقات الترخيص مع مشغلي الاتصالات، وأحياناً في وجود حوافز أخرى.<sup>210</sup> وعند الإعداد هذه الشراكات أو الاتفاقيات، يجب توخي الحذر لضمان عدم المساس بحقوق المواطنين. إن التكنولوجيات الجديدة قيد التطوير لتحقيق ما يصعب الوصول إليه، بما في ذلك الأقمار الصناعية، والطائرات بدون طيار التي تُقدم خدمة الإنترنت وتعمل بالطاقة الشمسية، والتي يمكن نشرها في المناطق النائية لمدة ثلاثة أشهر متواصلة.

إلى جانب حصول المدارس على خدمات الإنترنت، فإن فتح باب التعليم الرقمي يتطلب بنية تحتية للتعليم الرقمي واسع النطاق. وهذا يشمل سحب قومية لتخزين البيانات، ونقاط وصول للنطاق العريض للإنترنت داخل المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى الأجهزة منخفضة التكلفة التي تدعم خدمة الإنترنت. يجب تطوير نقاط الوصول لزيادة مفهوم المساواة، مع التركيز القوي على الوصول إلى المجتمعات الريفية والمهمشة، للمساعدة في ضمان تمكين الشباب الصغير من الحصول على التعليم خارج اليوم الدراسي، وأن المتعلمين الصغار والكبار يمكنهم المشاركة في التعليم الرقمي إن حرموا من الالتحاق بالمدرسة. في حين أن هناك تكاليف جارية للتدريب والتحديث ومراجعة المحتوى والتكيف مع النظم الجديدة، فإن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية يتيح توسيع نطاق التعلم عن طريق الإنترنت بتكاليف حدية تقترب من الصفر.

#### بناء المهارات والقدرة على تبني

#### الابتكار الرقمي.

من أجل أن تصبح تلك الاستثمارات في التعليم الرقمي فعالة من حيث التكلفة، يجب أن يتم دعمها بالتدابير اللازمة لتوصيل المهارات والممارسات المثلى للمعلمين وواضعي السياسات وأصحاب الأعمال وغيرهم من القادة حول كيفية تعظيم أثر التكنولوجيات الرقمية في التعليم والتعلم.<sup>211</sup> اليوم، يتبنى الشباب في جميع أنحاء العالم التكنولوجيا كوسيلة للتعلم والاتصال، أينما توفرت لهم فرصة للقيام بذلك. تتغير الطرق التي يستخدم بها الشباب التكنولوجيا باستمرار - على سبيل المثال، كما هو واضح في التطورات الجديدة في التعلم القائمة على الألعاب.<sup>212</sup> ولكن قليلون هم القادة والمربين الذين لديهم المهارات لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذا الحماس وتسخير تلك المشاركة لتعزيز المهارات الإيجابية والقيم والسلوكيات.

الدرس المستفاد من المراجعة المنهجية لتأثير تقنيات التعلم المتنقلة واضح:

لتحقيق الفاعلية، فيجب أن تكون التكنولوجيا مرتبطة بما فيه الكفاية بتطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، والتعلم من الأقران، والأساليب التربوية.<sup>213</sup> قام برنامج كولومبيا المسمى حواسيب للتعليم "Computadores para Educar" بتوزيع أكثر من 100.000 أجهزة كمبيوتر للمدارس، غير أنه لم يترك تأثيراً واضحاً على الأداء الأكاديمي للطلاب. على الرغم من تلقي أجهزة الكمبيوتر

والمساعدة التقنية، فإن المعلمين بهذا البرنامج لم يُدرجوا التقنية الجديدة في فصولهم الدراسية.<sup>214</sup> يجب أن يتم دمج التعلم الرقمي بالكامل في عملية تدريب المعلمين واستراتيجيات التطوير ما إذا كان الهدف هو تحسين مستوى المعلمين والتدريس. ومن الجدير بالذكر أن أساليب "التعلم المختلط" الذي يدمج التدريس الشخصي من قبل المعلم مع التكنولوجيا كأداة تمكينية قد ثبت أن لديه القدرة العظمى لتحقيق الكفاءة.<sup>215</sup> في العام 2013، سبّغى التعليم الدولي، والمُتمثل في توفير معلمين دوليين والشراكة مع تحالف الأعمال العالمي للتعليم وشركة إنتل، مبادئ نشر الأدوات الحديثة للتعليم والتعلم في المناطق الأقل حظاً والمحرومة من الخدمات.<sup>216</sup> للمبادئ والأساليب مثل هذه يُمكن استخدامها لضمان أن عملية التدريس والمعلمين سيتم تحسينها وتعزيزها من خلال التوسع في التعلم الرقمي. وهناك حاجة إلى تغيير الفكر في جميع أنحاء النظام التعليمي للنظر إلى التكنولوجيا ليس فقط بوصفها "إضافة" ولكن بوصفها عنصراً أساسياً للتعلم. مثل هذا التحول هو أمر ضروري أيضاً بين قادة الشركات. مع الأسف، لا يستطيع أصحاب الأعمال التعرف على وتقييم المهارات المكتسبة من خلال التعلم الرقمي أو الشهادات المُعتمدة البديلة، حتى مع وجود دعوة بأن ساحة المهارات والكفاءات تفتقر إلى المهارات اللازمة للعمل. الابتكارات في مجال الاعتماد ستكون أمراً حاسماً في نجاح التعلم الرقمي.

#### الترويج للتعلم الرقمي المفتوح من خلال برامج ومنصات وطنية ونظم مؤيدة للابتكار.

وفي الوقت الذي يتم فيه تطوير معظم فرص التعلم الرقمي الأكثر تأثيراً والموارد التعليمية وتقديمها من قبل رجال أعمال المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والجامعات، تلعب الحكومات دوراً رئيسياً في مساعدة المعلمين والدارسين لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وكذلك تيسير الوصول لتلك الموارد لسد فجوات توفير التعليم.

مع تزايد حجم المحتوى المُقدم بشكل مضطرد، سيكون من العسير على المعلمين والدارسين تصفح المصادر عالية الجودة وتحديدتها، المرتبطة بمناهجهم أو متطلباتهم المهارية، والتي يعتمد عليها أصحاب الأعمال أو لاكتساب المزيد من المعرفة. يجب على الحكومات وأصحاب الأعمال وضع منصات للتعلم المشترك لكل المحتوى الموجود على الإنترنت وغيره؛ ويتعين على أصحاب الأعمال تصميم المحتوى وإعتماده ووضعه بشكل مُتسلسل يُناسب إحتياجات سوق العمل المحلي والمناهج القومية ويتوافق معها. في حين أن معظم المحتوى والمناهج والتقييمات يتم تحديدها أو تصميمها بشكل قومي، يجب التشجيع على التبادل العالمي للمواد والأدوات التعليمية حيثما كان ذلك مناسباً.

وينبغي على الحكومات وأصحاب الأعمال مواجهة الثغرات في توفير الموارد عن طريق التحفيز والاستثمار في تطوير المحتوى المطلوب والمصمم خصيصاً ليلانم المناهج والمعايير والاحتياجات المحلية. وسيكون لهذا أهمية خاصة في ضمان أن التعلم الرقمي يمكن أن يساعد هؤلاء الأكثر عرضة للاستبعاد من التعليم على المشاركة، مثل المراهقات واللاجئين وأطفال الشوارع، والأطفال من ذوى الاحتياجات الخاصة والكبار الذين يفتقرون إلى المهارات الأساسية، والشباب الذين لا يملكون الموارد الكافية لتعزيز التعلم خارج الفصول الدراسية. يجب أن يتم ضمان أن هؤلاء المتعلمين وأولئك الذين يعلمونهم ويقدمون الدعم لهم، يمكنهم أن يستفيدوا من فرص التعلم الرقمي المناسبة والمتاحة، وسيكون هذا عنصراً رئيسياً في استراتيجيات شمولية التعليم<sup>217</sup>

وأخيراً، لتشجيع الابتكار والتقدم في تطوير ونشر التعليم الرقمي، ينبغي



## المربع 14. نظم إقرار واعتماد البديل لتنمية المهارات

للطلاب الانتقال من المؤسسات غير الجامعية إلى الجامعات ولا سيما من الخلفيات الأقل حظاً.

وفي كوريا، عندما حصل الطلاب على الاعتمادات الأكاديمية من أكثر من مؤسسة ولكنهم لا يملكون أي اعتمادات كافية من أي معهد للحصول على درجة علمية، فقد أنشأت الحكومة نظام بنك اعتماد أكاديمي مرّن. والذي يتيح للأشخاص تجميع الاعتمادات التي حصلوا عليها من مصادر مختلفة وتقديمها معاً للحصول على درجة علمية تمنحها وزارة التربية والتعليم الكورية.

منهاج العمل الذي يستخدم التأشير أو نظم الاعتماد الأخرى تتيح لأرباب العمل أو المؤسسات التعليمية أو المنظمات المشاركة في تصميم وإقرار مسارات التعلم التي تتيح الفرص في العالم الحقيقي مثل التدريب. بعد ذلك يمكن للمتعلمين اختيار مسار التعلم الرقمي واستكمال المهام والمشاريع لإثبات إتقان هذه المهارات وكسب الشارات. ثم يقر أرباب العمل أو المؤسسات التعليمية هذه الشارات على أنها مؤشرات على تنمية المهارات من خلال السير الذاتية الرقمية (مثل لينكدان) مما يتيح لهم اتخاذ قرارات حول إجراء المقابلات، أو التلمذة الحرفية، أو معادلة التعلم الرسمي، أو التأهيل للوظائف. يمكن أن يكون ذلك أمراً بالغ الأهمية لسد ثغرات المهارات المحلية. في الآونة الأخيرة، أصدر المؤتمر الأميركي للمحافظين قراراً يشجع المدن في أنحاء البلاد لاحتضان الشارات الرقمية لتنمية القوى العاملة والتوظيف والمساعدات المالية والتعليم العالي. حيث يشجع القرار أيضاً رؤساء المدن في الولايات المتحدة الاستفادة من منصة التعليم (LRNG) كأطار للتأشير الرقمي المشترك.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

تطوير طرق جديدة لاعتماد المهارات وضمان أن يتم إقرار هذا الاعتماد على نطاق واسع من جانب أرباب العمل والمؤسسات التعليمية سيكون عاملاً رئيسياً في دعم تقديم الابتكارات مما يتيح للناس التعلم بطرق مختلفة وفي أماكن مختلفة ويكون تعلمهم معترف به في نفس الوقت.

في الهند، يهدف إطار عمل تأهيل المهارات الوطني (NSQF) تطوير البرامج التدريبية التي تقود إلى تأهيل الناس في القطاع غير الرسمي. تتمثل أهداف إطار عمل تأهيل المهارات الوطني في جعل المؤهلات موحدة وقابلة للمقارنة - مثل الشهادة في دورة السباكة، والتي تقدم في أماكن مختلفة بمجموعة متنوعة من المدد الزمنية وشروط القبول.

كما تعد إمكانية نقل المؤهلات تحدياً خاصاً وتتطلب اهتماماً. تتواجد بعض أحكام التنسيق الدولي والتي تتضمن المناهج الدولية والإقليمية مثل البكالوريا الدولية ومختلف أساليب الفحص والاعتماد الإقليمية، وآليات ضمان جودة التعليم العالي العابر للحدود. وقد بدأت نظم الاعتراف الإلكترونية توضح أنه من الممكن توسيع نطاق الاعتراف الدولي بالمهارات في المستقبل.

بالإضافة إلى أهمية إمكانية نقل المؤهلات، ولا سيما على المستوى الجامعي، لتسهيل تقدم الطلاب لمستويات أعلى من التعليم. في كولومبيا، يُعد التقدم في مستويات التعليم العالي محدود بسبب "عدم وجود إطار وطني للمؤهلات، ونقل الاعتماد، والترتيبات التعاونية بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة" (دوريات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والبنك الدولي، 2012). من ناحية أخرى، في كندا والولايات المتحدة، تسهم المرونة في نقل الاعتمادات والتعلم المعترف به مسبقاً في جعل من السهل

متساوية القيمة. البلدان في معظم مناطق العالم ما زالت غير قادرة على التعرف بمؤهلات بعضهم البعض. الآليات التي توفر للناس طرق بديلة ليتم الاعتراف بتعليمهم أو للتعلم بمرونة وبناء الاعتمادات التعليمية بمرور الوقت ومن المؤسسات المختلفة ستلعب دوراً هاماً في المساعدة على توسيع نماذج التعليم الرقمي والنماذج الأخرى المبتكرة لتوصيل الرسالة التعليمية. وسوف يساعد هذا أيضاً على إشراك عدد كبير من الشباب الذين تم تدريبهم في القطاع غير الرسمي ودعم الحراك المتزايد للناس والمهارات عبر الحدود، بما في ذلك دعم التعليم للاجئين.<sup>219</sup> الجهود الرامية إلى تشجيع وتنسيق الابتكار في قابلية الاعتماد التعليمي سوف تصبح أكثر أهمية من أجل توسيع الفرص التعليمية، وسوف يتطلب هذا قيادة دولية (راجع المربع 14).

وسيكون هذا أمراً حيوياً إذا ما كان الهدف من منصات التعلم عبر الإنترنت هي أن تعمل كبديل عملي للدراسات المتاحة في الحرم الجامعي لدى مؤسسات التعليم العالي الاعتيادية. يجب على الدورات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOCs) وغيرها من المنصات الرقمية أن توفر المؤهلات المهنية المعترف بها من قبل أصحاب الأعمال، ومنحهم إمكانية للدخول في سوق العمل، كما يجب على الطلاب المسجلين في البرامج التقليدية في الحرم الجامعي الراغبين في الاشتراك في الدورات الإلكترونية، أن يتأكدوا من أن مؤسساتهم تعتمد دورات (MOOC).<sup>220</sup>

على الحكومات أن تخلق بيئة تنظيمية مؤيدة للابتكار. للمساعدة في دعم مقدمي الخدمة والنماذج المبتكرة على الظهور والنمو، ينبغي على الحكومات أن تخفف الحواجز أمام الدخول وتخلق بيئة تنظيمية مواتية، وتركز على تحديد ومراقبة المعايير والتدخل للتصدي لرداءة الجودة. وينبغي على الحكومات إدخال لوائح بخصوص حقوق التأليف والنشر والترخيص التي تدعم تطوير موارد التعليم المفتوح والتي يتم استخدامها بحرية والمتاحة لإعادة التوظيف.<sup>218</sup> حيثما كان ذلك مناسباً، يجب أن يتم تدعيم ذلك من خلال الجهود التي تقوم بتشجيع الأسواق المحلية لتطوير محتوى ذا جودة عالية وتكلفة منخفضة مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان العدالة والتكافؤ ولضمان سهولة الوصول إلى المحتوى على نطاق واسع. عندما يتم استخدام التمويل العام المحلي أو الدولي لتطوير محتوى الموجود على الإنترنت، فينبغي أن يكون ذلك عادة متاحاً للوصول إليه وغير خاضع للملكية، مما يسمح بتبني المحتوى بتكلفة حدية أقل.

## الابتكار في تعرف واعتماد المهارات.

من أجل تشجيع الابتكارات في تقديم الخدمات التعليمية، سيصبح من المهم بشكل متزايد السماح للطلاب بالتعلم بطرق مختلفة للحصول على مؤهلات

ويجب استخدام منصات التعلم الرقمي الشائعة لتحسين الاعتماد والإعتراف بجميع أشكال التعلم، بما في ذلك التعلم عبر الإنترنت. يجب تشجيع أصحاب الأعمال - سواء الأفراد أو القطاعات - لتبني مسارات التعلم عبر الإنترنت واعتمادها، بما في ذلك آليات الإعتراف بها مثل الشارات، والتي تدل على اكتساب مهارات المؤسسات التعليمية والمهارات اللازمة لأصحاب الأعمال من خلال البيانات الوصفية ومبدأ "إثبات العمل". وهذا يجعل من السهل على الشاب إثبات مهاراته "الشخصية" و"الأساسية"، ويسهل لأصحاب الأعمال التعرف على العمالة ذات المهارات المناسبة. تبني مسارات التعلم عبر الإنترنت من شأنه أن يدعم تطوير المهارات المرنة منخفض التكلفة والمُرتبط بالفرص الاقتصادية المتاحة، مما يتيح الاعتراف بالعملية التعليمية خارج الفصول الدراسية والاستمرار بها حتى إذا تعطل التعليم فعلياً لفترة من الوقت.

## التوصية 6. تحسين الشراكات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية

كحق أساسي من حقوق الإنسان، فمن مسؤولية الدولة أن توفر تعليمًا جيدًا لجميع الأطفال، بغض النظر عن الخلفية أو الدخل المادي أو القدرة، وأن تضمن التمويل اللازم لتحقيق ذلك. الحكومات وحدها مسؤولة عن نظام التعليم بشكل عام، وعن ضمان الرقابة على المعايير وتكافؤ الفرص ورعاية حقوق الطفل. ولكن في النظم التعليمية بحلول عام 2030 وما بعده، فلن يكون تصميم وإدارة وتوصيل التعليم حكرًا على الدولة. هناك إمكانات كبيرة لمجموعة متنوعة من المنظمات للمساعدة في توسيع وتحسين التعليم إذا ما تم إشراكها وتنظيمها على نحو فعال من قبل الحكومات.<sup>221</sup> دور الشركاء غير الحكوميين سوف يصبح أكثر أهمية لأنه سيكون في إمكانهم توفير قدرة استيعابية حينما يعجز نظام الدولة عن ذلك نتيجة عدة قيود، ولأنهم في وضع جيد للابتكار من أجل رفع المعايير وإتاحة الحصول على التعليم وخفض التكاليف. يحدث هذا الآن بالفعل. وجدت دراسة خلفية للجنة حول الابتكار في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، أن 70 في المائة من الابتكارات مُقدمة من القطاعات غير الحكومية (وبصفة أساسية من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص)، في مقابل نسبة أقل من الحكومة (16 في المائة).<sup>222</sup> إن الدول التي لا تتجح في الاستفادة من مواهب المجموعة المتنوعة من الشركاء ستواجه كفاً لتلبية المتطلبات المستقبلية. وينبغي على الحكومات التفكير على نطاق واسع حول أفضل السبل لتحقيق مسؤولياتها وذلك لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم، والتعرف على القيمة التي يمكن أن يضيفها الشركاء الجدد في مجال الاختبار وتغيير النمذجة. في المقابل، يتعين على الشركاء غير الحكوميين إقرار واحترام دور وواجبات الحكومات وأن يكونوا جزءاً من، وليس خارج، نظام تعليم مشترك وتعاوني - والتدريس المشترك أو المناهج المتفق عليها، والمشاركة في التقييمات المشتركة وتحقيق المعايير المتفق عليها.

## تعزيز قدرة الحكومة على تسخير كافة إمكانات الشركاء.

كان لشركاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات والمنظمات الدينية دوراً مركزياً في توصيل الرسالة التعليمية والدعوة إليها في جميع أنحاء العالم، ويرجع لهم الفضل في العديد من الإنجازات التي فتحت باب التعليم للأطفال الفقراء والمحرومين. فهم يلعبون دوراً حيويًا في المساءلة

والحملات التوعوية، مما يساعد على توعية وإشراك أولياء الأمور وتفعيل الحراك من أجل التغيير. ولكونهم من مقدمي الخدمات التعليمية المباشرين وقادة للسياسة، يجب أن تشمل نقاط القوة الرئيسية لهم على قدرتهم على الانخراط بشكل وثيق مع بعض المجتمعات معينة (بما في ذلك الفئات المحرومة) وعكس الاحتياجات المختلفة لهم، وقدرتهم على الابتكار والتكيف والاستجابة بسرعة للاحتياجات المختلفة، كما هو الحال في حالات الطوارئ أو السياقات الهشة. ويلعب القطاع الخاص دوراً حيويًا وكبيرًا أيضًا. كصاحب عمل، فمن الضروري أن يكون للقطاع صوت قوي في الدعوة إلى التعليم وضمان أن يبقى ملائمًا لاحتياجات المهارات في المستقبل. كمستثمر، فإن القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في توسيع التمويل الخاص والابتكار من أجل لتعليم (راجع قسم المالية) وزيادة التركيز على النتائج الخاصة بالاستثمار في التعليم. كمقدم مباشر للخدمات التعليمية المدرسية وخدمات التعليم ما بعد المرحلة الثانوية وغيرها، فإن القطاع الخاص يلعب دوراً توسعياً في العديد من البلدان، كما أنه يجلب فرصاً وتحديات كبيرة. كموطن، فإن منظمات القطاع الخاص المسؤولة اجتماعيًا تساهم ماليًا في التعليم، وتؤثر على جدول أعمال التعليم والمهارات من خلال نماذجها التشغيلية، وتساعد على التأثير على النقاش العام والسياسي وبناء الزخم من أجل التغيير. وينبغي على الحكومات أن تضمن أنه يتم تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على النظر في الكيفية التي يُمكن لأعمالها الأساسية أن تساعد بها على تعزيز الأهداف التعليمية وتدعيم القيادة في التعليم.<sup>223</sup> لا يعتمد نجاح القطاع الخاص فقط على المهارات المستقبلية للقوى العاملة ولكن على مدى صحة ونجاح الاقتصاد في المستقبل ككل. ولهذا السبب، يجب على الحكومات أن تدرك أن القطاع الخاص هو أكبر بكثير من مجرد مقدم للخدمات أو مستثمر في التعليم. منظمات القطاع الخاص، كما منظمات المجتمع المدني، لديها قيادة قوية ودور دعوي لتلميعه كذلك.<sup>224</sup>

**وتوصي اللجنة بأن تدعم الحكومات آليات لمنح كلاً من منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص من جميع الأحجام والقطاعات صوتاً في التعليم. كلما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن يشمل ذلك الوصول إلى قطاع الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي.** في بعض البلدان، يكون لدى المجتمعات أو شركاء المجتمع المدني بجانب الآباء والأمهات تمثيلاً في مجالس إدارة المدارس. تضع بعض النظم آليات رسمية للحوار بين الحكومات والمجتمع المدني، والتي تشمل القرارات والعمليات الأساسية المتعلقة بالتعليم.<sup>225</sup> يتم إشراك أصحاب الأعمال في الكثير من الأحيان في سياسات المهارات والتدريب، من خلال نماذج مثل المجالس القطاعية التي تقدم المشورة بخصوص المهارات المطلوبة في صناعات معينة، أو آليات لتشجيع إشراك صاحب العمل في مجال التدريب المهني. العديد من البلدان التي تتلقى تمويلاً من الشراكة العالمية من أجل التعليم لديها شراكات فعالة متعددة القطاعات من خلال مجموعات التعليم المحلية. وقد أثبتت الشراكات المخصصة لهذا الغرض بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص نجاحاً أيضاً.

وأخيراً، تُعتبر الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضاً مورداً رئيسياً للسلع والخدمات المتعلقة بالتعليم، مثل البنية التحتية (المباني المدرسية، وصلات الإنترنت)، والتدريس والمواد التعليمية (كتب، المعدات العلمية)، والوظائف الإدارية الأخرى (دفع رواتب المعلمين، وإدارة نظم المعلومات). مع وجود الحوافز المناسبة، فإنه يمكن أن تساعد في تحديث أنظمة التعليم وخفض التكاليف. على سبيل المثال، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تقوم بإنشاء وصيانة المدارس، كما هو الحال في كوريا<sup>226</sup> أو مصر، بإعادة تأجيرها إلى الحكومة وتوفير الحاجة لرأس المال الاستثماري العام الأولي. يمكن استخدام

العملية التعليمية،<sup>230</sup> طالما أن هناك تنظيمًا مناسبًا ونية لإبداء الاهتمام لضمان أن الاختيار والتنوع لن يؤديا في نهاية المطاف إلى التقسيم الطبقي وعدم المساواة وريادة الجودة. في حين أن في بعض البلدان، أدى اختيار المدرسة وتنوع الإمدادات إلى تعزيز التفرقة أو عدم المساواة، وجدت دراسة اللجنة أن إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم يمكن أن يتماشى مع حقوق الإنسان عندما لا يؤدي إلى أي شكل من أشكال التمييز أو التفرقة، أو خلق أو تكريس عدم المساواة، وعندما يكون وجود المدارس التي تفرض رسومًا أمرًا اختياريًا مع وجود مدارس مجانية أهلية عالية الجودة وعندما يتم تنظيم ومراقبة مقدمي الخدمات التعليمية غير الحكوميين بشكل مناسب.<sup>231</sup> كما أن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الأخير حول الحق في التعليم يؤكد أيضًا على أهمية التنظيم والمساءلة المناسبة لجميع مقدمي الخدمات التعليمية.<sup>232</sup>

يتوسع التعليم المقدم من قبل الشركاء غير الحكوميين في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (راجع الشكل 22). وهذا يشمل مقدمي الخدمات التقليديين وذوي الرسوم المنخفضة من القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية (NGO)، والمؤسسات الهادفة للربح وغير الهادفة للربح. ي حين أن الغالبية العظمى من الأطفال في البلدان النامية ملتحقون بالمدارس العامة، فقد زادت معدلات الالتحاق بالمدارس غير الحكومية في السنوات الأخيرة، ولا سيما من خلال التوسع السريع في المدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة.<sup>233</sup> في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، زادت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية غير الحكومية من حوالي 9% إلى حوالي 13% بين عامي 1990 و2013، بينما يُشكل التعليم غير الحكومية على المستوى الثانوي حاليًا نحو 24 في المائة من عدد المقيدين.<sup>234</sup> وتشير أحدث التقديرات إلى أن نحو واحد من بين كل خمسة أطفال وشباب في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء يتلقون تعليمهم في مؤسسة غير حكومية، وبحلول عام 2021 ستكون النسبة

التمويل المبني على أساس النتائج لتوفير وصلات الإنترنت إلى المدارس، وتعزيز خبرات الشراكة العالمية من أجل المعونات المستندة إلى الإنتاج مع الكهرباء وإمدادات المياه، والبنية التحتية للاتصالات لصالح الفقراء.<sup>227</sup> كما أن الابتكارات في مجال إنتاج وتوريد المواد التعليمية يمكن أن يقلل من التكاليف ويسهل عملية الوصول إليها.

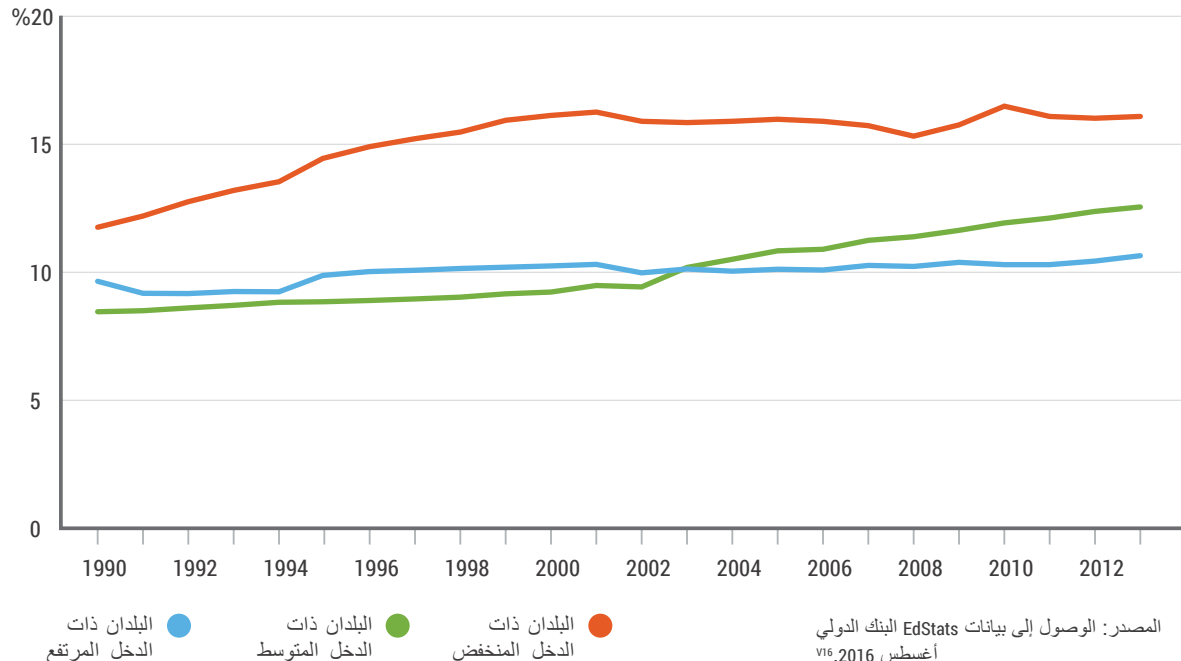
**لتسخير قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على الابتكار في هذه المجالات، توصي اللجنة بأن على الحكومات تعزيز قدرتها على الشراء والامتلاك والشراكة للتأكد من أنهم يقومون بتقديم أفضل قيمة وصيانة للجودة.** القدرة على شراء السلع والخدمات ليست في العادة قوية جدًا، سواء كان لشراء الكتاب أو صيانة المدارس أو شراكات القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات التعليمية. قد تكون درجة عدم الكفاءة والفساد، أو الفشل في تأمين النتائج المرجوة عالية. المشتريات والحيازات والشراكات الفعالة تحتاج إلى الوضوح في الأهداف والعمليات المتسمة بالشفافية والموارد والمعلومات والمهارات من أجل تطوير وإدارة العقود بشكل جيد، بالإضافة إلى الإدارة الفعالة للأداء والتقييم.<sup>228</sup> من أجل إدارة وتنظيم مجموعة الوظائف التي يقوم بها الشركاء غير الحكوميين في مجال التعليم، ينبغي على الحكومات أن تعمل على ضمان أن مشاركتهم دائمًا ما تعزز التعلم وتكافؤ الفرص وتتمسك بحقوق الطفل.<sup>229</sup> مع وجود الأطر التنظيمية الفعالة وأطر الامتلاكات، فإن ثقة الحكومة في قيمة الجهات الفاعلة غير الحكومية كشركاء حقيقيين ستزداد.

### تحسين تنظيم مقدمي الخدمات التعليمية غير الحكوميين من أجل حماية الحقوق.

إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم يمكن أن يساعد بشكل كبير على دعم الحق في الحصول على التعليم الجيد والحق في الاختيار ضمن

الشكل 22. زيادة تنوع الأحكام المدرسية: عدد الملحقين غير الحكوميين 1990-2013

نسبة الالتحاق غير الحكومي في مرحلة التعليم الابتدائي، حسب فئة الدخل



أقرب إلى واحد من كل أربعة.<sup>235</sup> وبالفعل في عام 2012، التحق 59 في المائة من الأطفال الباكستانيين في المناطق الحضرية و23 في المائة من الأطفال الباكستانيين بالمناطق الريفية بالمؤسسات التعليمية غير الحكومية<sup>236</sup> تختلف التفسيرات من بلد لآخر، غير أنها تشمل: عدم قدرة الدولة على تلبية الطلب المتزايد؛ وإدراك تدني مستوى جودة التعليم في العديد من المدارس الحكومية؛ وفي بعض الحالات، فإن السياسات التي كانت قد شجعت القطاع غير الحكومي أو ساهمت عكسًا في الالتحاق بالمدارس تنمو بشكل غير منتظم.<sup>237</sup> تتنوع البلدان تنوعًا كبيرًا في الالتحاق بالمدارس غير الحكومية، وفي الطريقة التي تتداخل فيها الحكومة مع القطاع غير الحكومي. من أجل إشراك الشركاء غير الحكومية مع ضمان عدم المساس بالحقوق، توصي اللجنة بأن على الحكومات تعزيز تنظيم الجهات الفاعلة غير الحكومية وتعزيزها من أجل الاستفادة القصوى من مساهمتها وحماية حقوق جميع الأطفال، وخاصة الفقراء.

في حين أن دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال التعليم في العديد من البلدان ينمو ويتغير بسرعة، لا يزال هناك نقص نسبي في الأدلة القوية أو الإجماع حول أفضل السبل لتنظيمها. وجدت مراجعة حديثة للدراسات أنه يوجد عدد قليل من الأدوات الصارمة لتقييم نوعية البيئة المواتية والتمكين للجهات الفاعلة غير الحكومية، مما يؤثر على جودة صناعة السياسات في هذا المجال.<sup>238</sup> على الرغم من أن الجهات الفاعلة غير الحكومية تلعب دورًا كبيرًا وضروريًا في كثير من البلدان، فإنه غالبًا ما يتم التعامل معهم ببعض الغموض من قبل الحكومات، مما قد يؤدي، بسبب بعض الانزعاجات أو العداء، إلى فشل في تحديد دورهم بشكل صحيح أو فشل في تحديد سياسة واضحة عن الكيفية التي يجب أن يتم تنظيمهم بها.

**وتوصي اللجنة بأنه ينبغي على الحكومات أن تعمل مع الشركاء في قطاع التعليم والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير وتنفيذ أطر السياسة الواضحة الخاصة بدور الجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال التعليم.** ويجب أن يحدد هذا الدور الذي ستلعبه الإمدادات غير الحكومية، وكيفية إدارتها وتمويلها والطرق التي سيتم تنظيمها بها لضمان جودة وحماية الحقوق أثناء الاستفادة من قدرات ومواهب القطاع. ستساعد آليات الحوار الشامل عبر القطاعات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى سياسات واضحة ومستقرة، على ضمان الثقة في المنظومة وتشجيع التعاون والعمل المشترك بين القطاعات.

تتنوع الأساليب التنظيمية اليوم على نطاق واسع. المدارس غير الحكومية في لاغوس، على سبيل المثال، يُطلب منها أن تمتلك الأرض التي تعمل عليها وأن يكون لديها بناءً هيكليًا ذا 12 غرفة لخدمة الأغراض المحددة.<sup>239</sup> وفي المقابل، هناك دولًا مثل مالايو تغيب فيها لوائح الحكومة إلى حد كبير، ويتم تطبيق معظم اللوائح المنظمة من خلال السوق أو عن طريق المنظمات الطوعية، والتي تفقر إلى القدرة على فرض عقوبات على المؤسسات ذات الأداء المنخفض أو المؤسسات المستغلة أو القدرة على مساعدة المدارس التي تعاني من مشاكل.<sup>240</sup> وينبغي أن يتضمن تنظيم الجهات الفاعلة غير الحكومية عمليات واضحة للدخول والخروج وعمليات لضمان الجودة وإدارة التمويل. ينبغي أن تركز اللوائح في المقام الأول على ضمان أن تكون جميع الخدمات التعليمية - الحكومية وغير الحكومية - توفر أفضل جودة للتعليم. التدابير الأوسع التي نوقشت في هذا التقرير لمراقبة الأداء، وتعزيز المساءلة، وتتبع مسار الموارد يجب أن تطبق بالتساوي على كافة الخدمات غير الحكومية والخدمات التي توفرها الدولة. وجد بحث اللجنة أن تنظيم مقدمي الخدمات غير الحكومية هو أمر فعال عندما يركز على الأداء والتأكد من أن جميع مقدمي الخدمات يقومون بتدعيم التعلم وتمكين الأطفال للوصول إلى المعايير المتوقعة.<sup>241</sup> إذا لم يكن ذلك هو الوضع القائم، فيجب تقديم

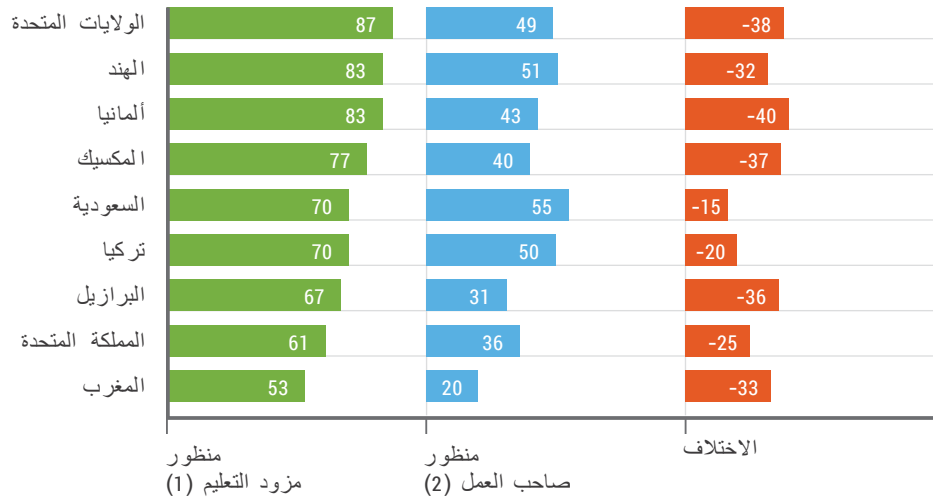
الدعم والتدخل اللازم، مع وجود آليات لتطبيق العقوبات أو الإغلاق إذا لزم الأمر. في سياق إطار تنظيمي شفاف وموثوق به، ينبغي إعطاء مقدمي الخدمات أقصى قدر من الحرية بخصوص ابتكار أفضل كيفية لتوصيل العملية التعليمية. يجب أن تضمن اللوائح التنظيمية أنه حين يتم توفير خدمات التعليم من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، فإن ذلك يجب وأن ينسجم على نطاق واسع مع المناهج الوطنية بحيث يتم الاعتراف بتعلم الأطفال، والتأكد من أنهم قادرون على التقدم في العملية التعليمية. للمساعدة على ضمان أن تنوع الخدمات يعزز من تكافؤ الفرص بدلًا من الإضرار بها، تقوم العديد من الحكومات بجعل إجراءات القبول في المدارس مركزية في حالة ما إذا كان مولو المدارس يتلقون أموالًا عامة.<sup>242</sup>

ينبغي أن تتسم عمليات تنظيم الدخول والتشغيل بالشفافية وأن تكون قائمة على أساس معايير موضوعية وقابلة للقياس، كما ينبغي أن ترسل إشارة واضحة إلى أن مقدمي الخدمات من أي قطاع هم موضع ترحيب وتشجيع في حالة ما إذا استوفوا المعايير المتفق عليها. ينبغي أن يتم التركيز حيثما أمكن ذلك على الكيفية التي سيتم تحقيق النتائج بواسطتها، بدلًا من التركيز بشكل أساسي على قواعد ونسب المدخلات ثابتة. قد تؤدي الجودة الرديئة أو التنظيم المفرط يمكن إلى نشر الفساد، ويمكن أن يشجع ذلك مقدمي الخدمات بالعمل دون تسجيل، مما يقلل بشكل كبير من قدرة الدولة على مراقبة عمليات توفير وإمداد الخدمات وحماية الأطفال.<sup>243</sup> بشكل عام، إذا كانت قواعد التنظيم صارمة بشدة أو سببة التنفيذ، فإن ذلك يؤدي إلى خلق الفوائد ذاتها التي يجب أن تسعى إليها الأنظمة من الشركاء غير الحكوميين - وهي قدرتهم على الابتكار وتوسيع القدرة الاستيعابية للمنظومة. القضية الأكثر إثارة للجدل هي دعم الدولة للمدارس الخاصة الهادفة للربح، وهي قضية بارزة على نحو متزايد مع النمو السريع للمدارس الخاصة ذات الرسوم المنخفضة في البلدان النامية. معظم البلدان ذات معدلات المشاركة غير الحكومية العالية على مستوى المدارس، مثل أستراليا وبلجيكا وهولندا، لا تسمح بذلك. في حين أن مؤسسات التعليم العالي التي تهدف للربح غير مسموح بها في أجزاء كثيرة في العالم، فإنها قد شهدت نموًا سريعًا في تلك البلدان التي يُمكن فيها لتلك المؤسسات أن تعمل بشكل قانوني. في البرازيل وبيرو والفلبين وكوريا، على سبيل المثال، تمثل نسبة الالتحاق بالكليات والجامعات الهادفة للربح حوالي 40-50 في المائة من إجمالي عدد الطلاب.<sup>244</sup> ومن المهم عند تحديد ما إذا كان يجب تقديم تمويلًا عامًا للمدارس والمؤسسات الهادفة للربح، ينبغي حينها على الحكومات تقييم ما إذا كان ذلك سوف يعزز من سهولة الحصول على التعليم وتكافؤ الفرص والاختيار والجودة لجميع المواطنين.<sup>245</sup>

العمليات التنظيمية مطلوبة أيضًا بالنسبة للدروس الخصوصية التكميلية، والتي تنتشر بشكل خاص في آسيا وتنتشر بسرعة في أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية جنوب الصحراء. قد يكون لهذا أثر كبير خاصة بالنسبة للتكاليف التي تتحملها الأسرة. في الهند، يتلقى ما يقرب من 73 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة إلى 14 سنة في مناطق ولاية البنغال الغربية الريفية دروسًا خصوصية.<sup>246</sup> تشير التقديرات إلى أن الأسر الكورية تنفق ما يصل إلى 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الدروس الخصوصية لطلاب المراحل الابتدائية والثانوية، بالمقارنة مع إنفاق التعليم الحكومي الذي يبلغ 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>247</sup> هناك حاجة إلى تنظيم الشركات المتخصصة والمعلمين الذين يقدمون الدروس الخصوصية لضمان أن المعلمين لا يملكون حوافز قوية لتدريس الطلاب بجودة أقل في المدارس من أجل خلق المزيد من الطلب على التعليم خارج المدرسة.<sup>248</sup>

## الشكل 23. الشباب ليسوا على استعداد للعمل

الاتفاق على أن الخريجون / التعيينات الجديدة  
مُهيئين لسوق العمل بشكل كافٍ - % من المستطلعين



المصدر: مركز ماكينزي  
الحكومي (2012).<sup>17</sup>

ملاحظة: (1) بوجه عام، يتم إعداد الخريجين في مؤسستي بشكل كافٍ للحصول على وظائف في مجال دراستهم. (2) بوجه عام، الموظفون الذين استعنا بهم في العام الماضي تم إعدادهم بشكل كافٍ من خلال تعليمهم و/أو تدريبهم قبل التعيين.

## توسيع دور أصحاب الأعمال في تصميم وتقديم الخدمات التعليمية.

## منظمات أصحاب الأعمال مقعدًا على طاولة مناقشات السياسات المتعلقة بتطوير التعليم والمهارات - على أن يشمل ذلك القطاع غير الرسمي كلما كان ذلك ممكنًا.

وينبغي على الحكومات أن تدعو وتشجع أصحاب الأعمال على الابتكار في تصميم وتقديم التدريب، وأن تضمن أن نظم المهارات مرنة بشكل كافٍ لجعل هذا ممكنًا. يمكن للشراكة مع أصحاب الأعمال رفيعي المستوى والهيئات الصناعية أن تُمكن الحكومات من ترويج قيمة الاستثمار في المهارات ورفع مكانة التدريب المهني لأصحاب الأعمال. ويمكن للحكومات أيضًا إيجاد سبل لتحفيز أصحاب الأعمال على الاستثمار في المهارات أو تتطلب منهم ذلك - وهو الاستثمار الذي ثبت أنه يحقق عوائد عالية - من خلال نماذج مثل رسوم المهارات الضريبية أو تخفيضات في الضرائب للمتدربين الجدد الذين يقلبهم أصحاب الأعمال<sup>252</sup> تعزيز الروابط بين التعليم والتوظيف يتطلب أيضًا إعطاء الآباء والأمهات والمعلمين والشباب أفضل المعلومات بخصوص احتياجات سوق العمل ونتائج التوظيف لمسارات التعلم المختلفة. ستساعد مثل تلك المعلومات الشباب على اختيار التدريب الذي يتناسب بشكل أكبر مع احتياجاتهم ويؤدي إلى نتائج وظيفية جيدة، وإجبار مقدمي الخدمات التعليمية على التركيز أكثر على النتائج وعلى أهمية التدريب لتلبية احتياجات أصحاب الأعمال. في عدد من البلدان، مثل كولومبيا وتشيلي وإيطاليا، تساعد التكنولوجيا على تحقيق هذا الرابط. يمد مرصد العمل بكولومبيا، الذي أنشئ في العام 2005، الشباب بتوصيف الوظائف من خلال معلومات عن الرواتب والمؤهلات المطلوبة وبرامج التدريب، وهلم جرا، ويتضمن أيضًا تفاصيل عن معدلات التخرج والتوظيف لكل مقدم للخدمات التعليمية في البلاد.

بالطبع، فإن التعليم والمهارات يشكلان عنصرًا واحدًا فقط - وإن كان حاسمًا - من العناصر التي تُمكن الشباب، وخاصة الأكثر ضعفًا، من الوصول إلى التوظيف. ينبغي إبداء الاهتمام المتكافئ لتلك العوامل التي تقع خارج النظام التعليمي والتي تعيق من عملية التوظيف. وهنا أيضًا يُمكن لأصحاب الأعمال أن يلعبوا دورًا هامًا، وأن يعملوا جنبًا إلى جنب مع الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز خلق فرص عمل جديدة ودعم الدخول في سوق العمل والنجاح فيه.

تخفق نظم التعليم اليوم في تلبية احتياجات أصحاب الأعمال (راجع الشكل 23). واحد من كل ثلاثة خريجين من الجامعات الهندية عاطل عن العمل، في حين يلقي أصحاب الأعمال باللوم على عدم توافر مهارات التوظيف<sup>249</sup> أربعون بالمائة من أصحاب الأعمال يقولون أن نقص المهارات تركبهم مع الوظائف الشاغرة للمبتدئين<sup>250</sup> لضمان أن التعليم يقوم بتوفير القوى العاملة المستقبلية اللازمة للنمو وأنه يدعم الشباب للدخول والتقدم في الحياة المهنية، فإن لأصحاب الأعمال دور رئيسي، وخاصة في تطوير التعليم ما بعد الثانوي وتحسين مهارات القوى العاملة الحالية.

هناك إمكانيات كبيرة للابتكار التي يقودها صاحب العمل (راجع المربع 15). أثبتت نماذج التدريب الفعالة نجاحًا كبيرًا في دعم التحولات إلى سوق العمل ومزيد من التعلم.<sup>251</sup> تتضمن أفضل النماذج - سواء التدريب المهني التقليدي أو برامج التوظيف القصيرة - إشراك أصحاب الأعمال منذ بداية تصميم البرامج و تنطوي على التعرض الهادف إلى فرص العمل الحقيقية. التعلم هو تدريب عملي، وكثيرًا ما يجمع بين المهارات التي تركز على الناحية العملية مع المعرفة النظرية وتطوير مهارات التوظيف الاجتماعية. وينبغي إعطاء الشباب الفرصة للممارسة المكثفة وتطبيق المهارات مع مرور الوقت واكتساب مؤهلات وشهادات الاعتماد وذلك لإثبات مهاراتهم لأصحاب الأعمال في المستقبل. ومن حيث الأهمية، يجب دعم الشباب لاكتساب مهارات أكاديمية عامة يمكن نقلها بجانب أي تدريب محدد متعلق بالوظيفة، وذلك لتمكينهم من العمل بمرونة في المستقبل أو السعي نحو مزيد من التعلم. التدريب بقيادة أصحاب الأعمال يمكن أيضًا أن يكون أساسيًا في توفير "فرص ثانية" للعاملين الحاليين الذين قد غاب عنهم التعلم في سن مبكرة، ومساعدتهم على التكيف مع المتغيرات الموجودة في سوق العمل والمتطلبات الجديدة للمهارات.

لتوسيع دور أصحاب الأعمال في التعليم، ينبغي على الحكومات أن تعطي

### المربع 15. التدريب بقيادة صاحب العمل في كوريا

على مدار جيلين متعاقبين، تحولت كوريا من كونها دولة تهم فيها الأمية الجماعية لتصبح قوة اقتصادية. وقد لعبت تنمية المهارات دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية السريعة في كوريا مع وجود قيادة مركزية قوية من الحكومة لضمان توفير قوة عاملة ماهرة. ويتسم أداء نظام التعليم في كوريا الآن بأنه واحد من أعلى مستويات الأداء في العالم.

حيث استثمرت الحكومة الكورية منذ الستينات في تحسين نوعية وحالة التدريب المهني في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية انطلاقاً من التخطيط القطاعي المفصل للاحتياجات المستقبلية من المهارات. استجابة للطلب المتزايد من أرباب العمل على الخريجين الذين تم إعدادهم بشكل جيد لمواجهة سوق العمل المتغير والضعف في أجزاء من نظام التعليم العالي، أنشأت الحكومة في التسعينات المدارس الثانوية للمتميزين. وتم تعيين خبراء الصناعة المتميزين للعمل كمديري مدارس ومعلمين وتم تشجيع المدارس على التعاون مع الصناعات لإثراء المناهج الدراسية وتوفير التدريب الداخلي للطلاب والمعلمين. حيث يتطلب الارتقاء بالوضع والجودة وتأثير التدريب المهني قيادة قوية مباشرة من الرئيس والحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني على حد سواء. واتخذت إجراءات واسعة النطاق لتحفيز الطلاب للمشاركة وإقناع الآباء وأرباب العمل بدعم النظام. وكان مفتاح النجاح يكمن في التعلم من أفضل الممارسات الدولية والتي تم إعدادها للتجربة والاختبار وتوسيع نطاق النهج "المضطربة" الجديدة، وبناء قاعدة واسعة من الدعم وضمان مراقبة الجودة والمساءلة.

ومن ناحية أخرى، فقد استهدفت مدارس المتميزين أحداث سلسلة من التغيرات الإيجابية في النظام التعليمي برمته. وتعرض الجامعات للطلاب فرص العمل أولاً وبرامج "الشهادة العلمية لاحقاً" في وقت لاحق للطلاب. كما صبت المدارس الثانوية المهنية القياسية تركيزها على إعداد الطلاب للعثور على عمل

بدلاً من الالتحاق بالجامعات. حيث يجري تأسيس التوجيه المهني في المدارس الثانوية.

مدارس المتميزين هي مجرد مثال واحد رائد لنظام المهارات والتدريب التي تعزز بقوة ربط ودعم صاحب العمل لتوفير فرص عمل جيدة للشباب. ومن المتوقع أن يلعب أرباب العمل دوراً قوياً في دعم تنمية المهارات للعاملين الحاليين والجدد، بما في ذلك الإسهام المالي. التدريب المهني الآن جزء من نظام التأمين ضد البطالة والذي يهدف إلى دعم التعلم مدى الحياة للقوى العاملة. راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



السيد هيون سو كيم / مدرسة ميريام الثانوية للمتميزين

### 3. الشمولية: الجهود والموارد المستهدفة للمعرضون لخطر عدم التعلم



من أجل جعل التعلم متاحاً لجميع الأطفال، يتطلب ذلك تحسين التعليم وزيادة الفرص للجميع، في حين تستهدف الجهود الخاصة والموارد أولئك الذين يواجهون أكبر العوائق في التعلم. اليوم، أقل من 1 من كل 20 فتاة فقيرة في المناطق الريفية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء هي التي تنجح في استكمال دراستها الثانوية. وهم أقل احتمالاً بسبع مرات لإنهاء الدراسة مقارنة بالآولاد غير الفقراء في المناطق الحضرية. في العديد من البلدان، تتفوق النتائج بالنسبة للأغنياء بأكثر من 30 نقطة مئوية مقارنة بالفئات الأشد فقراً<sup>253</sup> في 10 من أصل 25 دولة ذات الدخل المنخفض والمتوسط مع البيانات، فإن أفقر التلاميذ مازالوا يتخلّفون عن التلاميذ الأكثر غنى.<sup>254</sup> الإصلاحات الواردة في هذا التقرير حتى الآن سوف تقلل في جعل كل الأطفال يحصلون على التعلم ما لم يواجه القادة قضايا عدم المساواة

وعدم تكافؤ الفرص الموجودة داخل بلادهم. الفقر هو السبب الرئيسي للاستبعاد والحرمان من التعليم. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن متوسط الفجوة بين فرص أغنى وأفقر الأطفال الذين يكملون تعليمهم الابتدائي هو 32 نقطة مئوية.<sup>255</sup> وحتى عندما ألغت الحكومات رسوم المدارس، فإن التكاليف "الخفية" للتعليم وتكاليف الفرصة بالنسبة للأسر الفقيرة من إرسال الأطفال إلى المدرسة يمكنها أن تمنع أو تعطل عملية التعليم للأطفال الأكثر فقراً.<sup>256</sup> وتتفاقم هذه الآثار مع الفتيات بشكل خاص. يؤكد بحث جديد للجنة على أهمية الفقر كعامل محدد سواء لعدم اكتمال التعليم أو عدم التعلم بين أطفال المدارس الابتدائية. ويبين الشكل 24 النسبة المئوية للأطفال الذين يحققون العلامات الأساسية للقدرات في الرياضيات على مستوى

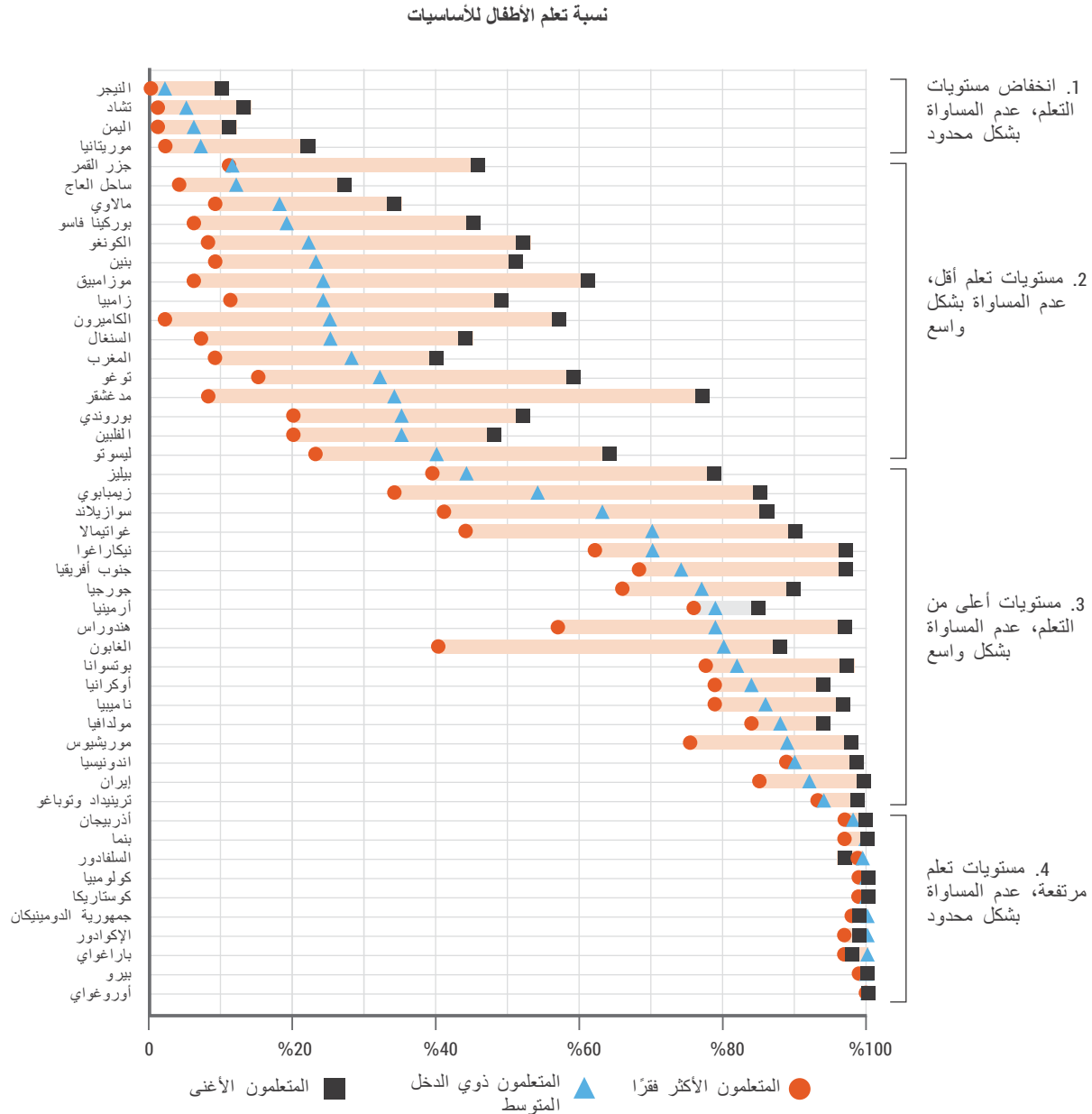
فجنس الطفل وأسرته وخلفيته العرقية والثقافية والاقتصادية وموقعه الجغرافي وصحته أو درجة إعاقته ونسبة تعرضه للفقر أو الاضطرابات أو النزاعات أو الكوارث كلها تلعب دوراً رئيسياً في قدرته على التعلم والنجاح.

**التحول الثالث في التعليم الذي يجب أن يقوم به قادة جميع القطاعات يتمثل في إعطاء الأولوية لاحتياجات المحرومين، وحشد كل قطاع لمواجهة العديد من العوامل التي تحدد ما إذا كان بإمكان الطفل أن يلتحق ويظل بالمدرسة ويتلقى تعليمه فيها. تدعو اللجنة صناع القرار لتتبع التقدمية الكونية والاستثمار في مجالات إضافية خارج التعليم لمواجهة العوامل التي تحول دون التعلم.**

الصفوف المختلفة بين أشد الطلاب فقراً وأكثرهم ثراءً.<sup>257</sup> بالنسبة لأولئك الأطفال في المدارس، فإن متوسط الفجوة بين فرص أغنى الأطفال وأفقرهم في تحقيق مهارات المرحلة الابتدائية يبلغ 20 نقطة مئوية: 55 في المائة من أغنى الأطفال تعلموا الأساسيات، بينما 34 بالمائة فقط من أفقر الأطفال فعلوا ذلك.

مشاكل أخرى تزيد من آثار الفقر تعقيداً. في المناطق الريفية في الهند، توجد فجوة تبلغ 20 نقطة مئوية في معدل التعلم بين الأطفال الأكثر فقراً والأكثر ثراءً. أضف تأثيرات مثل الجنس وتعليم الأم والتفاوت بين المناطق، يرتفع الفارق إلى 80 نقطة مئوية.<sup>258</sup> في العديد من البلدان، قد تزداد تلك الثغرات مع مرور الوقت.

**الشكل 24. التفاوت في التعلم الناجم عن الفقر**





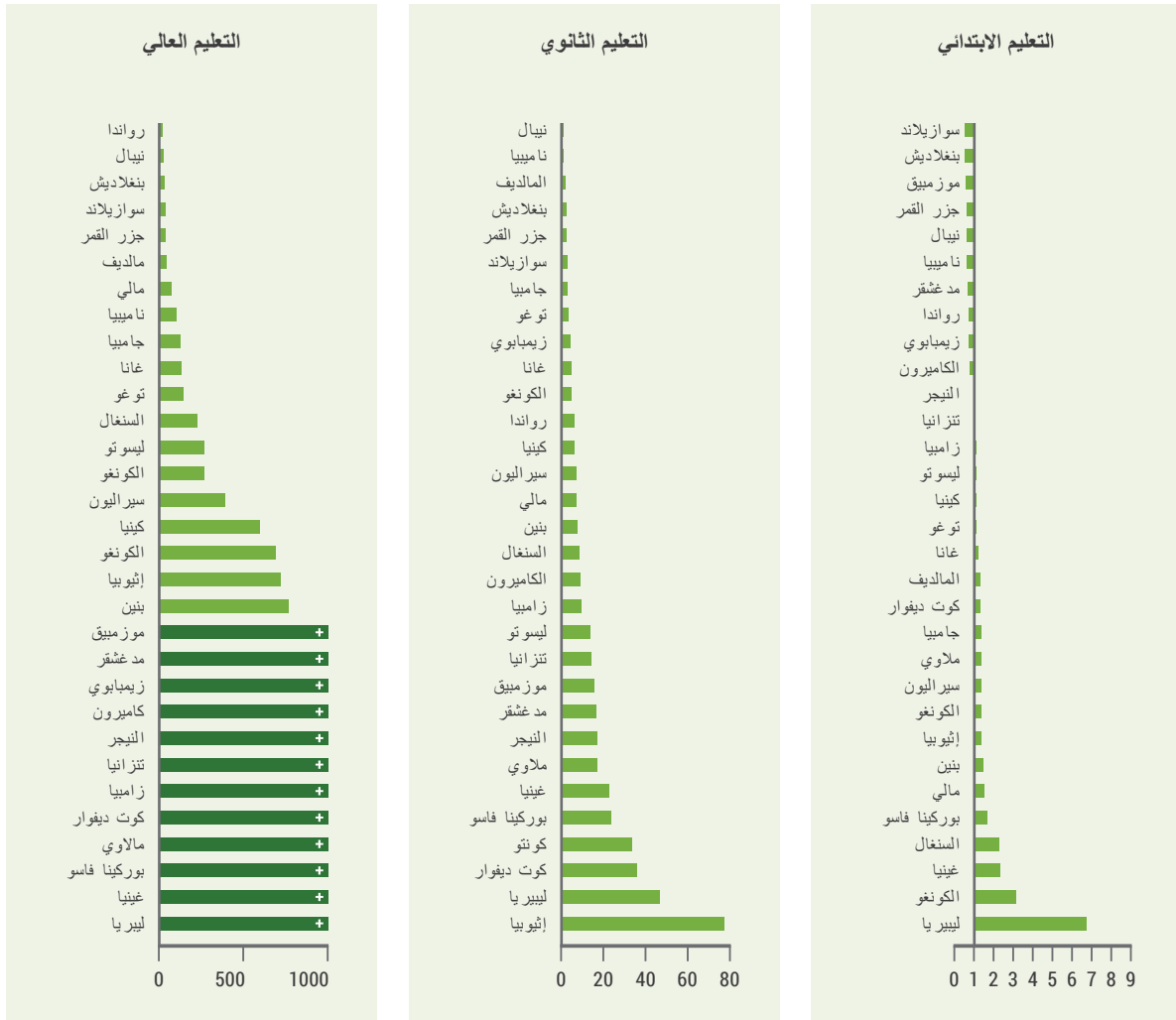
## التوصية 7. تتبع التقدمية الكونية

ويُقصد بالتقدمية الكونية توسيع توفير التعليم عالي المستوى للجميع مع إيلاء الأولوية لاحتياجات الفقراء والمحرومين.

ولسوء الحظ فإن إنفاق الحكومات على التعليم في معظم البلدان اليوم يصب بشكل كبير في مصلحة الأشخاص الأكثر ثراءً والذين يحصلون على أعلى تعليم، وعادة ما يميل نحو مستويات التعليم الأعلى. في المتوسط، فإن في البلدان ذات الدخل المنخفض، يتم تخصيص 46 في المائة من موارد التعليم العامة لتعليم 10 في المائة فقط من الطلاب الأكثر تعليمًا.<sup>259</sup> يظهر بحث اللجنة في 31 دولة أيضًا أن نسبة الإنفاق على التعليم العام بالنسبة للأغنياء مقارنة بالفقراء تزداد كلما ارتفع مستوى المرحلة التعليمية.<sup>260</sup> على سبيل المثال، فإن نسبة الإنفاق على المعدل

العشري للأغنياء مقابل الفقراء في ليبيريا هو 8 في المرحلة الابتدائية، ولكنه يبلغ أكثر من 40 نقطة في المرحلة الثانوية و 1000 نقطة على مستوى التعليم العالي. الإنفاق على التعليم الأساسي يميل للأغنياء في حوالي ثلثي الدول، ولكن الإنفاق على التعليم الثانوي والعالي يميل للأغنياء في جميع البلدان (الشكل 25). توزيع التمويل عبر مستويات التعليم هو مشكلة خطيرة تهدد تكافؤ الفرص، ولكنها أيضًا سببًا للتنمية الاقتصادية. وتبين البحوث أن العائدات العامة تبلغ أقصاها بالنسبة للاستثمارات في التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي. ومع ذلك، فإن الإنفاق العام على التعليم العالي، الذي غالبًا ما يستفيد منه الأغنياء، عادة ما يكون أعلى بكثير من الإنفاق العام على التعليم قبل المدرسي أو التعليم الابتدائي. في ملاوي وإريتريا، على سبيل المثال، يكون الإنفاق الحكومي على الطالب الجامعي أعلى بـ 100 مرة من ما ينفق على طالب المرحلة الابتدائي، في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء يتم إنفاق ما يعادل 0.3 في المائة فقط ميزانية التعليم

الشكل 25. يفضل الإنفاق الحكومي الفئة الغنية:  
نسبة الإنفاق العام إلى الشريحة العشرية الأغنى مقابل الشريحة العشرية الأفقر



المصدر: روز وآخرون. (2016)<sup>259</sup> ملاحظة: تشير القيم الأصغر من "1" إلى أن الأسرة ذات الشريحة العشرية الأغنى تتلقى فائدة أقل من الأسرة ذات الشريحة العشرية الأكثر فقرًا من الإنفاق على التعليم العام.



التمويل العام محدودًا بشكل أكبر للتعليم ما بعد الثانوي. على جميع المستويات، يجب على الحكومة تخصيص الأموال العامة بطريقة تصب في مصلحة الفقراء والمحرومين.

التقدمية الكونية هي مسألة مشدّد عليها. سيكون هناك دائمًا حاجة لاستثمار الأموال العامة في المراحل العليا من سلم التعليم. ينبغي للمجتمعات أن تستثمر في التعليم ما بعد الثانوي - من أجل تأهيل معلمين وقادة للقطاعين العام والخاص. هنا أيضًا، ينبغي إعطاء الأولوية لإنفاق التمويل الحكومي على الطلاب الأشد فقرًا والمحرومين.

ويشمل هذا النهج تركيزًا قويًا على توسيع نطاق توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لما له من تأثير حاسم على النمو المعرفي والتعلم والنتائج الحياتية في وقت لاحق. العائد من الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة من حيث نتائج التعليم وكذلك مكاسب الكبار مرتفع جدًا، الاستثمارات في وقت مبكر أيضًا تقلل من تكاليف التعليم العلاجي، وكذلك النفقات الصحية وونفقات نظام العدالة الجنائية. وجدت الدراسات أن إجمالي العائدات على التعليم المبكر مرتفعة جدًا - في بعض الحالات تصل إلى 7 دولارات لكل دولار تم إنفاقه<sup>265</sup> والعائد على التغذية المبكرة يمكن أن يكون أعلى من ذلك عدة مرات.<sup>266</sup> ولكن على الرغم من هذا، عدد قليل من البرامج واسعة النطاق في العالم النامي يقوم بدعم تنمية الطفولة المبكرة، والفقراء هم أقل الناس فرصة في الحصول على هذه الخدمات. في زامبيا، فإن العيش في واحدة من أفقر الأسر في البلاد يقلل من احتمال الحصول على الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة بحوالي 12 مرة مقارنة مع الأطفال في أغنى الأسر، وهو عدد يرتفع إلى 26 في أوغندا و 28 في مصر.<sup>267</sup>

في هذا النهج، ينبغي أن يشمل التعليم "المجاني" الأموال العامة التي تغطي كافة الرسوم داخل المدرسة، مثل تلك المتعلقة بالكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى، وكذلك، على سبيل المثال، عوينات القراءة اللازمة للتعلم. ومن المرجح أن الآباء والأمهات لا زالوا بحاجة إلى دفع بعض التكاليف المرتبطة بالتعليم، مثل شراء الزي المدرسي أو النقل، ولكن ينبغي على البلدان أن تحاول الحد من هذه التكاليف حيثما كان ذلك ممكنًا ومساعدة تمويلها كلما ارتفع معدل التغطية والدخل، خصوصًا بالنسبة للفقراء.

وبالإضافة إلى ذلك، عند تخصيص التمويل عبر نظم التعليم، فمن الأهمية أن تضمن الحكومات في البلدان ذات المعدلات العالية من التسرب من التعليم

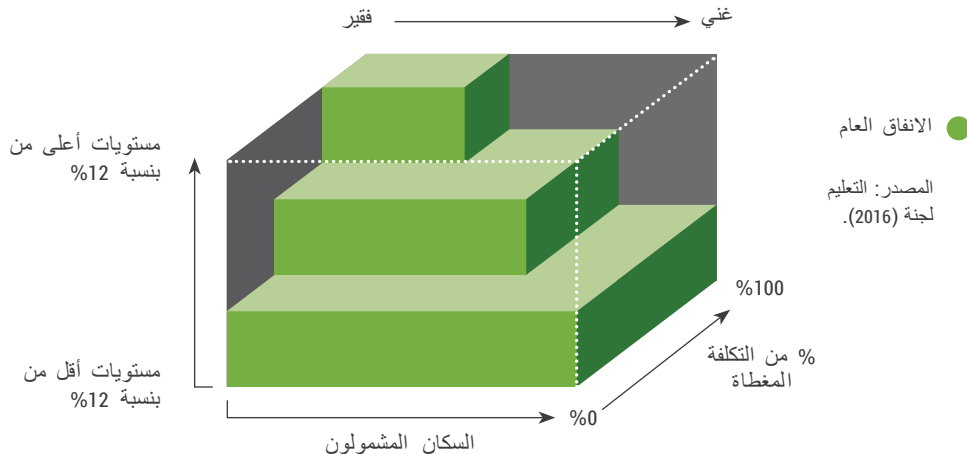
على التعليم ما قبل الابتدائي.<sup>261</sup> في حين أن الإنفاق الحكومي يفضل الأغنياء، فإن الإنفاق الذي هو لصالح الفقراء والذي يركز على هؤلاء الأكثر تعرضًا لخطر الاستبعاد التعليمي غالبًا ما يوفر عوائد أكبر.<sup>262</sup> وفي دراسة من غانا، وجدت اليونيسيف أن إنشاء رياض الأطفال خصيصًا للأطفال الفقراء في المناطق الفقيرة كان له تأثير يبلغ أربعة أضعاف أكبر على إتمام التعليم الابتدائي منه عند توفير رياض الأطفال لعامة السكان.<sup>263</sup>

## تتبع التقدمية الكونية، وتحديد أولويات الإنفاق على الفقراء وفي وقت مبكر.

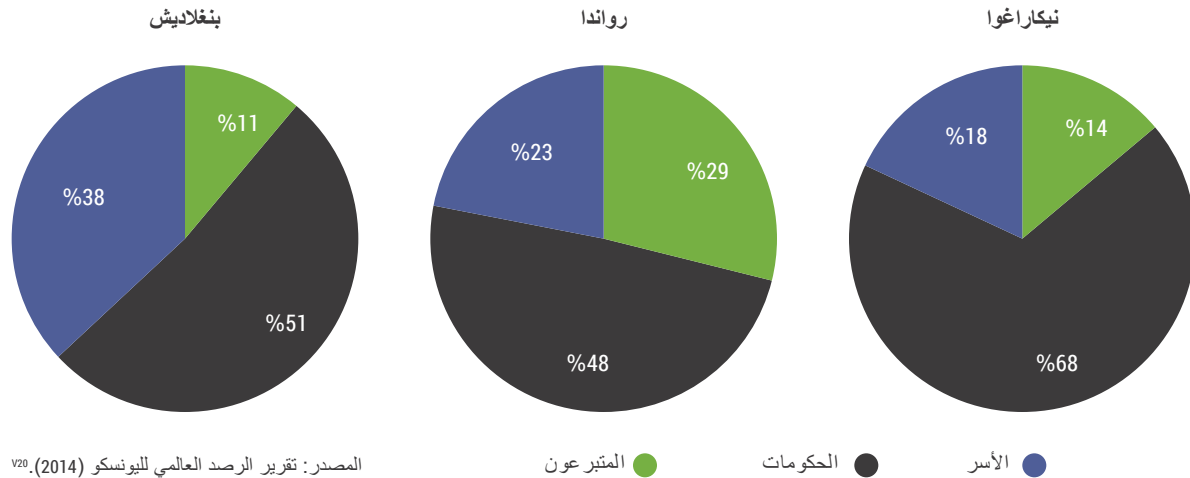
وتوصي اللجنة بأن، عند موازنة الإنفاق عبر مستويات التعليم والمجموعات السكانية، على صناع القرار تحديد أولويات الإنفاق على أساس تكافؤ الفرص والعوائد العامة. وهذا يشمل إعطاء الأولوية للفقراء والمحرومين، وللمستويات التعليمية الأقل أولًا حيث العائدات الاجتماعية هي الأعلى، ودعم الدور التكميلي لتمويل القطاع الخاص واسترداد تكاليف والمستويات التعليم الأعلى حيثما كان ذلك مناسبًا. تخصص معظم الحكومات الأموال خلال مستويات التعليم ومستويات الدخل المختلفة على أساس الزخم والضغط السياسية. اعتمد مفهوم "التقدمية الكونية" في القطاع الصحي كوسيلة لتوضيح وإضافة العقلانية في قرارات الإنفاق في السياقات المالية المقيّدة.<sup>264</sup>

في الدعوة للتقدمية الكونية، تعترف اللجنة بندرة التمويل العام، وتقرّح أن يتم تخصيص الأموال للأنشطة ذات العوائد الأعلى ولهؤلاء الأقل قدرة على دفع ثمن الخدمات. في مجال التعليم، فإن ذلك يعني تفضيل تخصيص التمويل العام للمراحل الأقل من سلم التعليم، وضمن ذلك، لأولئك الذين تخلوا عن التعليم بسبب الفقر والعجز والحرمان الاجتماعي. أن مخصصات التمويل من أجل المراحل الأعلى للتعليم ستزداد تدريجيًا مع اقتراب التغطية من المعدلات العالمية بالنسبة للمستويات الأدنى. ويبين الشكل 26 مثال منمنم من بلد في طريقه إلى تحقيق تعليم أساسي وثانوي مجاني. في هذا البلد، يكون التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي مجانيًا وتم وصول التغطية بالفعل لكل السكان في سن المدرسة. ستخصص الحكومة أموالًا متزايدة لتعزيز التعلم في التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي، ولتسهيل إمكانية الاستفادة والوصول إلى التعلم في مرحلة التعليم الثانوي. سيكون

الشكل 26. التقدمية الكونية في التعليم – مثال ذو شكل محدد



الشكل 27. إنفاق الأسر يختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان الفقيرة: الإنفاق على التعليم حسب المصدر



الاقتصادي (OECD)، وأيضاً 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على الدروس الخصوصية. أصبحت البلاد رائدة على مستوى العالم في اختبارات المقارنة الدولية للتعليم، وينسب الفضل إلى التعليم للعب دوراً رئيسياً في مسار النمو الهائل الذي شهدته كوريا.<sup>270</sup>

ويمكن إيجاد أمثلة مماثلة على التقدمية الكونية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على الرغم من أن مسار التوسع يُعتبر أقل تطوراً بطبيعة الحال. تقدم غانا مثلاً لذلك مع التركيز القوي على التعليم ما قبل الابتدائي. في عام 1970، تمكن 3 في المائة فقط من الأطفال من الحصول على التعليم ما قبل الابتدائي. ارتفع هذا تدريجياً إلى 51 في المائة بحلول عام 2000. في عام 2007، جعلت الحكومة التعليم ما قبل الابتدائي مجانياً وإلزامياً لمدة عامين على الأقل. ونتيجة لذلك، بلغ صافي معدلات الالتحاق بالتعليم 99 في المائة في عام 2014. ارتفع مصافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 66 في المائة إلى 89 في المائة بين عامي 2000 و 2014، ومعدل الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الثانوي من 30 في المائة إلى 52 في المائة. وتمشيا مع التقدمية الكونية، أعطت غانا أولوية منخفضة نسبياً للتعليم العالي حتى عام 2000. ومنذ ذلك الحين، نمت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بسرعة وهي الآن تبلغ 16 في المائة، وهو ما يتجاوز المتوسط الإقليمي في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى البالغ 9 في المائة.<sup>271</sup> كانت غانا قادرة على جعل هذا التقدم الحالي السريع على جميع المستويات لأنها تعطي الأولوية للتعليم في النفقات العامة، حيث بلغ متوسطها 25.2 في المائة من الإنفاق الحكومي و 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الفترة من 2004 إلى 2013.<sup>272</sup>

#### تطوير صيغ التمويل التي تعكس الاحتياجات.

إحدى الطرق لترشيد المخصصات لمختلف المجموعات السكانية بطريقة تتسم بالشفافية هي من خلال صيغ التمويل على أساس الحاجة، وليس على أساس عدد الطلاب أو الميزانيات الحالية. وغالباً ما يتم التخطيط لميزانية التعليم بطريقة تفضل في الأخذ بالاعتبار الاستثمار المرتفع اللازم للوصول إلى هؤلاء الأطفال

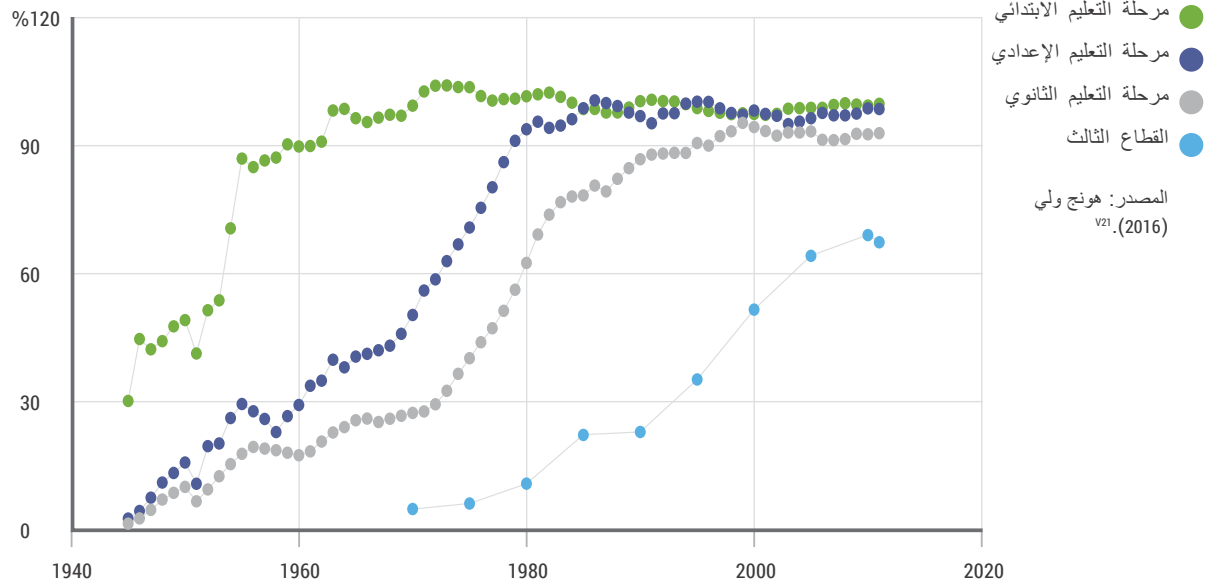
الابتدائي وما قبل الثانوي أن الشباب والنساء والكبار يحصلون على "فرصة ثانية" لاكتساب المهارات الأساسية. ثلاثين في المائة من الشباب الأفارقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 أميون<sup>268</sup> نتيجة لتلقي القليل جداً من التعليم المدرسي. غالباً ما تكون المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني الأكثر فعالية في توفير برامج محو الأمية والمهارات الأساسية، وأصحاب الأعمال العمل أيضاً لهم دور رئيسي في تحسين مستوى مهارات القوى العاملة الحالية.

من خلال تعميم التعليم تدريجياً، يمكن للحكومات تقليل إنفاق الأسر الفقيرة على التعليم الأساسي، والذي غالباً ما يكون عائقاً كبيراً في الوصول إليه. وتقدر مساهمة الأسر بالنسبة للتعليم الآن في المتوسط 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بدءاً من 2.5 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى 1 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. سيُمكن التحول في الإنفاق الحكومي نحو مستويات التعليم الأقل الأسر لتحويل إنفاقها نحو مستويات التعليم الأعلى، مما يعكس العائدات الخاصة عالية على مثل هذه الاستثمارات. بيانات الإنفاق لسبعة بلدان<sup>269</sup> يوضح أنه، في المتوسط، فإن حصة الأسر من إجمالي الإنفاق هي 22 في المائة في المرحلة الابتدائية، و 39 في المائة في المرحلة الثانوي و 32 في المائة في مرحلة التعليم العالي. يوجد تباين كبير بين البلدان، ولكن (راجع الشكل 27).

كما يبين الشكل 28، تقدم كوريا مثلاً بارزاً إلى ما يُمكن أن تؤدي إليه التقدمية الكونية، مع وجود التزام حكومي قوي. بدأت كوريا مع التركيز على التعليم الابتدائي. في خمسينيات القرن العشرين، فرضت الحكومة التعليم الإلزامي وخصصت نحو 80 في المائة من ميزانية التعليم للتعليم الإلزامي، بما في ذلك استثمارات كبيرة في البنية التحتية. بلغت معدلات الالتحاق 90 في المائة في غضون بضع سنوات. ثم حولت الحكومة التركيز والميزانيات إلى التعليم الثانوي مع نجاح سريع مشابه، وبعد ذلك فقط حولت الحكومة تركيزاً أكبر على التعليم العالي. منذ عام 1990، زاد الإنفاق العام على التعليم من 3 إلى 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). لا يزال الشعب الكوري ينفق 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على المدارس التي تطلب رسوماً متساوية في ذلك مع شيلي كأعلى نسبة بين دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان

## الشكل 28. التقدمية الكونية قيد العمل: المسجلين في مستويات مختلفة من التعليم في كوريا

نسبة الالتحاق بالمدارس



ملاحظة: الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يمثل المعدل الإجمالي. المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي. صافي معدل الالتحاق بمعدل التعليم العالي يساوي نسبة عدد طلاب التعليم العالي من سن 18 حتى 21 مقسومًا على مجموع السكان من سن 18 حتى 21.

2006، قدمت رواندا صيغة توزيع للحصول على منح إلى الحكومات المحلية بما في ذلك أوزان السكان والفقر والمنطقة والفجوة التمويلية المقدرة بين تحصيل الإيرادات وتكاليف الإدارة. من أجل ضمان أن صيغ التمويل تكون فعالة في المساعدة على تضيق فجوات الإتاحة والتعلم، يجب على الحكومات أن تضمن أن صيغ التمويل تأخذ بعين الاعتبار رواتب المعلمين (والتي غالبًا ما تُستبعد)، وأن المدارس لديها قدر كبير من الاستقلالية فيما يتعلق بكيفية إنفاق الموارد، وأن هناك دقة كبيرة في التوقيت والمعلومات المتعلقة بتمويل للمدارس. تنطبق هذه المبادئ إلى حد ما على البلدان ذات السلطات الضريبية اللامركزية والتي تقع عليها مسؤولية تمويل التعليم، كما هو الحال في الهند ونيجيريا وباكستان. الاعتماد على الضرائب المحلية يمكن أن يعزز من عدم المساواة، لذلك يجب أن تمول المنح الفيدرالية للتعليم لصالح الولايات أو الحكومات المحلية الأخرى التي لديها جمع أضعف للضرائب.<sup>275</sup> كما في حالة التمويل الدولي، فإن المخصصات داخل البلدان يجب أن تأخذ في عين الاعتبار الاستخدام الفعال للتمويل من قبل السلطات اللامركزية ذات الصلة وأن تكون مصحوبة بخطوات من أجل زيادة القدرة على جمع الضرائب والمساءلة.

### العمل على زيادة توافر تمويل الطلاب والقروض إلى حد كبير في مرحلة التعليم العالي.

بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، فإن تمويل التعليم العالي المجاني مع توسيع إتاحتها لجميع الطلاب أمرٌ غير ممكن، حتى مع توقعات الإيرادات المتقائلة للغاية. في بعض الحالات، يتم جعل التعليم ما بعد الثانوي مجانيًا بالتدريج. لتوسيع قاعدة المشاركة، وخاصة بين الطلاب

المحرومين بسبب الفقر أو العجز أو عوامل أخرى. وقد قام عدد من البلدان بتطوير صيغ التمويل أو قواعد لتخصيص التمويل لتحديد تخصيص الموارد من أجل التعليم. وعادة ما تقوم صيغ التمويل على واحد أو أكثر من المبادئ التالية: المساواة الأفقية (كميات متساوية من المال لكل طفل)، والمساواة العمودية (كميات مختلفة من المال لكل طفل)، وتكافؤ الفرص (التمويل على أساس المبدأ الذي يقول أنه لا ينبغي أن تكون هناك علاقة بين بعض خصائص وضع الطالب الاجتماعي والاقتصادي ونتائج التعليم المدرسي).<sup>273</sup> تنويعات على هذه المبادئ موجودة وتشمل بعض الدول أيضًا عناصر الأداء في صيغ التمويل كما ذكر في وقت سابق.

كما قدمت بلدان مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا صيغ التمويل التي تستهدف المزيد من الموارد للمناطق المحرومة للمساعدة في تضيق الفجوات في إتاحة الإمكانات والتعلم. يُعتبر نموذج التمويل في جنوب أفريقيا واحد من أكثر الأنظمة المتقدمة في التحويلات الحكومية الدولية الرامية إلى الحد من عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص. تعطي صيغة "الحصص العادلة للمقاطعات" أهمية مختلفة للسكان وخصائص الطلاب المحرومين، لتشجيع تحقيق أهداف المساواة.<sup>274</sup> وفي البرازيل، حيث كان الإنفاق في الولايات الشمالية الأكثر فقرًا لكل طالب أقل عادة من المناطق الأخرى، تم إدخال الحد الأدنى للاستثمار في الطفل في منتصف التسعينات. تم تخصيص ستين في المائة من التمويل الإضافي لرواتب المعلمين لتوفير التمويل للمزيد من المعلمين المؤهلين. وقد تم إلى حد كبير إدارة صيغ التمويل اليوم في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع والاستمرار في تحديثها وتحسينها. ومع ذلك، فإن الحكومات في البلدان ذات الدخل المنخفض بدأت أيضًا في توجيه الموارد بشكل خاطئ. وقد اعتمدت العديد من الدول - بما في ذلك رواندا وتنزانيا وزامبيا - نماذج التمويل على أساس الاحتياجات. في عام

الفقراء، فسيكون على الحكومات تطبيق استراتيجيات لتمويل مراحل التعليم ما بعد الثانوي، وفي بعض الحالات، التعليم الثانوي أيضًا، بالإضافة إلى خفض التكاليف. وقد يشمل ذلك فرض أو زيادة الرسوم في الجامعات الحكومية، تخصيص التمويل الحكومي لدعم الرسوم والتكاليف المتعلقة للطلاب الفقراء والمحرومين، بالإضافة إلى تنويع مسارات التعليم ما بعد الثانوي وبرامج قروض الطلاب. ونظرًا للعوائد الخاصة العالية للتعليم العالي، فمن الصواب أن نتوقع مساهمة أكبر من قبل القطاع الخاص. في البلدان ذات الدخل المنخفض، تصل العوائد من الاستثمار إلى 22.8 في المائة لكل سنة إضافية.<sup>276</sup>

#### توصي اللجنة أن تقوم الحكومات والشركاء في القطاعات الأخرى بزيادة

توفير التمويل الطلابي وقروض التعليم العالي على نحو كبير. لدى التمويل الطلابي المنظم بالشكل الصحيح القدرة على تحسين العدالة و تكافؤ الفرص من خلال توفير الأموال للطلاب من الأسر ذات الدخل المحدود، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتحرير تمويل القطاع العام التي كان على خلاف ذلك سيتم إنفاقها على التعليم العالي.<sup>277</sup> ومع ذلك فإنه في كثير من البلدان، فقد كان العجز في برامج التمويل الطلابي التقليدية (المماثلة للرهن العقاري) عال، وكثير من هذه المخططات قد استفاد منها الأغنياء بشكل رئيسي.<sup>278</sup> وهناك حاجة ملحة لتحديد وتوسيع نطاق نهج جديدة وفعالة. يتم مناقشة المقترحات في قسم المالية.

#### التوصية 8. الاستثمار في مختلف القطاعات لمواجهة العوامل التي تحول دون التعلم

تحسين الجودة والاستثمار في نظم التعليم بحد ذاته لن يكون كافيًا لتمكين جميع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة والتعلم. بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس أو الذين لا يتلقون تعليمًا في الوقت الحالي،

فإن أسباب استبعادهم من التعليم أو حرمانهم منه يكمن فيما هو أبعد من النظام التعليمي. يتخلف الكثير من الأطفال عن التعلم بسبب عوامل مثل الجنس والجغرافيا والصحة والخلفية العائلية. إرسال جميع الأطفال إلى المدرسة للتعلم يتطلب تعاونًا بين القطاعات، مع الأخذ في الاعتبار تأثير كل القطاعات على تمكين الأطفال الأكثر حرمانًا من الحصول على التعليم - من الصحة إلى البنية التحتية إلى الأمن، ومن المجتمعات وأولياء الأمور للزعماء الدينيين ومبتكري القطاع الخاص. وسوف يتطلب ذلك اتباع أسلوب استراتيجي وشامل يتناول العوامل المتعددة التي تعوق الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو تحول دون تعلمهم. وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومات بوضع وتنفيذ استراتيجية متعددة القطاعات للوصول إلى السكان المهمشين وتضييق ثغرات تكافؤ الفرص.

في حين أن العديد من أشكال الحرمان والتمييز من الممكن أن تؤثر على قدرة الطفل على التعلم، فإن أهم القضايا وأكثرها شيوعًا هي:

- **الصحة، والجوع والمرض:** يمنع المرض ملايين الأطفال من التعلم، على الرغم من كون العديد منها سهل الوقاية منه إلى حد كبير أو علاجه. تشكل الملاريا ما يصل إلى 50 في المائة من حالات الغياب الطبي من المدرسة في أجزاء من أفريقيا.<sup>279</sup> في كينيا وحدها، ضاع حوالي 7 مليون يوم مدرسي بسبب الملاريا في عام 2000.<sup>280</sup> يؤثر فيروس نقص المناعة المكتسبة في البشر/الإيدز على الالتحاق بالمدارس والمواظبة والسلوك المدرسي والأداء وإتمام الدراسة والتحصيل العلمي.<sup>281</sup> يعاني حوالي 300 مليون طفل بالمدارس من فقر دم حاد بسبب نقص الحديد، مما يؤدي إلى فقدان حوالي 6 نقاط من معدل الذكاء للطفل الواحد.<sup>282</sup> يذهب ستة وستين مليونًا من أطفال المدارس في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المدرسة جائعين.<sup>283</sup> تُترجم كل هذه الظروف إلى ما يعادل ما بين

#### الشكل 29. الرعاية المبكرة والتحفيز يُؤثر على تنمية العقل



ملاحظة: الأشعة المقطعية على اليسار لطفل سليم يبلغ من العمر ثلاث سنوات مع حجم رأس متوسط (الـ50 بالمئة). الصورة على اليمين لمجموعة من ثلاثة أطفال يبلغون ثلاثة أعوام بعد إهمال شديد وحرمان حسي في مرحلة الطفولة المبكرة. دماغ الطفل أصغر بكثير من المتوسط ولديها نمو غير طبيعي في القشرة الدماغية (ضمور القشرة الدماغية) وتشوهات أخرى مما يشير إلى نمو غير طبيعي في المخ.

المصدر:  
بيري (2002).<sup>v22</sup>

200 مليون و 500 مليون يومًا دراسيًا ضائعًا بسبب اعتلال الصحة كل عام.

• **الإعاقة والعاهات الحسية:** ويقدر أن أكثر من 30 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية ومرحلة ما قبل التعليم الثانوي من ذوي الإعاقة في البلدان النامية لا يذهبون إلى المدرسة. **يعاني حوالي 10 في المائة من طلاب المدارس الابتدائية في البلدان النامية من ضعف البصر، ولكن عدد قليل جدًا منهم يرتدى النظارات.** يمكن الوقاية من العديد من حالات الإعاقة والضعف بتوفير التغذية الكافية والرعاية الطبية البسيطة.<sup>284</sup> يواجه الأطفال من ذوي الإعاقة مجموعة واسعة من العقبات التي تحول دون من الاستفادة من المواد والموارد المدرسية في التعليم، وغير المتوفرة لهم، والمعلمين غير المدربين التدريب اللازم لتقديم الدعم لهم، علاوة على العوامل الثقافية التي تجعلهم "حبيسين" المنازل.

• **تنمية الطفولة المبكرة لدى الفقراء:** إن التغذية منذ الصغر، والرعاية، والتشجيع على التعليم من الأمور الأساسية المحددة لنتائج البالغين ومُحددة للمساهمين في الحرمان من التعليم. وعلى الصعيد العالمي، واحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة يتوقف نموه وتنميته نظرًا لنقص التغذية. **ويرتبط التقزم نتيجة سوء التغذية بمشاركة أقل في المدرسة وانخفاض الإنجاز، ويمكن أن يقلل من الدخل المادي في مرحلة البلوغ بنسبة تصل إلى 22 في المائة.**<sup>285</sup> من سن ثلاثة أعوام،

يكون قد نما المخ إلى 80 في المائة من حجمه عند البلوغ. العلاقات الإيجابية بين الكبار والأطفال تكون حاسمة لتشكيل بنية المخ، في حين أن الإجهاد الشديد، والذي قد تسببه تجارب الفقر المدقع، يمكن أن يكون ضارًا للغاية<sup>286</sup>، كما هو الحال مع نقص التغذية<sup>287</sup> (راجع الشكل 29).

• **سلامة المدرسة ومدى مرونتها:** يتأثر ما يقرب من 75 مليون طفل في سن المدرسة بشكل مباشر من نوع من أنواع الأزمات كل عام.<sup>288</sup> ومن بين هؤلاء، ما يقرب من النصف يعيشون في حالات صراع؛ بينما يتأثر الآخرون من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ، أو أزمات الصحة العامة. يُمكن للعديد من الأزمات أن يكون لها عواقب على المدى الطويل، بما في ذلك تعطيل أو وقف العملية التعليمية لأجيال كاملة. يتم استهداف المدارس والمؤسسات التعليمية والهجوم عليها بشكل متزايد أثناء النزاعات. بين عامي 2000 و 2014، ارتفع عدد مؤسسات التعليم المستهدفة في النزاعات بمعدل 17 ضعفًا،<sup>289</sup> مما تسبب في هبوط معدلات الالتحاق بالمدارس في المناطق المتضررة.<sup>290</sup> يواجه الأطفال غالبًا رحلات طويلة وخطيرة إلى المدرسة، حيث الخوف الشديد من العنف والطرق غير الآمنة. في بعض الأحيان قد تكون المدارس ذاتها غير آمنة مما يُعرض الأطفال لخطر الاستغلال والعنف. و عبر البلدان، هناك نقص في التخطيط لحالات الطوارئ. عدد قليل من البلدان يقوم بدمج الاستعداد لمواجهة الكوارث

## المربع 16. ضم التخطيط التعليمي والصحي إلى الاستثمار: عرض لخمسة بلدان رائدة

مع الأخذ في الاعتبار التأثير القوي للتعليم على الصحة وتدخلات قطاع الصحة في التعليم، أوصى فريق خبراء لجنة التعليم والصحة أن يستثمر صانعي القرار في المبادرات الصحية والتعليمية المشتركة. وتوصي الهيئة بوضع هذا النهج في خمسة بلدان مع إطار عمل يتضمن المساءلة والنتائج المحددة التي تعين رصدها عبر الحكومة والشركاء الدوليين. ولكي تتجج يجب أن يكون هناك التزام سياسي قوي وملكية من جانب رئيس الدولة فضلاً عن المشاركة الكاملة من جانب وزراء المالية، والتعليم، والصحة (والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والرياضة حيثما وجدت). على المستوى الدولي هناك أيضًا مجال لزيادة مشاركة التعليم بواسطة الوكالات المهمة بالصحة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI).

**وينبغي أن تستخدم المدارس والأنظمة المدرسية كمنصة للتدخلات الصحية على نطاق أوسع.** يمكن أن يكون تقديم خدمة التدخلات الصحية في المدرسة للأطفال في سن المدرسة أكثر فعالية من حيث التكلفة من تقديم نهج بديلة. ومع ذلك، فإن الأدوار الواضحة والمستقلة للعاملين في التعليم والصحة مهمة، ويحتاج أي استثمار في وقت المعلمين أن يكون متناسبًا مع عوائد التعليم. يمكن أيضًا أن تكون برامج التعليم المدرسية فعالة لتعزيز السلوكيات الصحية التي تؤمن مدى الحياة في حالة التغذية، والأمراض المعدية والمياه والصرف الصحي. وقد يكون الأطفال أيضًا قادرين على توصيل ما تعلموه في المدرسة إلى المجتمع الأوسع، وبذلك يقومون بتوصيل الرسائل التي تعزز العادات الصحية لأسرهم.

استخدام المدارس لتعزيز الصحة ذات أهمية خاصة في معالجة القضايا

المتعلقة بصحة المراهقين، وهي مرحلة كثيرًا ما يتم تجاهلها ولكنها حرجية للغاية. حيث يستمر نمو الدماغ متأثرًا بالمرض والتغذية والتحفيز طوال مرحلة الطفولة، مرورًا بالمرحلة الحرجية في المدرسة المتوسطة وسنوات المراهقة. وهذه الفترة هي التي تحدد التطور النهائي للإدراك والسلوك. توفر المدارس للمراهقين منصة لتعلم الصحة الجنسية بشكل شامل واتخاذ تدابير لمنع المرض العقلي والإعاقات المرتبطة بالإصابة، ونقص التغذية والتي تعتبر ضرورية لدعم هذه المرحلة من النمو.

أخيرًا، **توصي اللجنة بزيادة الاستثمارات في التدخلات الصحية الرئيسية التي هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة في زيادة التحاق وتعلم الفتيات والفتيان.** يمكن أن تزيد الوقاية من الملاريا من درجات التعلم لدرجة مماثلة لمضاعفة عدد الساعات المنقضية في التعلم. في المرحلة الابتدائية، تمتلك التغذية المدرسية تأثيرًا قويًا على الالتحاق بالمدارس والتعلم. كما تسهم تدخلات قطاع المياه والصرف الصحي في المدارس في تحسين معدلات الالتحاق بالمدرسة قياسًا بالمثل. ويقلل التخلص من الديدان في المناطق ذات الحمولة العالية أيضًا من الغياب بشكل ملحوظ. وبوجه عام، فإن توسيع نطاق الاستثمارات في تنمية الطفولة المبكرة، وخاصة التحفيز الذهني، والتغذية، والصحة، والمياه، ومرافق الصرف الصحي نقاط مهمة للتعلم في وقت لاحق. فضلًا عن أن الاستثمارات في مجال الصحة الإنجابية، والتربية الجنسية، والمرافق الصحية لها أهمية كبيرة لدخول الفتيات وإبقائهن في المدارس، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق فوائد صحية كبيرة على المدى الطويل. راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

الإجراءات المتشعبة



التي يمكن أن تؤدي ببعض الأطفال إلى ترك المدرسة في وقت مبكر. وبما أن العديد من الأطفال يواجهون معوقات متعددة، هناك حاجة أكبر للحلول الشاملة والمنسقة. ويجب على الحكومات تطوير وتنفيذ استراتيجيات شمولية التعليم والتي ستتخطى الحواجز الأساسية التي يواجهها الأطفال، بالإضافة إلى تحفيز العمل في مختلف القطاعات والاستثمار في الشباب الأكثر عرضة للخطر.

التخطيط، والاستثمار، والتنفيذ، في مختلف القطاعات.

تتطلب العديد من التحديات الرئيسية التي تؤثر على التعلم الإجراءات التي تمتد للوزارات الحكومية والقطاعات المتعددة. قد يكمن سر تحقيق أهداف التعليم في وزارات الصحة والأمن أو البنية التحتية. ونتيجة لذلك، كثيرًا ما يقع الأطفال من خلال الثغرات لأن عدد قليل من هذه الجهات يكون لديها الحوافز أو القدرة على تقديم استراتيجيات شاملة. وتوصي اللجنة بأن تقوم الحكومات بتشجيع التخطيط المشترك والاستثمار والتنفيذ عبر مختلف القطاعات لتخطي الحواجز الأكثر شيوعًا التي تحول دون التعلم.

التخطيط الصحي والتعليمي المشترك، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد على ضمان العمل المنسق بخصوص القضايا الصحية التي لها أكبر الأثر على التعلم. ويمكن أيضًا التأكد من أن المدارس ونظم التعليم تُستخدم كمنصات للتدخلات الصحية وتحسين الصحة (راجع المربع 16). تنمية الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة تتطلب برامج تنمية الطفولة المبكرة (ECD) أسلوبًا منسقًا عبر التعليم والصحة والتغذية، وقطاعات الحماية الاجتماعية.<sup>299</sup> أسلوب متكامل للتحفيز المبكر والتغذية والصحة خلال الألف يوم الأولى الحرجة يُمكن أن يحسن نتائج تنمية الطفل، وأن يضمن أن المزيد من الأطفال والأسر يحصلون على الخدمات، بالإضافة إلى تسهيل الاستخدام الأفضل للموارد.<sup>300</sup> في الواقع، يجد البحث أن آثار التدخلات التغذوية والتحفيز تكون تراكمية، والتدخلات المجتمعية تكون أكثر فعالية بشكل ملحوظ.<sup>301</sup> واجهت بلدان مثل جامايكا ذلك عن طريق إنشاء هيئة واحدة حاكمة لتنمية الطفولة المبكرة تضم ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية التي تتولى المسؤولية والإشراف على تحديد استراتيجيات تنمية الطفولة المبكرة، وتخصيص الموارد، وتنسيق الأنشطة.<sup>302</sup>

مع التخطيط الرسمي للعملية التعليمية أو يكون على استعداد لأي تعطيل بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

• **عمالة الأطفال وأطفال الشوارع:** يشارك نحو 150 مليون طفل تحت سن 14 عامًا في عمالة الأطفال، مما يحرمهم من حقهم في الذهاب إلى المدرسة، ويعرضهم للعنف والاتجار بالبشر.<sup>291</sup> ووفقًا لمصادر الأمم المتحدة، هناك ما يقرب من 150 مليون من أطفال الشوارع في العالم اليوم.<sup>292</sup> هؤلاء الأطفال قد اضطروا إلى مغادرة المنزل بسبب العنف أو تعاطي المخدرات والكحول أو انهيار الأسرة أو الحرب والكوارث الطبيعية أو الفقر، مما يضطرهم إلى محاولة كسب العيش في الشوارع. أطفال الشوارع هم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، وبدون فرص التعليم والعمل، فإن العمر المتوقع لهم يكون قصيرًا جدًا.

• **زواج الأطفال:** واحدة من كل ثلاث فتيات في العالم النامي تتزوج قبل سن 18 عامًا، واحدة من كل تسع فتيات تتزوج قبل سن 15.<sup>293</sup> الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة من المرجح للغاية أن يتركن التعليم في تلك المرحلة ويواجهن خطر الحمل المبكر وغير الآمن - وهن أكثر عرضة بخمس مرات للوفاة أثناء الولادة من النساء الأكثر نضجًا.<sup>294</sup> معظم الذين يتزوجون من الشباب لن ينضموا إلى المدرسة.<sup>295</sup> الفتيات في الأوضاع الهشة والصراعات هن الأكثر عرضة للخطر.<sup>296</sup> أكثر من نصف الثلاثين بلدًا ذات أعلى معدلات لزواج الأطفال هي بلاد هشة أو تحت الصراعات.<sup>297</sup> تكاليف التقاعد عن العمل مرتفعة. في النيجر، التي لديها واحد من أعلى معدلات زواج الأطفال، فإن وفر التكاليف الناتج عن انخفاض نمو السكان مع القضاء على زواج الأطفال وفوائد زيادة التعليم من المرجح أن يكون أكثر من 25 مليار دولار بين عامي 2014 و 2030.<sup>298</sup>

في حين أن كل هذه القضايا تتطلب استراتيجيات مُتميزة تتناسب مع السياق المحلي، فإن عددًا من العوامل المشتركة يظهر كعوامل مساهمة في هذه المشكلات أو العوائق التي تحول دون تقدم - مثل عدم وجود تنسيق للتخطيط وانعدام العمل لدعم الأطفال الذين تمتد احتياجاتهم الحدود القطاعية، أو بعض المعايير الثقافية



يتطلب العمل بنجاح في نهج منسق تحطيم الصوامع. يتطلب هذا القيادة من المركز، وهذا يعني أن رؤساء الحكومات والإدارات المركزية يجب أن يقوموا بتحديد التوقعات والحوافز الواضحة لصناع القرار في الحكومة للعمل معاً لتحقيق أهداف الشمولية. وكثيراً ما تقوم اللامركزية في الميزانيات والسلطة بمساعدة النقل بين القطاعات. وغالباً ما يُمكن للقيادة المحليين من وضعهم أن يقوموا بتحديد وتنفيذ الفرص لدمج الاستثمارات والخدمات حول الأهداف المشتركة، شريطة أن يتم منحهم المرونة للقيام بذلك. وسيكون لهذا أهمية خاصة عندما يقوم قادة المدن سريعة النمو في العالم النامي بإدارة تحديات التحضر.

ستتطلب الشمولية أيضاً الاستثمار الهادف بين القطاعات. على سبيل المثال، التخطيط والاستثمار بين القطاعات هو أمرٌ جوهري لضمان أن أنظمة التعليم تتميز بالمرونة والقدرة على توفير استمرارية التعلم عندما تواجه صدمات غير متوقعة أو حالات الطوارئ.<sup>303</sup> وهذا يشمل التعليم في حالات الطوارئ والتخطيط لحالات الطوارئ للمساعدة على ضمان أن التعليم متاح في المواقع البديلة وأن هناك استجابة سريعة لإصلاح وإعادة بناء البنية التحتية.<sup>304</sup> كما يشمل هذا تعليم مواجهة مخاطر الكوارث لتدريب الطلاب على الإجراءات الأمنية مثل القدرة على التعرف على المهددات<sup>305</sup> وما يجب فعله في حالة الطوارئ. منذ كارثة تسونامي في العام 2004، استثمرت الحكومة الاندونيسية بشكل فعال جداً في مرونة نظامها التعليمي. سبب النجاح كان التعاون القوي بين الوزارات الحكومية<sup>306</sup> ووضع إطار قانوني لإدارة مخاطر الكوارث والذي يعتبر التعليم من القطاعات ذات الأولوية.<sup>307</sup> شمل برنامج تطوير قطاع التعليم في إثيوبيا استراتيجيات التأهب لحالات الطوارئ، مثل تدريب المعلمين ورفع التوعية وجمع بيانات تفصيلية. ويتضمن البرنامج أيضاً استراتيجيات الاستجابة، مثل وضع خطط استجابة لحالات الطوارئ وخلق فرق العمل لتنفيذ ورصد هذه الخطط، وبناء مبانٍ استيعابية على المستوى المحلي في المناطق المعرضة للخطر.<sup>308</sup> تعمل الاستثمارات الهادفة في البنية التحتية أيضاً على تحسين السلامة المدرسية إلى حد كبير. وقد ساعد بناء الأسوار في المناطق المعرضة للخطر مثل باكستان وأفغانستان على منع الهجمات وعمليات الخطف، إلى جانب غيرها من التدابير الأمنية مثل تركيب الأسلاك الشائكة والكاميرات. الاستعداد للزلازل من خلال التحسينات الهيكلية هو أمرٌ حيوي أيضاً، حيث يعيش ما يقرب من 900 مليون طالب وطالبة في جميع أنحاء العالم في مناطق معرضة للزلازل بشكل كبير.

### تعزيز العمل المجتمعي والدعوة لتحدي الأعراف ودعم التغيير المحلي.

معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الاستبعاد من التعليم لا يمكن أن تتحقق عن طريق الحكومات وحدها. تلعب المعايير الاجتماعية والثقافية والدينية دوراً في العديد من أشكال الحرمان - مثل التوقعات حول تعليم الفتيات وعملهن والزواج، وحول مشاركة ذوي الإعاقة في التعليم، وحول التمييز ضد فئات اجتماعية أو عرقية أو دينية معينة. الجهود من القمة إلى القاعدة الرامية إلى تغيير السلوكيات من غير المرجح لها أن تحقق نتائج دائمة إذا كانت مفتقرة إلى الوعي المجتمعي، وإذا لم يتم دعمها من خلال العمل من المجتمعات المحلية والأسر أنفسهم لتحدي وتغيير التوقعات والمعايير. وتوصي اللجنة بأن يقوم القادة على جميع المستويات بتعزيز العمل المجتمعي والدعوة لتحدي الأعراف ودعم التغيير المحلي.

للمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني أيضاً دورٌ حاسم في تصميم وتقديم الخدمات ودعم الشباب المحرومين حيث أن بإمكانها تصميم الخدمات بشكل وثيق بطريقة تعجز عنها التدخلات المركزية في كثير من الأحيان. في كثير من الأحيان

يعمل كلٌّ من المجتمع أو شركاء المجتمع المدني بشكل أفضل وبمرونة عبر الحدود القطاعية التقليدية من أجل تقديم حلول شاملة للأطفال ذوي الاحتياجات متعددة، مثل أطفال الشوارع أو الأطفال المشردين، ومن أجل الاستجابة بشكل فعال للاحتياجات الجديدة والمتغيرة، مثل دعم الأطفال في حالات الطوارئ. للاستفادة من نقاط القوة تلك، ينبغي على الحكومات أن تستثمر في الحلول المدفوعة من قبل المجتمعات المحلية، وأن تضمن أن قادة المجتمع المحلي يشكلون عنصراً أساسياً في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الشمولية.

يلعب العمل المجتمعي والدعوة دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى منع الزواج المبكر. في شمال إثيوبيا، دعمت منظمات المجتمع المدني ورش العمل التي جمعت زعماء دينيين مع الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون على مستوى المناطق لتكوين مفهوم بشأن الحقوق القانونية للفتيات وتعزيز قدرة القضاة والشرطة على فرض السن القانونية للزواج. وساعدت الدعوة عبر الحدود التقليدية على تغيير المواقف وأدت إلى انخفاض تدريجي في عدد الزيجات المبكرة. في كينيا ومالawi وزامبيا، فإن الجماعات المحلية، بمساعدة منتدى مؤسسة التربية والتعليم للمرأة الأفريقية، تقوم بدعم مجموعة من المبادرات التوجيهية والنوادي المدرسية والتدريب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والتوعية لتشجيع الأمهات الشابات لاستئناف التعليم. وهذه المبادرات تساهم في تمكين الفتيات، وتعزيز وضعهن الاقتصادي وزيادة فرص مواظبتهن على الدراسة<sup>309</sup> (راجع المربع 17).

### الابتكار للالتحاق بالتعليم.

التحديات المعقدة التي تواجهها الفئات المستبعدة غالباً ما تكون المحفز الرئيسي للابتكارات في مجال توفير التعليم. عادة ما يُحقق توفير التعليم التقليدي في تلبية احتياجات الفئات المستبعدة، توصي اللجنة أن الشمولية يجب أن تكون بنفس أولوية الابتكار. كما هو الحال مع الجهود المبذولة لدعم الابتكار على نطاق واسع، فإن الابتكار في الشمولية سيتطلب تمويلاً مرناً ودعمًا مُشكلاً للقدرات بالإضافة إلى الاستثمارات في إيجاد وتبادل وتقييم أفضل الأساليب الجديدة وخلق بيئة تنظيمية مواتية مما يجعل من الوسائل غير التقليدية لتوفير التعليم أمراً ممكناً. يمكن أن يكون للابتكارات في توفير الخدمة التعليمية أثراً فعالاً بشكل خاص في مساعدة الأطفال من ذوي الإعاقة على الالتحاق بالآلية التعليم والإنماج بها من خلال التعديلات التي تُجرىها على فصول التعليم وعلى المواد المستخدمة في التدريس.<sup>310</sup> يمكن للتكنولوجيا أن تساعد على زيادة فرصة الحصول على أشياء بسيطة منخفضة التكلفة مثل النظارات،<sup>311</sup> والكتب المطبوعة بحروف كبيرة والأجهزة التي تساعد على السمع والحركة. تساعد مبادرات مثل مختبرات من أجل المكفوفين الطلاب المكفوفين وضعاف البصر في أفريقيا من خلال التكنولوجيا الحوسبية والتدريب. تستخدم مبادرة تقنية تحويل النص إلى كلام لمسح النصوص وقراءتها بصوت عالٍ للأفراد من ذوي الإعاقات البصرية. يُمكن للتوسع المبكر لهذه التكنولوجيات بتكلفة منخفضة أن يُمكن ملايين الأطفال من ضعاف البصر والمكفوفين من التعلم في نفس الفصل الدراسي وبنفس المحتوى كما أقرانهم.

ويمكن للتكنولوجيا أن تلعب دوراً محورياً في توليد خيارات جديدة للتعليم مبتكرة ومرنة ومنخفضة التكلفة للأطفال في حالات الطوارئ. على سبيل المثال، تصل هيئة التعليم الإلكتروني بالسودان إلى الأطفال المتضررين من النزاعات من خلال ألعاب الرياضيات التطبيقية على أقراص تفاعلية، إلى جانب توفير الطاقة الشمسية والأخصائيين الاجتماعيين المدربين على المناهج التعليمية الصديقة

## المربع 17. تعليم الفتيات

- استهداف التمويل للفتيات المهمشات وجعل المدارس بأسعار معقولة من خلال إلغاء الرسوم، والحد من التكاليف غير المباشرة، وتقديم التحويلات النقدية المستهدفة عند الاقتضاء.
- جعل المدارس آمنة والاستجابة لاحتياجات الفتيات عن طريق التأكد من أن الرحلة إلى المدرسة آمنة وتوفير المرافق المدرسية المناسبة من ضمن تدابير أخرى.
- دعم إعادة قبول الفتيات اللاتي انقطعن عن التعليم مثل الأمهات الصغيرات.
- دعم الدفاع وجهود المجتمع بما في ذلك الجهود الرامية إلى معالجة الأعراف الاجتماعية المقيدة ومعالجة الزواج المبكر.
- تطوير البرامج المجتمعية لدعم وتمكين الفتيات المهمشات.
- الاستثمارات والتدخلات بين القطاعات المستهدفة لمعالجة مجموعة من العوامل الأوسع نطاقاً لحرمان الفتيات من التعليم " - مثل الشراكات بين قطاعي التعليم والصحة لتحسين وتعزيز الصحة والتثقيف الجنسي.

تجمع بعض الأساليب الأكثر نجاحاً بين هذه الإجراءات. تجمع برامج مجموعة كامفيد في أفريقيا جنوب الصحراء بين التحويلات النقدية، ومجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم والبرامج لتعزيز طموح الفتيات والثقة بالنفس. تبلغ نتائج تقييم التعلم للفتيات المهمشات الذين يحصلون على دعم كامفيد تقريباً ثلاثة أضعاف مقارنة بالفتيات اللاتي لم يحصلن على الدعم.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



نيك كونارد / الإدارة البريطانية للتنمية الدولية (DFID)

تلتحق اليوم المزيد من الفتيات في المدارس على مستوى العالم أكثر من أي وقت مضى، ولكن يُقدر عدد الفتيات اللاتي لا يذهب إلى المدرسة بنحو 31 مليون فتاة في سن المدرسة الابتدائية و 32 مليون فتاة في سن المدرسة المتوسطة. أفريقيا جنوب الصحراء بها تكافؤ بين الجنسين في التعليم، اثنين فقط من أصل 35 دولة. في جنوب وغرب آسيا 80 في المئة من الفتيات من غير المرجح أن يلتحقن بالمدرسة، مقارنة بنسبة 16% من البنين. تضيق فجوات الالتحاق بين الفتيات والفتيان عندما يتداخل الجنس مع الفقر وأي عيوب أخرى، حيث تبقى الفتيات في المدرسة بنسبة أقل ويتعلمن بنسبة أقل. تواجه الفتيات تحدياً صعباً لا سيما في مرحلة المراهقة والانتقال إلى المرحلة الثانوية. تشمل العوائق الرئيسية التي تواجه الفتيات الفقر، والأزمات والصراعات، والأعراف الاجتماعية المقيدة، وعدم توفير أحكام مناسبة أو مرافق، وعمالة الأطفال، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والزواج المبكر، والحمل المبكر.

يمكن لتعليم الفتيات أن يكون له نتائج قوية من خلال مجموعة من التدابير، كما يمكن أن يكون له تأثيراً مساعداً في العديد من جوانب التنمية. حيث إن كل سنة إضافية من التعليم المدرسي للفتيات يؤدي إلى زيادة قدرها حوالي 10 في المئة من الأرباح. عندما تكسب المرأة تستثمر 90 في المئة من دخلها في أسرتها، مقارنة بنسبة 30-40 في المئة من دخل الرجل. زيادة قدرها عام واحد في التحاق الفتيات بالمدارس يرتبط بانخفاض في الوفيات بنسبة 4.2 في المئة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات و 3.7 في المئة من النساء والرجال في البلدان ذات الدخل المنخفض. حيث تميل الفتيات المتعلّقات إلى الزواج في وقت لاحق وتنجب أطفالاً عديمي أكثر صحة، مع تحقيق فوائد تنمية ونمو واسعة النطاق ناشئة عن مستويات الخصوبة المخفضة. إنهن أكثر قدرة على حماية أسرهن من الصدمات وبإمكانهن المشاركة والقيادة داخل مجتمعاتهن وخارجها. الطفل الذي تستطيع أمه القراءة من المحتمل أن يعيش بنسبة 50 في المئة بعد سن الخامسة، ويتلقى التلقيحات بنسبة 50 أكثر، ويتضاعف لديه احتمالية الالتحاق بالمدرسة. تمكين الفتيات من الذهاب إلى المدرسة، والبقاء في المدرسة والتعلم يتطلب مجموعة من الإجراءات تتضمن:

- الاستثمار في جودة التعليم والمناهج، والميزات، والاستراتيجيات التي تراعي الفروق بين الجنسين وتعكس احتياجات الفتيات.

## التشريعات القومية والعمل الدولي.

سيطلب توفير التغيير الدائم اتخاذ إجراءات منسقة على مستويات عديدة، من السياسة والاستثمار إلى العمل المحلي. وتوصي اللجنة بأن على القادة دعم مساعي الشمولية بالتعاون مع التشريعات الوطنية والعمل الدولي. يلعب القادة العالميون والوطنيون دوراً حاسماً في تحفيز هذه الجهود مع وجود قيادة قوية وواضحة. يُمكن للتشريعات أن تلعب دوراً هاماً في التصدي لظاهرة الاستبعاد من التعليم، وذلك بسبب آثاره المباشرة وأيضاً بسبب الرسالة الواضحة التي يرسلها عما تتوقعه الدولة والمجتمع.

للطفل. تتيح الإصدارات غير المتصلة بالإنترنت لمنصات الهواتف الخلوية مثل KA Lite فرصة التعلم في المراكز حيث يكون الاتصال بالإنترنت محدوداً. يستخدم الأطفال اللاجئين في لبنان التوت بي، وهو حاسوب منخفض التكلفة يحتوي على برامج تعليمية. يمد التوت بي الأطفال في المراكز المجتمعية بإمكانية الوصول إلى المواد التعليمية والألعاب والبرامج المصممة من أجل تعليم الترميز (البرمجة) والحساب وتعليم العلوم. العديد من هذه المبادرات تعمل بشكل تجريبي أولي، ولذلك فهناك حاجة إلى المزيد من الاستثمارات والتقييم والتنسيق وخاصة مع تطور هذا المجال بشكل أكبر.<sup>312</sup>

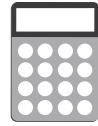
دعم مساعي الشمولية بالتعاون مع



تُظهر التشريعات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال قوة العمل الجماعي لتغيير القوانين والمواقف والممارسات. قامت المسيرة العالمية لمناهضة عمالة الأطفال، وهي حركة شعبية تقودها كايلاش ساتيارثي، بحشد الأفراد والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من 103 دولة منذ عام 1998. وقد أدى العمل الذي قامت به المنظمة إلى صياغة واعتماد اتفاقيات بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والحد الأدنى لسن عمالة الأطفال من قبل منظمة العمل الدولية. في حين أنه لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه، فإن إدخال المعايير الدولية كان لها تأثير كبير. يوجد لدى العديد من البلدان في الوقت الراهن تشريعات وطنية لتحديد أقل سن للعمل، مع وضع عقوبات قانونية لردع أي انتهاك. اليوم، تعتمد المزيد من الشركات الدولية الممارسات المسؤولة اجتماعيًا وتواجه بشكل ممنهج مشكلة عمالة الأطفال في سلاسل التوريد الخاصة بهم، وغالبًا ما تواجه تلك الشركات المقاطعة العامة إذا وُجد أنها تستخدم عمالة من الأطفال. يؤدي هذا إلى شراكات جديدة بين القطاعات لدعم مسارات بديلة للأطفال العاملين وإلى تغييرات في سياسة سوق العمل.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن للقيادة الواضحة والمنسقة أن تساعد على نحو مماثل لدعم الجهود الوطنية من خلال رفع مكانة القضايا الهامة والمجموعات الرئيسية، والدعوة لتحسين العمل والاستثمار، ودعم التعلم المشترك والبحث والتطوير (R&D)، والسعي إلى اللوائح التنظيمية والمساءلة الدولية. ساعدت الحملات الدولية رفيعة المستوى لإنهاء الزواج المبكر في السنوات الأخيرة على السرعة باتخاذ الإجراءات. دعت أول قمة "للفتاة العالمية" في عام 2014 لإنهاء "ختان الإناث والزواج المبكر والقسري"، وشارك في استضافتها وزارة التنمية الدولية البريطانية واليونيسيف، كما أنها حصلت على أكثر من 180 التزامًا من الحكومات والمجتمع المدني لوضع حد لكلا الممارسات. تلك الالتزامات يتم

#### 4. التمويل: زيادة وتحسين تمويل التعليم



يتطلب تعليم جميع الأطفال المزيد من المال، وضمان إنفاق الأموال بشكل أفضل. نسق هذا التقرير ثلاثة مجالات من تحول التعليم: الأداء والابتكار، والشمولية. لا يؤدي تطبيق الإصلاحات في هذه المجالات الثلاثة إلى تحسين تأثير الاستثمار في التعليم فقط، ولكن يكون له أهمية بالغة أيضًا في حشد المزيد من الموارد من أجل التعليم. يبين هذا القسم تحول التعليم الرابع - كيف يمكن للحكومات والمجتمع الدولي والمستثمرين زيادة تمويل التعليم وضمان استخدامه على نحو فعال.

بحثت توصيات وتوقعات وأهداف لجنة التمويل عن طريق تحليل مفصل للخيارات المختلفة للتمويل ومشاورات واسعة النطاق التكلفة بخيارات تمويل صعبة شملت الأفراد في البلدان النامية والبلدان المانحة والمؤسسات. وقد أبرز هذا العمل العديد من القضايا الرئيسية. أولاً، بساطة الدعوة إلى زيادة الموارد على أساس تحليل فجوة التمويل لم تكن ولن تكون فعالة، وخاصة في بيئة اليوم المليئة بالشكوك الاقتصادية والجيوستراتيجية، والقيود المالية، وفي بعض الحالات السخرية مما قد يحققه هذا التمويل. ثانياً، إثبات أن الموارد يمكن أن تتفق بشكل أكثر كفاءة وأكثر فعالية لتحقيق نتائج محددة سيكون ضروريًا من أجل حشد المزيد من الموارد محليًا أو دوليًا. ثالثاً، سيستمر التمويل الدولي في لعب دورًا رئيسيًا، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، ويجب تقليبه. ومع ذلك فإن الزيادة

دعماً عن طريق العمل السريع لمواجهة زواج الأطفال في 12 بلداً من البلدان التي تنتشر بها تلك الممارسات. وقد تم تعزيز ذلك من خلال القمة الأولى للفتيات الأفريقيات من أجل إنهاء زواج الأطفال في عام 2015، والتي جمعت بين الحكومات والمجتمع الدولي والشباب ومنظمات المجتمع المدني. قام الرؤساء الأفارقة بالتزام مشترك للقضاء على زواج الأطفال بحلول عام 2030. وافقت كل من بوركينافاسو وغانا وموزمبيق وأوغندا وزامبيا جميعاً على وضع استراتيجيات وطنية، في حين التزمت إثيوبيا بالمضي قدماً في تنفيذ خطتها الوطنية.

قوة العمل الجماعي الدولي هو أيضاً وراء الجهود التي يبذلها البنك الدولي واليونيسيف لبناء شبكة عمل عالمية جديدة لتنمية الطفولة المبكرة - وهي حركة عالمية لتوسيع نطاق مبادرات تنمية الطفولة المبكرة، والممارسات الجيدة، والتمويل بين البلدان النامية. وتشمل الأولويات: توسيع نطاق الوصول إلى دعم جيد لأولياء الأمور، وبرامج رعاية الأطفال ومرحلة ما قبل المدرسة، بالإضافة إلى تطوير القوى العاملة لتنمية الطفولة المبكرة وجمع بيانات وأدلة أفضل؛ وتشجيع الدعوة بخصوص مقدر تنمية الطفولة المبكرة إلى إعطاء الأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين، بداية أفضل في الحياة.<sup>13</sup> يساعد العمل الجماعي المماثل على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المدارس والمؤسسات التعليمية. وقد تم التوقيع على إعلان المدارس الآمنة من قبل أكثر من 50 بلداً. التزم الموقعون بتشجيع مواصلة التعليم أثناء النزاعات المسلحة، وإلى بذل كل ما في وسعهم لمنع الهجمات على المدارس والمعلمين والطلاب، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تجنب إثارة الهجمات وتقديم خطوات ملموسة وواقعية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري خلال الحرب.

الكبيرة في التمويل المحلي ستكون ضرورية لجميع البلدان ويمكن تحقيقها فعلاً. وأخيراً سد الفجوة التمويلية سوف يتطلب اتخاذ إجراءات من جميع الشركاء، والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) لتقديم أفضل الفرص الحالية لإحداث تغيير جذري في اللعبة لتمويل التعليم العالمي سواءً من حيث نطاق التنفيذ أو تحسين الفعالية.

**تدعو اللجنة لدمج التمويل بين البلدان النامية والمجتمع الدولي.** وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، فإن البلدان النامية تلتزم بزيادة التمويل المحلي وإصلاح التعليم لضمان استخدام التمويل على نحو فعال لتحسين إمكانية الوصول والتعلم. يضمن المجتمع الدولي بدوره أن الدولة التي تقوم بتنفيذ هذه الالتزامات يمكنها الوصول إلى التمويل والدعم الدولي الذي تحتاجه. ينبغي عدم منع أي بلد ملتزم بالاستثمار والإصلاح من تحقيق أهدافه بسبب نقص الموارد. هذا الالتزام أحرزه المجتمع الدولي بالفعل من خلال قرار داکار "التعليم للجميع"،<sup>14</sup> نطاق أهداف الأمم المتحدة للألفية والتنمية المستدامة، وهو استثمار جيد أثبت جدواه. ومع ذلك لم يتم الوفاء بهذا الالتزام.

**لتحقيق إدماج التمويل، قدمت اللجنة ثلاث توصيات لزيادة وتحسين التمويل المحلي والدولي للتعليم من جميع المصادر، مدعمة بتدابير لتحتمل كل بلد مسؤولياتها والتزاماتها (انظر التوصية 12):**

1. **حشد المزيد من الموارد المحلية للتعليم.** وقد يتطلب هذا من الحكومات زيادة كبيرة في الاستثمار العام في التعليم من خلال تكريس المزيد من عائدات النمو للتعليم، وإعادة توزيع الإنفاق على التعليم، وتحسين حشد الإيرادات العامة. وينبغي على الحكومات أن تنظر في إعادة تخصيص الموارد، على سبيل المثال دعم الطاقة باهظة الثمن، وتحسين التحصيل الضريبي (بما في ذلك التصدي للتهرب من دفع الضرائب)، وتخصيص موارد للتعليم، إلى جانب إجراء إصلاحات ضريبية بشكل أوسع.

2. **زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فعاليته.** وهذا يتطلب التفكير الابتكاري باستخدام هذا الدليل على النحو الوارد في هذا التقرير، وكيفية تشجيع صانعي القرار الرئيسيين لإعطاء أولوية أكبر للتعليم؛ وكذلك قيادة أقوى والدعوة إلى تشجيع زيادة التمويل من الجهات المانحة، والمستثمرين، وأصحاب الأعمال الخيرية. وسوف يتطلب أيضاً المزيد من التعاون متعدد الأطراف، ونشر ورصد التحسينات في التمويل الدولي، والابتكار في التمويل لحشد مصادر جديدة للتمويل وشرائط جديدة.

3. **إنشاء آلية استثمار بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) للتعليم لنقدية تمويل محسن.** يمكن أن يستفيد التعليم من فرص البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) الحالية الفريدة من نوعها والاستفادة بشكل كبير من قواعدها الرأسمالية. إن آلية الاستثمار تسمح للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) العمل أكثر كنظام يعمل على تحفيز تحديد أولويات التعليم، وتفعيل نفوذ تمويل هذه البنوك ليكون لها تأثير أكبر.

**ويتوقف نجاح توصيات التمويل الثلاثة على تنفيذ عمليات تطوير المقترحة في هذا التقرير على نطاق أوسع.** وتهدف هذه الإصلاحات إلى التغلب على العقبات الرئيسية التي أعاق نمو التمويل الفعال حتى الآن. يتطلب حشد التمويل المحلي والدولي الجديد توافر الثقة في أن الاستثمار المستهدف يحقق النتائج فضلاً عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لخفض الفاقد وانعدام الكفاءة. الابتكار في الطرق التي يتم بها تنظيم التعليم وتوفيره ستكون حاسمة لتمكين التوسع التعليمي مع تحقيق

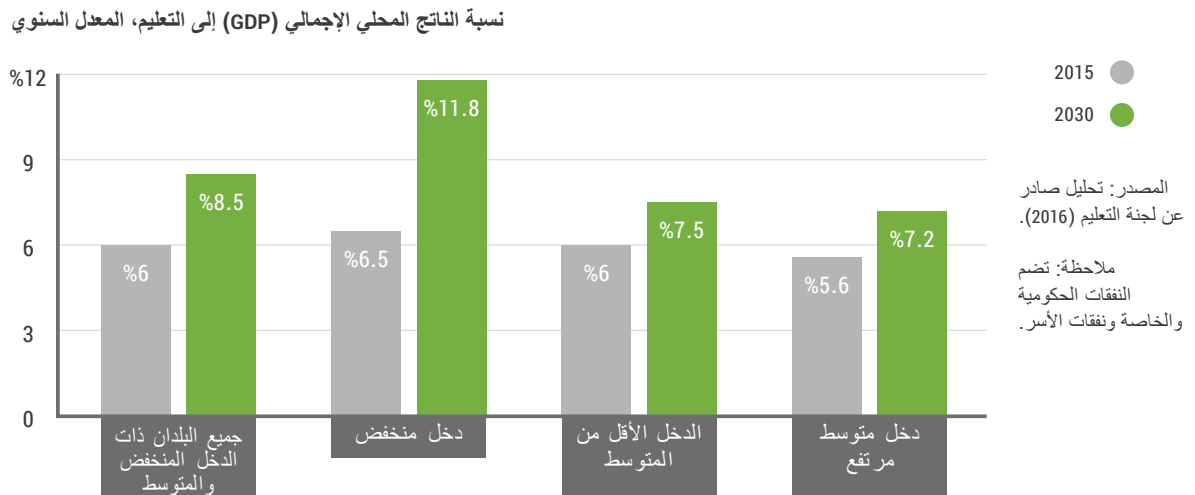
أقصى قدر من التأثير. للتأكد من أن زيادة التمويل من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الالتزام بالتعليم الشامل، فسوف يتطلب ذلك من الهيئات التعليمية أن تستهدف الاستثمار في إدماج الأطفال المحرومين بحرص. سيكون حشد التمويل الأكثر فعالية - وكذلك زيادة التمويل - ضرورياً لضمان أن تكون النظم التعليمية ذات موارد كافية، وبشكل التخطيط المالي السليم دعامة أساسية لأداء النظام. وسوف تساعد تطورات التعليم الأربعة هذم - الأداء والإبداع والشمولية والتمويل - على إنشاء جيل التعلم.

## خطة استثمارية لجيل التعلم

تتطلب رؤية اللجنة لجيل التعلم إلى زيادة مجموع الإنفاق على التعليم - من النفقات المحلية والدولية مجتمعة - بشكل مطرد من 1.2 تريليون دولار سنوياً اليوم إلى 3 تريليون دولار بحلول عام 2030 في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. يمثل هذا زيادة في إجمالي الإنفاق (العام والخاص) على التعليم من متوسط قدره 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في البلاد إلى 8.5 في المئة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط (انظر الشكل 31). يوجد المزيد من التفاصيل عن التكلفة المفترضة لهذه الأرقام ومسار التمويل المقترح لبلوغ هذه الأهداف في الملحق 1. وضعت توقعات الإنفاق والتكاليف الخاصة باللجنة بناءً على تحليل مفصل يتعلق بأقصى معدلات التوسع والتطور التي يمكن تحقيقها وأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة يمكن من خلالها تحقيق هذه المعدلات. ومن أجل تحقيق هذا التوسع، ستحتاج البلدان إلى تمويل طويل المدى ومستدام ويمكن التنبؤ به. ويعد هذا الأمر أمراً حيوياً خاصة في مجال التعليم، حيث إن الغالبية العظمى من النفقات تكون متكررة وضرورية لسداد رواتب المعلمين.

وتقتضي اقتراحات اللجنة وجود المزيد من الإنفاق والإنفاق الأكثر ذكاءً. لا يمكن أن تكون زيادة الاستثمار وتحسين الكفاءة بديلاً عن بعضهما البعض. وكلاهما ضروري، ليس فقط لأن زيادة الاستثمار ستكون مطلوبة في كثير من الأحيان لتنفيذ التدابير المقترحة لتحقيق أكبر كفاءة. وتشير تقديرات الإنفاق

الشكل 31. إن تحقيق رؤية اللجنة بحلول عام 2030 سيتطلب زيادة الإنفاق على التعليم



وتقوم خطة الاستثمار المقترحة للجنة على المبدأ الأساسي القائل أن المسؤولية الرئيسية عن تمويل التعليم الابتدائي والثانوي تقع على عاتق الحكومات المحلية، وبما يتماشى مع هدف التنمية المستدامة الرابع. وتشير الخطة إلى أن الحكومات ستمول التوسع التدريجي نحو التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع الفتيات والفتيان بحلول عام 2030.<sup>16</sup> بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للأهمية

والتكاليف الخاصة باللجنة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، بما يتماشى مع توصيات هذا التقرير. كما تشير تقديرات التكاليف إلى أن الابتكار سيقفل من تكاليف الوحدة الحالية، لاسيما في المرحلة ما بعد الثانوية.<sup>315</sup> يلخص المربع 18 كيفية تأثير الكفاءة والفعالية على التكاليف ونواتج التعليم في البلدان ذات الدخل المنخفض.

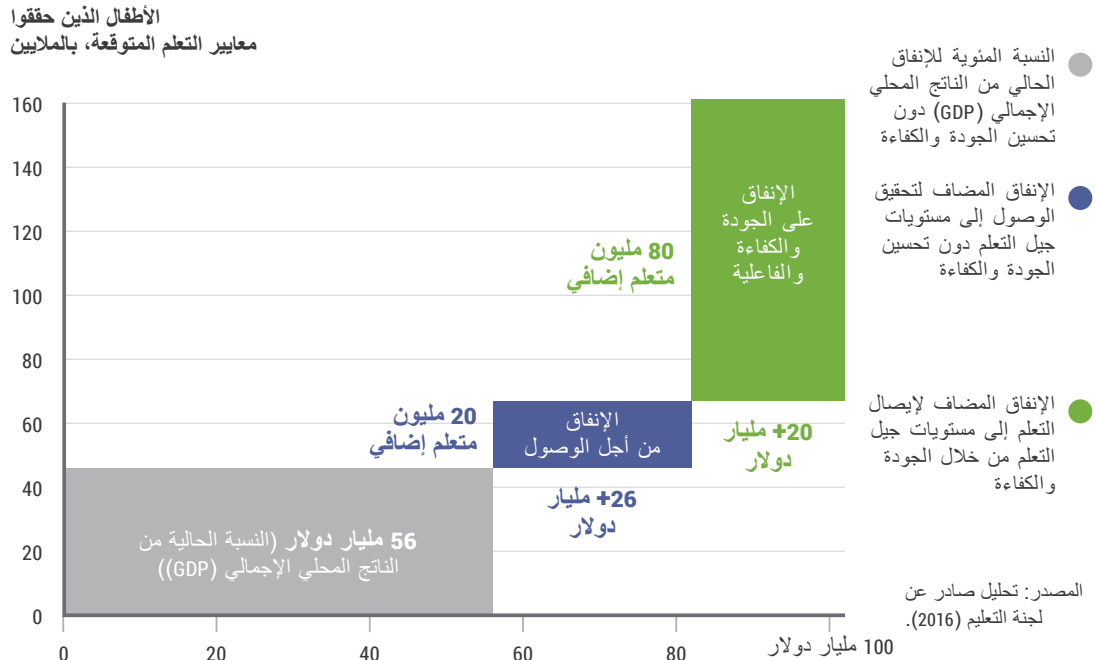
## المربع 18. قيمة الإنفاق الأكثر فاعلية: توضيح للبلدان ذات الدخل المنخفض

الإنفاق الحالية. ويوضح الخط الأزرق ما الذي يمكن أن يحدث إذا تمت زيادة التمويل من أجل تلبية أهداف التسجيل الخاصة باللجنة في عام 2030. في حالة إضافة المزيد من النفقات دون وجود أي إصلاح يتعلق بكيفية إنفاقها، فإن التكاليف ستصل إلى 82 مليار دولار؛ وسيلتحق بالمدرسة 67 مليون طفل وشباب من مرحلة التعليم ما قبل المدرسي وحتى التعليم ما بعد الثانوي، ويتلقون التعليم اللازم، بينما سيفقد 201 مليون طفل وشباب آخرون معايير التعلم على الرغم من التحاقهم بالمدارس. سيبلغ متوسط تكاليف كل طالب يفي بمعايير التعلم 1,215 دولار في كلتا هاتين الحالتين. سيؤدي تنفيذ الإصلاحات والابتكارات الموصى بها، من خلال زيادة الكفاءة والجودة، إلى رفع التكاليف بزيادة قدرها 20 مليار دولار فقط بحلول عام 2030، ولكنها ستكون أكثر من ضعف عدد الطلاب الذين أوفوا بمعايير التعلم ليصل عددهم من 67 مليون إلى 161 مليون طالب. في المتوسط، سيقفل ذلك من تكلفة الوحدة لكل طالب تعلم من 1,215 دولار إلى 631 دولار، مما يحقق وفورات كفاءة بنسبة أكثر من 50 في المائة.

هناك مجموعة من الإصلاحات التي تم اقتراحها في هذا التقرير لتحسين الكفاءة وتحقيق نتائج أفضل. وستكون لبعض التدابير، مثل تقليل الخسائر من خلال التصدي للفساد والمراقبة الأساسية، أثر نهائي على خفض التكاليف. وستكلف أخرى القليل جدًا، مثل تحسين مشاركة المجتمع المحلي والمساءلة. وستزيد فئة أخرى من التكاليف. وتشمل هذه الفئة التدريب أثناء الخدمة والمواد اللازمة للتعلم بشكل أفضل، ووضع تقييم واسع النطاق للطلاب، والوصول إلى الإنترنت وتحسين استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتقديم الدعم المالي للطلاب الفقراء. في البلدان ذات الدخل المنخفض، يتمثل الأثر الصافي لهذه الحزمة الإجمالية من الإصلاحات في إضافة 25 في المائة مقارنة بالتكلفة الأساسية والتي فيها لا يتم تنفيذ مثل هذه الإصلاحات لتحسين التعلم والكفاءة وزيادة الإنفاق لتحقيق أهداف التسجيل فقط.

الشكل 32 يوضح هذا الأمر من خلال عرض توقعات التكاليف النسبية وأثر زيادة الإنفاق ورشادته في البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2030. ويوضح الخط الرمادي ما الذي يمكن أن يحدث إذا تم الحفاظ على مستويات

## الشكل 32. التأثير على تعلم الطلاب: الإنفاق الأكثر فاعلية في البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2030



الحاسمة للسنوات الباكورة من عمر الطفل في نجاحه التعليمي المستقبلي ومن ثم تشكيل خيارات استثمارية عبر الاقتصادات المتقدمة، يجب القيام باستثمارات مماثلة في الاقتصادات النامية. لذلك، فقد تخطت اللجنة هدف التنمية المستدامة من خلال إدراج التمويل العام الشامل لمدة عامين بالنسبة للتعليم ما قبل الابتدائي في جميع البلدان.<sup>317</sup> وتشمل الخطة أيضاً زيادة كبيرة في تمويل مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، ليصبح في المتناول من خلال إجراء الإصلاحات والابتكار في كيفية تقديمه.<sup>318</sup>

**سيطلب تمويل رؤية اللجنة بهذا كبراً من جميع الشركاء المحليين والدوليين.** وتتوقع اللجنة أن تتحمل الحكومات المحلية جزءاً كبيراً من جهود التمويل، والتي سيمثل التزامها نحو الإصلاح والاستثمار الدافع الأهم في الوصول إلى جيل التعلم. من خلال توزيع الأرباح الناتجة عن النمو وتعبئة الموارد المحسنة، فمن المتوقع أن يزداد الاستثمار العام في التعليم بنسبة 7 في المائة تقريباً ليبلغ في المتوسط 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحلول عام 2030 في جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.<sup>319</sup>

ومن أجل الإخطار عن توقعات تمويل الحكومة المحلية، فقد أجرت اللجنة تحليلاً للإيرادات والنفقات والضرائب الحكومية ومخصصات التعليم في الميزانيات الحكومية لتحديد النطاقات التي تحققت سابقاً وبعض محددات هذه النطاقات. ويظهر التحليل أنه في السابق كانت الحكومات قادرة على جمع حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لصالح الإيرادات والنفقات الحكومية حسب ارتفاع الدخل. وقد بلغت النفقات الحكومية في المتوسط 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2015 في البلدان ذات الدخل المنخفض، و27 في المائة في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط، و32 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. وستوفر هذه الدينامية بعض التمويل اللازم. بالإضافة إلى ذلك، تطالب توقعات اللجنة من الدول التي تقل إيراداتها المجمعة

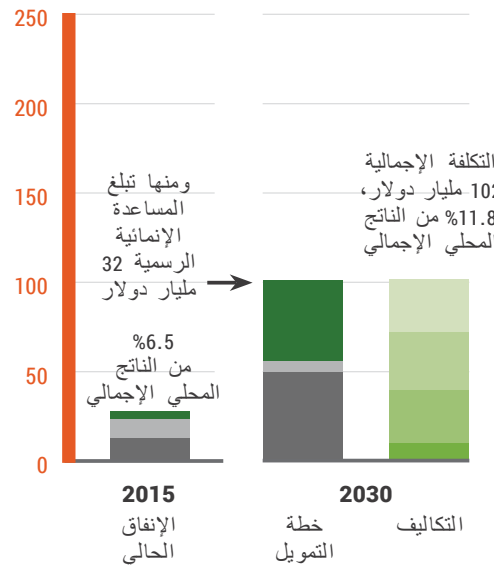
عن متوسط مستوى دخلها رفعه إلى هذا المستوى، وتطلب من الدول التي توجد عند هذا المستوى أو أعلى أن تحافظ عليه. وتشير تقديرات اللجنة إلى أنه بإمكان الدول النامية زيادة متوسط نفقاتها العامة الشاملة من 27 إلى 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مدى السنوات الـ 15 المقبلة. ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن كيفية تحقيق أهداف الإنفاق المحلي وإصلاح الأنظمة الضريبية. ولكن إن كان عليها الوصول إلى جيل التعلم، فستكون بحاجة إلى زيادة حصة التعليم في الإنفاق العام في البلدان النامية خلال العقد ونصف القادمين من 15 إلى 19 في المائة. ويبدو هذا الأمر جيداً في حدود الإمكان ويعكس نوع التحول في أولويات الميزانية الذي شهدته عدد من البلدان التي تعهدت بزيادة الاستثمار في مجال التعليم - مثل بنين والنيجر والسنگال وغانا.

وبالإضافة إلى الإنفاق المحلي للحكومات، فقد أخذت اللجنة أيضاً بعين الاعتبار النفقات المحتملة التي تتحملها الأسر الخاصة. وتتوقع اللجنة انخفاض إنفاق الأسر على التعليم ما قبل المدرسي وحتى التعليم الثانوي إلى حد كبير جداً، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، وزيادتها مع التدرج صعوداً في المرحلة التعليمية وحتى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي. وإجمالاً، فمن المفترض أن تمثل هذه النسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحلول عام 2030.

ومع النمو المتوقع وإعادة تخصيص الموارد المحلية لقطاع التعليم، فضلاً عن إنفاق الأسر المفترض، سيلزم توفير 3 في المائة فقط من إجمالي التمويل من مصادر دولية. ومع ذلك، ستكون هذه الموارد مهمة، لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض، التي ستظل بحاجة إلى تمويل دولي إجمالي للتعليم ليرتفع بمعدل 11 في المائة سنوياً، من التمويل الحالي البالغ قدره نحو 16 مليار دولار سنوياً ليصل إلى 89 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، أو بمتوسط سنوي قدره 44 مليار دولار بين عامي 2015 و2030. وسيتميز زيادة المساعدات الميسرة

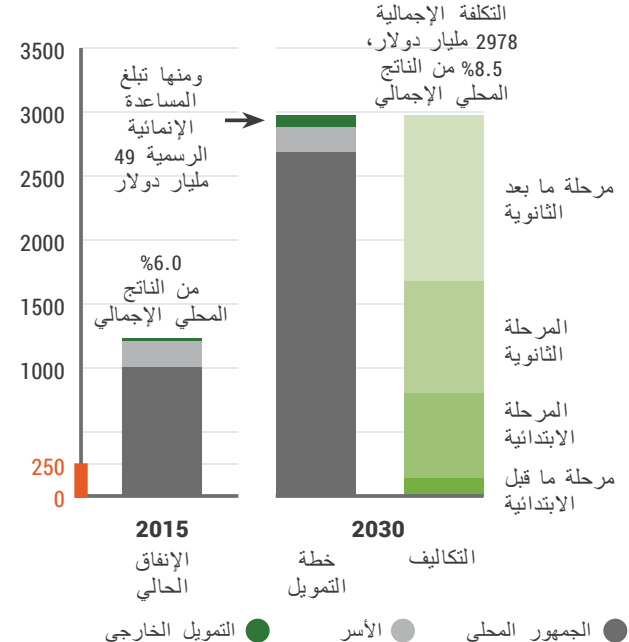
### الشكل 33. مسار تكاليف وتمويل توضيحي لجيل التعلم

البلدان ذات الدخل المنخفض:  
بمليار دولار، الأسعار القائمة لعام 2014



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم (2016).

جميع البلدان ذات الدخل المنخفض  
البلدان: بمليار دولار، الأسعار القائمة لعام 2014



في الميدان الاقتصادي (OECD) لعام 2030. في المسار التمويلي للجنة، تتلقى البلدان ذات الدخل المنخفض في الوقت الراهن ثلثي التمويل الخارجي بحلول عام 2030؛ ويذهب ربع هذا التمويل للبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط؛ ويذهب العُشر إلى البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.

ومن الواضح أن البلدان ذات الدخل المنخفض تواجه التحدي الأكبر في تمويل التعليم (راجع الشكل 33). ستكون هذه البلدان موطناً لما يقرب من 20 في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في العالم (من ثلاثة أعوام إلى 18 عاماً) بحلول عام 2030، وبدون هذا الدعم، ستختلف تلك البلدان عن الركب بشكل يتعذر تداركه. على الرغم من أن الأرقام الموضحة أعلاه هي معدلات جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والأقل من المتوسط، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض وحدها تتوقع اللجنة أن يحتاج إجمالي الإنفاق العام والخاص إلى ما يقرب من ضعف النسبة الحالية وقدرها 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ليصل إلى 11.8 في المائة في عام 2030. ولن يتحقق ذلك بدون دعم دولي قوي (يغطي حوالي نصف إجمالي تكاليف التعليم)، وكذلك بعض النفقات الأسرية الدائمة على مرحلة ما بعد التعليم الثانوي. وفي المقابل، ونظراً

العامة المقدمة من الجهات المانحة لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD DAC) الخاصة بالتعليم من القيمة البالغة 13 مليار دولار سنوياً إلى 49 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، أو بمتوسط قدره 25 مليار دولار سنوياً بين عامي 2015 و2030. وسيطلب ذلك زيادة إجمالي المساعدات الميسرة من 0.3 إلى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD DAC). وهذا هو الهدف المنشود والذي يتمشى مع وعد هدف التنمية المستدامة، ولكنه حتى الآن لا يزال أقل من الهدف طويل المدى المتفق عليه لمستوى المساعدات البالغ 0.7 في المائة. وقد ضمت اللجنة صوتها إلى الآخرين في مناشدة الدول الغنية لتنفيذ الهدف البالغ 0.7 في المائة في أقرب وقت ممكن. سيطلب الوصول إلى 89 مليار دولار أيضاً زيادة حصة جميع المساعدات الميسرة التي تذهب إلى التعليم من 10 إلى 15 في المائة، وهو نفس المستوى الحالي تقريباً المخصص للصحة. وسيعني ذلك عملياً أن المساعدة الإنمائية الرسمية العامة المخصصة للتعليم العالمي ستقدر بـ 0.07 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية

### جدول 3. خطة تكاليف وتمويل توضيحية لجلب التعلم

الأسعار الثابتة لعام 2014 بمليارات الدولارات												التكاليف
جميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المرتفع			البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع			الأقل من المتوسط المتوسط المرتفع			البلدان ذات الدخل المنخفض			
2015-2030	2030	2015	2015-2030	2030	2015	2015-2030	2030	2015	2015-2030	2030	2015	
98	144	43	53	66	29	40	68	13	4	10	1	مرحلة التعليم ما قبل المدرسي
484	657	324	346	447	240	119	180	75	19	30	9	والمرحلة الابتدائية والثانوية
602	884	386	420	592	278	164	260	99	18	32	9	ومرحلة التعليم ما بعد الثانوي
912	1293	461	617	869	320	276	395	133	19	30	8	إجمالي التكاليف
2095	2978	1214	1436	1974	867	598	902	320	60	102	27	(% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP))**
7.4%	8.5%	6.0%	6.8%	7.2%	5.6%	6.8%	7.5%	6.0%	9.3%	11.8%	6.5%	

### خطة التمويل

1769	2691	1006	1311	1930	779	430	712	214	28	50	13	الجمهور المحلي*
%5.0	%5.8	%4.0	%5.5	%6.3	%4.5	%5.2	%6.0	%4.1	%4.0	%4.9	%3.2	(من الناتج المحلي الإجمالي (GDP))**
226	198	197	73	28	86	140	164	101	7	6	11	الأسر
%1.2	%0.9	%1.5	%0.9	%0.6	%0.9	%1.4	%1.3	%1.4	%1.3	%0.8	%2.4	(من الناتج المحلي الإجمالي (GDP))
44	89	16	9	16	5	14	27	7	21	45	4	التمويل الدولي
%1.0	%1.7	%0.7	%0.2	%0.3	%0.4	%0.2	%0.2	%0.7	%3.5	%6.0	%1.3	(من الناتج المحلي الإجمالي (GDP))
25	49	13	3	5	4	7	12	6	15	32	3	من المساعدة الإنمائية الرسمية (DAC) التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية (ODA)

المصدر: نموذج تكاليف لجنة التعليم (2016). ملاحظة: \*الجمهور المحلي = صافي الإنفاق الحكومي من المنح؛ \*\*النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) كلها متوسطات غير مرجحة، البلد كوحدة.

#### جدول 4. التكاليف لكل طالب من طلاب الجيل التعلم، متوسطات غير مرجحة

	البلدان ذات الدخل المنخفض		البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط		البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع		التكلفة لكل طالب
	2030	2015	2030	2015	2030	2015	
المصدر: اللجنة	1369	734	571	272	232	63	مرحلة التعليم ما قبل المدرسي
المرحلة الابتدائية	212	96	605	359	2194	1159	والمدرسة
والثانوية	368	292	886	600	3147	1694	
ومرحلة التعليم ما بعد الثانوي	1656	1538	3631	2213	9820	3884	
المتوسط*	359	190	1090	641	3646	1766	

ملاحظة: \*متوسطات غير مرجحة عبر البلدان، ولكنها تكون مرجحة لطلاب المراحل داخل البلدان. جميع التكاليف مقاسة بقيمة الدولار في عام 2014.

ومع ذلك، فهناك تفاوت كبير بين البلدان. فعلى الرغم من أنه في أكثر من نصف البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال البيانات المتاحة، تراجعت حصة التعليم من الإنفاق العام، فقد زادت في ثلث البلدان في الفترة ما بين بداية القرن الحادي والعشرين وحتى عام 2013. في إثيوبيا، زادت حصة التعليم من 16 إلى 25 في المائة بين عامي 2000 و2013، بينما في تشاد، وعلى الرغم من الأرباح الهائلة التي تجنيها من البترول والمعادن، انخفضت حصة التعليم من 15 إلى 12 في المائة (راجع الشكل 34).

**لتحقيق جيل التعلم، ستحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى زيادة الإنفاق العام المحلي على التعليم من ما يقدر بـ 2.7 تريليون دولار بحلول عام 2030، أو من 4 إلى 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).** ووفقاً لتقديرات اللجنة، يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض زيادة الإنفاق العام المحلي من 3.2 إلى 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) - زيادة كبيرة، ولكنها لازالت أقل كثيراً من 11.8 في المائة المطلوبة لمجموع الإنفاق على التعليم.

#### زيادة الجهود المبذولة لجمع الإيرادات المحلية وحصة التعليم من الإنفاق العام.

لزيادة جمع الإيرادات المخصصة للتعليم، ستحتاج الحكومات إلى الحفاظ على النمو، وفرض المزيد من الضرائب، وزيادة حصة التعليم في الإنفاق العام. **يجب الحفاظ على النمو.** وسيعتمد هذا المحرك الرئيسي لتمويل التعليم على نوعية السياسات والمؤسسات الفُطرية فضلاً عن الآفاق الاقتصادية العالمية والإقليمية. وسيدعم ذلك التقدم الذي تم إحرازه بالفعل في التعليم وسيزيد تأثير التعليم بمرور الوقت مع المزيد من التقدم، مما يؤدي إلى توليد إمكانيات إضافية للإيرادات المحلية.

**يتعين على البلدان الاستفادة من توزيع الأرباح الناتجة عن النمو عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم، من خلال إعادة تخصيص النفقات، وتحقيق المزيد من العائدات، أو كليهما.** ولابد من عكس الاتجاه السابق لحصة التعليم الثابتة أو المتدنية قليلاً في الإنفاق العام. وتتطلب زيادة حصة الإنفاق العام على التعليم وجود قيادة سياسية قوية، وهو ما يفوقه ويعززها الرأي العام الداعم. وسيكون إصلاح التعليم من خلال تحسين الأداء والابتكار والشمولية أمراً مهماً في تشكيل الطلب العام على زيادة الاستثمار في التعليم وزيادة ثقة القادة ودافعي الضرائب في أن الاستثمار سيحقق النتائج المرجوة منه. ويجب ألا تأتي زيادة حصة

لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتوقع للبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، فإن إجمالي تكاليف التعليم لدى تلك البلدان، على الرغم من زيادتها، ستظل ضمن النطاق الممكن تحقيقه للتمويل المحلي بموارد خارجية صغيرة ومنخفضة. ويقدم الشكل 33 والجدول 3 ملخصاً للتكاليف حسب المستوى ومساراً توضيحياً للتمويل.

**فيما يخص كل طالب، ستحتاج جميع البلدان إلى مضاعفة إجمالي إنفاقها تقريباً على الطالب الواحد بحلول عام 2030 (جدول 4).** في البلدان ذات الدخل المنخفض، ستبلغ التكاليف الخاصة بكل تلميذ 212 دولاراً للتعليم الابتدائي و 368 دولاراً للتعليم الثانوي بحلول عام 2030. وترجع التكاليف الباهظة لكل طالب في المرحلة الثانوية إلى نسب التلاميذ إلى المعلمين المنخفضة نسبياً، ورواتب المعلمين المرتفعة، والحاجة الماسة لبناء فصول دراسية للمرحلة الثانوية. يمكن الاطلاع على المزيد من التوضيح لكيفية حساب إجمالي التكاليف والتكلفة الخاصة بكل تلميذ في الملحق 1.

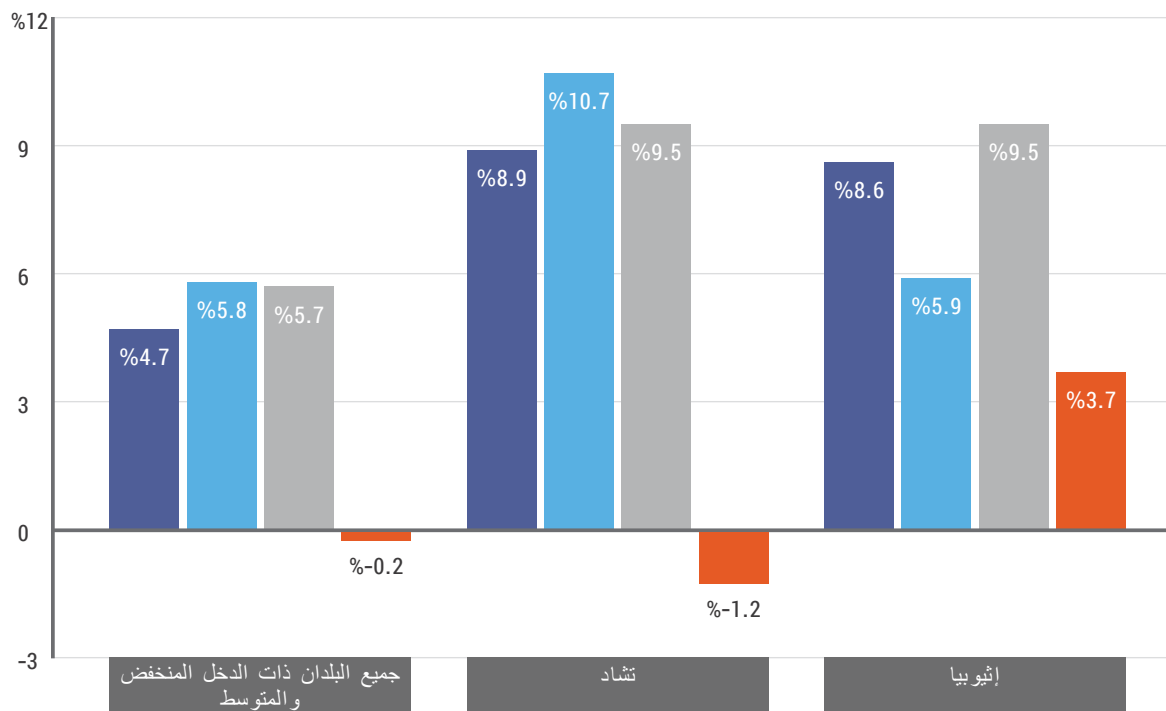
في ظل المطالب التنافسية والقيود المالية والغموض، لن تكون هذه الزيادات سهلة. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث والتحليل التي تجريها اللجنة أن وتيرة التغيير المطلوب وحجمه بشكل عام هو أمر ممكن تحقيقه بالتأكيد. وتشير هذه الأرقام إلى أن التقدم قد بدأ الآن. فكلما طال انتظار الحكومات والجهات المانحة قبل البدء في زيادة التمويل، زاد حجم التحدي الذي سيواجهونه.

#### التوصية 9. تعبئة المزيد من الموارد المحلية من أجل التعليم

يعد الإنفاق العام المحلي حتى الآن أهم مصدر من مصادر تمويل التعليم وسيظل القوة الدافعة في انتشار التعليم، وحتى مع النمو السريع في المساعدات الإنمائية الرسمية.

ومنذ عام 2000، نما الإنفاق العام على التعليم، مدفوعاً في المقام الأول بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) القوي والنمو في الضرائب والنفقات الإجمالية، ولكن ليس نتيجة وضع التعليم على قائمة الأولويات (راجع الشكل 34). في المتوسط، نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلدان بمعدل أقل قليلاً من 5 في المائة. وعلى الرغم من نمو إجمالي الإنفاق العام بنحو 6 في المائة سنوياً - أسرع حوالي 20 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) - انخفضت حصة التعليم في الإنفاق العام قليلاً عبر جميع فئات الدخل.<sup>320</sup> وقد تمثلت النتيجة النهائية في نمو إجمالي نفقات التعليم بنسبة أقل قليلاً من 6 في المائة سنوياً، وهو أقل مما هو مطلوب لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع (SDG4) وروية اللجنة.

الشكل 34. النمو السنوي للإنفاق العام على التعليم ما بين الأعوام 2000 و2014



● نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ● إجمالي نمو الإنفاق العام ● نمو الإنفاق العام على التعليم ● نمو حصة التعليم في إجمالي الإنفاق العام

المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) والذي يتضمن بيانات من مؤشرات التنمية في العالم الصادرة عن البنك الدولي.

وتشير التقديرات إلى فقد البلدان النامية لما يصل إلى 800 مليار دولار سنوياً عبر تجنب دفع الشركات للضرائب. في 37 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، كانت التدفقات غير المشروعة المقدرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الحقيقة أكبر مما أنفقته الحكومات على التعليم.<sup>324</sup> وعلى الرغم من أنه يبدو من غير المحتمل في هذا الوقت أن يكون هناك اتفاق دولي بشأن الضرائب العالمية للشركات، كما أشار أحد الأبحاث التي أجرتها اللجنة، فمن المهم التنفيذ الكامل لدعوة مجموعة الثماني (G8) ومجموعة العشرين (G20) عام 2013 لتحسين الإبلاغ عن المعلومات الضريبية ذات الصلة على المستوى الوطني.<sup>325</sup> وبشكل أعم، فمن المهم تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية في كل من بلدان المنشأ والمقصد، والتي دعا إليها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في أديس أبابا في عام 2015.<sup>326</sup>

**وعند زيادة الضرائب، يجب أن يتم ذلك بطريقة منصفة ومستدامة.** وعلى الرغم من أنه ليس من اختصاص اللجنة أن توصي بكيفية زيادة الإيرادات في كل بلد على حدة، تشير الأبحاث إلى أن الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح والممتلكات هي الأكثر تقدماً بشكل عام.<sup>327</sup> وعلى الرغم من ذلك، فغالباً ما تعتمد البلدان ذات القدرة المؤسسية الضعيفة نسبياً بشدة على تحصيل الضرائب من خلال الضرائب غير المباشرة الأكثر رجعية على السلع والخدمات نظراً لسهولة تحصيلها. في أكثر من نصف البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، يتم جمع ما لا يقل عن 40 في المائة من عائدات الضرائب من هذه الضرائب غير المباشرة.<sup>328</sup> يمكن زيادة التدرج في فرض الضرائب غير المباشرة من خلال

التعليم في إجمالي الإنفاق المحلي على حساب قطاعات التنمية المهمة الأخرى مثل الصحة والحماية الاجتماعية. وبدلاً من ذلك، يجب أن تركز البلدان قدر الإمكان على تقليل الإنفاق على الاستثمارات التي تنسب في "أضرار" عامة أو الاستثمارات التي تعود بالنفع بشكل رئيسي على الأغنياء، فضلاً عن تقليل عدم الكفاءة.

وتُظهر أبحاث صندوق النقد الدولي أن معظم البلدان النامية لا تمتلك السعة الضريبية "الأمثل". يكون متوسط حصة الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلدان ذات الدخل المنخفض 14.1 في المائة، وبالنسبة للبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط 17.8 في المائة، وبالنسبة للبلدان ذات المتوسط المرتفع 19.3 في المائة. تمتلك بعض البلدان ذات مستويات الاستثمار المنخفضة في التعليم معدلات ضريبية منخفضة جداً. على سبيل المثال، رفعت باكستان وبنجلاديش الضرائب بنسبة 10% فقط.<sup>321</sup> وتشير أبحاث صندوق النقد الدولي إلى أنه يمكن توسيع قاعدة الإيرادات بقدر ما معده 9 نقاط مئوية في البلدان ذات الدخل المنخفض.<sup>322</sup> وقد رفعت بعض البلدان، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قاعدتها الضريبية بشكل كبير خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فهناك بلدان أخرى لا ترفع سوى من نصف قدرة إيراداتها "الأمثل".<sup>323</sup>

**وتُظهر أبحاث اللجنة أن هناك قدرًا كبيرًا من الإيرادات الضريبية المحتملة يمكن جمعها من خلال تقليل "التجنب" الضريبي (قانوني) و"التهرب" (غير قانوني) الحالي.** على سبيل المثال، تُقدّر الزيادة المحتملة في الإيرادات الضريبية في البلدان النامية من 6 إلى 13 في المائة فقط من الشركات متعددة الجنسيات.



## جدول 5. البلدان التي تتلقى دعمًا ضعيفًا للتعليم ودعمًا كبيرًا للطاقة نسبة إلى الإنفاق على التعليم

المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) استنادًا إلى البيانات المقدمة من معهد اليونسكو للإحصاء (2015) وكودي وآخرين (2015). <sup>v23</sup>	المرحلة الابتدائية معدل البقاء (%) العام الماضي	التعليم العام العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%، العام الماضي)	دعم الوقود الأحفوري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (% لعام 2013)	
	56	1.1	8	زامبيا
	31	6.5	6.5	موزمبيق
	70	4.6	5.4	اليمن
	70	6.2	5.1	جمهورية الكونغو
	80	2.5	5.1	باكستان
	32	3.4	4.2	أنجولا
	66	2	3.9	بنجلاديش
	48	4.5	3.4	نيكاراجوا
	67	3.5	2.9	تنزانيا
	55	2.2	2.2	جمهورية الكونغو الديمقراطية

المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبين 25 و30 في المائة من العائدات الحكومية - وهو غالبًا ما يكون أعلى كثيرًا من الإنفاق على التعليم. ويوضح الجدول 5 الدول العشر التي تواجه ضعفًا في النتائج التعليمية، قياسًا إلى نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي ويصلون إلى السنة النهائية (معدل البقاء الأساسي)، وأعلى إنفاق على دعم الطاقة نسبة إلى الإنفاق على التعليم.

يمكن أن يؤثر تحويل الإنفاق من دعم الطاقة إلى التعليم تأثيرات إيجابية قوية على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، وتحسين الكفاءة الاقتصادية والبيئة. وبشكل عام يستفيد الأغنياء من دعم الوقود أكثر بكثير من الفقراء. في المتوسط، تحصل نسبة 20 في المائة الأكثر غنى على أكثر من ستة أضعاف الفائدة التي تحصل عليها نسبة 20 في المائة الأكثر فقرًا.<sup>331</sup> وفي تناقض حاد، يكون للإنفاق على التعليم تأثير إيجابي عميق على المساواة.<sup>332</sup> ويخلص تحليل اللجنة إلى أن 53 بلدًا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط يمكن أن تستفيد من هذا التحول. إذا ما تم تخفيض دعم الوقود في تلك البلدان إلى النصف وتم تخصيص نصف هذه المدخرات للتعليم الأساسي، فإن الفوائد الصافية التي ستعود على نسبة 20 في المائة الأكثر فقرًا ستبلغ 3 مليار دولار.<sup>333</sup> في نيجيريا على سبيل المثال قد تؤدي إعادة تخصيص 25 في المائة من دعم الوقود الأحفوري للتعليم إلى زيادة الإنفاق المتكرر المتاح بنسبة 70 في المائة.<sup>334</sup> وهناك حجة قوية حالية تبرر انخفاض أسعار النفط وبالتالي انخفاض الدعم، مما يشير إلى احتمالية وجود مقاومة سياسية أقل حيث سنقل خسائر الأسر من رفع الدعم. إعادة توجيه الموارد الناتجة من تخفيض دعم الوقود إلى القطاعات الاجتماعية هو بالفعل ممارسة متنامية.<sup>335</sup> ولكن تقليل الدعم هو أمر صعب سياسيًا وينبغي توخي الحذر للتأكد من أن هذا التخفيض لا يضر الفقراء ويقوم ببناء تحالفات من أجل التغيير.<sup>336</sup> وتشير الدروس المستفادة من البلدان التي حاولت تخفيض الدعم إلى أن التحويلات المباشرة لتعويض الطبقة الأكثر فقرًا أو الحد عمومًا من الإنفاق على الدعم من خلال استهدافه لصالح الفقراء يمكن أن تكون فعالة في إجراء الإصلاحات.<sup>337</sup> وتشير الدراسات التي أجراها صندوق النقد

تركيزها على السلع والخدمات التي يستهلكها الطبقات الأغنى وليس الفقراء. كان الأثر الصافي للضرائب غير المباشرة في تشيلي والمكسيك وبيرو هو تقليل عدم المساواة الشاملة بعض الشيء، بينما في البرازيل وكولومبيا زادت الضرائب غير المباشرة من عدم المساواة.<sup>329</sup>

وفي بعض البلدان، يتم جمع جزء أو أكثر من الإيرادات من أجل التعليم الأساسي على المستوى المحلي. وهذا هو الحال بشكل خاص في النظم الفيدرالية الكبيرة مثل الهند ونيجيريا وباكستان. يتعين على الحكومات الوطنية وضع تمويل المناطق الفقيرة التي تقل قدرتها على تحصيل الضرائب على قائمة أولوياتها. كما ينبغي تشجيع الحكومات المحلية على زيادة جمع الإيرادات الخاصة بها. وينبغي أن يشمل ذلك الخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز القدرات والالتزام السياسي اللازم لزيادة الإيرادات الضريبية وتخصيصها للتعليم.<sup>330</sup>

## تخفيض دعم الطاقة وإعادة تخصيص الإنفاق على التعليم.

في عدد من البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة، يُستخدم جزء كبير من الإنفاق الحكومي لدعم الوقود الأحفوري. ويكون لخفض هذا الدعم مزايا مهمة في الحد من الغازات الدفينة فضلاً عن توفير الموارد للميزانيات الشحيحة. ومن غير المرجح أن تخفف البلدان دعم الوقود الأحفوري فقط لتوفير التمويل للتعليم. وعلى الرغم من ذلك، إذا أرادت الحكومات خفض هذا الدعم وإعادة توجيه الأموال الموفرة لأغراض أفضل، يمكن أن يساعد توجيه المدخرات للتعليم في ضمان دعم التخفيضات، وتحقيق المنفعة للفقراء، ودعم تحسين النتائج التعليمية. يرتبط الدعم الكبير للطاقة بتدني النتائج التعليمية. في المتوسط، يؤدي تخصيص 1 في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدعم إلى تخفيض الإنفاق العام على التعليم والصحة بنسبة 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ويكون هذا التأثير أقوى في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة والحيز المالي الضيق. في 40 دولة نامية، يصل دعم الوقود الأحفوري إلى 5 في



الدولي وغيرها كيف أن، في دول مثل غانا واندونيسيا، إعادة تخصيص الأموال بشكل واضح للقطاعات العامة مثل التعليم والصحة على حد سواء قد ساعد الفقراء وصنع تأييداً لعملية خفض الدعم على الوقود الأحفوري.<sup>338</sup> ويمكن للمجتمع الدولي تأييد الربط بين خفض الدعم على الوقود الأحفوري بالاستثمار في القطاع الاجتماعي.<sup>339</sup> في بلدان مثل إندونيسيا، وغانا، ومصر، والمغرب، والفلبين، تدعم المساعدة الفنية والمالية للحكومات هذا الربط. كذلك ستساعد الخطوات التي اتخذتها الدول المتقدمة لخفض دعمها للطاقة على زيادة الزخم اللازم للإصلاح.

## ضرائب حصيلتها مخصصة للتعليم.

إن تخصيص حصيلة الضرائب يمكن أن يساعد على نحو مماثل في تأييد الزيادات الضريبية التي تحتمل لا تحظى بالشعبية. وعلى الرغم من أن تخصيص حصيلة الضرائب على نطاق واسع يقلل من المرونة المطلوبة بشدة في الميزانية، فقد نجح استخدام الحكومات في العديد من الحالات للتخصيص "المرن" (من خلال روابط السياسات) للمساعدة في كسب التأييد لزيادة الضرائب. في بعض الحالات، يمكن تبرير التخصيص "محدد الغرض" (من خلال التشريعات) حيث إنه يساهم مساهمة كبيرة في تمويل التعليم. برنامج سارفا شيكشا البهين (Sarva Shiksha Abhiyan) الهندي والذي ساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق العام على التعليم مؤخراً في الهند، فرض ضريبة إضافية على التعليم قدرها 3 في المائة على الدخل والشركات، وغيرها من الضرائب.<sup>340</sup> وبالمثل، يتلقى صندوق التعليم في غانا أموالاً مخصصة من ضريبة القيمة المضافة في غانا يتم فرضها من ناحية لتبرير الزيادات في تلك الضرائب. وقد لعبت دوراً رئيسياً في الزيادة الحادة للإنفاق على التعليم في غانا منذ عام 1999.<sup>341</sup> وسيعتمد القبول العام لهذه الضرائب على ثقة الجمهور في أن الحكومات ستضمن فعالية الإنفاق وتحقيق النتائج المرجوة والمكاسب الخاصة والعامة على المدى الطويل في التعليم. وقد أكدت أبحاث اللجنة التي أجرتها على المخصصات أهمية اتخاذ ترتيبات مساءلة لمتابعة كل من إضافة الأموال المخصصة واستخدامها.<sup>342</sup>

كما أن العائدات المخصصة من الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً لديها القدرة على أن تكون مصدراً حيويًا لتمويل التعليم في بعض البلدان النامية. في عام 2010، كان تريليون دولار من إيرادات الحكومة مستمداً من موارد النفط

والغاز.<sup>343</sup> وفي ستة بلدان أفريقية،<sup>344</sup> ستزيد الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً من الإيرادات الحكومية السنوية في السنوات المقبلة بنسبة تتراوح بين 9 و 31 في المائة<sup>345</sup> (راجع الجدول 6). في ليبيريا، يكون الحد الأدنى المقدر للموارد المتزايدة أعلى من إجمالي الإنفاق على التعليم. وتتواجد صناديق المصادر الطبيعية،<sup>346</sup> التي يمكنها تخصيص إيراداتها لبنود إنفاق محددة، حالياً في 40 بلداً ولكن حتى الآن لم يتم تخصيص أي منها للتعليم.

## التوصية 10. زيادة التمويل الدولي للتعليم وتحسين فعاليته

على الرغم من ضرورة تغطية الموارد المحلية للبالغية العظمى من تكاليف التعليم، سيظل التمويل الدولي يلعب دوراً حاسماً في هذا الأمر. وسيحتاج دعم البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الهشة التي تعاني من أكبر فجوات التمويل، وزيادة فرص الحصول على القروض الرسمية في البلدان التي تنتقل إلى وضعية الدخل المتوسط، وتحفيز الاستثمار والإصلاحات المحلية في البلدان ذات الدخل المتوسط. وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية لتمويل المنافع العامة العالمية للتنمية المهمة المتعلقة بالتعليم والتي تعود بالفائدة على جميع مجموعات البلدان، مثل وجود بيانات وأدوات تقييم وأدلة أفضل.

وسيتطلب زيادة وتحسين التمويل الدولي للتعليم التغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهه:<sup>347</sup>

- تراجع الاتجاهات نحو تقديم الجهات المانحة الدعم للتعليم: لم يكن التعليم على رأس أولويات الجهات الفاعلة الدولية، سواء الجهات المانحة الرسمية أو الجهات المانحة الناشئة أو المنظمات الخيرية. وبدون هذه القيادة القوية التي تخلق مناخاً من الاستثمار والإصلاح، تباطأ نمو الموارد. وقد انخفضت حصة التعليم من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لهذا القطاع من 13 في المائة إلى 10 في المائة منذ عام 2002، في حين ارتفعت حصة الصحة من 15 في المائة إلى 18 في المائة كما ارتفعت حصة البنية التحتية من 24 في المائة إلى 31 في المائة (راجع الشكل 35). وبالمثل، انخفضت القروض غير الميسرة للتعليم من

## جدول 6. الإيرادات الإضافية المتوقعة على مدى السنوات الـ10 المقبلة من الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً في دول ذات مستوى تعليم متدني

المرحلة الابتدائية معدل البقاء (%) العام الماضي	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الإيرادات من الموارد الطبيعية الجديدة (NNR) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%)		
84	6.0	3.7 — 1.5	غانا	
31	6.5	7.7 — 1.9	موزمبيق	
25	2.2	6.9 — 2.9	أوغندا	
68	2.8	10.9 — 3.6	ليبيريا	
48	2.8	7.2 — 0.0	سيراليون	
67	3.5	2.9 — 1.4	تنزانيا	

المصدر: تحليل لجنة التعليم (2016) استناداً إلى البيانات المقدمة من معهد اليونيسكو للإحصاء (2015) ومؤسسة بيل وميليندا جيتس (2015).

ملاحظة: تم عرض نطاق لإظهار تأثير السناريوهات الأعلى والأقل ثمناً (نقل أسعار السلع بنسبة 25 في المائة في الأقل ثمناً في حين ترتفع عن الأسعار الأساسية في الأعلى ثمناً).

التمويلية.<sup>351</sup> وتجديد الموارد التي بلغت 2.1 مليار دولار لعامي 2015-2018 كان أعلى من التجديد الأول الذي تم في عام 2011 بنسبة 40 في المائة، ولكنه انخفض بنسبة 40 في المائة عن هدفه البالغ 3.5 مليار دولار.<sup>352</sup>

• **تخصيص التمويل لا يعكس الاحتياجات الضرورية أو القضايا ذات الأولوية:** تخصيص التمويل الممنوح للتعليم لا يتفق مع الحاجات الضرورية أو مع قدرة البلدان على استخدام الأموال بشكل فعال. تم صرف 24% فقط من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للتعليم للبلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2014، مقارنة بـ 48 في المائة للصحة و35 في المائة للزراعة. تذهب حصة كبيرة جدًا من التمويل الخارجي، لاسيما في حالة المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع على حساب البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان الهشة.<sup>353</sup> ومن اللافت للنظر، أن هناك 68 في المائة فقط من مساعدات التعليم وصلت بالفعل إلى البلدان المستفيدة في عام 2014؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى إنفاق ما يقرب من 70 في المائة من المساعدات المخصصة للتعليم العالي على المنح الدراسية للطلاب الذين يدرسون في البلدان المانحة.<sup>354</sup> وبالمثل، فهناك عدم اهتمام بالقضايا ذات الأولوية المحددة في التعليم وتمويلها. وقد تم تخصيص 1 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم في عام 2014 لتنمية الطفولة المبكرة، رغم وجود أدلة دامغة تثبت أهمية هذا المجال.

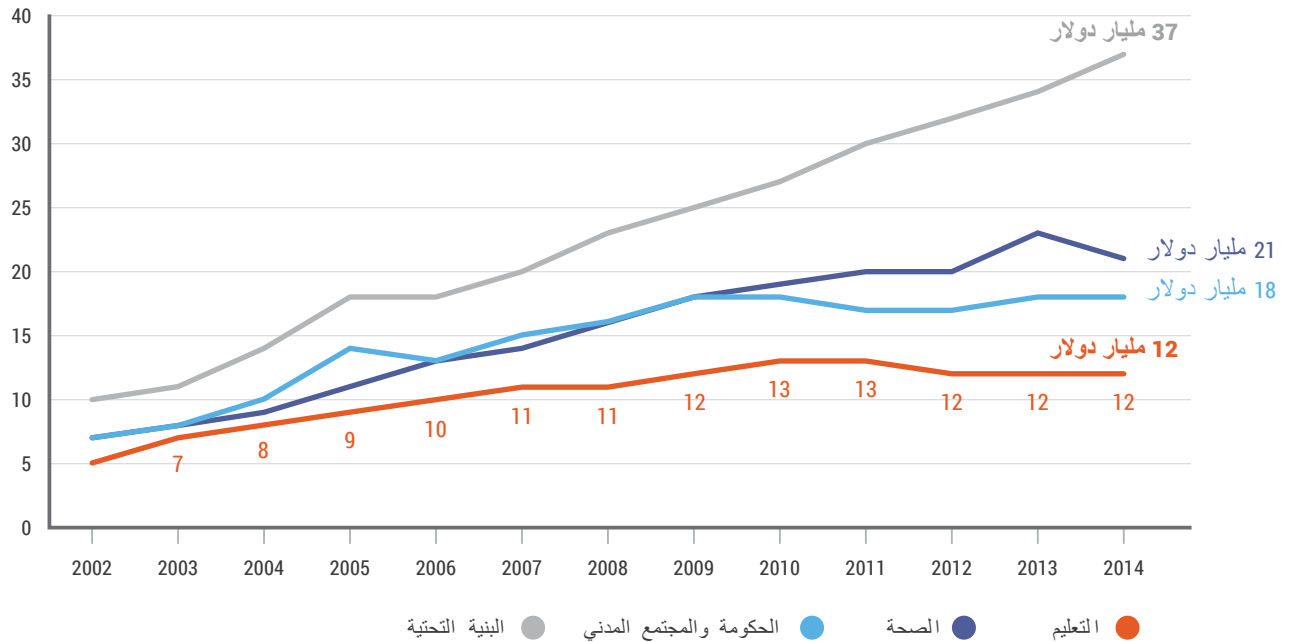
• **يكون دعم التعليم في حالات الطوارئ غير ملائم وغير منسق بالشكل الكافي:** على الرغم من زيادة الحاجة إلى التمويل الإضافي من أجل التعليم في حالات الطوارئ بنسبة 21 في المائة منذ عام 2010، انخفض التمويل الدولي لهذا

أعلى مستوياتها البالغة 2.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.6 مليار دولار في عام 2014. كما انخفضت حصة التعليم في الإقراض غير الميسر من أكثر من 7 في المائة في عام 2002 إلى أقل من 4 في المائة في عام 2014. وتكون البيانات المتوفرة من الجهات المانحة الناشئة محدودة، ولكن من تقارير الجهات المانحة غير المشاركة في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) عن مستويات المعونة القطاعية، يمثل التعليم أقل من 5 في المائة من إجمالي التمويل في عام 2014.<sup>348</sup> وبالمثل، خفضت المؤسسات الأمريكية حصتها في تمويل التعليم من 7 في المائة في عام 2005 إلى 4 في المائة في عام 2015، ولكنها في الوقت نفسه زادت من حصة تمويلها للصحة من 39 إلى 44 في المائة.<sup>349</sup>

• **تراجع التعليم في ترتيب الأولوية بين الجهات المانحة متعددة الأطراف:** فهناك نقص في الدعم متعدد الأطراف لقطاع التعليم بأكمله. وقد بلغت مدفوعات الوكالات متعددة الأطراف 34 في المائة فقط من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم في الفترة ما بين 2012-2014، مقابل 60 في المائة للصحة. وداخل الجهات المانحة متعددة الأطراف، شهد التعليم انخفاضًا من 10 إلى 7 في المائة من إجمالي المساعدات على مدى العقد الماضي، في حين زاد دعم البنية التحتية من 30 إلى 38 في المائة (راجع الشكل 36). وفي البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) على وجه الخصوص كان هناك تحول ملحوظ نحو البنية التحتية باعتبارها الأولوية الاستثمارية، مع انخفاض تمويل التعليم.<sup>350</sup> وقد تسببت قلة التنسيق بين البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) في جعل هذا الانخفاض أكثر دراماتيكية مما كان متوقعًا. وتسعى الشراكة العالمية للتعليم (GPE) أيضًا لتحقيق أهدافها

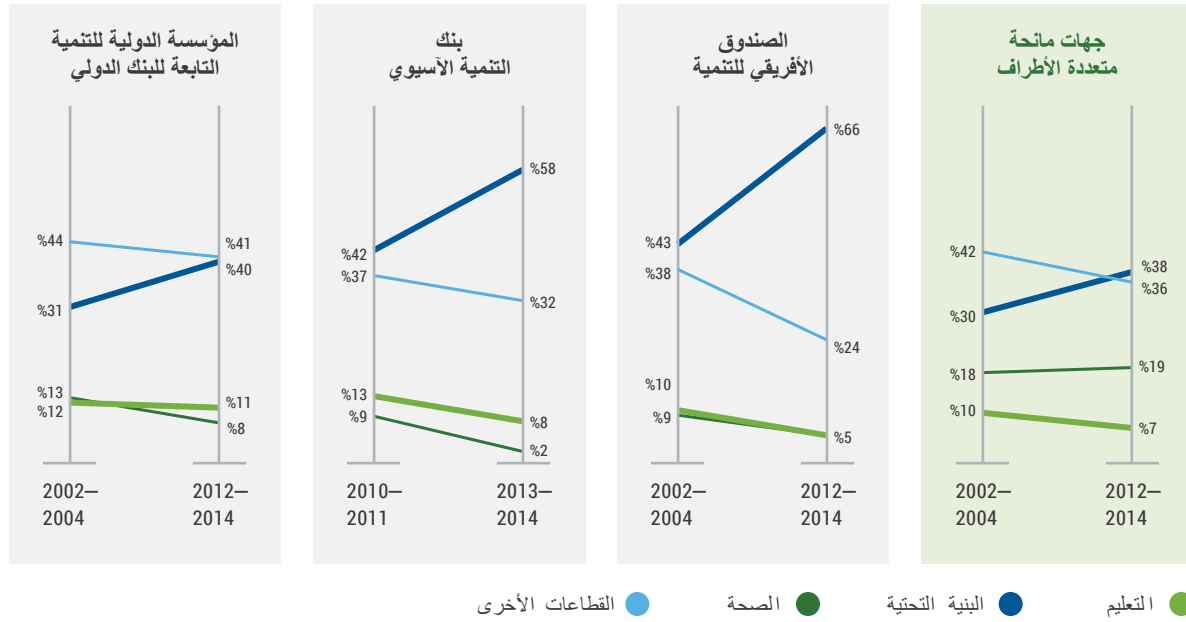
الشكل 35. الاتجاهات في المساعدات الإنمائية الرسمية القطاعية

بمليار الدولار (أسعار قائمة لعام 2014)



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم استنادًا إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016)<sup>354</sup> (OECD-DAC) ملاحظة: يشمل المساعدات المباشرة المخصصة للقطاع فقط، مع عدم وجود نسبة قطاعية لدعم الميزانية.

الشكل 36. الدعم متعدد الأطراف للتعليم خلال العقد الماضي:  
حصة قطاع التعليم والقطاعات الأخرى من إجمالي المساعدات المخصصة للقطاع



المصدر: تحليل صادر عن لجنة التعليم لعام (2016) استناداً إلى البيانات المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC) (2016). ملاحظة: يفكر بنك التنمية الآسيوي إلى البيانات السابقة. تختلف البيانات الداخلية للبنك الدولي قليلاً عن بيانات لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC) حيث تشير إلى وجود زيادة في حصة التعليم مع مرور الوقت، ولكن الحصة الحالية تُقدر عند المستوى نفسه تقريباً: بـ 10 في المائة من إجمالي القروض.

غالباً إلى حد كبير عن التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى، على الرغم من توسع بعض الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف في استخدامه.<sup>360</sup> وتشير التقديرات إلى أنه قد تم جمع 500 مليون دولار على الأكثر من التمويل المبتكر من أجل التعليم، مقارنة بـ 14 مليار دولار تم جمعها للحصول على الطاقة والبيئة و 7 مليار دولار للصحة العالمية منذ عام 2000.<sup>361</sup>

• لا يوجد تمويل كافٍ للمنافع العامة العالمية: تم إنفاق 3 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم، أي 242 مليون دولار، على المنافع العامة العالمية (GPGs) مثل البيانات والأبحاث في عام 2013 - وهي نسبة أقل بكثير من تلك التي تُنفق في القطاع الصحي، حيث تم إنفاق نحو خمس المساعدة الإنمائية الرسمية (4.7 مليار دولار) على المنافع العامة العالمية وغيرها من الوظائف العالمية.<sup>362</sup> وتعاني المؤسسات العالمية الرئيسية من نقص في الموارد مع خفض ميزانياتها. (راجع أيضاً التوصيبتين 1 و 2).

كان تراجع ترتيب التعليم في قائمة أولويات الجهات المانحة والممولة الدولية نتيجة لعوامل نوقشت سابقاً - الفشل في توصيل الحالة الاستثمارية المجزية، ووجهات النظر السياسية قصيرة المدى عندما تكون المردودات من التعليم طويلة المدى، وعدم الكفاءة في التسليم، وانعدام التنسيق، والضعف الملحوظ في الربط بين الاستثمار والنتائج. إن الإصلاحات في الأداء والابتكار والشمولية المقترحة في هذا التقرير، في حال تنفيذها، ستعالج بشكل شامل نقاط الضعف هذه وتعزز من قضية الاستثمار مع زيادة ثقة المانحين والمستثمرين.

المجال بنسبة 41 في المائة خلال الفترة نفسها.<sup>355</sup> وقد بلغت ذروة المساعدة المقدمة للتعليم ما يقرب من 4.5 في المائة من المساعدات الإنسانية في عام 2005، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين وظلت أقل من 2 في المائة. في عام 2015، تم الوصول إلى أقل من 12 في المائة من الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال التعليم في حالات الطوارئ.<sup>356</sup> ويعاني التنسيق والترابط بين الطوارئ والتمويل التنموي من الضعف، مما يحول دون فعالية المدفوعات خلال الأزمات وبعدها. وغالباً ما يتم التقليل من شأن المناشدات المتعلقة بالاهتمام بالتعليم في حالات الطوارئ كما أنها تفقر إلى توقعات التمويل والتسليم الاستراتيجية طويلة الأجل متعددة السنوات.<sup>357</sup> (راجع المربع 19).

• ظلت جهود الاستخدام الاستراتيجي للمساعدات التعليمية المقدمة لتحفيز الإنفاق المحلي الإضافي محدودة في مجال التعليم: وقد زادت بعض الدول الميزانيات المحلية زيادات هامشية بعد تلقي المنح من الشراكة العالمية للتعليم، ولكن حتى الآن لم تتحقق إمكانية رفع المساعدة الإنمائية الرسمية للتعليم لزيادة الإنفاق المحلي إلى حد كبير.<sup>358</sup> وبشكل عام، فقد تم تخصيص جزء صغير جداً يبلغ 0.07 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم السياسة الضريبية وإدارتها، على الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن هذا الدعم يمكن أن يساعد في تحقيق عائدات ضريبية أكبر بكثير.<sup>359</sup> ويحتاج ذلك إلى وضعه على قائمة الأولويات كما يمكن تعزيزه من خلال منحه مساعدات أكبر.

• لا يوجد تركيز على النتائج والابتكار المالي: كان التمويل المبتكر القائم على النتائج، والذي يوفر الفرص لجمع المزيد من التمويل التحفيزي الأكثر فعالية،

## نطاق التمويل من جميع المصادر.

حتى في ظل وجود سيناريو متفائل للاستثمار المحلي، وتحسين الكفاءة، وزيادة تقاسم التكاليف من قبل الأسر لزيادة مستويات التعليم، سيحتاج المجتمع الدولي (بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وفعالي الخير والمؤسسات الخيرية) إلى زيادة مساهمته الإجمالية من 16 مليار دولار في 2015 إلى 89 مليار دولار بحلول عام 2030. ينبغي على المجتمع الدولي زيادة جهوده ونطاق تمويله من جميع المصادر:

- ينبغي أيضاً على الجهات المانحة لدى لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) تخصيص 15 في المائة من مساعداتها للتعليم بحلول عام 2030. وهذا يعني تخصيص 11 مليار دولار للتعليم من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية وقدرها 75 مليار دولار إذا كان بإمكانها زيادة حصة الدخل القومي التي تشارك بها من نسبتها الحالية وقدرها 0.1 في المائة إلى 0.2 في المائة.<sup>366</sup>
- ينبغي أن يزيد التمويل غير الميسر للتعليم من قبل البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف من 1.5 مليار دولار في الوقت الحالي ليصل إلى متوسط سنوي قدره 5 مليارات دولار بحلول عام 2020، و13 مليار دولار على الأقل بحلول عام 2030 (راجع التوصية 11).

## المربع 19. الحاجة غير المحققة لدعم التعليم في حالات الطوارئ

يظل الصراع وعدم الاستقرار سبباً رئيسياً من أسباب عدم التحاق الفتيات والفتيان بالمدارس أو عدم تعلمهم. فهناك ثلاث وستون مليون طفل غير ملتحقين بالمدرسة كما أن هناك شباب يعيشون في المناطق المتضررة من الصراعات. وهناك احتمال بسيط أن يُكمل الأطفال في تلك البلدان البالغ نسبتهم 30% المرحلة الابتدائية ومن المرجح عدم إكمال نصفهم المرحلة الإعدادية. ويرتاد المدارس الابتدائية طفل واحد فقط من كل طفلين لاجئين، بينما يرتاد المدارس الثانوية طالب واحد من كل أربعة طلاب. وقد أدى انخفاض كفاءة الدولة وقدرتها المالية على تقديم التعليم، إلى جانب عدم كفاية التمويل الدولي للتعليم في حالات الطوارئ، إلى تفاقم المشكلة مما أثر بشكل دائم على دول ما بعد الصراع وجيرانهم.

واليوم هناك حوالي مليون طفل لاجئ سوري غير ملتحقين بالمدرسة. ومعظم الملحقين بالمدرسة سينسربون منها قبل بدء تعليمهم الثانوي. خلال جيل واحد من طلاب المرحلة الابتدائية، عانت سوريا مما قد يكون أعظم انقلاب تعليمي في التاريخ. وحتى الوقت الذي نُشر فيه هذا التقرير، تم تمويل 39 في المائة فقط من مبلغ 662 مليون دولار في مساعدات التعليم العاجلة التي دعت إليها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في عام 2016 للاجئين السوريين، وتم توصيل جزء صغير من مبلغ 1.4 مليار دولار الذي تم التعهد به في لندن في فبراير 2016.

يمكن أن تضيق حالات الطوارئ ما يقرب من 9 مليارات دولار لإجمالي تكاليف التعليم المتوقعة بحلول عام 2030. واستناداً إلى التوقعات بشأن البلدان

المعرضة لخطر اندلاع أعمال العنف أو الكوارث الطبيعية، فمن المحتمل استمرار حدوث معظم حالات الطوارئ في المستقبل في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، وعدم انخفاض نسبة التلاميذ المتضررين.<sup>363</sup> وقد أصبحت حالات الطوارئ بطبيعتها طويلة للغاية: فقد استمرت 90 في المائة من البلدان التي شملتها خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014 في مناقشاتها لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، مما يؤكد على أهمية تحسين التنسيق بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنسانية.

يقدم صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" الذي تم إنشاؤه مؤخراً فرصة كبيرة للاستفادة من التمويل العام والخاص الجديد الذي يستهدف التعليم في حالات الطوارئ بشكل خاص، وتوصيل الاستجابات الإنسانية والإنمائية، وتقديم تمويل أكثر قابلية للتنبؤ لعدة سنوات. ويهدف الصندوق إلى دعم تعليم 75 مليون طفل وشاب من المتضررين من حالات الطوارئ في كل عام، مع استهداف زيادة هذا الدعم إلى 3.85 مليار دولار بحلول عام 2020. وتوصي اللجنة بإعطاء الصندوق الأولوية لإنشاء استجابات متعددة السنوات مع الانتقال إلى الاتفاقات التمويلية طويلة الأجل لنحو 30 مليون طفل من الأطفال الأشد احتياجاً الذين فقدوا فرص الحصول على التعليم، وكذلك وضع استجابات سريعة لحالات الطوارئ الجديدة. وتؤيد اللجنة بشدة الحاجة إلى تطوير طرق موثوقة ومتساسة لتمويل التعليم في حالات الطوارئ. لا يمكن الدفاع عن نظام دعم اللاجئين والمشردين الذي يعتمد على "وعاء التسول" الطوعي. راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

• ينبغي أن يزيد التمويل المقدم من فاعلي الخير والشركات والمنظمات الخيرية لقطاع التعليم إلى 7 مليارات دولار على الأقل بحلول عام 2020 وما يصل إلى 20 مليار دولار في عام 2030.<sup>367</sup> وقد كان الأشخاص من أصحاب الثروات الذين وضعوا الصحة على قمة أولوياتهم قادرين على الاستفادة من إصلاحات هيكل المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف للقطاع بأكمله. ويمكن للعمل الخيري أن يجلب قوة دافعة وابتكار ونتائج جديدة لأكثر الفئات تهميشاً إذا تمت الاستفادة منه بشكل صحيح، ولكن ذلك سيطلب قيادة قوية وإجراءات جريئة من أفراد مستعدين لدفع عجلة التغيير. ولتحفيز التبرعات الجديدة وجمعها، تدعو اللجنة إلى تطوير "التعهد بالتبرع للتعليم" لتشجيع الأفراد من أصحاب الثروات - من أصحاب الملايين وليس فقط من أصحاب المليارات - على تقديم التزام عام جوهري نحو التعليم، ومن ثم تحفيز أقرانهم على القيام بالعمل نفسه. ويتطلب زيادة العطاء الخيري أيضاً وضع منصات تمويل جديدة وأدوات مالية مبتكرة ستشجع المستثمرين الجدد من خلال تعزيز الروابط بين الإنفاق والنتائج، فضلاً عن فرص تمويل القضايا المحددة ذات الأولوية في مجال التعليم. وعلى نطاق أوسع، فإن التبرعات الشخصية التي تتم في شكل تحويلات مالية ستظل مصدرًا مهمًا من مصادر الإسهام في التعليم. يمكن للبلدان زيادة التدفقات الإجمالية والحصة المتدفقة على التعليم عن طريق زيادة المنافسة للحد من ارتفاع تكلفة التحويلات المالية، وتوفير اللغة والتدريبات الأخرى للمهاجرين المحتملين، ومطابقة التمويل، ومن خلال سندات الشتات (التي سنتناقش أدناه).<sup>368</sup>

• وينبغي رفع تمويل التعليم في الأزمات الإنسانية إلى مستوى 4-6 في المائة من المساعدات الإنسانية والاشتراكات المقررة المحققة. والوصول إلى 6 في المائة يمكن أن يمول بالكامل تقريباً المبلغ الذي دعت إليه المناشدات التعليمية الحالية. ويمكن توجيه هذا التمويل من خلال صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" (Education Cannot Wait fund).<sup>369</sup> كما ينبغي على مجلس الأمن الدولي التحرك نحو نظام الاشتراكات المقررة لتغطية احتياجات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين) ومناشدات الطوارئ الكبرى، نظراً للدور المهم الذي يلعبه التعليم من أجل السلام والأمن.<sup>370</sup> كما ينبغي بحث فرص رفع التمويل الإضافي من بنوك التنمية متعددة الأطراف والقطاع الخاص. ينبغي بذل الجهود لتشجيع البنك الدولي، إلى جانب بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، للنظر في توسيع نطاق توفر التمويل الميسر لدعم التعليم في البلدان التي تعاني من حالات الطوارئ أو تدفق اللاجئين، أو إنشاء نافذة تمويل مخصصة لهذا الغرض.

• ينبغي أن تتضمن صلاحيات مرفق التمويل العالمي، (GFF) لدعم كل امرأة وكل طفل، تنمية الطفولة المبكرة (ECD) والمراهقات. ويهدف مرفق التمويل العالمي إلى تحفيز التمويل الدولي والمحلي لمعالجة مجموعة من نتائج القطاع الصحي التي لا تحظى بالأولوية والمتعلقة بالصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل. وينبغي أن يوسع المرفق، ومقره البنك الدولي، صلاحياته لزيادة نطاق تمويل تنمية الطفولة المبكرة والمراهقات، استناداً إلى التأثير الإيجابي القوي لهذه الاستثمارات على كل من الصحة والتعليم.

## تحسين فعالية وتأثير التمويل الدولي.

لن تكون زيادة حجم التمويل الخارجي كافية لإحداث تغيير دائم. كما أنه من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين استخدام التمويل وأثره. ويتطلب القيام بذلك من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل تطبيق بعض مبادئ الإصلاح

الرئيسية الواردة حتى الآن: التركيز القوي على النتائج، وتحديد أولويات تعزيز النظام عبر المبادرات المنفصلة، ودعم العمل الجماعي لتسهيل الابتكار وتحسين البيانات والبحوث والتقييم. وحيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن يكون التمويل متوقعاً ومستداماً ومنسقاً للسماح بالتخطيط الفعال والإنفاق بكفاءة.

وينبغي على الجهات المانحة إعادة النظر في الأولويات التي وضعتها والأطر التي من خلالها تحدد المخصصات. كما ينبغي عليها الموافقة على المعايير المرجوة للمساعدات المخصصة للتعليم لزيادة تأثيرها إلى أقصى حد. يجب أن يكون هناك تركيز على تحديد وتوفير الدعم الإضافي "لمساعدة الأيتام" بين البلدان ذات الدخل المنخفض - أولئك الذين يتلقون مساعدات ضئيلة بشكل عام على الرغم من شدة حاجتهم إليها. وتوصي اللجنة بالتعليم المساوي "المبادرة الوصول العادل" (Equitable Access Initiative) في القطاع الصحي، الذي يجمع بين الشركاء لوضع نهج مشترك ومنسق للتخصيص. يجب أن يذهب دعم الجهات المانحة الأكثر سخاء، بشكل ثابت، إلى البلدان التي تشتد فيها الحاجة إلى التعليم، وتمتلك قدرة تمويلية محدودة، وأظهرت استعدادها للاستثمار والإصلاح. وتوصي اللجنة بمنح دعم إضافي للدول الهشة، وإعطاء الأولوية مجدداً للمناطق والبرامج التي تثبت التزامها بالتعليم. يجب أن يحتوي الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الدول الهشة على دور أكثر نشاطاً للجهات المانحة والشركاء غير الحكوميين. ونظراً لأهمية وجود أنظمة قوية لتحقيق النتائج المرجوة، ينبغي التأكيد على تطوير المؤسسات والأنظمة الراسخة المطلوبة لتقديم مستدام. وتشير الأدلة الحديثة إلى أنه من خلال وضع المعايير المناسبة لتقديم المساعدات، كانت الجهات المانحة قادرة على تحسين أثر برامج المساعدات بشكل كبير في الدول الهشة.<sup>371</sup>

وتتحمل المؤسسات متعددة الأطراف ثلث المساعدات التعليمية فقط مقارنة بما يقرب من ثلثي المعونة العالمية للصحة. لزيادة الكفاءة والفعالية، يجب أن تتحمل المؤسسات متعددة الأطراف حصة أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الشراكات العالمية. ويشمل ذلك البنوك متعددة الأطراف، كما سيتناقش لاحقاً، واليونيسيف، وصندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، والشراكة العالمية للتعليم، ومعهد اليونسكو للإحصاء، والمعهد الدولي للتخطيط التربوي. تنفذ الشراكة العالمية للتعليم مجموعة كبيرة من الإصلاحات، وفي حالة نجاحها، ينبغي زيادة تمويلها إلى 2 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 و4 مليارات دولار سنوياً بحلول عام 2030. وسيكون عمل الشراكة العالمية للتعليم معادلاً، في نطاقه التمويلي، للمستويات التي يتلقاها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الوقت الحالي.

وتوفر الأساليب متعددة الأطراف إمكانية زيادة التنسيق والاتساق وزيادة فعالية استخدام الموارد وتجنب الازدواجية وتشتت الجهود. وبدلاً من تمويل عدد كبير من المشاريع الصغيرة كما هو شائع في المساعدة الدولية، فإن الدعم متعدد الأطراف هو المفتاح لتعزيز نظام التمويل، الذي حددته اللجنة باعتباره أولوية قصوى. ويُسهل ذلك أيضاً الزيادات في حجم وفعالية البرامج والمنافع العامة العالمية حيث يزيد تأثير العمل الجماعي على المستوى العالمي أو الإقليمي - مثل الحاجة لبيانات التعلم العالمية والبحث والتقييم المقترح من قبل اللجنة (راجع المربع 20).

وأخيراً، وللمساعدة على زيادة التركيز على النتائج من قبل جميع الأطراف، ينبغي أن يكون هناك المزيد من التركيز على التمويل القائم على النتائج أو تمويل النتائج داخل التمويل الخارجي. ويشير تمويل النتائج إلى الفئة الواسعة من آليات التمويل عندما يحول المسؤول (على سبيل المثال، الجهة المانحة، أو أحد فاعلي الخير، أو أحد المستثمرين) الأموال إلى الوكيل (على سبيل المثال، الحكومة أو المنظمات غير الحكومية (NGO) أو المؤسسات الخاصة) في مقابل

## المربع 20. إعطاء الأولوية للمنافع العامة العالمية في مجال التعليم

وتوصي اللجنة بأن يزداد المجتمع الدولي الاستثمار في المنافع العامة العالمية التعليمية. وحاليًا يتزايد الإجماع على أن إنفاق المساعدات على المنافع العامة العالمية يشكل استثمارًا جيدًا. وقد يضم ذلك ما يلي:

كانت الحاجة إلى الاستثمارات العامة في مبادرات البحث والتنمية العالمية في البلدان النامية والعودة إليها واضحة في قطاعي الزراعة والصحة. وقد أتاحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص (بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات الإغاثة والتنمية والحكومات والأوساط الأكاديمية) تطبيق البحث والتنمية في الابتكارات الزراعية والأدوية، حيث كانت العائدات منخفضة انخفاضًا شديدًا أو غير مؤكدة تمامًا من وجهة نظر الاستثمار الخاص وحده لكي يكون كافيًا.

• **الاستثمار في "النظام الإيكولوجي" العالمي للتعليم** والذي سيعزز من التعلم عبر الحدود وتبادل الابتكارات وتنمية قدرات القادة والعاملين في مختلف القطاعات. وإنشاء منصات للتعلم عبر الحدود ودعما وتنمية المهارات القيادية يمكن أن يثري المناقشات العالمية والوطنية والمحلية التي تدور حول التعليم. وقد يشمل ذلك ضمان تخصيص بعض الاستثمارات الدولية لتعزيز المجتمع المدني وقدرته المنظمات غير الحكومية على التعاون وتوسيع نطاق الابتكارات في مجال التعليم.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.

• **الاستثمار في البيانات المتعلقة بنتائج التعليم والقابلة للمقارنة على المستوى العالمي** والذي سيسمح للبلدان بقياس تقدمها المحرز مقابل تقدم البلدان الأخرى، وسيساهم في وضع أدوات قياس جيدة يمكن استخدامها في توجيه السياسات وتحسين التعلم. وكما نوقش سابقًا، تحتاج البلدان إلى الدعم السياسي والفني والمالي لقياس التعلم واستخدام البيانات الناتجة لتحسين النظم المدرسية ومعالجة الأسباب الجذرية لسوء نتائج التعليم.

• **الاستثمار في البحث والتنمية**، بما في ذلك تجربة وتقييم السياسات والبرامج المبتكرة، وكيفية نجاحها في سياقات مختلفة. قد لا تحقق جميع الابتكارات النجاح المرجو منها، لذلك يجب أن يشمل دعم الابتكار خلق مساحة للتجارب الأكثر انفتاحًا غير مؤكدة النتائج. قد يكون إجراء مثل هذه التجارب مكلفًا للغاية بالنسبة لأي بلد، وقد تكون النتائج غير مؤكدة لجذب الاستثمار. يمكن للاستثمار العام العالمي إنشاء "مختبرات" تعليمية عالمية تركز على التحديات والحلول الأكثر ملاءمة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

تسليم النتائج المحددة. ويتزايد الاهتمام بهذا النوع من التمويل بسبب تركيز الجهة المانحة بشكل أكبر على "الإدارة المتعلقة بالنتائج" وجدول سريان المساعدات. وينبغي الارتقاء بالأساليب الناجحة، كما ينبغي استخلاص الدروس من الآليات المتنوعة المستخدمة في القطاع الصحي والقطاعات الأخرى. والتمويل القائم على النتائج ليس علاجًا ناجعًا، ويجب أن يكون متوازنًا مع الحاجة إلى القدرة على التنبؤ في التمويل، ولكن ينبغي أن يلعب دورًا متزايد الأهمية في محافظ التمويل الإجمالية متعددة الأطراف والثلاثية والأساسية والممولين من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى وجود تصميم دقيق لتجنب الحوافز العكسية والنتائج السلبية، وسيساعد إجراء المزيد من الأبحاث والتقييم على تحسين أثره. وقد تلقت اللجنة اقتراحين لزيادة التمويل القائم على النتائج في مجال التعليم، يهدف كل منهما إلى جمع مليار دولار بمرور الوقت (راجع المربع 21).

### دعم الآليات المالية المبتكرة.

يمكن أن يساعد التوسع في استخدام أدوات التمويل المبتكرة عبر المؤسسات والجهات المانحة في حشد مصادر تمويل جديدة للتعليم، تضم مستثمري القطاع الخاص وفعالي الخير، وتحسين فعاليتها. ويساعد التمويل المبتكر على زيادة التركيز على النتائج، حيث تربط العديد من الآليات المبتكرة الاستثمار أو المدفوعات بالنتائج. ويساعد على تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الزخم السياسي لتنسيق الموارد على نحو أكثر فعالية وتحقيق النتائج على نطاق واسع. كما أنه يساعد على معالجة إخفاقات السوق المحددة، مثل الحصول على التمويل، وتسهيل توزيع الوصول والمخاطر المالية بشكل أكثر فعالية.<sup>372</sup>

وعلى الرغم من أن معظم الآليات المبتكرة التي يتم تطويرها حاليًا تستلزم التمويل الدولي، يمكن استخدام بعضها أيضًا لجمع الموارد المحلية الجديدة. وقد قيمت اللجنة 18 آلية من آليات التمويل المبتكرة للتعليم مقابل عدد من المعايير: التأثير؛ والحجم المحتمل للأموال الإضافية؛ وقابلية التكرار وإمكانية التوسع؛ وفعالية التكلفة؛ والاستدامة وإمكانية التنبؤ؛ وسرعة وتكلفة عمليات التنفيذ.<sup>373</sup> ويتم توضيح المقترحات الخمسة الواعدة أدناه. وقد انصب تركيز اللجنة على جدوى التنفيذ وجاهزية هذه المقترحات للمضي قدمًا فيها على المدى القريب. وعلى المدى الطويل، يمكن لاحقًا دراسة الابتكارات المالية الأوسع غير الجاهزة للتطبيق حتى الآن - مثل الاقتراح الأخير بفرض ضريبة الثروة العالمية الذي

قدمه الاقتصادي توماس بيكيتي.<sup>374</sup>

وسيتطلب بعض هذه الأدوات وجود شراكات وترتيبات للتمويل المشترك مع الجهات الفاعلة القائمة، مثل الشراكة العالمية للتعليم واليونيسيف، والتي اكتشفت بالفعل بعض هذه الآليات. يمكن أن تلعب آلية استثمار بنك التنمية متعددة الأطراف الموضحة أدناه دورًا رئيسيًا في تطوير هذه الأدوات إلى حد كبير كما يمكن استخدام التمويل المقدم من بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال بعض هذه الآليات.

### آليات التمويل المبتكرة المحتملة

المطروحة للبحث تشمل ما يلي:

#### السندات التعليمية

توجد مدخرات قدرها 80 تريليون دولار في الأصول المؤسسية (مثل



توفر الآليات التمويلية للطلاب التمويل المباشر للطلاب أو أسرهم، والذي عادة ما يكون الهدف منه هو سداد تكاليف التعليم العالي أو المهني. أظهرت دراسة حديثة أنه يمكن الحصول على القروض الطلابية في 14 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء من مجالس القروض الطلابية العامة، ولكن وبشكل عام لا تكون هذه القروض كبيرة بما يكفي لتغطية جميع احتياجات الطلاب، ولا يمكن منحها إلا لجزء صغير منهم.<sup>378</sup> سيكون الابتكار في تمويل الطلاب أمراً مهماً لتوسيع نطاق الحصول عليه، وخاصة للطلاب من الأسر الفقيرة (راجع التوصية 7)، لمعالجة بعض المشكلات الموجودة في بعض البرامج التقليدية واسعة النطاق التي عانت من سوء التصميم وأعباء الديون الثقيلة بالنسبة لبعض الطلاب ومعدلات كبيرة للتأخر في السداد.<sup>379</sup>

ومن بين الابتكارات التي توصي اللجنة ببحثها بشكل أكبر اتفاقيات مشاركة الدخل، التي تعدل القروض التقليدية من خلال الربط بين شروط السداد والدخل المستقبلي المتوقع للمقترض بدلاً من الضمانات القائمة، وتمويل الطلاب عبر المؤسسات المالية المتخصصة غير المصرفية (NBFIs) التي يشكل لها التمويل الطلابي منتجاً أساسياً. وتستخدم المؤسسات المالية المتخصصة غير المصرفية التكنولوجيا والهياكل المالية المبتكرة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية. وينبغي أيضاً بحث نماذج مشاركة أرباب العمل، والتي يوافقوا من خلالها على دفع جزء من تكاليف التعليم العالي أو المهني نظير تعيين موظفين جدد تخرجوا مؤخراً من هذه البرامج. قد تساعد هذه الأساليب أيضاً على تحفيز تحسين الجودة من خلال تشجيع مقدمي الخدمات على تقديم البرامج التي تساعد على التوظيف.

#### التأمين ضد الكوارث

شهد التأمين ضد الكوارث نمواً سريعاً، بينما ظل التعليم مهملاً إهمالاً كبيراً حتى. سيؤدي التأمين ضد الكوارث التعليمية إلى حصول البلدان النامية على التمويل بشكل سريع جداً لتمكينها من صيانة النظم التعليمية وإعادة بنائها في أعقاب الكوارث الطبيعية. وعادة ما يعاني التعليم من الآثار الأولية للكوارث على البنية التحتية التعليمية ومن حقيقة أنه، وبشكل عام، ليس من القطاعات ذات

صناديق التقاعد وشركات التأمين والصناديق المشتركة)، إلى جانب أكثر من 3 تريليونات دولار في البلدان النامية. ويكون للسندات المتخصصة القدرة على الاستفادة من هذه الأصول فضلاً عن تلك الخاصة بالأفراد من أصحاب الثروات المهتمين بالفرص الاستثمارية قليلة المخاطر وطويلة الأجل. وقد زادت السندات الخضراء، على سبيل المثال، من صفر إلى 42 مليار دولار في السنوات العشر الماضية، ومن المتوقع أن تصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2017. كما سعت سندات اللقاح الصادرة عن مرفق التمويل الدولي للتأمين (IFFim)، وسند التعليم والشباب والتوظيف (EYE) التابع للبنك الأمريكي للتنمية أيضاً للاستفادة من مصادر هذه المدخرات. ويمكن استخدام السندات التعليمية في المشاريع التعليمية التي تُظهر نتائج قابلة للقياس وتتطلب رأس مال أولي كبير، مثل تطوير البنية التحتية للمدارس، والبنية التحتية لمؤسسات إعداد المعلمين، أو معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية الاتصال. كما يمكن لها رفع مكانة التعليم واجتذاب الأفراد من أصحاب الثروات أو المؤسسات الذين يشعرون بالالتزام تجاه التعليم والقطاعات الاجتماعية.

يمكن إصدار السندات التعليمية عبر المؤسسات المالية متعددة الأطراف أو البلدان، مع وجود ضمانات خارجية من المؤسسة المانحة أو الضامن الخاص أو بدونها. ومن المحتمل أن تنخفض مخاطر العجز عن السداد من خلال ربط الجدول الزمني للاستهلاك بالأوضاع الاقتصادية في البلاد: تكون للدولة قدرة أكبر على السداد خلال الفترة التي يزداد فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتكون لديها قدرة أقل عندما يكون الاقتصاد دون المستوى.<sup>375</sup> كما يمكن استخدام سندات الثنات لاستغلال الفائدة التي تعود على المشتتين من تعزيز التعليم في بلدانهم.<sup>376</sup> وهناك اقتراح آخر يمكن بحثه وهو إنشاء سندات تعليمية تكون موجهة إلى المعلمين أو صناديق معاشات الموظفين العموميين، والتي تتطلع إلى خلق فرص استثمارية أخلاقية. ستحصل صناديق التقاعد على معدل عائد السوق وسيتم توجيه رأس المال المستثمر لتمويل التعليم.<sup>377</sup>

#### تمويل طلاب مرحلة ما بعد التعليم الثانوي

## المربع 21. التطبيق العملي للتمويل القائم على النتائج

تلقت اللجنة اقتراحين للتمويل القائم على النتائج وهما:

#### صندوق النتائج التعليمية (EOF)

سيقوم صندوق النتائج التعليمية المقترح بالسداد مقابل نتائج تعليمية محددة يتم تقديمها بالتعاون مع الحكومة، من خلال التمويل الذاتي أو التمويل من المستثمرين. ومن خلال إشراك مقدمي الخدمة غير الحكوميين، يمكن أن يساعد الصندوق على تنويع التقديم التعليمي وتشجيع الابتكار والمنافسة لتطوير مناهج جديدة. ويهدف الصندوق، من خلال تمويل النتائج، إلى صرف الانتباه بعيداً عن المخكلات باتجاه النتائج. ونطمح في أن ينمو الصندوق مع مرور الوقت، ويمكن من استخدام التمويل المقدم من الجهات المانحة في القطاع الخاص مثل المؤسسات الخيرية والأعمال الخيرية للشركات والجهات المانحة الرسمية.

#### العرض العالمي للتعلم (GOL)

يقترح العرض العالمي للتعلم منح البلدان المؤهلة جائزة تقييم وجائزة إنجاز. ستدفع جائزة التقييم 1.5 مليون دولار سنوياً من أجل تطبيق البلد المؤهل اختبار تأهيل لتقييم تعلم الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة (خلال فترة تصل إلى سبع سنوات) مع نشر نتائجها. ستدفع جائزة الإنجاز 4 دولارات لكل طفل من سن معينة يتقن المهارات الأساسية خلال نفس الفترة الزمنية.

راجع المواد المصدرية للحصول على المصادر والمزيد من المعلومات.



أن ينتظر"، لإبراز عمله.

الأولوية التي يتم إعادة بنائها باستخدام الأموال المخصصة لحالات الطوارئ. يكون للتأمين، بناءً على تقييم المخاطر والخطط التي تضعها البلدان في مواجهة الكوارث، القدرة على توفير الأموال المخصصة لحالات الطوارئ بسرعة إلى البلدان في أعقاب وقوع الكوارث بحيث يمكن إعادة التجهيزات التعليمية سريعاً. وتبحث الشراكة العالمية للتعليم كيفية استخدام مثل هذا التأمين في مجال التعليم. كذلك تدرس مجموعة العمل الجديدة المعنية بالتأمين ضد الكوارث التي يعقدها مركز التنمية العالمية فعالية تكلفة الجمع بين المساهمات السنوية وصناديق التأمين الذاتي مع التأمين الخارجي للحماية من الكوارث الكبرى. ومن بين الأمثلة على ذلك صندوق الكوارث الطبيعية FONDEN في المكسيك.<sup>380</sup>

### الاستثمار المؤثر

تهدف الاستثمارات المؤثرة إلى تحقيق نتائج اجتماعية إيجابية تتجاوز العائد المالي. وهناك اهتمام متزايد بالاستثمار المؤثر كقناة أصول جديدة. وتستخدم نسبة قدرها 2 في المائة فقط من الاستثمارات المؤثرة التي تخضع حالياً للإدارة في مجال التعليم، ولكن في استطلاع حديث تم إجراؤه على مجموعة من المستثمرين، أشار 22 في المائة من المشاركين أنهم يخططون لزيادة استثماراتهم في هذا القطاع.<sup>381</sup> ويمكن لصناديق الاستثمار المؤثر المخصصة للتعليم لفت المزيد من الانتباه لهذا القطاع وزيادة التمويل الشامل للتعليم. ومن بين أشكال الاستثمار المؤثر التي حظت باهتمام كبير سندات الأثر الاجتماعي والإنمائي (SIBs و DIBs). وسندات الأثر هي شكل من أشكال الاستثمار المؤثر حيث يوفر المستثمرون رأس المال مقدماً لمقدمي الخدمات ويتم تسديدها بناءً على تحقيق النتائج المتفق عليها مسبقاً، إما عن طريق الحكومات (SIBs) أو الجهات المانحة (DIBs). ومن بين المجالات الواعدة لاستخدام سندات الأثر مجال تنمية الطفولة المبكرة، لأنه يتمتع بقدر أكبر من المرونة في الإمداد والتمويل، وغالباً لا تكون الحكومات مستعدة لتمويل خدمات تنمية الطفولة المبكرة ما لم تكن النتائج مضمونة.<sup>382</sup>

### الضرائب التضامنية

تهدف الضريبة التضامنية العالمية إلى "فرض ضريبة على النشاط الاقتصادي العالمي لسداد مستحقات المنافع العامة العالمية".<sup>383</sup> وتقوم هذه الضرائب على مبدأ أن تلك القطاعات الخاصة بالاقتصاد العالمي التي تسير بشكل جيد أو التي تساهم في "الأضرار العامة العالمية" يجب أن تساعد في تمويل المنافع العامة العالمية. ومن الأمثلة التي يُستشهد بها على نطاق واسع لنجاح الضريبة التضامنية العالمية الضريبة المفروضة على تذاكر الطيران المستخدمة لتمويل أكثر من 50 في المائة من المرفق الدولي لشراء الأدوية (UNITAID) على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد وافقت 10 بلدان في عام 2013 على ضريبة أخرى على المعاملات المالية، وهي ضريبة المعاملات المالية، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن. لم يتم التوصل إلى اتفاق حول النسبة التي ستخصص للتنمية، ولكن يشير أحد الاقتراحات إلى تخصيص نسبة 30 في المائة،<sup>384</sup> التي سيحتاجها التعليم في هذه الحالة للتأكد من حصوله على حصته العادلة.<sup>385</sup> وتوفر الضرائب التضامنية التمويل الثابت الذي يمكن التنبؤ به، وبالتالي فهي مناسبة تماماً لتلبية الاحتياجات المتكررة مثل التعليم. ويمكن أن ترفع هذه الضرائب من مكانة التعليم، كما يمكن توجيه الأموال نحو أي بلد أو قضية. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تتطلب ضغطاً كبيراً وغالباً ما يكون هناك اتفاق بين عدة بلدان، مما يجعلها أقل ملاءمة كحل قصير المدى. ومن الأفكار الواعدة المطروحة للبحث وضع ضريبة طوعية صغيرة على الإقامة في الفنادق للمساعدة في دعم تعليم المشردين قسراً. ويمكن توجيه الأموال من خلال صندوق "التعليم لا يمكن

الشكل 37. آلية الاستثمار في التعليم - البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) والشركاء المانحين الذين يعملون كنظام عالمي لتمويل التعليم المتطور



### التوصية 11. إنشاء آلية استثمارية لبنك التنمية متعدد الأطراف (MDB) موجهة للتعليم لتقديم تمويل مُحسن من (MDB)

وزيادة الابتكار المالي والتنسيق، والتركيز الدقيق على النتائج، والوصول الممتد للبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان في حالات الطوارئ، والتمويل المرن وخيارات التسليم بما يتماشى مع ظروف البلاد، ورفع التمويل المحلي بشكل كبير.<sup>387</sup> تستشير الآلية الاستثمارية إلى جدية المجتمع الدولي بشأن تلبية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم.

تمتلك البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) مهارات فنية عميقة، وإمكانية الوصول إلى صناع القرار على أعلى المستويات، والقدرة على ربط البرامج بإصلاح السياسات على نطاق المنظومة. لا يزال الطلب على الدعم التعليمي من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف مرتفعاً: في أحدث استطلاعات عملاء البنك الأمريكي للتنمية فضلاً عن البنك الدولي، احتل التعليم الأولوية الأولى بين جميع القطاعات كما احتل قمة المجالات التي يفضل فيها العملاء دعم بنوك التنمية متعددة الأطراف. والأهم من ذلك، أنه تتوفر حالياً فرص غير مسبوقة لزيادة التمويل العام من أجل التعليم من خلال رفع قواعدها الرأسمالية بشكل أكبر بكثير. تشير تقديرات وكالة التصنيف ستاندر أند بورز (S&P) إلى أنه في 19 بنكاً من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs)، يمكن زيادة الإقراض بنسبة 72 في المائة دون أي زيادات في رأس المال ودون المساس بتصنيفاتها الائتمانية.<sup>388</sup> وبالفعل تستفيد من هذه الفرصة بعض البنوك، مثل بنك التنمية الآسيوي والبنك الأمريكي للتنمية،<sup>389</sup> كما يخطط البنك الدولي للقيام بذلك. ويمتلك جناحه التمويلي ذو الشروط الميسرة، المؤسسة الدولية للتنمية، أصلاً ضخماً غير ممول في شكل قروض مستحقة قدرها 135 مليار دولار. ويمكن استخدامه لزيادة مبلغ إضافي قدره 20 مليار دولار سنوياً، والذي ربما يُضاعف إجمالي التمويل المتاح للمؤسسة الدولية للتنمية (وفقاً لشروط المؤسسة الدولية الإنمائية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمقدم للبلدان المتعاملة معها.<sup>390</sup>

**ولتلبية أهداف التمويل الخاصة باللجنة، من المهم توجيه حصة كبيرة من أي من هذه الزيادات إلى التعليم.** للمساعدة على ضمان حدوث ذلك، ستقوم الآلية الاستثمارية الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف الموجهة للتعليم (MDB)

توصي اللجنة بإنشاء آلية استثمارية خاصة بالتعليم في أحد بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB). ستزيد هذه الآلية من قيادة البنوك وتمويلها للتعليم ورفع قواعدها الرأسمالية في جمع المزيد من المليارات من أجل التعليم، وتحسين التنسيق بين البنوك، وتشجيع ابتكار مصادر جديدة للتمويل. وتشير اللجنة إلى أن إنشاء مثل هذه الآلية يمكن أن يؤدي إلى جمع 20 مليار دولار أو أكثر سنوياً للتعليم بحلول عام 2030 (مقارنة بالمبلغ الذي يتم جمعه اليوم وقدره 3.5 مليار دولار).

وتساعد الآلية المقترحة على تجنب الازدواجية والتشردم، كما تتيح الفرصة لمزيد من التنسيق والتركيز من خلال تمكين بنوك التنمية متعددة الأطراف من العمل معاً كنظام متماسك. لا تحتاج آلية البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDB) إلى إنشاء مؤسسة جديدة - فقد تكون مجرد آلية تمويل تأسست من داخل بنوك التنمية متعددة الأطراف القائمة لتشجيع التعاون والاستفادة من التأثير الجماعي لبنوك التنمية متعددة الأطراف تجاه التعليم. وعلى المدى الطويل، يمكن أيضاً النظر في هذه الآلية بما في ذلك بنوك التنمية الوطنية الكبرى.

سيبتكر هذا الأسلوب شكلاً جديداً من أشكال التعاون بين البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) بما يتماشى مع المقترحات المنصوص عليها في الرؤية التي تحمل عنوان "من مليارات إلى تريليونات"، وهي رؤية خاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف ومن إعدادها، في الفترة التي تسبق مؤتمر تمويل أدريس أياها للتنمية.<sup>386</sup> وقد ثبت أن غياب النهج العالمي المنسق للتمويل الدولي للتعليم يمثل عائقاً حاسماً أمام التقدم. تجمع الآلية الاستثمارية (وما يرتبط بها من منصات تمويل) بين الفرصة الفريدة للاستفادة من التمويل الإضافي الكبير الذي تقدمه بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) للتعليم ونقاط القوة الرئيسية للمقترحات السابقة للصندوق العالمي للتعليم. وتدعو مثل هذه المقترحات إلى: التمويل من مصادر متعددة بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية والقطاع الخاص،

- **الجمع بين جميع بنوك التنمية متعددة الأطراف الرئيسية في جهود متضافرة لتنسيق ومواءمة ممارسات تمويل التعليم، والحد من تكاليف المعاملات، والاستفادة من الموارد الإضافية.** ستمثل المهمة المركزية في ضمان حصول البلدان ذات الالتزام والحاجة التمويلية القوية على الدعم المضمون. ستعمل آلية بنوك التنمية متعددة الأطراف بالتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى - مثل اليونيسكو، والشراكة العالمية للتعليم، واليونيسيف - ومع الجهات المانحة الثنائية، والجمعيات الخيرية، وجهات التمويل الخاصة لتحديد أولويات التمويل والاتفاق على الإجراءات والمسؤوليات. وستسمح الآلية باتباع نهج منسق لجذب الإقراض الإضافي من بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعم خطط التعليم الوطنية بما في ذلك في البلدان المشاركة في الشراكة العالمية للتعليم والبلدان المستجيبة لحالات الطوارئ من خلال صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، أو غيرها من المبادرات التي تقودها البلدان بالاشتراك مع مؤسسات مثل اليونيسيف واليونيسكو أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونظرًا للحضور القوي للشراكة العالمية للتعليم في البلدان الأقل دخلًا، ستولي الآلية اهتمامًا خاصًا بالدول التي تمر بمرحلة انتقالية و"المستفيدة من التمويل المزيج" - تلك التي تحصل على التمويل الميسر وغير الميسر على حد سواء.

- **تشجيع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) على زيادة تمويلها للتعليم،**

#### بهدف تخصيص حصة شاملة من تمويل البنك (MDB) للتعليم بنسبة 15

**في المانة.** وسيطلب القيام بذلك وجود قيادة قوية بين البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs)، ومزيد من التواصل عن أهمية التعليم - مثلما سيفعل البنك الدولي، على سبيل المثال، من خلال تركيز تقرير التنمية في العالم 2017، الذي يصدره، على التعليم. وتشير الأدلة إلى أن وكالات التمويل التي تعطي الأولوية لقطاعات معينة تتلقى المزيد من الطلب على تمويل هذه القطاعات.<sup>391</sup> على سبيل المثال، تمثل الاستراتيجية الحالية للبنك الأفريقي للتنمية، والتي تركز بشكل قوي جدًا على البنية التحتية والطاقة النظيفة، محاولة واضحة لتوجيه الإقراض متعدد الأطراف نحو الأولويات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) غالبًا ما تعارض تخصيص الموارد، فكثيرًا ما تقوم بذلك فعليًا لصالح البرامج المهمة. وفي الأونة الأخيرة، في الفترة التي سبقت قمة تغير المناخ التي عُقدت في باريس عام 2015، التزمت البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) بزيادات طموحة واضحة في مجال التمويل المرتبط بالمناخ، وفي أغسطس 2016، أعلن البنك الدولي أنه سينفق 15 مليار دولار على التغطية الصحية الشاملة في أفريقيا خلال الـ 3 إلى 5 سنوات القادمة.<sup>392</sup> ويلعب البنك الدولي دورًا مهمًا بشكل خاص في مجال التعليم باعتباره أحد أكبر مصادر التمويل الدولي الرسمي للتعليم في العالم (وقد التزمت المؤسسة الدولية الإنمائية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بتخصيص 2 مليار دولار للتعليم في عام 2015). إذا كان البنك الدولي سيعطي الأولوية للتعليم ليجعله أكثر شمولية، مع الالتزام بتخصيص 15 في المائة من إقراضه لهذا القطاع، ستكون الفوائد المباشرة وغير المباشرة كبيرة.

- **إنشاء منصة تمويل تهدف إلى تحفيز التمويل المقدم من بنوك التنمية متعددة**

**الأطراف (MDB) للتعليم فضلًا عن حشد التمويل من مصادر أخرى.** وسيتم تصميم المنصة لتكون تحويلية بعدة طرق. أولاً، جمع التمويل من الجهات المانحة الثنائية، وفعالي الخير، والمنظمات الخيرية (بالإضافة إلى ما يقدر

بـ20 مليار دولار من البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) مباشرة) لتحفيز البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDB) الأخرى وتصميم الأدوات التمويلية تصميمًا أفضل يتناسب مع احتياجات البلدان المختلفة التي تتعامل معها (على سبيل المثال، من خلال تسهيل شروط منح القروض). ثانيًا، ربط حزم التمويل بالتمويل المحلي المتزايد وتشجيع زيادة كفاءة الإنفاق العام. ثالثًا، التركيز بقوة على الأساليب القائمة على النتائج، مما يساعد على جذب استثمارات جديدة وتحسين أثرها. رابعًا، تسهيل التمويل المبتكر بما في ذلك الفرص الجديدة لمزج أو تنسيق التمويل بين القطاعين العام والخاص، كما نوقش أعلاه. وستشارك المنصة أيضًا مع أجنحة القطاع الخاص بنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) والمستثمرين التجاريين والمؤثرين لزيادة حجم التمويل وتعزيز التأثيرات، وكذلك الاعتماد على تمويل المنح من الجهات المانحة والمؤسسات وفاعلي الخير. وأخيرًا، فإنها ستعزز تبادل البيانات والمعرفة في الوقت المناسب وإمكانية الوصول إليها والاعتماد عليها خلال البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) ومع الآخرين. ولدى المنصة المقترحة أهداف مماثلة لصناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية في البنك الدولي، والتي تهدف إلى رفع تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) للأغراض المناخية من خلال حزم تمويلية منسقة تشارك بها جميع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs).

**قد يكون لآلية بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) تأثيرًا كبيرًا على التمويل الشامل للتعليم.** على افتراض أنه بحلول عام 2030، ستوسع البنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) قدرتها الإقراضية بنسبة 72 في المائة عن المستويات الحالية عن طريق تحسين ميزانياتها العمومية كما تتوقع وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز، وعلى افتراض أنها ستخصص 15 في المائة لصالح التعليم، يمكن توسيع إجمالي هذا التمويل من 3.5 مليار دولار إلى 20 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030.<sup>393</sup> وتشير حسابات اللجنة إلى أن التمويل الميسر

من بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) يمكن أن يرتفع من 2 مليار دولار في 2014 إلى 14 مليار دولار في عام 2030 (بالأسعار القائمة لعام 2014). سيأتي نصف هذا المبلغ من زيادة الإقراض غير الميسر ذي المدفوعات منخفضة الدين للمساعدة في مواجهة نقص الاستثمارات في البلدان الأكثر فقرًا، فضلاً عن تلك التي تنتقل من شروط ميسرة للغاية إلى شروط أصعب.<sup>394</sup> وقد يرتفع التمويل غير الميسر من 1.5 مليار دولار إلى 13 مليار دولار، والتي سيتم تحويل 7 مليارات دولار منها لتصبح ميسرة من خلال المدفوعات منخفضة الدين. قد تكون الزيادة أكبر إذا تم الاتفاق على زيادة رأس المال للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) الرئيسية، أو إذا كان رفع رأس المال أكبر، أو إذا ما تم تسخير قدرة بنوك التنمية الجديدة.<sup>395</sup>

**وسيتطلب القيام بذلك تولي بنوك التنمية متعددة الأطراف القيادة، وكذلك المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات والمنظمات الخيرية** مما سيوفر الموارد اللازمة لمنصة التمويل. سيتم تصميم منصة التمويل وتنفيذها بالتنسيق مع الشراكة العالمية للتعليم حيث سيكون التجديد الكامل وتوفير تمويل الممنوح ضروريًا لتحقيق النتائج المرجوة في العديد من البلدان، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض.



# جدول الأعمال

تم تأسيس اللجنة الدولية لتمويل فرص الحصول على التعليم العالمي لتحديد مسار للاستثمار المتزايد في التعليم العالمي من أجل تطوير الطاقات الكامنة لدى جميع الشباب في العالم. وتقدم اللجنة توصياتها في ظل صعوبة هذا القرن المفتوح - حيث تزداد التكنولوجيا، والتركيب السكانية، ووتيرة العولمة من قيمة المهارات كما تفاقم تكاليف الفشل في معالجة أزمة التعلم اليوم.

## تحمل القادة مسؤولية التعهد بتوفير التعليم ومنح الفرص.

على الرغم من الحالة الحتمية للاستثمار في مجال التعليم، وعلى الرغم من الوعود التي قطعها القادة مرارًا وتكرارًا على اختلاف أجيالهم - بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، وصولاً إلى حركة التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، وحاليًا الأهداف الإنمائية المستدامة - احتل التعليم أدنى مرتبة في قائمة أولويات الحكومات أو مصادر التمويل الخارجية، حتى ليقترّب من ضمان هذا الحق الشامل. لا يمكن أن ينتظر التعليم لفترة أطول - فالأدلة توضح أن التعليم حاليًا، أكثر من أي وقت مضى، أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وتوصي اللجنة بوضع إطار شفاف للمساءلة يحدد مسؤوليات البلدان النامية والمجتمع الدولي تجاه التعليم، وتوصي بتشجيع إعداد التقارير المستقلة المعنية بهذا الإطار. سيعتمد هذا الإطار على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومتابعة

وقد وضعت اللجنة رؤية وخطة قابلة للتنفيذ لتمكين جميع الأطفال والشباب من التعلم خلال جيل واحد. وفي حالة تنفيذها، سيتمتع جيل التعلم بالفرص التعليمية الأسرع توسعًا في التاريخ.

في صميم مقترحات اللجنة توجد دعوة للبلدان النامية والمجتمع الدولي للدخول في اتفاق لتمويل جيل التعلم يقوم على التحولات التعليمية الأربعة التي حددتها اللجنة - تعزيز الأداء والابتكار والشمولية والتمويل. وهذا هو جدول الأعمال. لضمان تنفيذه، تقدم اللجنة توصيتها النهائية: يجب على القادة والمواطنين توفير القيادة والمساءلة لضمان الجيل التعلم.

## التوصية 12. ضمان القيادة والمساءلة الخاص بجيل التعلم

يجب أن يكون اتفاق التمويل أكثر من مجرد اتفاق. ويجب أن يبدأ العمل الآن، كما يجب أن يستمر. وضمان ذلك سيتطلب المساءلة والقيادة والتأييد.

الإطار كما سيُشمل النظر في السياسات والإجراءات الرئيسية التي تقوم بها الحكومات لمنح فرصة التعلم لجميع الأطفال والشباب.

وبدعم القادة والمؤسسات العالمية، فإن إعداد التقارير السنوية حول ما إذا كانت البلدان النامية والمتقدمة تقوم بواجباتها سيكسب التأييد باعتباره وسيلة للاحتفاء أو مواجهة البلدان على النحو المطلوب. ويمكن للأخريين استخدام هذه التقارير بطرق مختلفة - لإجراء مفاوضات بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة؛ وإعلام المستثمرين وأصحاب العمل المحتملين بمدى استثمار الحكومات في القوة العاملة الماهرة؛ وتمكين الهيئات الدولية من ممارسة الضغط عند الاقتضاء؛ وتحفيز التأييد وحشد التغيير.

لضمان منح هذه المسألة أهمية قصوى، تعكس وضع التعليم باعتباره حجر الزاوية في التنمية العالمية والأمن والاستقرار، **توصي اللجنة بأن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تتطلب فيه من الأمين العام تعيين ممثل خاص للتعليم**، يكون مكلفاً بالحفاظ على حقوق الأطفال من خلال مساهمة البلدان بشأن الاضطلاع بمسؤولياتهم.

بعد التكاليف الأول الذي يستمر عامًا واحدًا لتطوير والاتفاق على عملية رصد وإبلاغ مناسبة، يجب على الممثل الخاص الاعتماد على إطار المساهمة المقترح لتقديم التقارير سنويًا على أعلى مستويات المجتمع الدولي إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن، والتي ينبغي لها إعادة النظر في الآثار المترتبة على النتائج التي تم التوصل إليها من حيث صلتها بكل بلد على حده وقضايا السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

وتوجد أمثلة على الآليات المساهمة العالمية في مجالات التنمية الأخرى. وتعد اتفاقية المناخ لعام 2015 مثالاً قوياً على كيفية تحقيق هذه المساهمة العالمية<sup>396</sup> وعلى الرغم من أن أهداف الاتفاقية هي أهداف طوعية، فإن الأحكام المتعلقة بكيفية قياس الالتزامات والإبلاغ عنها والتحقق منها بشأن انبعاثات الغازات الدفينة والتدفقات المالية يتم الاتفاق عليها على الصعيد العالمي والالتزام بها قانوناً. وتقدم البلدان التقارير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وفقاً لبروتوكولات الشفافية المشتركة. وستكون المؤسسات المستقلة قادرة على التحقق من المطالبات وتتبع التقدم المحرز. في حالة الأطفال الموجودين في البلدان التي تعاني من الصراعات، يقدم الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة تقاريره إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن يصف فيها البلدان التي تعاني من الانتهاكات الأكثر خطورة، ويدعو مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة<sup>397</sup>.

وينبغي أن تشمل التقارير تقديم "لوحة" تعكس التدابير الرئيسية التي يجب اتخاذها لحصول جميع الأطفال على التعليم، على النحو المبين في هذا التقرير. ويشمل ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDG)، التي تركز حقاً وبقوة على النتائج، ولكنها ستشمل أيضاً تدابير أوسع تعكس سياسات وإجراءات البلدان في مجالات رئيسية مثل أداء النظام والابتكار والشمولية والتمويل. كما ينبغي أن يشمل معلومات عن نتائج التعليم في البلدان، بما في ذلك مؤشر التعلم العالمي الرائد الموصى به فضلاً عن المؤشرات الأخرى. وقد تشمل تدابير المشاركة الجهود اللازمة التي بذلتها الحكومات لحظر زواج الأطفال وعمالتهم والاتجار بهم والتدابير التي نفذتها لصالح الأطفال ذوي الإعاقة أو تحقيق المساواة بين الجنسين. ولتوصيل هذا التقرير، توصي اللجنة باستخدام قدرة المتابعة الكاملة للأمم المتحدة (مثل اليونسكو، ومعهد اليونسكو للإحصاء، واليونيسيف، والتقرير العالمي لرصد التعليم، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، فضلاً عن المنظمات الرئيسية الأخرى التي تعمل في مجال التعليم على المستوى القطري والعالمي، لتوثيق الالتزامات والإجراءات المتخذة لإصلاح التعليم وتمويله. سيتيح جمع هذه المعلومات ونشرها

للمواطنين والقادة والمؤسسات في جميع أنحاء العالم إخضاع الحكومات للمساءلة عن الإجراءات التي يتخذونها أو يتقاعسون عن اتخاذها، كما ستساعد على ضمان إعطاء الدول التي تركز تقدماً الدعم والتمويل المناسب من قبل المجتمع الدولي.

### تعيين الرواد لتحقيق الزخم.

جميع الثورات تحتاج إلى رواد. لتحديد الاتجاه التي يجب أن تتبعه جميع البلدان ولتحقيق الزخم الذي يجب أن يميز اتفاق التمويل على مدى السنوات القادمة، **تدعو اللجنة إلى إنشاء مجموعة أولية من الدول الرائدة من بين البلدان النامية والشريكة في التنمية تلزم باعتماد التوصيات المحددة.** ومن خلال القيادة، وتقاسم التعلم كما هو الحال، ومناصرة التغيير بين جيرانها وأقرانها، توضح هذه الدول للعالم ما هو ممكن والسبب وراء أهمية هذه الأمور الممكنة في الوقت الحالي. يجب على المجتمع الدولي اتخاذ التزامات جريئة لدعم رواد البلدان النامية من أجل إحراز تقدم سريع نحو تحقيق جيل التعلم داخل بلدانها. ويلهم هذا التقدم الآخرين، ويفتح الباب أمام الابتكارات والموارد الجديدة، ويساعد في ضمان وجود اعتماد واسع النطاق لاتفاق التمويل.

### تعزيز التأييد على جميع المستويات.

وفي النهاية، سيعتمد تحقيق رؤية اللجنة على القيادة القوية والتأييد على جميع المستويات. وعلى الرغم من الحالة البلاغية الكبيرة والحالة العظيمة للاستثمار فقد تراجع التعليم تراجعاً حاداً على الأجندات العالمية والإقليمية. وكمثال واحد على ذلك، لم يُذكر التعليم بشكل جوهري في أي من اجتماعات مجموعة السبع (G7) أو مجموعة العشرين (G20) في السنوات الأخيرة، مقارنة بالاجتماعات التي تمت في أوائل القرن الحادي والعشرين. لم تحقق الجهود التي بذلت مؤخراً من أجل تنسيق التأييد سوى نجاح محدود.

إن التعليم حق أساسي. وقد حان وقت الدفاع عن هذا الحق. **وتدعو اللجنة لإنشاء حركة عالمية للدفاع عن حقوق الجميع في التعليم والاهتمام بقضية الاستثمار التعليمي وإصلاحه - وهي حركة يمكن من خلالها إخضاع القيادات والمؤسسات للمساءلة عن الوفاء بتعهداتها تجاه جيل التعلم.** ورؤية اللجنة لتوسيع الفرص التعليمية بشكل أسرع في التاريخ لن يكون ممكناً ببساطة دون المشاركة الفعالة والتأييد من الشباب والعائلات والمعلمين ورجال الدين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ورجال الأعمال والقادة السياسيين على جميع المستويات. ويجب توحيد الحركة العالمية من أجل التعليم من خلال القواسم المشتركة بدلاً من تقسيمها على المصالح الخاصة للمنظمات والمؤسسات والوكالات.

وسيتطلب تعبئة هذه الحركة وضمان تأثيرها وجود استثمار وتنظيم وتنسيق. وسيتطلب ذلك وجود قيادة تمتلك الشجاعة لبناء تحالفات غير متوقعة، والتصريح بالحقائق الصعبة، واجتياز المخاطر سعياً لتحقيق التقدم. من أجل وضع التعليم على رأس جدول الأعمال العالمي، **توصي اللجنة الأمين العام باتشاء هيئة مستقلة رفيعة المستوى، مع تعيين الممثل الخاص رئيساً مستقلاً، لتوفير القيادة العالمية والتأييد والمضي قدماً في هذه التوصيات.** وينبغي أن يشمل ذلك رؤساء الهيئات متعددة الأطراف الرئيسية المشاركة في التعليم والتمثيل من البلدان النامية والجهات المانحة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وعضوية من القطاعات الأخرى. وتهدف الهيئة رفيعة المستوى إلى الحفاظ على الزخم الذي أوجدته اللجنة في السنوات المقبلة.





وتأمل اللجنة في أن يوفر تقريرها الأدلة اللازمة للقادة وصناع القرار، المشاركين في توفير التعليم والمؤيدين له، للاهتمام بالتعليم. كما تأمل في أن يوضح تقريرها الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتحقيق جيل التعلم. وتأمل في إلهام الآخرين من خلال الإجراءات التي توصي بها لبناء تحالفات وحملات جديدة من أجل التقدم.

ومبادئ الاتفاق واضحة. وقد دعت الحكومات في البلدان النامية، وشركاؤها في مختلف القطاعات، للاستثمار والإصلاح من أجل ضمان حصول كل طفل على التعليم الجيد. ويُطلب من المجتمع الدولي

زيادة تمويله وقيادته ودعمه للتأكد من قدرة البلدان  
الملتزمة بمنح جميع أطفالها التعليم على القيام بذلك.  
وينبغي دعم الإجراءات التي يتخذها كلا الطرفين تجاه  
الاتفاق بالتحويلات التعليمية الأربعة التي تنص عليها  
اللجنة—تعزيز الأداء والإبداع والشمولية والتمويل.  
وضرورة حصول جميع الأطفال والشباب على  
التعليم هي ضرورة مشتركة بين جميع البلدان. وستستفيد  
جميع البلدان من الإجراءات المناسبة التي تتخذها كما  
ستواجه جميعها العواقب الوخيمة الناتجة عن التقاعس عن  
اتخاذ الإجراءات المناسبة. وهذا الوقت هو وقت انتهاء  
الفرص، ولكن هذا الوقت آخذ في النفاد.

# المزيد من التفاصيل

## المتعلقة بالخطة الاستثمارية<sup>398</sup>

### ملخص الخطة الاستثمارية

يشمل مسار الاستثمار المقترح أهداف طموحة ولكنها قابلة للتحقيق بالنسبة للتمويل المحلي والدولي على المستوى العام والخاص:

• تدعو الخطة الاستثمارية للجنة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى زيادة الإنفاق العام المحلي على التعليم من حوالي تريليون دولار في عام 2015 إلى 2.7 تريليون دولار بحلول عام 2030، أو من 4 إلى 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)<sup>399</sup> وتتوقع اللجنة أن يتوسع الإنفاق العام لزيادة الجودة وكذلك التغطية وتوزيعه وفقاً لمبدأ التقدمية الكونية. تخصص الحكومات الجزء الأكبر من التمويل العام إلى التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية والمرحلة الابتدائية والثانوية، مع التركيز على ما يعمل على زيادة وصول وتعلم الفقراء والمحرومين. ومن خلال التوسيع التدريجي للتغطية، تتحقق الجودة والتعليم المجاني من المرحلة قبل الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية. يجب أن يشمل هذا التمويل أيضاً الإلغاء التدريجي للمصاريف المدرسية العرضية للأسر مثل الكتب المدرسية والمواد التعليمية. استناداً إلى توقعات البلدان كل على حده في نموذج التكاليف، سيكون التمويل كبيراً جداً - حوالي 90 في المائة - لتغطية التكاليف المتكررة وتخصيص نسبة 10 في المائة المتبقية لبناء الفصول الدراسية والتكاليف الرأسمالية الأخرى.<sup>400</sup>

• تواصل الأسر تحمل حصتها من التكلفة، مع انخفاض حجمها من 1.5 إلى 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع زيادة الحكومات حصتها من التمويل. ويقلل المسار من إنفاق الأسر على التعليم قبل المدرسي وحتى التعليم الثانوي إلى حد كبير جداً، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض. سيحتاج تمويل الأسر إلى الارتقاء بسلم التعليم ليصل إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، حيث ستظل هناك حاجة إلى مشاركة الأسر الكبيرة في آليات تقاسم التكاليف، وخاصة القروض والرسوم الطلابية، حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات اللازمة لتقليل التكاليف والتمويل الحكومي المتاح. ولكن في حالة البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، سيكون النمو في الإيرادات العامة للحكومات من تحمل المزيد من تكاليف التعليم ما بعد الثانوي، والسماح بانخفاض نفقات الأسر.

• ستتوفر المصادر الدولية التي تضم المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والجهات المانحة الناشئة، والقروض الرسمية غير الميسرة، والمساعدة

الإنمائية الخاصة - مثل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والمنح المقدمة من الشركات - لجميع البلدان التي تحتاج إليها، ولكن سيتوجب ترتيبها حسب الأولوية وفقاً للأماكن الأشد احتياجاً والتي تثبت التزامها بالإصلاح. ويخصص المسار كل تدفق من هذه التدفقات إلى فئات الدخل الثلاث في البلاد، مع تركيز مخصصات التمويل الميسر على الفئة ذات الدخل المنخفض، والتي تتكون أساساً من الدول الهشة. ومع زيادة التمويل المحلي والكفاءة، سيلزم توفير 3 في المائة فقط من إجمالي التمويل من مصادر دولية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض. وهذه الحصة الصغيرة من التمويل لا تزال بحاجة إلى رفع إجمالي التمويل الدولي للتعليم بمعدل 11 في المائة سنوياً، من المعدل الحالي الذي يقدر بنحو 16 مليار دولار سنوياً إلى 89 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030. وسيتوجب رفع المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) بنسبة 9 في المائة سنوياً، من المعدل الحالي البالغ 13 مليار دولار سنوياً إلى 49 مليار دولار سنوياً. وسيكون هذا الأمر مجدياً إذا ما ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) إلى 0.5 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الممنوح، وشاركت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في تمويل التعليم، ووضعت قطاعاً للتعليم والصحة بالتساوي على قائمة الأولويات من قبل الممولين الدوليين، ليلبي تمويل كل منهما 15 في المائة من التمويل العالمي. ستظل هذه الأموال مهمة للبلدان ذات الدخل المنخفض، لتغطي حوالي نصف تكاليف التعليم لديها. ستكون هذه البلدان موطناً لما يقرب من 20 في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في العالم (من ثلاثة إلى 18 عاماً) بحلول عام 2030، وبدون هذا الدعم، ستتخلف تلك البلدان بشكل يتعذر علاجه.

### ويختلف نمط التمويل اختلافاً كبيراً بالنسبة لفئات الدخل الثلاث:

• تحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى زيادة الإنفاق العام المحلي على التعليم من 13 مليار دولار إلى 50 مليار دولار بين عامي 2015 و2030، أو 3.2 إلى 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وسيزيد إجمالي الإنفاق العام المحلي بنسبة 20 إلى 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما ستتمو حصة التعليم في إجمالي الإنفاق من 16 إلى 20 في المائة. ستظل الأموال العالمية مهمة للبلدان ذات الدخل المنخفض، لتغطي حوالي نصف تكاليف التعليم لديها. ويسمح مزيج التمويل العام والدولي العالي بخفض التمويل الأسري للتعليم في البلدان الأكثر فقراً من 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) -

أي ضعف النسبة المتوفرة في البلدان ذات الدخل المتوسط - إلى أقل من 1 في المائة بحلول عام 2030.

• تحتاج البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط إلى زيادة الإنفاق العام المحلي على التعليم من 214 مليار دولار إلى 712 مليار دولار أو من 4.1 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وسيزيد الإنفاق العام المحلي من 27 إلى 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهي النسبة التي لا تزال أقل تقريباً من جميع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، كما ستزيد حصة التعليم من 15 إلى 19 في المائة.

• ستزيد البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع من الإنفاق العام المحلي على التعليم من 779 مليار دولار إلى 1.93 تريليون دولار أو من 4.5 إلى 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). سيزيد الإنفاق العام من 32 إلى 37 في المائة، وستزيد حصة التعليم من 15 إلى 18 في المائة.<sup>401</sup>

• في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المرتفع، تكون الميزانيات الحكومية قادرة على تمويل حصة متزايدة من التكاليف المتنامية للتعليم. ويلعب التمويل الدولي دوراً ثانوياً جداً (أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2015)، وسينخفض بمرور الوقت. وعلى الرغم من ذلك فإنه يكون مهماً في هذه البلدان نظراً لتأثيره التحفيزي في تشجيع زيادة تعبئة الموارد المحلية والإصلاح.

## نموذج التكلفة الخاص باللجنة

صُمم نموذج التمويل الخاص بلجنة التعليم على غرار نموذج التكلفة الخاص بمنظمة اليونسكو لعام 2015<sup>402</sup> وهو النموذج الذي تم وضعه لتقدير تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وسد الفجوات المالية المرتبطة بها. وقد أضافت اللجنة الكثير إلى هذا النموذج. بالإضافة إلى مشاركة المزيد من البلدان (بإضافة فئة الدخل المتوسط المرتفع)، يتضمن نموذج اللجنة توقعات التعلم والتعليم ما بعد الثانوي، وأعلى 25 في المائة أو الاتجاهات محددة البلد لمسارات المستقبل بدلاً من أهداف التنمية المستدامة الثابتة. ويتضمن النموذج أيضاً خيار إبراز آثار تدخلات محددة بشأن تكاليف التعليم ونتائجه. ويستخدم هذا النموذج أسلوباً مفصلاً تصاعدياً<sup>403</sup> ويتوقع التقدم التعليمي للطلاب حسب الصف وعبر الوقت من مرحلة التعليم ما قبل المدرسي وحتى المرحلة الثانوية. وتمثل التكاليف مجموع رواتب المعلمين، والتكاليف المتكررة الأخرى، واستثمارات رأس المال، ودعم الطلاب المهمشين أو أي تدخلات محددة (وفقاً للسناRIO).

## الافتراضات المستخدمة

ويرعرض الجدول 7 ملخصاً للافتراضات التي كانت مستخدمة "السناRIO الرؤية" الخاص بجيل التعلم والتي تمت مناقشتها في التقرير. الافتراضات المتعلقة بالحصول على التعليم - من مرحلة التعليم ما قبل المدرسي إلى التعليم ما بعد الثانوي - وتُستمد الافتراضات المتعلقة بالتحسينات في التعلم من أهداف جيل التعلم. والافتراضات المتعلقة بالموارد - المعلمين والرواتب والتكاليف المتكررة الأخرى والبناء وتقديم الدعم للطلاب المهمشين - هي الافتراضات نفسها المستخدمة في نموذج اليونسكو. وتشمل هذه الافتراضات، بحلول عام 2030، التقارب في رواتب المعلمين نحو متوسط مستويات نصف البلدان الأعلى أجراً

(مع التحكم في متوسط الدخل)؛ والإنفاق المضاف للأطفال الفقراء الذي يتراوح ما بين 20 إلى 40 في المائة من التكاليف الأساسية. تغطي التكاليف المقترضة تحسينات الجودة وإمكانية الوصول المتصورة (في حالة تنفيذ البرامج بفعالية) بناءً على الحسابات التي تستخدم الأدلة على التكاليف وتأثيرات الممارسات المختلفة. وُضعت توقعات اللجنة بناءً على تحليل مفصل يتعلق بأقصى معدلات التوسع والتحسين التي يمكن تحقيقها وأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة يمكن من خلالها تحقيق هذه المعدلات. ومسارات النمو والإنفاق المحددة التي تتضمنها هذه الوثيقة هي مسارات توضيحية وغير ملزمة - ستكون بعض البلدان قادرة على استخدامها أو ستختار تحديد أولويات الإنفاق بشكل مختلف. بالنسبة لتقديرات التكاليف، فقد وضعت اللجنة بعض الافتراضات العامة الطموحة والقابلة للتنفيذ، لكنها تدرك أن استراتيجية كل بلد من أجل الوصول إلى أعلى معايير جودة ستكون فريدة من نوعها.

## وتشمل الافتراضات الرئيسية ما يلي:

### معدلات التوسع:

تكون معدلات التوسع التي تصورتها اللجنة، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، سريعة ولكنها تكون قابلة للتحقيق بالنسبة لجميع البلدان تقريباً. وهي تستند إلى المعدلات التي حققتها 25 في المائة من الدول التي تفوقت معدلات النمو فيها على معدلات البلدان التي تمتلك نقطة بدء مماثلة على مقياس معين. وهذه المعدلات تعني، على سبيل المثال، أنه من المتوقع أن يزيد عدد طلاب المرحلة الثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض من 36 مليون طالب في عام 2015 إلى 94 مليون طالب في عام 2030. سيكون متوسط معدل النمو السنوي لطلاب المرحلة الثانوية 6.9 في المائة - وهو معدل يزيد مرة ونصف أسرع من متوسط المعدلات التي تحققت منذ عام 2000 من قبل الدول التي كان لديها في ذلك الوقت مستويات التحاق بالمرحلة الثانوية تقارب تلك الموجودة في البلدان ذات الدخل المنخفض اليوم.<sup>404</sup> ويكون النمو الأسرع متوقعاً لمرحلة التعليم ما قبل المدرسي ومرحلة التعليم ما بعد الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض: فمن المتوقع أن يزيد عدد طلاب مرحلة التعليم ما قبل المدرسي من 5 مليون طالب إلى 21 مليون طالب بحلول عام 2030، وتلاميذ ما بعد المرحلة الثانوية من 5 مليون طالب إلى 17 مليون طالب بحلول عام 2030. لدعم هذا المعدل المتوسط، سيتضاعف عدد المعلمين اللازم في البلدان ذات الدخل المنخفض خلال 15 عاماً، من 3.6 مليون إلى 6.6 مليون. سيتطلب ذلك متوسط يزيد عن 60 في المائة من خريجي التعليم العالي من عام 2015 وحتى عام 2030 للدخول في مجال التدريس.<sup>405</sup> وسيلزم زيادة عدد الفصول الدراسية بنفس المعدل تقريباً. وبشكل عام، يتطلب التوسع على النحو المقترح جهداً كبيراً من الجميع؛ ويقيد تحقيق ذلك في إطار غطاء تمويلي واقعي يقيد بعض الخيارات المتعلقة بكيفية تحسين الجودة، على سبيل المثال تقليل سعة الفصل الدراسي بسرعة أكبر.

### رواتب المعلمين:

تقتض التكاليف التي وضعتها اللجنة تحسين رواتب المعلمين، في المتوسط. وتستند الافتراضات إلى العلاقة التوجيهية التاريخية بين رواتب المعلمين والناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، وإلى افتراض أنه سيتقارب تدريجياً المتوسط العالمي للبلدان. ومقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، قد ترتفع رواتب المعلمين في الدول الفقيرة بسبب ندرة المهارات التعليمية. في

## جدول 7. ملخص افتراضات السيناريوهات

سيناريو الرؤية	المؤشرات
أفضل 25 في المائة من مسارات النمو	اتجاهات الوصول، التعليم ما قبل المدرسي - المرحلة الثانوية: الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، دخول المرحلة الابتدائية واستكمالها، الانتقال إلى المرحلة الثانوية واستكمالها.
100 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 عامًا سيتعلمون القراءة والكتابة بحلول عام 2030 (من خلال التعليم ومحو الأمية)	محو أمية الشباب:
أفضل 50 في المائة من مسارات النمو	نسبة القيد الإجمالية (GER) في مرحلة ما بعد الثانوي:
شركات تقديم الخدمات بالحرم الجامعي: 30 في المائة الشبكة العامة لتحويل الهاتف (PSNT) بالجامعة: 20 في المائة الأنماط غير المستقرة/المتوفرة عبر شبكة الإنترنت: 50 في المائة	أنماط توفير التعليم ما بعد الثانوي:
أفضل 25 في المائة من مسارات النمو	مستويات التعلم:
جميع المستويات التقارب إلى حد الاتجاه الدولي (التناسب العكسي مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد باتجاه القديم بالحدود الدنيا الآتية:	نسب التلاميذ إلى المعلمين:
التعليم ما قبل المدرسي 20 (نصف يوم عمل)	
المرحلة الابتدائية 40	
مرحلة التعليم الإعدادي 35	
مرحلة التعليم الثانوي 35	
رواتب المعلمين دالة الدخل، ترتفع لأعلى 50 في المائة من الرواتب (مقارنة بالدخل) بحلول عام 2030	التكاليف، التعليم ما قبل المدرسي - المرحلة الثانوية:
التكاليف المتكررة 25 في المائة من تكاليف الرواتب بخلاف الرواتب	
إنشاء الفصول الدراسية تضاعف مستمر للناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمستوى عام 2012؛ يختلف حسب مستوى التعليم؛ يشمل التكاليف الإضافية من أثاث ومرافق وصيانة	
الدعم الطلاب المهمشين (الفقراء)، النسبة المنوية للتكاليف المتكررة 20 في المائة للمرحلة الابتدائية 30 في المائة للمرحلة الإعدادية 40 في المائة للمرحلة الثانوية	
نفس تكاليف الوحدة الابتدائية سنويًا.	تكاليف الوحدة، محو الأمية:
الحرم الجامعي: يتقارب مع الاتجاه الدولي (ينخفض مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد). الأوضاع غير المستقرة: 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد.	تكاليف وحدة، بمرحلة التعليم ما بعد الثانوي (% من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد)، لكل طالب، سنويًا

ربما لا يمكن تحقيقه ولن يكون فعالاً من حيث التكلفة بالنسبة لتدابير تقليل التكلفة الأخرى لتحسين التعليم والتعلم. يكون تأثير التكاليف على إجراء المزيد من التخفيضات كبيراً - على سبيل المثال، تخفيض نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المرحلة الابتدائية إلى 20 سيؤدي ارتفاع إجمالي التكاليف التعليمية في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى 130 مليار دولار في عام 2030 (بدلاً من 102 مليار دولار)، وستبلغ الحاجة إلى التمويل الخارجي 71 مليار دولار بحلول عام 2030 (بدلاً من 45 مليار دولار).

#### تكاليف الإنشاءات:

قد تختلف تكلفة بناء الفصول الدراسية اختلافاً كبيراً، ويتوقف ذلك على طريقة الشراء والجهة التي ستولي بناء الفصول الدراسية. يفترض النموذج أن هناك فصل دراسي واحد لكل معلم يحتاج إلى تجهيزه بشكل كافٍ، وصيانتته سنوياً، وتكبد تكاليف المرافق المتكررة.<sup>410</sup> تكون التكلفة المعيارية لبناء الفصول الدراسية مستمدة من نموذج اليونسكو، والتي حصلت عليها من الدراسات الفُطرية المختلفة (لا توجد قاعدة بيانات دولية لتكاليف بناء الفصول الدراسية).<sup>411</sup> ويرتفع إجمالي تكاليف البناء عند التوسع في التعليم، بسبب الحاجة لإضافة فصول دراسية جديدة. في البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2030، من المفترض أن تبلغ نسبة تكاليف البناء 18 في المائة من إجمالي التكلفة لمرحلة ما قبل التعليم المدرسي؛ و14-15 في المائة في المرحلة الثانوية؛ و9 في المائة فقط في المرحلة الابتدائية.

توقعات اللجنة، يرتفع متوسط الرواتب لتلبية 50 في المائة من أعلى رواتب المعلمين على مستوى العالم (مع التحكم في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد). وهذا للتأكد من كفاية الرواتب لاستقطاب المرشحين المؤهلين للدخول في هذه المهنة. وفي أشد البلدان فقراً، تبلغ رواتب المعلمين سبعة إلى ثمانية أضعاف متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد. وهناك أدلة على أن رفع رواتب المعلمين بشكل عام يؤثر على التعلم، ويزيد ذلك على المدى الطويل عندما يختار أفضل المرشحين أن يصبحوا معلمين وفي بعض الحالات عندما يتم ربط تلك الزيادات بتحسينات التي تطرأ على تعلم الطلاب.<sup>406</sup> ومع ذلك، فإن تأثير زيادات الرواتب يحتاج إلى أن يتوازن مع تأثير الاستثمارات الأخرى على المعلمين. وتعكس افتراضات الرواتب التي وضعتها اللجنة أدلة على تأثير تحسين الأجور إلى جانب أدلة أخرى على أن جودة المعلم ومشاركته يمكن أيضاً أن تتحسن من خلال التدابير المكاملة، وأحياناً التدابير الأقل تكلفة، كما نوقش في هذا التقرير. في الافتراضات الخاصة بالتكاليف، من المفترض أن تكون رواتب معلمي المرحلة الإعدادية أعلى من رواتب معلمي المرحلة الابتدائية بنسبة 50 في المائة، وأن تكون رواتب معلمي المرحلة الثانوية أعلى بنسبة 20 في المائة أخرى. ويتماشى ذلك مع جداول الرواتب المرصودة في أفريقيا وآسيا اليوم.

#### النفقات غير المرتبطة بالرواتب:

من المتوقع أن يزداد الإنفاق المتكرر على بنود مثل المواد التعليمية عالية الجودة، والتدريب أثناء الخدمة، وبرامج دعم التدريس، وبرامج التربية الخاصة، وتحسين الإدارة، وغيرها من البرامج زيادة كبيرة، مما يعكس حاجة المدارس إلى موارد أفضل بكثير، وحاجة المعلمين والطلاب إلى دعم أكبر بكثير. وكما نوقش في هذا التقرير، فإن الاستفادة من الموارد القائمة (المعلمين والفصول الدراسية) بشكل أفضل من خلال الممارسات والإصلاحات الأكثر فعالية يمكن أن يحسن النتائج لتخفيض التكلفة بشكل نسبي. في البلدان ذات الدخل المنخفض، من المتوقع أن تنمو هذه الفئة من النفقات من 10 في المائة من إجمالي تكاليف التعليم في المدارس الابتدائية في عام 2015 إلى 30 في المائة بحلول عام 2030 (في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط، من 15 إلى 35 في المائة). في المرحلة الثانوية، من المتوقع أن تزيد هذه الفئة أكثر من الربع من إجمالي تكاليف التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تضاف الموارد التي تساعد الطلاب المهمشين على بدء الدراسة والبقاء في المدارس إلى افتراضات التكاليف.<sup>407</sup> ويضيف ذلك متوسط قدره 6 في المائة من تكاليف المرحلة الابتدائية في البلدان ذات الدخل المنخفض؛ و9 في المائة في المرحلة الإعدادية، و10 في المائة في المرحلة الثانوية بحلول عام 2030.

#### القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية:

هناك أدلة قوية على الآثار السلبية للقدرة الاستيعابية الكبيرة جداً للفصول الدراسية، لذلك تفترض حسابات التكاليف أن متوسط القدرة الاستيعابية للفصل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط سيتم تخفيضها - إلى ما معدله 20 طفلاً لكل معلم في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي؛ وإلى ما معدله 40 طفلاً في المرحلة الابتدائية؛ وإلى ما معدله 35 طفلاً في المرحلة الثانوية. وعلى الرغم من اختيار الكثير من الدول الاستثمار في الفصول ذات القدرة الاستيعابية الأصغر من ذلك، فالدليل على فعالية هذه السياسة هو دليل ملتبس وتنخفض الفوائد الهامشية بمجرد استيعاب الفصل لـ 40 طفلاً.<sup>408</sup> وتستخدم نسبة المعلمين إلى التلاميذ البالغة 40 كمعيارٍ على نطاق واسع<sup>409</sup> ونظراً للمطالب الكبيرة بشأن توفير المعلمين وفك القيود المفروضة على الموارد العامة، فإن تقليصها لأبعد من ذلك، في المتوسط،



- V1 شكل 1. أزمة التعلم العالمية: مخرجات التعلم المتوقعة لمجموعة من الأطفال والشباب الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة في عام 2030 يمكن لمؤشر التعلم لطلاب المرحلة الابتدائية الوصول إلى ما لا يقل عن المستوى 1 على مقياس تقييم قدرة طلاب الصف الرابع في مهارات القراءة بلغتهم الأم أو ما يعادله. ويُستخدم بوصفه المقياس المُتوفر، مع إدراك أن التعلم الفعلي هو عملية أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً. يمكن لمؤشر التعلم لطلاب المرحلة الثانوية الوصول على الأقل إلى المستوى "منخفض" على مقياس البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) أو ما يعادله. ومرة أخرى، يُستخدم هذا المقياس كبديل للتعلم في حالة غياب تقييم أكثر شمولية. تستند الحسابات على افتراض أن جميع الأطفال والشباب في المدارس الابتدائية والثانوية في عام 2030 سيكون لديهم نتائج التعلم نفسها (أي تلاميذ المدارس الابتدائية، عند بلوغهم سن المراهقة، سيكون لديهم نتائج المدرسة الثانوية نفسها كما هو الحال مع أقرانهم الأكبر سناً في عام 2030). وتتنبأه الفكرة في كيفية احتساب معدل الخصوبة الكلي للتوقعات السكانية. فيأخذ الفرد دراسة نتائج التعلم لأعمار مختلفة في العام "س"، ثم يحسب نتائج التعلم في حالة استكمال كل طالب ممن هم في سن الدراسة دراستهم باستخدام هذه النتائج. لمزيد من المعلومات، راجع الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم المتوفرة على الرابط <http://report.educationcommission.org/resources>.
- V2 شكل 3. لقد أنقذ تعليم الفتيات حياة أكثر من 130 مليون شخص - مع انخفاض معدلات الوفيات (لكل 1000) في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين عامي (2010-1970) Jamison, Dean and Marco Schäferhoff. 2016. "Estimating the Economic Returns of Education from a Health Perspective". ورقة أساسية للجنة التعليم. مجموعة سيك للتنمية (SEEK).
- V3 شكل 4. التعليم هو أدنى الاستثمارات - حيث ترتفع فيه نسب الفوائد إلى التكاليف Jamison, Dean and Marco Schäferhoff. 2016. "Estimating the Economic Returns of Education from a Health Perspective". ورقة أساسية للجنة التعليم. مجموعة سيك للتنمية (SEEK).
- V4 جدول 1. خمسة أهداف لجيل التعلم تفاصيل توقعات سناريو الرؤية الخاص بالجنة المذكورة في الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم المتوفرة على الرابط <http://report.educationcommission.org/resources>.
- V5 شكل 9. الأنظمة الأقوى توفر أفضل نتائج تعلم تحليل تجريبي أمانة لجنة التعليم (2016) على البيانات الخاصة بمبادرة المقاربة النظامية لتحسين جودة التعليم التابعة للبنك الدولي (SABER) وبيانات النظم الأخرى. لنتائج الاختبار التحصيلي: Altinok, Nadir, Claude Diebolt, and Jean-Luc De Meulemeester. 2013. "A New International Database on Education Quality: 1965-2010". أوراق العمل الخاصة بمؤسسة AFC، رقم 3. Association Française de Cliométrie (AFC): Restinclières.
- V6 شكل 11. المزيد من الإنفاق لا يؤدي بالضرورة إلى المزيد من التعلم الرسم البياني الموجود على اليمين: يحتوي اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) على خمسة مستويات للقراءة؛ المستوى "المنخفض" 1 هو أبسط المستويات. متوسط الإنفاق لكل تلميذ سنوياً في التعليم الابتدائي وحتى التعليم الثانوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد، مرجحة لمدة كل مرحلة الدراسة. بيانات الإنفاق من معهد اليونسكو للإحصاء عبر قاعدة بيانات إيدستاتس لعام 2012، والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA (2012). الرسم الموجود على اليسار: Bari, Faisal, Rabia Malik, and Fizza. 2016. "Raising Domestic Resources for Equitable Education in Pakistan". ورقة أساسية للجنة التعليم. مؤسسة IDEAS باكستان.
- V7 شكل 12. خصائص الأنظمة التعليمية في مراحل مختلفة من رحلة التطور تحليل أجرته أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً لـ Mourshed وآخرون. (2010) and the World Bank Systems Approach for Better Education Results. (SABER) initiative. Mourshed, Mona, Chinezhi Chijioke, and Michael Barber. 2010. "How the world's most improved school systems keep getting better". تقرير McKinsey & Company. McKinsey & Company. واشنطن العاصمة.
- V8 شكل 13. ممارسات فعالة للغاية لزيادة فرص الوصول إلى التعلم ونتائجه البيانات المتعلقة بنسبة التحسينات الصادرة عن تحليل أمانة لجنة التعليم (2016) باستخدام البيانات المقدمة كمادة أساسية للتقرير. Conn, Katherine. 2016. "The Effectiveness of Education Programs Worldwide: Evidence from a Meta-Analytic Dataset". ورقة أساسية للجنة التعليم. لمزيد من المعلومات، راجع الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم المتوفرة على الرابط <http://report.educationcommission.org/resources>.
- V9 شكل 15. آثار اللغة الأم (MT) / التدريس ثنائي اللغة الآثار المحتملة للغة التدريس: الحسابات التي تقوم بها أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً إلى معدل الانتشار المقدر للأطفال الذين لا يتلقون التعليم بلغتهم الأصلية (استناداً إلى بينوك، هيلين 2009. "Language and education: the missing link. How the language used in schools threatens the achievement of Education for All". صندوق تطوير التعليم (CfBT) والتحالف الدولي لإنقاذ الأطفال؛ آثار التدريس باللغة الأم من قاعدة البيانات المقدمة للإلحاق بـ Conn, Katherine. 2016. "The Effectiveness of Education Programs Worldwide: Evidence from a Meta-Analytic Dataset". الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم، ونتائج التعلم في نموذج تكاليف لجنة التعليم.
- V10 شكل 16. المكاسب التي يمكن الحصول عليها من الكفاءة: الموارد التي يتم سداها لكنها تستخدم بشكل غير فعال أو لا تُستخدم على الإطلاق Bold, Tessa, Deon Filmer, Gayle Martin, Ezequiel Molina, Brian Stacy, Christophe Rockmore, Jakob Svensson, and Waly Wane. 2016. "What Do Teachers Know and Do in Primary Schools in Sub-Saharan Africa? مسودة غير منشورة تم تقديمها إلى لجنة التعليم. ورقة لمؤسسة ويليام وفلورا هويليت والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية. من المفترض أن تكون الخسائر في المواد متساوية مع ما يفقده المعلم من وقت - وهو تقدير منخفض لا يمثل المواد غير المستخدمة عندما يكون المعلم داخل الفصل.
- V11 شكل 17. الفساد يؤدي إلى تدهور وضع نتائج التعليم مقتبس من الشكل 1 من فيراز وآخرين. (2012) إلى جانب بيانات محدثة محققة من Altinok (2013) وبيانات صادرة عن مؤشر الفساد لدى البنك الدولي من كوفمان وكراي (2015). Ferraz, C., F. Finan, and D.B. Moreira. 2012. "Corrupting learning: Evidence from missing federal education funds in Brazil". مجلة الاقتصاديات العامة، مجلد 96 (10-9): 726-712. Altinok, Nadir, Claude Diebolt, and Jean-Luc De Meulemeester. 2013. "A New International Database on Education Quality: 1965-2010". أوراق العمل الخاصة بمؤسسة AFC، رقم 3 Association Française de Cliométrie (AFC): Restinclières. Daniel and Aart Kraay. 2015. "Worldwide Governance Indicators: 1996-2014". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

- V12 جدول 2. الوقت الذي يقضيه المعلمون بعيداً عن التدريس في المرحلة الابتدائية  
تكلفة الغياب المحسوبة على افتراض أن 75 في المائة من الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي يُنفق على رواتب المعلمين.  
Helen. 2009. "Instructional Time Loss in Developing Abadzi and Implications, Measurement, Countries: Concepts and Implications".  
"أوبزرفر ريسيرش" التابعة للبنك الدولي، مجلد 24، رقم 2. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- V17 شكل 23: الشباب غير مستعدين للعمل  
مركز ماكينزي الحكومي. 2012. "Education to Employment: Designing a System That Works." McKinsey & Company  
واشنطن العاصمة.
- V18 شكل 24. التفاوت في التعلم الناجم عن الفقر  
بحث أجراه مركز التعلم والوصول العادل، (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to Achieve Global Convergence in Learning". ورقة أساسية للجنة التعليم.  
شكل 25. بفضل الإنفاق الحكومي الفئدة الثنية:  
نسبة الإنفاق العام للطبقة الأغنى مقابل الطبقة الأفقر  
Pauline and Sonia Ilie. 2016. "Funding widening Rose participation in higher education: implications for the distribution of public financing in South Asia and Sub-Saharan African countries". مجلة العلوم التربوية. ستصدر قريباً.
- V20 شكل 27. يختلف إنفاق الأسر اختلافاً جديراً بين البلدان الفقيرة: الإنفاق على التعليم وفقاً لمصدر  
اليونسكو. 2014. تقرير المرصد العالمي للتعليم للجميع 2013-2014. التدريس والتعلم: تحقيق الجودة للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.
- V21 شكل 28. التقدمية الكونية قيد العمل:  
التسجيلات في المرحل المختلفة من التعليم في كوريا،  
Hong, Song-chang, and Ju-ho Lee. 2016. "Accumulating Human Capital for Sustainable Development in Korea". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد التنمية الكوري (KDI).  
معدل التسجيل الإجمالي: إجمالي التسجيل في مرحلة تعليمية معينة، بغض النظر عن العمر، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية الرسمية التي تقابل المرحلة التعليمية. يمكن أن يتخطى معدل التسجيل الإجمالي نسبة 100 في المائة بسبب الالتحاق المبكر أو المتأخر و/أو الرسوب.  
معدل الالتحاق الصافي: التحاق الفئة العمرية الرسمية بمرحلة تعليمية معينة، معبراً عنها كنسبة مئوية من السكان في هذه الفئة العمرية.
- V22 شكل 29. الرعاية المبكرة والتحفيز  
تشكل نمو الدماغ  
Perry, Bruce. 2002. "Childhood Experience and the Expression of Genetic Potential: What Childhood Neglect Tells Us about Nature and Nurture." *Brain and Mind*. المجلد 3، الإصدار 1: 79-100.
- V23 جدول 5. البلدان التي تتلقى دعماً ضعيفاً للتعليم ودعماً كبيراً للطاقة نسبة إلى الإنفاق على التعليم  
Coady, David, Valentina Flamini, and Louis Sears. 2015. "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies Revisited: Evidence for Developing Countries". ورقة عمل خاصة بصندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي (IMF): واشنطن العاصمة.
- V24 شكل 35. اتجاهات بيانات المساعدة الإنمائية الخارجية (ODA) المقدمة من نظام التقارير الائتمانية (CRS) الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC). نسخة يمكن الاطلاع عليها، يوليو 2016.
- V13 شكل 18. الوقت الذي يقضيه المعلمون في التدريس في المرحلة الابتدائية  
Brian, Ezequiel Molina, Gayle Martin, Deon Filmer, Tessa, Bold and Waly Wane. ,Jakob Svensson, Christophe Rockmore, Stacy 2016. "What Do Teachers Know and Do in Primary Schools in Sub-Saharan Africa?" مسودة غير منشورة تم تقديمها إلى لجنة التعليم. ورقة لمؤسسة ويليام وفلورا هويليت والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية.  
Karthik, Michael Kremer, Jeffrey Hammer, Nazmul, Chadhury and F. Halsey Rogers. 2006. "Missing in Action: Muralidharan Teacher and Health Worker Absence in Developing Countries". مجلة الأفاق الاقتصادية، مجلد 20، رقم 1.
- V14 شكل 19. كيف اختلفت المهارات المطلوبة في العقود الأخيرة  
المنتدى الاقتصادي العالمي. 2016. "New Vision for Education: Fostering Social and Emotional Learning through Technology". المنتدى الاقتصادي العالمي: جنيف.  
مكان العمل على المحورين "س" و"ص" يعكس كثافة المهارات الرياضية والاجتماعية اللازمة، بناءً على الحسابات التي أجراها ديفيد ديمينج، باستخدام بيانات شبكة المعلومات المهنية (NET \* O)، وهو استطلاع أجرته وزارة العمل الأمريكية. يعكس لون الفقاعة التغييرات في حصة الوظائف من عام 1980 إلى 2012. يتم جمع الوظائف ذات الحصص التي تغيرت من 24- إلى 24 نقطة مئوية تحت اسم "حصة الوظائف التي ظلت دون تغيير"، ويتم جمع الوظائف ذات الحصص التي تغيرت بنسبة تزيد عن 24 نقطة مئوية تحت اسم "حصة الوظائف النامية"، ويتم جمع الوظائف ذات الحصص التي تغيرت بنسبة أقل من 24 نقطة مئوية تحت اسم "حصة الوظائف المتراجعة". مقتبس من Miller, Why What You Learned in Preschool Is Crucial at Work. نيويورك تايمز. 16 أكتوبر 2015. <http://www.nytimes.com/2015/10/18/upshot/how-the-modern-workplace-has-become-more-like-preschool.html>. استناداً إلى البيانات المقدمة من ديفيد جيه 2015. "The Growing Importance of Social Skills in the Labor Market". جامعة هارفارد والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER): بوسطن وكامبريدج.
- V15 شكل 21. تكون القوى العاملة في قطاع التعليم أقل تنوعاً جذاً من القوى العاملة في قطاع الصحة  
نتائج الاستطلاع الدولي للتعلم والتعليم (TALIS) لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لعام 2013؛ وبيانات منظمة الصحة العالمية لعام 2015.
- V16 شكل 22. التنوع المتزايد في توفير المدارس: الالتحاق بالمدارس غير الحكومية بين عامي 1990-2013  
تحليل لجنة التعليم (2016) استناداً إلى "Percentage of enrollment in primary education in private institutions 1990-2013" حسب مستوى دخل البلد. نسخة يمكن الاطلاع عليها، أغسطس 2016.

V25 شكل 36. حصة المساعدات القطاعية القابلة للتخصيص على مدار

العقد الماضي — 2002-2004، و2012-2014

تراعي حصة المساعدات القطاعية القابلة للتخصيص التي تصرفها الوكالات متعددة الأطراف كمجموعة لمختلف القطاعات جميع التقارير الخاصة بالوكالات متعددة الأطراف في سنة معينة. وهناك منهجية بديلة تراعي فقط التقارير الخاصة بالوكالات متعددة الأطراف لنتائج كلتا الفترتين الزمنية (2002-2004 و2012-2014) مقابل نتائج مماثلة لجميع القطاعات ما عدا القطاع الصحي. ويتم احتساب الفرق من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (GFTAM)، وكلاهما وكالات غير إبلاغية بالنسبة لنظام إبلاغ الداننين التابع للمساعدة الإنمائية الرسمية (DAC) في الفترة السابقة (2002-2004)

and Waly Wane. 2016. "What ,Jakob Svensson ,Christophe Rockmore  
"Do Teachers Know and Do in Primary Schools in Sub-Saharan Africa  
مسودة غير منشورة تم تقديمها إلى لجنة التعليم. ورقة لمؤسسة ويليام وفلورا هيووليت والبنك  
الدولي والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية.

Karthik ,Michael Kremer ,Jeffrey Hammer ,Nazmul ,Chadhury  
and F. Halsey Rogers. 2006. "Missing in Action: Teacher ,Muralidharan  
and Health Worker Absence in Developing Countries  
الاقتصادية، مجلد 20، رقم 1.

Elizabeth and Hai-Ahn H. Dang. 2016. "Incentives and Teacher ,King  
Effort: Further Evidence from a Developing Country  
منهجية، رقم 6694. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Moussa P. 2010. "Team Incentives for Education in Developing ,Blimpo  
Countries: A Randomized Field Experiment in Benin  
نيويورك. مذكرة غير منشورة.

and Rebecca Thornton. 2009. ,Edward Miguel ,Michael ,Kremer  
"Incentives to Learn  
التي أشارت إليها كاثارين كون. 2014. "Identifying Effective Education  
Interventions in Sub-Saharan Africa: A meta- analysis of rigorous  
Impact evaluations". رسالة دكتوراه، جامعة كولومبيا: نيويورك.

Pia Rebello. 2012. "Key to Equality: Early Childhood ,Britto  
Development". المجموعة الاستشارية المعنية بفرق عمل رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها  
لجدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015.

**المربع 9. تعليم الأطفال بلغة يسهل عليهم فهمها**  
الانتشار التقديري للأطفال الذين لا يتلقون التعليم بلغتهم الأصلية: حسابات لجنة التعليم  
(2016) بناءً على المعدلات الإقليمية المحسوبة من البيانات المتعلقة بـ 44 دولة في بنينوك،  
هيلين. 2009. "Language and education: the missing link. How the  
language used in schools threatens the achievement of Education for  
All". صندوق تطوير التعليم (CfBT) والتحالف الدولي لإنقاذ الأطفال: لندن.  
تأثير لغة التدريس التقديري: حسابات لجنة التعليم (2016) بناءً على معدل الانتشار المقدر  
للأطفال الذين لا يتلقون التعليم بلغتهم الأصلية (وفقاً لبنينوك، 2009)؛ أثار التعلم باللغة الأم  
من قاعدة البيانات المقدمة لمرافقة كون (2016)؛ ونتائج التعلم في نموذج تكاليف لجنة التعليم.

**المربع 10. التوجه نحو النتائج: السياسات وممارسات التنفيذ**  
Rabea ,Geeta Kingdon ,Faisal Bari ,Niaz Asadaullah ,Monazza ,Aslam  
and Pauline Rose. 2016. "Teacher Politics: Meeting Educational ,Malik  
Quality Challenges with Teachers  
ورقة أساسية للجنة التعليم. مؤسسة IDEAS باكستان.

and Minxuan Zhang. 2016. "How ,Huma Kidwai ,Xiaoyan ,Liang  
Shanghai Does It: Insights and Lessons from the Highest-Ranking  
Education System in the World  
البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Barber ,Michael. 2013. "The Good News from Pakistan."  
لندن.

**المربع 11. دور المعلمين المتغير**  
مؤسسة أكسفورد أناليتيكا وبارثينون-EY، وكاروس كابيتال. 2016. "The Business of  
Education in Africa: Phase 1 Report  
أكسفورد ولندن.

Vicky. 2009. "Improving education quality and access in ,Colbert  
Colombia through innovation and participation: The Escuela Nueva  
model". مجلة التربية من أجل التنمية الدولية، مجلد 3، رقم 3. 1-8.

Rachel. 2002. "A model for improving rural schools: Escuela ,Kline  
Nueva in Colombia and Guatemala". قضايا معاصرة في التربية المقارنة، مجلد 2،  
رقم 2. 170-181.

بحث أجراه مركز التعلم والوصول العادل، (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016.

**المربع 2. يمكن القيام بذلك - مسار فينتام نحو النجاح**  
البنك الدولي. 2011. "فينتام: تعليم عالي الجودة للجميع بحلول عام 2020". ورقة عمل،  
68092. إدارة التنمية البشرية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من البنك الدولي. البنك  
الدولي: واشنطن العاصمة.

S. and E. Sedmik. 2016. "Unraveling a Secret: Vietnam's ,Parandekar  
Outstanding Performance on the PISA test". ورقة أبحاث البنك الدولي، 7630.  
البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Jo and Michael Bourdillon (eds). 2014. Boyden  
استنتاجات من حياة الشباب. بالجريف ماكملان: لندن.

Nguyen and Le Thuc Duc. 2014. "Education and Learning: ,Thang  
Preliminary Findings from Round 4 Survey in Vietnam  
التنمية الدولي في جامعة أكسفورد (ODID): أكسفورد.

**المربع 5. استخدام التقييم لتحقيق نتائج في شيلي**  
and Harry Anthony Patrinos. 2011. ,Deon Filmer ,Barbara ,Bruns  
"Making Schools Work. New Evidence on Accountability Reforms.  
Human Development Perspectives". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Ramirez ,Maria-Jose. 2012. "Disseminating and Using Student  
Assessment Information in Chile". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

**المربع 6. المسألة التي القائمة على المعلمين في أوغندا**  
Smarter and More Equitably: ,Figazzolo Laura. 2016. "Spending Better  
Teachers Call for Action on Resource Effectiveness and Transparency  
ورقة أساسية للجنة التعليم. التعليم الدولي (EI).

**المربع 7. النتائج الكبرى في تنزانيا**  
البنك الدولي. 2014. "in 'Big Results Now' ,How Tanzania Plans to Achieve  
Education". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

البنك الدولي. 2016. "TZ Big Results Now in Education Program". التقرير  
المعنى بحالة التنفيذ والنتائج. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

الرئيس التنفيذي لمكتب إبلاغ الرئيس، عمري عيسى. "Big Results Now! First Year"  
Delivered Promising Results". بيان صحفي، 5 مارس 2015. <http://www.pdb.go.tz/news-room/press-release/category/3-press-release.html>

وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، جمهورية تنزانيا المتحدة. "Big Results Now in"  
Education Sector— Summary.

Justin Sandefur ,Barbara Bruns ,Nancy Birdsall ,William ,Savedoff  
and Janeen Madan. 2016. "A Global Offer for Learning (GOL): Based on  
Experiences with Paying for Results". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التنمية  
العالمية (CGD).

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). 2016. "Tanzania: Education"  
<https://www.usaid.gov/tanzania/education>

**المربع 8. بعض أفضل الممارسات المثبتة لزيادة المشاركة والتعلم**  
لمزيد من المعلومات، راجع الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم المتوفرة على الرابط  
<http://report.educationcommission.org/resources>.

بيانات تتعلق بنسبة التحسينات مستمدة من تحليل لجنة التعليم (2016) باستخدام البيانات  
المقدمة كمادة أساسية للتقرير الصادر عن Katherine. 2016. "The ,Conn  
Effectiveness of Education Programs Worldwide: Evidence from a Meta-  
Analytic Dataset". ورقة أساسية للجنة التعليم.

تضم المصادر الإضافية ما يلي:

Helen. 2009. "Instructional Time Loss in Developing Countries: ,Abadzi  
and Implications ,Measurement ,Concepts". هيئة "أوبزرفر ريسيرش" التابعة  
للبنك الدولي، مجلد 24، رقم 2. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Brian Stacy ,Ezequiel Molina ,Gayle Martin ,Deon Filmer ,Tessa ,Bold

<http://about.lrng.org/cities/u-s-mayors-lead-the-way-on-innovation-through-digital-badges/>. way on innovation through digital badges." LRNG

المربع 15. تدريبات بقيادة أرباب العمل في كوريا

and Song-chang Hong. 2014. "Is Korea ,Hyeok Jeong ,Ju-Ho ,Lee Number One in Human Capital Accumulation?: Education Bubble Formation and Its Labor Market Evidence". ورقة عمل، رقم 14-03. مدرسة السياسة العامة والإدارة التابعة لمعهد التنمية الكوري: سيول.

المربع 16. الانضمام إلى التخطيط والاستثمار المتعلقين بقطاعي

الصحة والتعليم: اقتراح خاص بخمسة بلدان رائدة تحليل لجنة التعليم. 2016. مذكرة أساسية لفريق خبراء اللجنة في قطاعي الصحة والتعليم. and D.A.P Bundy. 2008. "School Health ,L.J Drake ,M.C.H ,Jukes CABI Nutrition and Education for All. Levelling the Playing Field للنشر: كامبريدج.

اليونيسف. 2015. "Multi-Sectoral Approaches to Nutrition: Nutrition-Specific and Nutrition-Sensitive Interventions to Accelerate Progress". نيويورك: نيويورك.

,David A Ross ,John S Santelli ,Susan M Sawyer ,George C ,Patton and Wendy ,Peter Azzopardi ,Monika Arora ,Nicholas B Allen ,Rima Afi Baldwin. 2016. "Our Future: A Lancet Commission on Adolescent Health and Wellbeing". المجلد 387 (10036): 78-2423. Rachel Glennerster and Caitlin Tulloch. ,Esther Duflo ,Iqbal ,Dhaliwal 2011. "Comparative Cost-Effectiveness Analysis to Inform Policy in Developing Countries: A General Framework with Applications for Education". مختبر عبد اللطيف جميل لمواجية الفقر (J-Pal)، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT): كامبريدج.

Katharine. 2016. "The Effectiveness of Education Programs ,Conn Worldwide: Evidence from a Meta-Analytic Dataset". ورقة أساسية للجنة التعليم.

and C. Probart. 2011. "School feeding ,E. McDonnell ,L ,Jomaa programs in developing countries: impacts on children's health and educational outcomes". مجلة نيوتشرز ريفوز، مجلد 69، رقم 2: 83-98. Emily Tanner- ,Trevor Fronius ,Claire Morgan ,Anthony ,Petrosino Smith and Robert Boruch. 2012. "Interventions in Developing Nations for Improving Primary and Secondary School Enrollment of Children: A Systematic Review". مؤسسة كامبيل للمراجعات المنهجية 2012:19. كامبيل كولابوريشن: أوصلو.

المربع 17. تعليم الفتيات

بحث أجراه مركز التعلم والوصول العادل، (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to Achieve Global Convergence in Learning". ورقة أساسية للجنة التعليم.

Montenegro ,Claudio and Harry Patrinos. 2014. "تقديرات قابلة للمقارنة من العودة إلى التعليم المدرسي حول العالم". (Schooling Around the World) ورقة عمل بحثية منهجية 7020. مجموعة الممارسة العالمية التعليمية التابعة للبنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Because I am a Girl: The State of the World's Girls". 2009. خطة دولية.

2009. "ملخص تنفيذي. خطة دولية: عرض. اليونسكو. 2014. تقرير المرصد العالمي للتعليم للجميع 2013-2014. التدريس والتعلم: تحقيق الجودة للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. 1990. "State of World Population 1990". صندوق الأمم المتحدة للسكان: نيويورك.

Elizabeth and Rebecca Winthrop. 2015. "Today's Challenges for ,King Girls". معهد بروكينغز: واشنطن العاصمة

Multidimensional Approaches to Overcome Inequalities in ,Targeted" Secondary Education: Case Study of Camfed in Tanzania". ورقة أساسية للجنة التعليم.

Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable ,Salmi Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية للجنة التعليم.

and Priya ,Timothy Williams ,Eileen McGivney ,Rebecca ,Winthrop Shankar. 2016. "Innovation and Technology to Accelerate Progress in Education". ورقة أساسية خاصة بلجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينغز.

المربع 12. تدريب المعلمين وتطويرهم -

حالة سنغافورة

A. J. and E. Vegas. 2011. "What Are the Different Profiles ,Ganimian of Successful Teacher Policy Systems"? المقاربة النظامية لتحسين جودة التعليم - ورقة أساسية خاصة بالمعلمين، رقم 5. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

C.B. and S.K. Lee. 2008. "Making teacher education more ,Goh and ,Sing Kong Lee ,Fredriksen ,in Birger ",responsive and relevant Chor Boon Goh. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

المربع 13. كيف تؤدي التكنولوجيا إلى تحسين التعليم والتعلم

USAID. 2014. "Mobiles for Reading: A Landscape Research Review". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: واشنطن العاصمة. البنك الدولي. 2016. تقرير التنمية في العالم 2016: توزيعات الأرباح الرقمية. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

Gaurav. 2016. "A Landscape Analysis of Information & ,Relhan Communication Technology's Role in Education Effectiveness and Possibilities ,Techniques ,Efficiency: Issues and ". ورقة أساسية للجنة التعليم. Tom. 2014. "Educational Technology Topic Guide." HEART ,Power الموارد والمشورة لقطاعي التعليم والصحة: أكسفورد.

and Eileen McGivney. ,Rebecca Winthrop ,Jenny ,Perlman Robinson Summary Note for the 2016. "Alternative Models of Education Technology Panel Consultation". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد بروكينغز. Negin. 2016. "Education in Conflict and Crisis: How Can ,Dahya Technology Make a Difference? A Landscape Review." Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit (GIZ): Bonn

المربع 14. أنظمة التمييز والاعتماد البديلة لتنمية المهارات

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والبنك الدولي. 2012. "Review of the Colombian Tertiary Education System". منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والتنمية والبنك الدولي: باريس وواشنطن العاصمة. and Sara Goldrick-Rab. 2012. ,Fabian Pfeffer ,Jennie ,Brand "Interpreting Community College Effects in the Presence of Heterogeneity and Complex Counterfactuals". ورقة عمل خاصة بـ Wiscap. كلية ويسكيب (Wiscap) للتربية، جامعة ويسكونسن ماديسون: ماديسون. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو). 2015. "Global Inventory of Regional and National Qualifications Frameworks". اليونسكو معهد التعلم مدى الحياة: هامبورج.

Alex. 2014. "The Korean Academic Credit Bank: A Model for ,Usher Credit Transfer in North America"? الموجز المعرفي الثامن لشركاء استراتيجية التعليم العالي. شركاء استراتيجية التعليم العالي: تورنتو.

Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable ,Salmi Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية للجنة التعليم.

Christopher and Connie Yowell. 2016. "U.S. mayors lead the ,Cabaldon

المربع 21. التطبيق العملي للتمويل القائم على النتائج  
سوشال فاينانس. 2016. "The Case for an Education Outcomes Fund". ورقة  
أساسية للجنة التعليم. Social Finance.  
Justin Sandefur, Barbara Bruns, Nancy Birdsall, William Savedoff  
and Janeen Madan. 2016. "A Global Offer for Learning (GOL): Based on  
Experiences with Paying for Results". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التنمية  
العالمية (CGD).

اليونيسيف. 2016. "Goal: Promote gender equality and empower women".  
اليونيسيف: نيويورك.  
اليونيسيف. 2015. "Girls' education and gender equality". اليونيسيف: نيويورك.  
بحث أجراه مركز التعلم والوصول العادل، (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016.  
"multidimensional approaches to overcome inequalities in Targeted"  
secondary education: Case study of Camfed in Tanzania". ورقة أساسية  
للجنة التعليم.

#### المربع 18. قيمة الإنفاق الأكثر فاعلية: مثال للبلدان ذات الدخل المنخفض

تحليل لجنة التعليم. 2016.  
حتى نتائج التعلم المتطورة تُظهر أنه بحلول عام 2030، سيظل هناك 107 ملايين طالب لا  
يتلقون التعليم بشكل كاف في البلدان ذات الدخل المنخفض. وبحلول عام 2040، تتوقع رؤية  
جيل التعلم إمكانية انخفاض تلك الخسائر بشكل كبير. إذا تلقى جميع الطلاب تعليمهم في عام  
2030، ستبلغ تكلفة الوحدة لكل طالب 377 دولار، أي ما يعادل التكلفة التي أبرزها نموذج  
التكلفة باعتبارها متوسط تكلفة الطالب الواحد. لمزيد من المعلومات حول الطرق، راجع  
الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم المتوفرة على الرابط  
<http://report.educationcommission.org/resources>.

#### المربع 19. ضرورة لم تتحقق لدعم التعليم في حالات الطوارئ

بحث أجراه مركز التعلم والوصول العادل، (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Children  
and adolescents affected by crises". ورقة أساسية للجنة التعليم.  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو). 2016. "No more excuses:  
Provide education to all forcibly displaced people". ورقة سياسة 26. أحد  
منشورات اليونسكو: باريس.  
Christina. 2015. "The development agency of the future: Fit for protracted crises  
(ODI): لندن.  
Kevin. 2016. "Broken Promises for Syria's Children". بروجيكت  
سنديكيت. [https://www.project-syndicate.org/commentary/broken-  
education-promises-syrian-refugees-by-kevin-watkins-2016-08](https://www.project-syndicate.org/commentary/broken-education-promises-syrian-refugees-by-kevin-watkins-2016-08)  
A. and R. Naylor. 2014. "The quantitative impact of armed conflict on education: counting the human and financial costs  
تطوير التعليم CFBT: لندن.  
UNHCR). 2016. "Education for Refugees: Priority activities and requirements supporting enrolment  
and retention in 2016". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR):  
جنيف.  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو). 2015. "Humanitarian Aid for  
Education: Why it matters and why more is needed. Key Messages  
ورقة سياسة 21. أحد منشورات اليونسكو: باريس.

#### المربع 20. تحديد أولويات المنافع العامة العالمية في مجال التعليم

William Savedoff, Justin Sandefur, Barbara Bruns, Nancy Birdsall  
and Janeen Madan. 2016. "Learning Outcomes Data for Better Policy:  
Recommendations for the Secretariat of the International Commission  
on Financing Global Education Opportunities". ورقة أساسية للجنة التعليم.  
Wendy. 2016. "An Opportunity we can't afford to miss: Creating a global ecosystem for learning and innovation  
لجنة التعليم. 30 يونيو 2016.  
[http://educationcommission.org/community-voices/opportunity-cant-  
afford-miss-creating-global-ecosystem-learning-innovation](http://educationcommission.org/community-voices/opportunity-cant-afford-miss-creating-global-ecosystem-learning-innovation)  
Angus. 2016. "There is a solution to the aid dilemma". فاينانشال  
تايمز. 2 أغسطس 2016. [http://www.ft.com/cms/s/0/89802828-588d-11e6-  
9f70-badea1b336d4.html#axzz4GaFxxR00](http://www.ft.com/cms/s/0/89802828-588d-11e6-9f70-badea1b336d4.html#axzz4GaFxxR00)

- 1 تتوفر الأوراق الأساسية وملخص لتناجز عملية الاستثمارات على الرابط <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 2 والتفاصيل الخاصة بالتحليل والتوقعات ونموذج التكلفة الذي يوضح هذا التقرير يمكن الاطلاع عليها في الورقة العامة التحليلية للجنة التعليم على الرابط <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 3 معهد اليونسكو للإحصاء (UIS). 2016. "263 million children and youth are out of school"، نسخة يمكن الاطلاع عليها 25 يوليو 2016. <http://www.unesco.org/Education/Pages/oosc-data-release-2016.aspx>.
- 4 انظر على سبيل المثال Carl Benedikt and Michael A, Frey. 2013. "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation". البنك الدولي. 2016. "World Development Report 2016: Digital Dividends". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 5 البنك الدولي. 2016. "World Development Report 2016: Digital Dividends". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 6 Citi GPS. 2016. "Technology at Work v2.0: The Future Is Not What It Used To Be". كلية أكسفورد مارتن بجامعة أكسفورد.
- 7 البنك الدولي. 2016. "World Development Report 2016: Digital Dividends". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 8 and Ben West- more. 2014. "Policy Challenges for the Next 50 Years". ورقة سياسة اقتصادية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، رقم 9. دار النشر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.
- 9 Rodrick, "Premature Deindustrialization"، 2015. Dani. "أوراق عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية 20935". مؤسسة المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج.
- 10 Rodrick, "Premature deindustrialization in the developing world"، 2015. Dani Rodrick's Weblog، 12 [http://rodrik.typepad.com/dani\\_rodriks\\_weblog/2015/02/premature-deindustrialization-in-the-developing-world.html](http://rodrik.typepad.com/dani_rodriks_weblog/2015/02/premature-deindustrialization-in-the-developing-world.html).
- 11 ManpowerGroup. 2015. "Talent Shortage Survey 2015". Manpower Group: Milwaukee.
- 12 Eric Labaye, Dominic Barton, Anu Madgavkar, Richard, Dobbs and Siddarth, Susan Lund, Charles Roxburgh, James Manyika pay and skills for, Madhav. 2012. "The world at work: Jobs 3.5 billion people." McKinsey Global Institute at McKinsey & Company: واشنطن العاصمة.
- 13 منظمة العمل الدولية (ILO). 2015. "Global Employment Trends for Youth 2015". منظمة العمل الدولية (ILO): جنيف.
- 14 اليونسيف. 2014. "جيل 2030: أفريقيا" (Generation 2030: Africa). قسم بحوث البيانات وسياساتها التابع لليونسيف: بروكسل.
- 15 صندوق النقد الدولي (IMF). 2015. "Chapter 2: (How can Sub-Saharan Africa harness the demographic dividend?)". إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الإبحار عكس الرياح المضادة للاستقراءات الاقتصادية والمالية العالمية. صندوق النقد الدولي (IMF): واشنطن العاصمة.
- 16 and Ben West, Giuseppe Nicoletti, Henrik, Braconier. 2014. "Policy Challenges for the Next 50 Years". ورقة سياسة اقتصادية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، رقم 9. دار النشر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.
- 17 من عام 1990 إلى 2012، تراجع معدل الفقر المدقع في العالم (1.90 دولار يومياً 2011 تعادل القوة الشرائية) بمقدار 2/3 أي من نسبة 37 في المائة من السكان في 1990 إلى 12.7 في المائة في 2012. توقعت ورقة أعدها مؤتمر البنك الدولي (فبراير وأخرين 2015: A Global Count of the Extreme Poor in 2012). البنك الدولي: واشنطن، دي سي) أنه بحلول 2030 سوف يتراجع الفقر إلى نسبة 4.2-5.7 في المائة من السكان، استناداً على متوسط معدلات النمو التاريخية الخاصة بالبلد خلال السنوات 20-10 الأخيرة. وبالقائمة المطلقة، سوف يبلغ عدد الفقراء عالمياً 350 مليون إلى 480 مليون شخص (أي عند خط 1.90 دولار يومياً). وسوف يوفر ذلك معلومات قيمة عن التقدم متوسط الأجل المحرز في الحد من الفقر استناداً إلى اتجاهات منتصف المدة التاريخية. بالنسبة للرؤية الأطول أجلاً التي أحاطت بتحديات يتنازع التعليم المختلفة، تحولت اللجنة إلى النموذج المبين في جانيت ديكسون، ومحمد عرفان، وباري هيويز. 2016. "Costs, USE 2030: Exploring Impacts". مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر. تستند توقعاتهم للحد من الفقر على نموذج نمو اقتصادي متوازن عام يتضمن نتائج التعليم بوصفها أحد المحركات. ديكسون وآخرين. يتوقع أيضاً نموذج (2016) معدلات نمو اقتصادية قريبة من تلك المعدلات الخاصة بالسنوات العشر الأخيرة في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط، ولكن مع تراجع أكثر بطناً بشكل ملحوظ في الفقر المدقع. مع تباين التقديرات، يرى البعض أن التقدم المحرز في الحد من معدلات الفقر سوف يكون أصعب في العقود المقبلة مما كان عليه في العقود السابقة بسبب ظروف بعض تلك البلدان التي مازالت فقيرة للغاية، مما يعني أن معالجة الفقر سوف تصبح أكثر صعوبة أثناء انحساره. وفقاً لديكسون وآخرين (2016)، بحلول عام 2050، مع التوسع في التعليم إلتباعاً للاتجاهات الحالية، سوف يتراجع مستوى الفقر المدقع في البلدان ذات الدخل المنخفض من 47 إلى 26 في المائة، ولكن بسبب النمو السكاني، سوف يظل العدد المطلق للفقراء في هذه الفئة من البلدان ثابتاً بنحو 300 مليون شخص خلال 35 سنة التالية.
- 18 من الجداول المقدمة من معهد باردي من النموذج المبين في جانيت ديكسون، ومحمد عرفان، وباري هيويز. 2016. "Costs, USE 2030: Exploring Impacts". مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر. تتوقع هذه الدراسة آثار السيناريو "الطموح ولكن الواقعي" المستند على التوسع في التعلم بين أعلى 20 في المائة في البلاد. تختلف نتائج التعليم المتوقعة اختلافاً طفيفاً عن تلك التي قامت بها اللجنة استناداً على أعلى 25 في المائة. عند الاستشهاد بها فيما تبقى من هذا التقرير، فإن نتائج السيناريو "الطموح ولكن الواقعي" سوف تُستخدم بوصفها نتيجة طبيعية لتوقعات جيل التعلم.
- 19 من الجداول المقدمة من معهد باردي من النموذج المبين في جانيت ديكسون، ومحمد عرفان، وباري هيويز. 2016. "Costs, USE 2030: Exploring Impacts". مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر.
- 20 حسابات أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ديكسون، جانيت7 محمد عرفان، وباري هيويز. 2016. "USE 2030: Exploring Impacts, Costs, and Financing". ورقة معلومات أساسية للجنة التعليم. مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، وجوزيف كوربل مدرسة



في الدراسة. بالنسبة للأطفال الذين يرتادون المدرسة ولكن لا يتعلمون، فإن تقديراتنا تستند على القيم التي تم رصدها لأطفال المدارس الابتدائية الذين يحققون معايير "منخفضة" للقراءة وفقاً لبرنامج التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS)، ودرجات مماثلة وفقاً للدراسة الدولية الثانية لمقارنة تدريس اللغات والرياضيات (SERCE) واتحاد رصد نوعية التعليم بالجنوب الإفريقي (SACMEQ)، من خلال تغطية إجمالي 5 بلدان ذات دخل منخفض، و10 بلدان ذات دخل منخفض إلى متوسط، و20 بلد ذات دخل دون المتوسط. تتضمن التقديرات السابقة اختبارات أكثر صعوبة من حيث التكيف مع المستويات المقارنة، مثل برنامج تحليل النظم التعليمية في البلدان الناطقة بالفرنسية (PASEC)، والتي كانت تستند على متوسط الدرجات، وهي أيضاً أكثر صعوبة في تكيفها مع المستويات المقارنة. لمزيد من المعلومات، انظر ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.

32 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). 2016. "eAtlas of Gender Inequalities in Education". <http://www.tellmaps.com/uis/gender>.

33 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). 2016. "263 million children and youth are out of school". تم الإطلاع عليه في 25 يوليو 2016. <http://www.uis.unesco.org/Education/Pages/oosc-data-release-2016.aspx>.

34 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to Achieve Global Convergence in Learning". ورقة أساسية للجنة التعليم.

35 بيانات مقدمة بواسطة البحث من أجل الوصول العادل وبحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج، أستناداً على تقييمات الممثلات الوطنية للتعليم التي تم أخذها في نقطتين مختلفتين من الوقت. المقارنة بين: نسبة التلاميذ الأثرياء إلى التلاميذ الفقراء بمرحلة التعليم الابتدائي الذين يصلون إلى معايير التعلم في نقطتين مختلفتين من الزمن. إن كانت النسبة في الزمن 2 أقل من الزمن 1، فإن التلاميذ الفقراء سوف يلحقون إذن بالتلاميذ الأثرياء. (لا يمكننا اعتبار الفجوات المطلقة بين الأثرياء والفقراء لأن هناك "منحنى كوزنتس" للتعلم واضح تماماً. مما يعني أنه في حين أن المستويات الكلية تتحسن، فإن الفجوات المطلقة تزداد أولاً ثم تتراجع. والنهج الداعم للمساواة من شأنه أن يقلل من ارتفاع المنحنى في سياق التنمية).

36 تحليل أمانة لجنة التعليم (2016) لبيانات الاستقصاءات الديموغرافية والصحية (DHS) باستخدام بيانات وصفية من 39 بلد، منها 28 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. قارن التحليل بين نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20-24 سنة والذين أنتموا المرحلة الثانوية من خلال مجموعتين، مجموعة إناث فقيرات ريفيات في مقابل مجموعة ذكور غير فقراء حضريين. بلغ متوسط إتمام المرحلة الثانوية في البلد لكل مجموعة نسبة 5 في المائة و 37 في المائة، على التوالي.

37 وكانت التقديرات الخاصة بعدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتحاقهم صعبة نوعاً ما وذلك بسبب نقص البيانات المطابقة، بالإضافة إلى عدم تقديم التقارير الأخيرة رفيعة المستوى تقدير مؤكد. الأرقام في هذا التقرير هي حسابات اللجنة المستندة إلى مصادر متعددة. أولاً، عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المقدر من سن 0 إلى 18 سنة يتراوح بين 93 مليون و 150 مليون طفل (منظمة الصحة العالمية. 2011. التقرير العالمي حول الإعاقة. منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي؛ جنيف؛ اليونيسيف. 2006. حالة أطفال العالم 2006 : مستبعدين وغير مرتبين. اليونيسيف: نيويورك)، بما يساوي 5-7 في المائة. إن كان هذا النطاق صحيحاً، فإن 46-65 مليون طفل في سن مرحلة التعليم الابتدائي والإعدادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط هم من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تفاوتت أيضاً تقديرات معدلات التحاق الأطفال ذوي الإعاقة. قدرت اللجنة أن مجموع ربع إلى نصف الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة لا يرتادون المدرسة

الدراسات الدولية جامعة دنفر، والآثار التراكمية على تحسينات جودة التعليم المستمدة من إريك هانوشيك، ولدجر ووزمان. 2015. "Universal Basic Skills: What countries stand to gain". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس. لمزيد من التفاصيل حول ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم يرجى الإطلاع على النسخة المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.

21 من الجداول المقدمة من معهد باردي من النموذج المبين في جانيت ديكسون، ومحمد عرفان، وباري هيو. 2016. "USE 2030: Exploring Impacts". and Financing. "ورقة أساسية للجنة التعليم. Frederick S. Pardee مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر.

22 جودرون أوستي. 2008. "the political environment and Inequalities". في "civil conflict: evidence from 55 developing countries"، في (طبعة) ستيفارد، إف، عدم المساواة الأفقية والصراعات: فهم العنف الجماعي في المجتمعات متعددة الأعراق. بالجريف ماكميلان: بيسنغستوك.

23 Henrik and Kristian Hoelscher. 2009. "Urban Youth Bulges, Urdal and Social Disorder: An Empirical Study of Asian and Sub-Saharan African Cities". ورقة عمل بحثية حول السياسة، رقم 5110. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

24 المنظمة الدولية للهجرة (IOM). 2010. "World Migration Report 2010: The Building Capacities for Change, Future of Migration". المنظمة الدولية للهجرة (IOM): واشنطن العاصمة.

25 and Claudio Montenegro. 2012. Elizabeth M. King, Peter, Orazem Human Rights and the Returns to Human Capital: An Evaluation of the Schultz Hypothesis". التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، المجلد 61، رقم 1: 39-7.

26 إحصاءات التعليم الخاص بالبنك الدولي. المؤشرات الأساسية: "Total enrolment", world aggregate, secondary, primary, preschool". تم الإطلاع عليه في 24 يوليو 2016.

27 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). التعليم، البيانات الكاملة. يونيو 2016.

28 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). التعليم، البيانات الكاملة، تم الإطلاع عليه في يونيو 2016.

29 توقعات أمانة لجنة التعليم. 2016. كافة القيم عن عام 2015، استقراء البيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو، 2012.

30 دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS)، والدراسة الدولية في مجال الرياضيات والعلوم (TIMSS)، وبرنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA).

31 تختلف هذه التقديرات عن نسبة 250 مليون الذين قدرت اليونيسكو عدم حصولهم على التعليم في عام 2010. بالنسبة للأطفال الذين لم يصلوا إلى نهاية المرحلة الابتدائية، فإن تقديراتنا التي تبلغ 71 مليون تستند على معدلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (#) الملتحقين الجدد إلى الصف الأخير من مرحلة التعليم الابتدائي مقسوماً على عدد من بلغوا النهاية الرسمية لسن التعليم الابتدائي). توصل معهد الإحصاء التابع لليونسكو إلى عدد مماثل من خلال استخدام الاستقصاءات المنزلية مع رصد فعلي لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي (معهد الإحصاء التابع لليونسكو، تحليل الأطفال الذين لا يرتادون المدارس. 2015). أظهر هذا التحليل أن 59 مليون طفل لا يصلون إلى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي. تستند تقديرات اليونيسكو لعام 2010 للأطفال الذين لم يصلوا إلى الصف الرابع على طريقة غير مباشرة أكثر وأقل موثوقية باستخدام معدلات البقاء

- regressions. "بحث الاقتصاد الأمريكي: أوراق ووقائع، المجلد. 97: 388-392. and Ronald I. Miller, Gernot Doppelhofer, Xavier, Sala-i-Martin 2004. "Determinants of Long-term Growth: A Bayesian Averaging of Classical Estimates (BACE) Approach". بحث عن الاقتصاد الأمريكي، المجلد. 94: 813-835.
- and Johnathan Temple, Paul A. Johnson, Steven N, Durlauf 2005. "Growth Econometrics". دليل النمو الاقتصادي، المجلد. 1: 555-677.
- 44 Eric and Ludger Woessman, Hanushek 2015. "رأس المال المعرفي للأمم: التعليم واقتصاديات النمو". مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT): كامبريدج.
- 45 Ludger. 2008. "The Role of, Eric and Woessmann, Hanushek, Cognitive Skills in Economic Development". مجلة الأدب الاقتصادي، المجلد 46، العدد 3: 668-607.
- 46 Jamison, Dean, Marco Schäferhoff, Elina Pradhan, Elina M., Suzuki, and Sebastián Martinez. 2016. "Estimating the Economic Returns of Education from a Health Perspective". ورقة أساسية للجنة التعليم، مجموعة سيك للتنمية (SEEK).
- and Harry A., Claudio E. Montenegro, George, Psacharopoulos 2016. "Education Financing Priorities". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 47 تفترض نسب المنافع إلى التكاليف معدل خصم قدره 3 في المائة يُطبق عادة في تحليل المنافع والتكاليف. تحليل أمانة لجنة التعليم. 2016.
- 48 and Harry A., Claudio E. Montenegro, George, Psacharopoulos 2016. "Education Financing Priorities". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 49 منظمة التعاون والتنمية (OECD). 2015. "Universal Basic Skills: What Countries Stand to Gain". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.
- 50 and Marco Schäferhoff. 2016. "Estimating the Economic Returns of Education from a Health Perspective". ورقة أساسية للجنة التعليم، مجموعة سيك للتنمية (SEEK).
- 51 تقديرات أمانة لجنة التعليم (2016) التي تم حسابها استنادًا على تحليلات دين جاميسون، وماركو شيفرهوف. 2016. "Estimating the Economic Returns of Education from a Health Perspective". ورقة أساسية للجنة التعليم، شركة سيك للتنمية (SEEK)، المعنية بتأثير التعليم على معدل الوفيات، والبيانات التاريخية الخاصة بالوفيات، بناءً على التقسيم السكاني التابع للأمم المتحدة. يوجد مزيد من المعلومات حول طرق الحساب في ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم على <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 52 البنك الدولي. 2014. "Voice and Agency: Empowering women and girls for shared prosperity". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (ICRW). 2005. "A Second Look at the Role Education Plays in Women's Empowerment". المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (ICRW): واشنطن العاصمة.
- 53 David A, John S Santelli, Susan M Sawyer, George C, Patton, Peter Azzopardi, Monika Arora, Nicholas B Allen, Rima Afi, Ross and Wendy Baldwin. 2016. "Our Future: A Lancet Commission on Adolescent Health and Wellbeing". المجلد 387 (10036): 78-2423.
- (استنادًا على سارابونز وآخرين 2015. "Towards a Disability Inclusive Education". ورقة معلومات أساسية لقمة أوصلو حول التعليم من أجل التنمية؛ كوبر وآخرين 2014. "The Impact of Disability on the Lives of Children; Cross-Sectional Data Including 8,900 Children with Disabilities and 898,834 Children without Disabilities across 30 Countries". بلوس وان 9(9): e107300؛ فيلمر، ديون. 2008. "Disability, Poverty and Schooling in Developing Countries: Results from 14 Household Surveys". الاستعراض الاقتصادي للبنك الدولي، المجلد 22، رقم 1. البنك الدولي: واشنطن دي سي؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم for Learning Report 2012: Fostering Evidence-Based Dialogue to Monitor Access and Quality Education". الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE): واشنطن دي سي، اليونيسيف. 2015. "Fixing the Broken Promise of Education for All". اليونيسيف ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS): نيويورك). الأخذ بالنطاق الأكثر ارتفاعًا لهذه التقديرات يعني أن 65 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية والإعدادية في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن النصف أو 33 مليون طفل، لا يرتادون المدرسة. وهذا يساوي نسبة 28 في المائة من إجمالي 117 مليون طفل لا يرتادون المدرسة في سن المرحلة الابتدائية وما قبل الثانوي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. يمكن العثور على مزيد من التفاصيل حول التقديرات من خلال ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 38 حسابات أجرتها أمانة لجنة التعليم (2016) استنادًا على بيانات التوقع المتوسطة لشعبة السكان بالأمم المتحدة.
- 39 التحليل الذي أجرته أمانة لجنة التعليم (2016) باستخدام نموذج التكلفة وقاعدة بيانات نموذج التكلفة.
- 40 الأمم المتحدة. 2015. "We the Peoples: Celebrating 7 Million Voices". الاستقصاء العالمي التابع للأمم المتحدة. الأمم المتحدة: نيويورك.
- 41 منظمة أنقذوا الأطفال بالملكة المتحدة. 2014. "Hear it from the Children: why education in emergencies is critical. A study on the role of education for conflict-affected communities in the Democratic Republic of Congo and Ethiopia". منظمة أنقذوا الأطفال بالملكة المتحدة: لندن.
- 42 على سبيل المثال، Hanushek, Eric and Ludger Woessman. 2015. "رأس المال المعرفي للأمم: التعليم واقتصاديات النمو". مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT): كامبريدج. عمل سابق للسادة Hanushek, Eric and Ludger Woessman. 2008. "The Role of Cognitive Skills in Economic Development". مجلة الأدب الاقتصادي، المجلد 46، العدد 3: 668-607 تُظهر أن البلاد ذات الفارق في درجات الاختبار في انحراف معياري واحد في الستينيات كان لديها فرق نقطتين منويتين كاملتين في معدلات النمو كل عام على مدار السنوات الأربعين التالية. كما وجد الكثير من الاقتصاديين الآخرين كذلك، مثل، Barro, Solow, Gregory N. Makiw, Steven, Jenny Minier, and Steven D. Nurlauf نموًا اقتصاديًا أعلى بالتوافق مع زيادة التعليم.
- 43 Robert. J. 1991. "Economic Growth in a Cross-section of Countries". المجلة الاقتصادية ربع السنوية، المجلد 106: 407-443.
- Barro, Human Capital and Growth. 2001. "Human Capital and Growth". بحث الاقتصاد الأمريكي: أوراق ووقائع، المجلد. 91: 12-17.
- and David Weil. 1992. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth". المجلة الاقتصادية ربع السنوية، المجلد 107: 407-437.
- Jenny. 2007. "Non linearities and robustness in growth".

- 54-733.
- David. 2006. "Chapter 2: What is education's impact ,Campbell on civic and social engagement?" in Richard Desjardins and Tom Schuller (محررون). قياس تأثيرات التعليم على الصحة والمشاركة المدنية. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): باريس.
- and Claudio Montenegro. 2012. ,Elizabeth M. King ,Peter ,Orazem Human Rights and the Returns to Human , "Economic Freedom and Capital: An Evaluation of the Schultz Hypothesis والتغيير الثقافي، المجلد 1: 29-72.
- and Samir KC ,William P. Butz ,Wolfgang ,Lutz 2014. (محررون). سكان العالم ورأس المال البشري في القرن الحادي والعشرين. مطبعة جامعة أكسفورد.
- اليونسكو. 2016. تقرير الرصد العالمي. التعليم من أجل الناس والكوكب: تهيئة مستقبل مستدام للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.
- المجلس الدولي للعلوم (ICSU) والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (ISSC). 2015. "Review of Targets for the Sustainable Development Goals: (Review of Targets for the Sustainable Development Goals: The Science Perspective). المجلس الدولي للعلوم (ICSU): باريس.
- Stiglitz ,Joseph E. and Bruce C. Greenwald. 2014. إنشاء مجتمع متعلم. مطبعة جامعة كولومبيا: نيويورك.
- Barakat ,Bilal. 2016. "توقعات التحصيل التعليمي وآثاره التنموية من أجل السيناريوهات الخاصة بالتقدم الكامل والجزئي نحو التعليم العالمي في المدارس الثانوية العليا" (Projections of Educational Attainment and Its Development Impacts For Scenarios Of Full and Partial Progress Towards Universal Upper Secondary Schooling). ورقة أساسية للجنة التعليم.
- اليونسكو. 2016. تقرير الرصد العالمي. التعليم من أجل الناس والكوكب: تهيئة مستقبل مستدام للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.
- يُعرف الجيل بوصفه 25 عامًا - حتى 2040.
- لمزيد من التفاصيل حول التحليل الذي يدعم رؤية اللجنة، بما في ذلك كيف تم تحديد "أعلى 25 في المئة" ومن هم، انظر ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.
- تُعرف هذه المهارات تعريفًا محدودًا للغاية بوصفها تعلم كافٍ للوصول إلى مستوى "منخفض" على الأقل وفقًا لتقييمات برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) أو الدراسة الدولية في مجالي الرياضيات والعلوم (TIMSS) أو ما يعادلها، ولكنها تتضمن على نحو أكثر اتساعًا مهارات اجتماعية، وتحليلية، ومهارات حل المشكلات، والمهارات المعرفية.
- توصل تقرير الرصد العالمي للتعليم 2016 (اليونسكو: باريس) إلى نتائج مماثلة: "من المفيد تحديد ما إذا كانت البلد يمكنها تحقيق إتمام شامل للتعليم الثانوي بحلول عام 2030 إن كان نموهم يسير بأسرع معدل تم رصده على الإطلاق في منطقتهم. بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان، لن يكون ذلك كافيًا أيضًا لتحقيق الهدف".
- تحليل أمانة لجنة التعليم. 2016. يستند معدل التغيير في البلاد على البيانات الفعلية التي تحدد ما هو ممكن. ولكن لكل بلد، يتم تقدير مستوى خط الأساس للتوقع في حالة عدم توفر البيانات. بالنسبة للقراءة الأولية، تم استخدام المستويات المتوسطة في فئات الدخل في البلاد ذات البيانات. بالنسبة للمهارات الثانوية، استُخدم التحليل الانحداري لتحديد نموذج لتقدير القيم المفقودة بسبب عدم وجود ملاحظات من بلد ذات دخل
- and Justin Sandefur. 2016. "Girls' ,Lant Pritchett ,Mari ,Oye Schooling or Girls' Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التنمية العالمية (CGD).
- منظمة الصحة العالمية. 2009. "Promoting adolescent sexual and reproductive health through schools in low income countries: an information brief". منظمة الصحة العالمية: جنيف. Bearinger , and Vinit Sharma. 2007. ,Jane Ferguson ,Renee Sieving ,Linda "Global perspectives on the sexual and reproductive health and potential ,of adolescents: patterns 396:1220-1231.
- Paul Naylor ,Elizabeth Goyder ,Susan Baxter ,Lindsay Blank and Jim ,Silvia Hummel ,Anna Wilkinson ,Louise Guillaume Chilcott. 2010. "Promoting well-being by changing behaviour: a systematic review and narrative synthesis of the effectiveness of whole secondary behavioural interventions". مجلة بحثية عن الصحة النفسية، المجلد 15، العدد 2: 43-5.
- and James Hargreaves. 2016. ,Chris Bonell ,Adam ,Fletcher "School Effects on Young People Drug Use: (School Effects on Young People Drug Use: A Systematic Review of Intervention and Observational Studies). مجلة صحة المراهقين، المجلد 2، رقم 3: 220-209.
- Adam ,Farah Jamal ,Helene Wells ,Will Parry ,Chris ,Bonell and Laurence Moore. 2013. "The Effects ,Angela Harden ,Fletcher of the Environment on Student Health: A Systematic Review of Multi-level Studies". الصحة والمكان، المجلد 21: 180-191.
- Sukhulile ,SV Subramanian ,Gunther Fink ,Jan-Walter ,De Neve and Jacob Bor. 2015. "Length of Secondary Schooling ,Moyo and Risk of HIV Infection in Botswana: Evidence from a Natural Experiment". تقرير الصحة العالمي من ذا لانسييت، المجلد 3، العدد 8: 470-477.
- David A. ,John S. Santelli ,Susan M. Sawyer ,George C ,Patton and Wendy Baldwin. 2016. ,Nicholas B. Allen ,Rima Afi ,Ross "Our Future: A Lancet Commission on Adolescent Health and Wellbeing". لانسييت، المجلد 387 (10036): 2478-2423.
- معهد الاقتصاد والسلام. 2015. "Global Peace Index 2015: Measuring Its Causes and Economic Value ,Peace of the United Nations and the World". معهد الاقتصاد والسلام: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو). 2016. "Education for people and planet: Creating sustainable futures for all". futures for all. أحد منشورات اليونسكو: باريس.
- M. and ,Berdal في P. 2000. "Doing Well Out of Civil War ,Collier D.M. Malone (محررون). الجشع والظلم: الأجناس الاقتصادية في الحروب الأهلية: 91-111. دار نشر لين راينر: Colorado ,Boulder.
- Ewan. 2016. "Education and Terrorism ,Foster التعليم.
- and the Golden Rule: (ABCs ,123s ,Clayton. 2006. "ABCs ,Thyne and the Golden Rule: The Pacifying Effect of Education ,123s on Civil War ,1980-1999). الدراسات الفصلية الدولية، المجلد 50، العدد 4:

- منخفض للحصول على متوسط منها.
- 78 and Kristin ,Rachel Carney ,Renee Ryberg ,Laura H ,Lippman A. Moore. 2015. "Workforce Connections: Key 'Soft Skills' That Foster Youth Workforce Success: Toward a Consensus Across Fields". مؤسسة اتجاهات الطفل، ذات المسؤولية المحدودة (Child Trends ,Inc): بيبسدا.
- 79 يتم استخدام المرحلة السابقة لمرحلة التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي على النحو المحدد من قبل معهد الإحصاء التابع لليونسكو في قاعدة بيانات معهد الإحصاء التابع لليونسكو بدءاً من ديسمبر 2015، باستثناء عدد بسيط من البلدان حيث يتم استخدام تعريفات وطنية أقرب إلى أنماط الالتحاق.
- 80 تقديرات أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً على توقعات الاتجاه الصادرة من معهد الإحصاء التابع لليونسكو وبيانات إحصاءات التعليم الخاصة بالبنك الدولي، التي أُنتجت في 17 يونيو 2016. البلد بوصفها وحدة متوسطة بناءً على فئة دخل البلد.
- 81 على سبيل المثال، يهدف مشروع قياس جودة التعليم المبكر ونتائجه (MELQO)، وهو اتحاد يضم اليونيسيف واليونسكو، ومعهد بروكينجز، إلى إصدار بيانات ملائمة محلّياً حول تعلم الأطفال وتطورهم في بداية المدرسة وفي بيئات التعلم ما قبل المرحلة الابتدائية مع تحديد أهمية محددة لسياسة تنمية الطفولة المبكرة الوطنية.
- 82 في حين أن أهداف اللجنة تتضمن كل من القراءة والكتابة والحساب، فإن مقياسنا المحدد لمرحلة التعليم الابتدائي يركز على القراءة والكتابة، ولذا تتكون مجموعة بيانات التعلم الخاصة بنا من مستويات القراءة وفقاً لدراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS)، ومختبر أمريكا اللاتينية لتقييم جودة التعليم (LLECE)، واتحاد رصد نوعية التعليم بالجنوب الإفريقي (SACMEQ). أظهرت البلاد ذات الدرجات في الحساب والقراءة أن كلاهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض، مما يشير إلى أن جودة المدرسة تتسق نسبياً بين المواد.
- 83 تم قياس مستويات التعلم من خلال تقييمات برامج الدراسة الدولية في مجال الرياضيات والعلوم (TIMSS) (2011)، وبرنامج التقييم الدولي للطلاب (2012) (PISA).
- 84 and Lei Zhang. 2014. ,Ludger Woessmann ,Eric ,Hanushek and Labor-Market ,Vocational Education , "General Education Outcomes over the Life-Cycle". ورقة العمل رقم 17504 الخاصة بالمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). مؤسسة المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج.
- 85 استناداً على المعدل الإجمالي للالتحاق (GER) في التعليم العالي والمعدل الإجمالي للالتحاق في التعليم ما بعد الثانوي غير العالي (PSNT) حيث يبلغ التعليم ما بعد الثانوي غير العالي 0.35 من معدل الإجمالي للالتحاق في التعليم العالي للبلاد التي لا تحتوي على بيانات للتعليم ما بعد الثانوي غير العالي. بلغت النسبة المرصودة للمعدل الإجمالي للالتحاق في التعليم ما بعد الثانوي غير العالي/ العالي 0.48 لكافة البلدان مع توافر بيانات باستخدام أحدث سنة متاحة. تحديد التقدير للتعليم ما بعد الثانوي غير العالي عند 0.35 من المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي يُعد تحفظي.
- 86 يمكن الوصول إلى ذلك من خلال معدلات النمو لأعلى 50 في المائة من البلدان معدلات النمو لأعلى 25 في المائة غير مجدية لأن مسار التعليم ما بعد الثانوي يتعدى معدلات إتمام التعليم الثانوي العالي في العديد من الدول.
- 87 بيانات من بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج، للجنة التعليم. استناداً على عينة من 25 دولة من ذوي الدخل المنخفض والأقل من المتوسط.
- 88 اتصالات من بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج: "متوسط فجوة التعلم بين الفقراء والأثرياء، سواء كانوا في
- المدرسة أن لم يكونوا كذلك هي 27 نقطة مئوية. وقد أنشأ نوع الجنس هذا التفاوت: حيث بلغ متوسط الفرق بين أفقر الفتيات وأكثر الفتيان ثراء 37 نقطة مئوية". تضمنت الدراسة عدم المساواة في التعلم في 68 دولة من ذوي الدخل المنخفض وذوي الدخل المتوسط.
- 89 حسابات أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً على توقعات الزيادة في الناتج المحلي من ديكسون، جانيت7 محمد عرفان، وباري هيز. 2016. "USE 2030: Exploring Costs, Impacts, and Financing". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، وجوزيف كوربل مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر، والآثار التراكمية على تحسينات جودة التعليم المستمدة من إريك هانوشيك، ولدجر ووزمان. 2015. "Universal Basic Skills: What countries stand to gain". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس. لمزيد من التفاصيل حول ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم يرجى الإطلاع على النسخة المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>
- 90 حسابات أمانة لجنة التعليم (2016) مع سنوات العمر الضائعة، وكافة الفئات، من الجداول المقدمة من معهد باردي من النموذج المبين في Janet ,Dickson and Barry Hughes. 2016. "USE 2030: Exploring Costs, Impacts, and Financing". ورقة أساسية للجنة التعليم. S. Pardee مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر. يتم قياس قيمة التعليم بوصفها الفرق بين ملايين من سنوات العمر الضائعة في البلاد ذات الدخل المنخفض في 2050، في الحالة الأساسية (272 مليون سنة ضائعة) مقارنة بالسيناريو الطموح ولكن الواقعي (225 مليون سنة عمر ضائعة). في 2015، فقدت 32 مليون سنة عمر ضائعة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، و23 مليون سنة بسبب الملاريا. بحلول 2050، سوف يتحكم المرض المزمن في الوفيات في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتُقدر سنوات العمر الضائعة المتوقعة بسبب السرطان في السيناريو الأساسي بنحو 25 مليون سنة، بينما تُقدر سنوات العمر الضائعة بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية بنحو 39 مليون سنة.
- 91 حسابات أمانة لجنة التعليم (2016) مع نموذج حالة الاستثمار مقدم من سيك للتنمية (SEEK). إعدادات النماذج المستخدمة: زيادة نتائج التعليم الابتدائي المتوقعة من النسبة المتوقعة حالياً وهي 4.2 سنة إلى 6 سنوات، ونتائج التعليم الثانوي من 1.9 إلى 3.9 سنوات (65 في المائة من 6 سنوات)، بالإضافة إلى التحسينات الجيدة التي تتضمن مجموعة كاملة من التداخلات بما في ذلك نموذج سيك (SEEK). تتمثل آثار الدخل في الفرق المخفض بين الدخل مدى العمر مع نتائج التعليم الحالية، وبين الدخل مدى العمر مع النتائج المحسنة (الفرق المخفض بدقة هو عامل يبلغ 4.5). تم تحديد تكاليف التعليم باستخدام مجموعة كاملة من التداخلات المقدمة إلى سيك (SEEK) من لجنة التعليم.
- 92 بالنسبة للأطفال الذين سيلتحقون بمرحلة رياض الأطفال عام 2017 في سن 4 سنوات، فإن معدل الإتمام المتوقع المفترض للتعليم الثانوي العالي يساوي القيم المتوقعة في سيناريو جيل التعلم لعام 2031. تبلغ هذه النسبة 65 في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض؛ و 85 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى؛ و 94 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- 93 صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). 2012. "Marrying too young: End Child Marriage". صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA): نيويورك.
- 94 الجداول المقدمة من معهد باردي من النموذج المبين في Janet ,Dickson and Barry Hughes. 2016. "USE 2030: Exploring Costs, Impacts, and Financing". ورقة أساسية للجنة التعليم. S. Pardee مركز المستقبل الدولي Josef Korbel مدرسة الدراسات الدولية جامعة دنفر. في السيناريو الطموح ولكن الواقعي، سوف يبلغ معدل الخصوبة في الدول ذات الدخل المنخفض 2.4 طفل في 2050، مما يعكس الأثر الكامل لجيل التعلم؛ مقارنة بمعدل خصوبة يبلغ حالياً 4.7 طفل. من المصادر الأخرى تم الاستعانة بسيناريو المسار الاجتماعي والاقتصادي (SSP2) من مركز فيتجنشتاين للديمقراطية ورأس

- الأسرة الدولية (FHI 360): واشنطن العاصمة.
- 105 Paul and Dylan Wiliam. 1998. "Assessment and Classroom Learning, Black and Douglas Fuchs, Lynn S. Fuchs, Pamela M, Stecker 2005. "Using Curriculum-Based Measurement to Improve Achievement". علم النفس في المدارس، المجلد 42، الطبعة 8: 795-819.
- 106 and Mona Mourshed. 2010. "China's Chijoke, Michael, Barber "How the World's Most Improved Schools Systems Keep Getting Better." McKinsey & Company.
- 107 Simon. 2012. "The Policy Impact of PISA: Breakspear An Exploration of the Normative Effects of International Benchmarking in School System Performance". دوريات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، العدد 71: 32-1.
- 108 Aries A. 2011. "Tracking Textbooks for Transparency, Arugay المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (معهد IDEA الدولي): ستوكهولم.
- and Jakob Svensson. 2004. "The Power of , Ritva, Reinikka Information in Public Services: Evidence from Education in Uganda". مجلة الاقتصاديات العامة، مجلد 95 (يوليو): 1-33.
- 109 Justin. 2016. "The Case for Global Standardized, Sandefur Testing". مركز التنمية العالمية (CGD): واشنطن العاصمة.
- 110 اليونسكو. 2016. "The Data Revolution in Education". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 111 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Children and Adolescents Affected by Crises". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 112 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). 2016. "The Data Revolution in Education". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 113 معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS). 2016. "The Data Revolution in Education". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 114 Jacques and Pauline Abetti. 2011. "Using National, Van der Gaag "Education Accounts to Help Address the Global Learning Crisis". ورقة السياسة العامة 2011-03، معهد بروكينغز: واشنطن العاصمة.
- 115 and Tamar Manuelyan Atinc. 2016. "Information, Lindsay, Read Information for Accountability: Transparency) for Accountability and Citizen Engagement for Improved Service Delivery in (CUE). ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينغز.
- 116 and Tamar Manuelyan Atinc. 2016. "Information, Lindsay, Read Information for Accountability: Transparency) for Accountability and Citizen Engagement for Improved Service Delivery in (CUE). ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينغز.
- 117 العمل الشعبي من أجل شبكة التعلم. (بدون تاريخ) "Citizen-Led Basic Learning Assessments: An Innovative Approach". ويستلاند، نيروبي.
- المال البشري العالمي (WU, VID/ ÖAW, IIASA) Data Explorer (<http://witt.null2.net/shiny/wic>). في الفترة بين 2040-2045، من المتوقع أن يبلغ إجمالي معدل خصوبة النساء في أفريقيا اللاتي لم ينهين التعليم الثانوي 2.8، مقابل 2.4 للنساء اللاتي أتممن التعليم الثانوي، و 2.1 للنساء اللاتي أتممن التعليم ما بعد الثانوي (لم يتم توفير قيم إجمالية للبلدان ذات الدخل المنخفض). باستخدام معدلات الخصوبة، يصبح الإجمالي المرجح لمعدل الخصوبة للفتيات في أفريقيا مع نتائج برنامج تعليم جيل التعلم (98 في المائة لإتمام المرحلة الابتدائية، و 65 في المائة لإتمام المرحلة الثانوية، و 43 في المائة للالتحاق بمرحلة ما بعد الثانوي) 2.4 طفل.
- 95 حسابات أمانة لجنة التعليم (2016) مع نموذج حالة الاستثمار مقدم من سيك للتنمية (SEEK). إعدادات النماذج المستخدمة: زيادة نتائج التعليم الابتدائي المتوقعة من النسبة المتوقعة حالياً وهي 4.2 سنة إلى 6 سنوات، ونتائج التعليم الثانوي من 1.9 إلى 3.9 سنوات (65 في المائة من 6 سنوات)، بالإضافة إلى التحسينات الجيدة التي تتضمن مجموعة كاملة من التداخلات بما في ذلك نموذج سيك (SEEK).
- 96 Barbara and Ben Schneider. 2016. "Managing the Politics, Bruns of Quality Reforms in Education: Policy Lessons from Global Experience". ورقة أساسية للجنة التعليم. زملاء الفصل.
- 97 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to Achieve Global Convergence in Learning". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 98 Lant. 2013. "The Rebirth of Education. Why Schooling, Pritchett in Developing Countries Is Flailing; How the Developed World Is Complicit; and What to Do Next". ملخص مركز التنمية العالمية، 4-1. مركز التنمية العالمية (CGD): واشنطن العاصمة.
- 99 Brian ,Ezequiel Molina ,Gayle Martin ,Deon Filmer ,Tessa ,Bold and Waly Wane. ,Jakob Svensson ,Christophe Rockmore ,Stacy 2016. "What Do Teachers Know and Do in Primary Schools in Sub-Saharan Africa"? مسودة غير منشورة تم تقديمها إلى لجنة التعليم. ورقة مؤسسة ويليام وفلورا هويليت والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية.
- 100 Michael and Mona Mourshed. 2007. "How the World's, Barber Best-Performing School Systems Come out on Top." McKinsey & Company: واشنطن العاصمة.
- 101 راجع، على سبيل المثال، Hanushek. 2001. "Efficiency and equity in schools around the world". اقتصاديات التعليم، المجلد 22 (2003): 481-502.
- Samer. 2006. "Achieving Education for All: How much does money matter?". مجلة التنمية الدولية، المجلد 18: 179-206.
- 102 Lant. 2015. "Creating Education Systems Coherent, Pritchett for Learning Outcomes: Making the Transition from Schooling to Learning". ورقة العمل 005 الخاصة ببرنامج بحوث تحسين أنظمة التعليم (RISE). برنامج بحوث تحسين أنظمة التعليم (RISE): أكسفورد.
- 103 and Mona Mourshed. 2010. "China's Chijoke, Michael, Barber "How the World's Most Improved Schools Systems Keep Getting Better." McKinsey & Company.
- 104 مركز سياسات التعليم وبياناته (EPDC) التابع إلى منظمة صحة الأسرة الدولية (FHI 360). 2016. "Financial Education Equity: A Study of Three Country Cases". مركز سياسات التعليم وبياناته (EPDC) التابع إلى منظمة صحة

- (التعلم، والقيد، والإتمام). تبين الرسوم البيانية تغير النقطة المنوية التي يمكن توقعها في حال معدل الانتشار عند خط الأساس يبلغ 50 في المائة. يمكن الإطلاع على وصف أكثر تفصيلاً لهذا التحول في ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 125 قامت لجنة التعليم بتجميع تقديرات التكلفة من مصادر متنوعة، مثل الدراسات حول آثار التدخلات التي تتضمن أيضاً التكاليف؛ والدراسات التي تستقصي التكاليف تحديداً؛ والمصادر الدولية ذات التقديرات الخاصة ببرامج معينة - على سبيل المثال؛ تكاليف الوقاية من الملاريا من صحيفة الوقائع حول الملاريا الخاصة باليونيسيف ([http://www.unicef.org/media/media\\_20475.html](http://www.unicef.org/media/media_20475.html)). ذكر أيضاً دافلو وورايان (2012)، في دراستهما حول متابعة المعلمين والحوافز الممكنة للحد من التغيب عن العمل، تكاليف البرنامج (إستر دافلو، وستيفن رايان. 2012. "جذوى حوافز العمل: تشجيع المعلمين على الحضور إلى المدرسة". بحث عن الاقتصاد الأمريكي، 102(4): 1241-1278). يدرس باترينوز وفيليز (1996) واليدو (2006) على وجه الدقة عن تكاليف التحول إلى برنامج ثنائي اللغة أو برنامج باللغة الأم (وهاري أنتوني باترينوز، وإدواردو فيليز 1996. "Costs and benefits of bilingual education in Guatemala: a partial analysis". تنمية أوراق عمل تنمية رأس المال البشري وسياسات التشغيل، رقم 74 HCD. البنك الدولي: واشنطن العاصمة؛ وحسناء اليدو، أليو بولي، بيرجيت بروك-اوتن، يابا ساتينا ديالو، كاتلين هيو، وإتش إيكهارد وولف. 2006. "Optimizing Learning and Education in Africa – the Language Factor". ورقة مقدمة إلى رابطة تطوير التعليم في أفريقيا (ADEA 2006) الاجتماع الذي يُعقد كل عامين، ليرفيل، الجابون، 27-31 مارس 2006). يمكن الإطلاع على وصف أكثر تفصيلاً عن كافة التدخلات في التقرير المتاح في ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 126 Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 127 Amanda Melina. 2013. "Results-Based Financing: Evidence from Performance-Based Financing in the Health Sector". المعهد الإنمائي الألماني (DIE). Bonn.
- 128 Yannick, Jessica Kraus, Nicholas Burnett, Marco Schäferhoff, Sebastian Martinez, Arushi Terway, Andrew Rogerson, Kirchhof and Lindsay Adams. 2016. "Rethinking the Financing and Architecture of Global Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. مجموعة سيك للتنمية (SEEK).
- 129 مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (UNGEI). 2016. "Gender Consultation Report: Key Findings for the International Commission on Financing Global Education Opportunity". مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (UNGEI): نيويورك.
- 130 In Search of a Viable Funding Model. Jamil. 2016. التعليم العالي وأهداف التنمية المستدامة: Report: Key Findings for the International Commission on Financing Global Education Opportunity. ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 131 يتم احتساب حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المهدر بوصفه متوسط غير مرجح في البلد، وفقاً لما يلي: نسبة من هم في المدرسة ولكن لا يتعلمون/ نسبة الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنفاقه على مستوى التعليم، على التعليم الابتدائي والثانوي.
- 132 تحليل أمانة لجنة التعليم (2016) باستخدام نموذج التكلفة وقاعدة بيانات نموذج التكلفة.
- 133 تحليل أمانة لجنة التعليم (2016) باستخدام نموذج التكلفة وقاعدة بيانات نموذج التكلفة.
- 118 Lindsay and Tamar Manuelyan Atinc. 2016. "Information, Read for Accountability: (Information for Accountability: Transparency and Citizen Engagement for Improved Service Delivery in Education Systems). ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينجز.
- 119 اليونسكو. 2013. "The Global Learning Crisis: Why Every Child Deserves a Quality Education". اليونسكو: باريس.
- 120 Justin. 2016. "Linking Regional and International Assessments: Prospects for Creating a Global Learning Metric". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التنمية العالمية (CGD).
- 121 انظر مثال: Drew B, Cameron, Anjini Mishra, and Annette N. Brown. 2015. "The Growth of Impact Evaluation for International Development: How Much Have We Learned?". مجلة فعالية التنمية، المجلد 9342 (نوفمبر).
- Paul and Karthik Muralidharan. 2015. "Improving School Education Outcomes in Developing Countries: Evidence and Policy Implications, Knowledge Gaps". المجلد أكتوبر: 112-1.
- and Rachel Glennerster. 2013. "The Challenge of Education and Learning in the Developing World". العلوم، المجلد 340 (6130): 297-300.
- Patrick J. 2015. "Improving Learning in Primary Schools of Developing Countries: A Meta-Analysis of Randomized Experiments". استعراض الأبحاث التربوية، المجلد 85، الطبعة 3: 353-94.
- Richard J. and Alejandro J. Ganimian. 2014. "Improving Educational Outcomes in Developing Countries: Lessons from Rigorous Evaluations". مؤسسة المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) 20284. ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج، ماساتشوستس.
- John Eysers, Daniel Phillips, Emma Gallagher, Birte, Snilstveit and Philip, Ami Bhavsar, Jennifer Stevenson, Dafni Skaldiou Davies. 2014. "Education Interventions for Improving the Education in Low and Middle Income Countries: A Systematic Review". كامبيل كولابوريشن: أوسلو.
- 122 Lant. 2013. "The Rebirth of Education Why Schooling in Developing Countries Is Flailing; How the Developed World Is Complicit; and What to Do Next". ملخص مركز التنمية العالمية، 4-1. مركز التنمية العالمية (CGD): واشنطن العاصمة.
- 123 الأبحاث الأخرى التي تم الاستناد عليها تضمنت -على الأخص- عمل برنامج بحوث تحسين أنظمة التعليم (RISE)، وأعمال مؤسسة ماكينزي وشركاء التي لخصها and Mona Mourshed. 2010. "How the World's Most Improved Schools Systems Keep Getting Better." McKinsey & Company.
- 124 توصل التحليل البعدي الذي أجرته اللجنة إلى متوسط حجم التأثير القياسي لكل تدخل، وقد تم قياسه في الانحرافات المعيارية. يتم تحويل هذه التأثيرات إلى تغيرات بالنقطة المنوية أكثر بدئية باستخدام الطريقة التي اقترحها كاترين كون. 2016. "The Effectiveness of Education Programs Worldwide: Evidence from a Meta- Analytic Dataset". ورقة أساسية للجنة التعليم. تستند تأثيرات كل تدخل على أثر الانحراف المعياري، ومعدل الانتشار عند خط الأساس لمخرجات التعليم



145	الغياب "بدون عذر" لا تشمل الغياب بسبب التدريب، والسفر للحصول على رواتبهم، والمرض، الواجبات الانتخابية، أو أي غياب آخر يسمح به مدير المدرسة (المحددة بوصفها واحبات انتخابية).	134	Moreira 2012. "Corrupting ,and D. B ,Finan ,F ,C ,Ferraz learning: Evidence from missing federal education funds in Brazil". مجلة الاقتصاديات العامة، مجلد 96 (10-9): 726-712.
146	كشفت دراسة أخرى باستخدام مجموعة بيانات الفريق عبر 1300 قرية في الهند أن تغيب المعلمين يرتبط بالتكلفة المالية التي تبلغ 1.5 مليار سنوياً. Muralidharan, and Aakash Mohpal. 2016. ,Alaka Holla ,Jishnu Das ,Karthik "The fiscal cost of weak governance: evidence from teacher absence in India". ورقة عمل بحثية حول السياسة رقم 7579. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	135	and Jakob Svensson. 2003. "Survey ,Ritva Reinikka ,Jan ,Dehn Tools for Assessing Performance in Service Delivery 1". رقم مارس: 21-1. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
147	Brian ,Ezequiel Molina ,Gayle Martin ,Deon Filmer ,Tessa ,Bold and Waly Wane. ,Jakob Svensson ,Christophe Rockmore ,Stacy 2016. "What Do Teachers Know and Do in Primary Schools in Sub-Saharan Africa"? مسودة غير منشورة تم تقديمها إلى لجنة التعليم. ورقة لمؤسسة ويليام وفلورا هيويلت والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية.	136	and Nazym ,Kathryn H. Anderson ,Stephen P ,Heyneman "The Cost of Corruption in Higher Education". Nuraliyeva. 2007. "The Cost of Corruption, المجلد. 52، رقم 1.
148	باستخدام طريقة ستولنجر لمراقبة الفصول الدراسية لتوثيق كيف يقوم المعلمون في مدارس أمريكا اللاتينية بتقسيم ساعاتهم في الفصول الدراسية بين التدريس وإدارة الفصل (مثل أخذ الحضور، وتوزيع الأوراق)، كشفت الدراسة عن أنه حتى أعلى معدلات متوسطة تم رصدها للوقت المقتضي في الفصول الدراسية في التدريس- وهو 65 في المائة في كولومبيا، و64 في المائة في البرازيل، وهندوراس- أقل 20 نقطة مئوية من معيار ستولنجر البالغ 85 في المائة.	137	and Diana B. Moreira. 2012. ,Frederico Finan ,Claudio ,Ferraz "Corrupting Learning: Evidence from Missing Federal Education Funds in Brazil". ورقة العمل 1 الخاصة بالمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). مؤسسة المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج، ماساتشوستس.
149	Barbara and Javier Luque. 2015. ,Bruns تعلم الطلبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	138	and Muriel Poisson. 2007. "Corrupt schools ,Jacques ,Hallak corrupt universities: What can be done". IIEP): باريس.
150	A Better Bargain.): A Better Bargain". 2016. (EI). التعليم عالميا Creating Conditions for Policy Dialogue and Developing Solutions (between Governments and Education Unions). ورقة أساسية للجنة التعليم.	139	Vince. 2016. "The Honduran Activist Who Busted ,Beiser Thousands of 'Ghost Teachers'. حملة وان (ONE). <a href="https://www.one.org/international/follow-the-money/case-studies/the-honduran-activists-who-busted-thousands-of-ghost-teachers">https://www.one.org/international/follow-the-money/case-studies/the-honduran-activists-who-busted-thousands-of-ghost-teachers</a>
151	Improved Lives ,Robert. 2010. "M-PESA: Mobile Payments ,Cull for Kenyans". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	140	VISHWAS-Visiting Information". بدون تاريخ. "of Schools Handled with Attendance System". نتائج على صعيد التنمية (R4D): واشنطن العاصمة.
152	and Aakash ,Alaka Holla ,Jishnu Das ,Karthik ,Muralidharan Mohpal. 2014. "The Fiscal Cost of Weak Governance: Evidence from Teacher Absence in India". ورقة العمل الخاصة بالمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج، ماساتشوستس.	141	Gaurav. 2016. "A Landscape Analysis of Information & ,Relhan Communication Technology's Role in Education Effectiveness and Possibilities ,Techniques ,and Efficiency: Issues". ورقة أساسية للجنة التعليم.
153	Gaurav. 2016. "A Landscape Analysis of Information & ,Relhan Communication Technology's Role in Education Effectiveness and Possibilities ,Techniques ,and Efficiency: Issues". ورقة أساسية للجنة التعليم.	142	and Yasuyuki Sawada. 2014. "Does ,Emmanuel ,Jimenez Community Management Help Keep Children in Schools? Evidence Using Panel Data from El Salvador's EDUCO Program". التتمة الاقتصادية والتغيير الثقافي، المجلد 62: 307-38. جامعة مطبعة شيكاغو: شيكاغو.
154	and Lorena De Varela. 2004. ,Jose Guzman ,Darlyn ,Meza "EDUCO: A Community-Managed Education Program in Rural ,a case study from "Reducing Poverty ",Areas of El Salvador and Why: A ,What Doesn't ,Sustaining Growth—What Works Global Exchange for Scaling Up Success". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	143	Maisy ,Amanda Beatty ,Daniel Suryadarma ,Menno ,Pradhan and Rima Prama ,Arya Gaduh ,Armida Alisjahbana ,Wong Artha. 2014. "Improving Educational Quality through Enhancing Community Participation: Results from a Randomized Field Experiment in Indonesia". مجلة الاقتصاد الأمريكي: الاقتصاد التطبيقي، المجلد 6، رقم 2.
		144	Haianh H. and Elizabeth M. King. 2016. "Incentives and ,Dang Teacher Effort: Further Evidence from a Developing Country". اقتصاديات المرحلة الانتقالية، رقم مايو 3: 1-47. مستصدر قريباً.
		144	Smarter and More ,Laura. 2016. "Spending Better ,Figazzolo Equitably: Teachers Call for Action on Resource Effectiveness and Transparency". ورقة أساسية للجنة التعليم. التعليم الدولي (EI). مركز الإحصاء التابع للبنك الدولي (UIS)، "spending on salaries as a percent". "of recurrent expenditures data".



- 165 نموذج التكلفة الخاص بأمانة لجنة التعليم. 2016.
- 166 and Kristin ,Rachel Carney ,Renee Ryberg ,Laura H ,Lippman  
A. Moore. 2015. "Workforce Connections: Key 'Soft Skills' That  
Foster Youth Workforce Success: Toward a Consensus Across  
Fields". مؤسسة اتجاهات الطفل، ذات المسؤولية المحدودة (Child Trends),  
Maryland, Bethesda, (Inc).
- 167 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). 2014. "Measuring Innovation  
Educational Research and ,in Education: A New Perspective  
Innovation". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
(OECD): باريس.
- 168 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). 2010. "الفصل 7: سنغافورة:  
Rapid Improvement Followed by Strong Performance". الأداء القوي  
والإصلاح الناجح في التعليم: الدروس المستفادة من برنامج التقييم الدولي للطلاب  
(PISA) في الولايات المتحدة. دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان  
الاقتصادي (OECD): باريس.
- 169 Armando A. 2005. "Brazil's National Award for Innovation ,Sim  
in Education Management: An Incentive for Local Education  
Authorities to Improve Municipal Education Systems toward the  
Goals of the National Education Plan". مجلة إبداع، المجلد 11، رقم 3
- 170 مختبر عبد اللطيف جميل لمواجهة الفقر (J-Pal). 2016. "MinEduLAB.  
Bringing Innovation to Education Policy in Peru". مختبر عبد اللطيف  
جميل لمواجهة الفقر (J-Pal)، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT): كامبريدج.  
<https://www.povertyactionlab.org/about-j-pal/offices/latin-america-caribbean/edulab>
- 171 Payal. 2016. "Prizes for innovation impact analysis in the ,Arora  
ICT for education sector". ورقة أساسية للجنة التعليم. اليونسكو.
- 172 تقديرات عام 2015 من نموذج التكلفة الخاص بأمانة لجنة التعليم (2016)، جدول  
المعلمين. 73 النسبة المئوية هي مجموع الرواتب مقسومًا على إجمالي التكاليف،  
وليس المتوسط غير المرجح للبلاد.
- 173 Emiliana and Alejandro Ganimian. 2013 ,Vegas  
سياسات المعلمين في البلاد المتقدمة والنامية. بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB):  
واشنطن العاصمة.
- 174 Emiliana and Ilana Umansky. 2005 ,Vegas  
خلال الحوافز الفعالة: ماذا يمكننا أن نتعلم من الإصلاحات التعليمية في أمريكا  
اللاتينية. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 175 Barbara ,Bruno and Javier Luque. 2014 ,Barbara ,Bruno  
تدعيم تعلم الطلبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 176 توقعات من نموذج التكلفة الخاص بأمانة لجنة التعليم (2016). بشكل عام، التوقعات  
حول الحاجة إلى معلمين أقل إلى حد ما من تلك التي قدرتها منظمة اليونسكو  
("تسعين التعليم الصحيح"، 2015) نظرًا لارتفاع نسبة افتراضات التلاميذ إلى  
المعلمين.
- 177 البلاد ذات أكبر نقص التي تبلغ فيها الحاجة إلى معلمين أكثر من ثلث خريجي التعليم  
العالي المتوقعين هي: بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى،  
وتشاد، وإريتريا، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر، وجزر سليمان، والصومال، وجنوب  
السودان، وتنزانيا.
- 178 انظر أمثلة من John N. Friedman ,Raj ,Chetty and Jonah E. Rockoff.
- 155 (CUE) في معهد بروكينجز.
- 156 and Manuel A. ,Joseph P. Farrell ,Stephen P. Heyneman  
Sepulveda-Stuardo. 1978. "Textbooks and Achievement: What  
We Know". ورقة عمل موظفي البنك الدولي، رقم 298. البنك الدولي: واشنطن  
العاصمة.
- Pierre ,Deborah Bloch ,Adriaan M Verspoor ,Marlaine ,Lockheed  
John Middleton. 1991. ,Elizabeth King ,Bruce Fuller ,Englebert  
"Improving Primary Education in Developing Countries". مطبعة  
أكسفورد للبنك الدولي: أكسفورد.
- 156 نتائج على صعيد التنمية (R4D): 2016. "Global Book Fund Feasibility  
Study: Draft Final Report". معد من قبل إدارة التنمية الدولية (DFID)،  
الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية  
(USAID). نتائج على صعيد التنمية (R4D): واشنطن العاصمة.
- 157 Tony. 2015. "Where Have All the Textbooks Gone ,Read  
في التنمية- التنمية البشرية، المجلد 20. مجموعة البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 158 and Tamar Manuelyan Atinc. 2016. "Information ,Lindsay ,Read  
Information for Accountability: Transparency): for Accountability  
and Citizen Engagement for Improved Service Delivery in  
(Education Systems). ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE)  
في معهد بروكينجز.
- and Michael Trucano. 2015 ,Sukhdeep Brar ,Birger ,Fredriksen  
توفير الكتب المدرسية لكل طفل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ("Getting  
Textbooks to Every Child in Sub-Saharan Africa"). البنك الدولي:  
واشنطن العاصمة.
- "Corruption Perceptions Index 2013 Contents". 2013.  
الشفافية الدولية: برلين.
- 159 Vicente Chua. 2009. "Case Study of Implementation ,Reyes  
Case Study of Implementation): amidst Corruption Linkages  
amidst Corruption Linkages: The National Textbook Delivery  
Program (TDP) of the Philippine Department of Education". مجلة  
السياسة التعليمية، المجلد 24، الطبعة 4: 515-35.
- 160 الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) بدون تاريخ. "Books for All:  
Rwanda's Innovative Textbook Distribution Program". الشراكة  
العالمية من أجل التعليم (GPE): واشنطن العاصمة.
- 161 Tony. 2005. "Where Have All The Textbooks Gone ,Read  
في التنمية- التنمية البشرية، المجلد 20. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 161 نتائج على صعيد التنمية (R4D): 2016. "Global Book Fund Feasibility  
Study: Draft Final Report". معد من قبل إدارة التنمية الدولية (DFID)،  
الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية  
(USAID). نتائج على صعيد التنمية (R4D): واشنطن العاصمة.
- 162 Nicole. 2010. "A cover to cover solution: How open ,Allen  
textbooks are the path to textbook affordability". المجموعات البحثية  
العامة لصالح الطلاب (PIRGs): بوسطن.
- 163 Jay. 2012. "The Digital Revolution and Adolescent Brain ,Giedd  
Evolution". إلفير، المجلد 51، رقم 2: 101-5.
- 164 حسابات أجرتها أمانة لجنة التعليم (2016) استنادًا على بيانات التوقع المتوسطة  
لشعبة السكان بالأمم المتحدة.

187	Bruns, Barbara and Javier Luque. 2014. "كيف يمكن تدعيم تعلم الطلبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	2011. "The Long-Term Impacts of Teachers: Teacher Value-Added and Student Outcomes in Adulthood بالمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)، ذات المسؤولية المحدودة: كامبريدج، ماساتشوستس.
188	بيانات منظمة الصحة العالمية. 2015.	177 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). 2014. "Working Party on" Measurement and Analysis of the Digital Economy. Skills for a Digital World. دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.
189	and Timothy Williams, Eileen McGivney, Rebecca, Winthrop Priya Shankar. 2016. "Innovation and Technology to Accelerate Progress in Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينجز.	and Susie, Ratna Kesuma, Susiana Iskandar, Andy, Ragatz Sugiarti. 2015. "Indonesia — A video study of teaching practices in TIMSS eighth grade mathematics classrooms: understanding why they are used and how, what teaching practices are used they relate to student learning". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
190	منتدى التربية والتعليم للمرأة الأفريقية (FAWE). 2016. "Developing the Education Workforce in Africa: What Role Are Families and/or Communities Playing to Support Girls' Education? ورقة أساسية للجنة التعليم.	178 مؤتمر القمة العالمي المعني بالابتكار في التعليم. 2015. "Wise Education 2015". Survey: Connecting Education To the Real World Contents جالوب، ذات المسؤولية المحدودة: واشنطن العاصمة.
191	Steffan, Julie Belanger, Leslie Rutkowski, David, Rutkowski and Ellen Prusinski. 2013. "Teaching, Kristen Weatherby, Knoll and Learning International Survey TALIS 2013: Conceptual Framework". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.	179 تحليل أجرته أمانة لجنة التعليم. 2016.
192	and Tony Turner (eds). 2005. Marilyn Leaskand, Susan, Capel Chapter 1.3 Managing your Time and Stress، في التعلم لتدريس في المرحلة الثانوية: رفيق التجربة الدراسية. روتليدج: نيويورك.	180 Geeta Kingdon, Faisal Bari, Niaz Asadaullah, Monazza, Aslam and Pauline Rose. 2016. "Teacher Politics: Meeting, Rabea Malik Educational Quality Challenges with Teachers". ورقة أساسية للجنة التعليم. مؤسسة IDEAS باكستان.
193	وزارة العمل الأمريكية، مكتب إحصاءات العمل. 2016. "Teacher Assistants". دليل التوقعات المهنية، 2016-17. الطبعة.	Barbara and Ben Scheneider. 2016. "Managing the Politics, Bruns of Quality Reforms in Education: Policy Lessons from Global Experience". ورقة أساسية للجنة التعليم.
194	and F.A. Gallego. 2011. "Effects of short-term tutoring on cognitive and non-cognitive skills: Evidence from a randomized evaluation in Chile". جامعة شيلي البابوية الكاثوليكية: سانتياغو. مخطوطة غير منشورة.	181 Geeta Kingdon, Faisal Bari, Niaz Asadaullah, Monazza, Aslam and Pauline Rose. 2016. "Teacher Politics: Meeting, Rabea Malik Educational Quality Challenges with Teachers". ورقة أساسية للجنة التعليم. مؤسسة IDEAS باكستان.
	Emilio and Rodimiro Rodrigo. 2014. "Closing the achievement gap in mathematics: Evidence from a remedial program in Mexico City". بحث عن اقتصاد أمريكا اللاتينية، المجلد 23، الطبعة 14: 1-30.	182 التعليم دوليًا (EI). 2016. "A Better Bargain: Creating Conditions for Policy Dialogue and Developing Solutions (between Governments and Education Unions)". ورقة أساسية للجنة التعليم.
	and Leigh Linden, Esther Duflo, Shawn Cole, Abhijit, Banerjee 2007. "Remedying Education: Evidence from Two Randomized Experiments in India". مجلة الاقتصاد الربع سنوية، المجلد 122، رقم 3: 1264-1235.	and Geeta Kingdon, Faisal Bari, Niaz Asadaullah, Monazza, Aslam and Pauline Rose. 2016. "Teacher Politics: Meeting, Rabea Malik Educational Quality Challenges with Teachers". ورقة أساسية للجنة التعليم. مؤسسة IDEAS باكستان.
	Chris, Preetha Bhakta, Alex Eble, Rashmi, Lakshminarayana and Vera Mann. 2013. "The Diana Elbourne, Peter Boone, Frost Support to Rural India's Public Education System (STRIPES) Trial: A Cluster Randomised Controlled Trial of Supplementary Learning Material and Material Support, Teaching (PLOS One): سان فرانسيسكو.	183 التعليم دوليًا (EI). 2016. "A Better Bargain: Creating Conditions for Policy Dialogue and Developing Solutions (between Governments and Education Unions)". ورقة أساسية للجنة التعليم.
195	Bruns, Barbara and Javier Luque. 2014. "كيف يمكن تدعيم تعلم الطلبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، طبعة متقدمة. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.	184 and Mona Mourshed. 2010. "How the World's Most Improved Schools Systems Keep Getting Better." McKinsey & Company واشنطن العاصمة.
		185 التعليم للجميع. 2016. "Leadership as the Core". ورقة أساسية للجنة التعليم.
		186 اليونيسكو. 2014. تقرير المرصد العالمي للتعليم للجميع 2013-2014. التدريس والتعلم: تحقيق الجودة للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.

<p>بشبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم (Universal Service Funds and) تكنولوجيا التعليم (connecting schools to the Internet around the world). استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التعليم. <a href="http://blogs.worldbank.org/edutech/universal-service-funds-connecting-schools-internet-around-world">http://blogs.worldbank.org/edutech/universal-service-funds-connecting-schools-internet-around-world</a></p> <p>منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2014. "Working Party on Measurement and Analysis of the Digital Economy. Skills for a Digital World". دار النشر التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD): باريس.</p> <p>J. Koivisto and H. Sarsa. 2014. "Does Gamification Work? — A Literature Review of Empirical Studies on Gamification". مؤتمر هاواي الدولي لعلوم الأنظمة، ويكرولوا، HI 2014؛ صفحة 3025-3034 بحث مكون من 24 دراسة تجريبية.</p> <p>المبادرة الدولية لتقييم الأثر (3ie). 2016. "Systematic Review". المبادرة الدولية لتقييم الأثر (3ie): واشنطن العاصمة.</p> <p>Felipe Barrera-Osorio and Leigh L. Linden. 2009. "The Use and Misuse of Computers in Education: Evidence from a Randomized Experiment in Colombia". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.</p> <p>A. M. Houck, J. D. Hansen, J. Goff, D. T. Seaton Sellers. 2016. "Transforming Advanced Placement High School Classrooms Through Teacher-Led MOOC Models". مؤتمر معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كامبريدج، ماساتشوستس، مايو 2016.</p> <p>التعليم عالمياً (EI). "Partnership with Intel to boost teaching and learning ICT tools." 25 September 2013. <a href="https://www.ei-ie.org/en/news/news_details/2699">https://www.ei-ie.org/en/news/news_details/2699</a></p> <p>المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). 2013. "Summary of the Marrakesh Treaty to Facilitate Access to Published Works for or Otherwise Print ,Visually Impaired ,Persons Who Are Blind (Disabled) (MVT) (2013)". <a href="http://www.wipo.int/treaties/en/ip/marrakesh/summary_marrakesh.html">http://www.wipo.int/treaties/en/ip/marrakesh/summary_marrakesh.html</a></p> <p>منظمة اليونسكو. 2012. "Paris OER Declaration 2012". مصادر التعليم المفتوح العالمية (OER): باريس.</p> <p>منظمة اليونسكو. 2015. تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع 2000–2015: الإنجازات والتحديات. أحد منشورات اليونسكو: باريس.</p> <p>Nader Katharina Held, Nada Al Maghlouth, Maha Shuayb Thaara Badran and Saba Al Qantar. 2016. "An Education for the Future: The Schooling Experience of Syrian Refugee Children in Lebanon and Germany". ورقة أساسية للجنة التعليم، مركز الدراسات اللبنانية (CLS).</p> <p>Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". اللجنة للتعليم.</p> <p>Jonathan Stern, Stephen Heyneman and Thomas Smith. 2011. "The Search for Effective EFA Policies: The Role of Private Schools for Low-Income Children". الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID): واشنطن العاصمة.</p>	<p>رابطه تطوير التعليم في أفريقيا (ADEA). 2016. "Developing the Education Workforce in Africa: Focusing on the Role of Families and Communities". ورقة أساسية للجنة التعليم.</p> <p>منتدى التربية والتعليم للمرأة الأفريقية (FAWE). 2016. "Education Workforce in Africa: What Role Are Families and/or Communities Playing to Support Girls' Education?". اللجنة للتعليم.</p> <p>توصية بشأن أوضاع المدرسين، المعتمدة في 5 أكتوبر 1966 من قبل المؤتمر الحكومي الدولي الخاص بشأن أوضاع المدرسين الذي عقدته اليونسكو، باريس، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.</p> <p>الحسابات قائمة على الإحصاءات. "Worldwide 2013-2019   Statistic". أطلع عليها في 6 فبراير 2016.</p> <p>Gaurav. 2016. "A Landscape Analysis of Information and Communication Technologies' Role in Education Effectiveness and Possibilities ,Techniques ,and Efficiency: Issues". اللجنة للتعليم.</p> <p>Vijay and Chris Trimble. 2012. Govindarajan. الابتكار العكسي: بعيداً عن الوطن، اربح في كل مكان. نسخة بحثية عن إدارة الأعمال بجامعة هارفارد: بوسطن.</p> <p>تحليل أجرته أمانة لجنة التعليم. 2016.</p> <p>Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". أساسية للجنة التعليم.</p> <p>جريدة جامعة هارفارد. 2016. "MOOCs ahead". <a href="http://news.harvard.edu/gazette/story/2016/07/moocs-ahead/">http://news.harvard.edu/gazette/story/2016/07/moocs-ahead/</a></p> <p>Adam. 2014. "Moocs: Young students from developing countries are still in the minority". <a href="http://www.ft.com/cms/s/2/8a1f66e-9979-11e3-b3a2-00144feab7de.html#axzz4HXVtDOhy">http://www.ft.com/cms/s/2/8a1f66e-9979-11e3-b3a2-00144feab7de.html#axzz4HXVtDOhy</a></p> <p>أهم الأنباء. 2016. "He revolutionized the mode of free online education ,he is a fan of Bill Gates". <a href="http://www.top-news.top/news-12236819.html">http://www.top-news.top/news-12236819.html</a></p> <p>برايس ووترهاوس كوبرز (PWC). 2016. "ربط العالم. عشرة آليات لإدراج عالمياً" (Connecting the world. Ten mechanisms for global inclusion). برايس ووترهاوس كوبرز (PWC): نيويورك.</p> <p>الشراكة لقياس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية. 2014. "Final Challenges and the Way Forward". الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU): جنيف.</p> <p>لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية. 2015. "The State of Broadband 2015: Broadband as a Foundation for Sustainable Development". الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومنظمة اليونسكو: جنيف وباريس.</p> <p>Michael. 2015. Trucano. "مبادئ الخدمة الشاملة وربط المدارس</p>	<p>196</p> <p>197</p> <p>198</p> <p>199</p> <p>200</p> <p>201</p> <p>202</p> <p>203</p> <p>204</p> <p>205</p> <p>206</p> <p>207</p> <p>208</p> <p>209</p> <p>210</p> <p>211</p> <p>212</p> <p>213</p> <p>214</p> <p>215</p> <p>216</p> <p>217</p> <p>218</p> <p>219</p> <p>220</p> <p>221</p> <p>212</p>
--	---	--

2014. "What Matters Most for Engaging the Private Sector in Education: A Framework Paper". ورقة العمل الخاصة بالمقاربة النظامية لتحسين جودة التعليم التابعة للبنك الدولي (SABER) رقم 8. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 234 هيئة فحص المؤسسة التعليمية (2016) استنادًا على بيانات المؤشر الأساسي لإحصائيات التعليم للبنك الدولي. نسخة يمكن الاطلاع عليها، أغسطس 2016.
- 235 بحث كيوريس كابيتال داخل 15 دولة أفريقية بأعلى معدلات التسجيل غير الدولية، مما أسفر عن 42 مليون طالب عام 2013 مقارنة بعدد 24 مليون طالب الذين اطلعت عليهم معهد الإحصاء التابع لليونسكو (UIS).
- أكسفورد أناليتيكا وبارثينون-إي واي أي لكيوريس كابيتال. 2016. "The Business of Education in Africa: Phase 1 Report". فريق أكسفورد أناليتيكا وبارثينون-EY: أكسفورد ولندن.
- 236 Claire. 2013. "Low-Cost Private Schools: Evidence, Approaches and Emerging Issues". معهد تنمية وتطوير ما وراء البحار (ODI): لندن.
- 237 and Humberto Santos. Maria Luisa Irebarren, Gregory, Elacqua. 2015. "Private Schooling and Public Policies in Latin America". بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB): واشنطن العاصمة.
- 238 and Emily Gustafsson-Wright, Julia Gillard, Liesbet, Steer Michael Latham. 2015. "Non-state actors in education in developing countries. A framing paper for discussion". مركز التعليم (CUE) في مؤسسة بروكينجز: واشنطن العاصمة.
- 239 Pauline. 2007. "Supporting Non-state Providers in Basic Education Service Delivery". إنشاء مقررات تمهيدية للوصول إلى أبحاث دراسية رقم 4. اتحاد البحوث والتطوير في مجال الوصول إلى التعليم والتقلات وحقوق المساهمين (Create): برايتون.
- 240 Joseph. 2009. "Expanding Post-Primary Education in Malawi: Are Private Schools the Answer?". مجلة التعليم المقارن والدولي، المجلد 39، رقم 2: 167-84.
- 241 Guidance Note — Engaging the". 2013. "Low Cost Private Schools in Basic Education: Issues and Opportunities". إدارة التنمية الدولية البريطانية (DFID): لندن.
- 242 and Humberto Santos. Maria Luisa Irebarren, Gregory, Elacqua. 2015. "Private Schooling and Public Policies in Latin America". بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IADB): واشنطن العاصمة.
- 243 John and Norman LaRocque. 2008. "The Evolving Regulatory Context for Private Education in Emerging Economies". سلسلة أوراق العمل الخاصة بالتعليم رقم 14. المؤسسة المالية الدولية (IFC) البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 244 Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 245 يناقش مشروع الحق في التعليم أنه "لا يجب على الحكومات دعم التعليم الذي يهدف
- 222 and Timothy Williams, Eileen McGivney, Rebecca, Winthrop Priya Shankar. 2016. "Innovation and Technology to Accelerate Progress in Education". ورقة أساسية خاصة بلجنة التعليم. مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينجز.
- 223 على سبيل المثال، مبادرات مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتشجيع الرؤساء التنفيذيين لتقديم التزامات لتنفيذ مبادئ الاستدامة العالمية واتخاذ خطوات لدعم أهداف الأمم المتحدة.
- 224 مجموعة السياسات الاقتصادية (EPG). 2016. "Forming the Optimal Skills Pledge and Levy: A Global Perspective and Policy Recommendations". ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 225 Smarter and More, Laura. 2016. "Spending Better, Equitably: Teachers Call for Action on Resource Effectiveness and Transparency". ورقة أساسية للجنة التعليم. التعليم الدولي (EI).
- 226 and Seung-Sunghwan Shin, Jungwook Kim, Jay-hyung, Kim yeon Lee. 2011. "الشراكة بين القطاعين الخاص والعالم في مشروعات البنية التحتية: دراسات حالة من جمهورية كوريا". المجلد 1: الترتيبات المؤسسية والأداء. بنك التنمية الآسيوي (ADB): Manila.
- Norman. 2008. "Public-Private Partnerships in Basic Education: An International Review". صندوق تطوير التعليم CfBT: قراءة.
- 227 الشراكة العالمية بشأن المعونات القائمة على الإنتاج. 2016. [www.gpoba.org](http://www.gpoba.org).
- 228 أكسفورد أناليتيكا وبارثينون-إي لكيوريس كابيتال. 2016. "The Business of Education in Africa: Phase 1 Report". فريق أكسفورد أناليتيكا وبارثينون-EY: أكسفورد ولندن.
- 229 على سبيل المثال، مبادرات مثل المبادئ التوجيهية الدولية للتعليم حول "Responsible Corporate Engagement in Education" يمكن أن تغذي منظور الحكومات حول هذه القضايا.
- 230 المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن: "Everyone has the right to education. Education shall be free at least in the elementary and fundamental stages (fundamental stages) وأن: "the kind of education that shall be given to their children". المادة 13.3 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقر بحرية أولياء الأمور في اختيار المدارس لأبنائهم "وليس تلك التي تحددها السلطات العامة".
- 231 and Trine Peters. 2016. Delphine Dorsi, Maria, Ron Balsera. "Ensuring Mixed Education Provision Comply with Human Rights". ورقة أساسية للجنة التعليم. الحق في التعليم
- 232 الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA). 2016. "Human Rights Council: Thirty-second session". Human Rights Council: Thirty-second session (session) نيويورك.
- 233 and Harry Patrinos. Oni Lusk-Stover, Laura Lewis, Donald, Baum

- واشنطن العاصمة.
- تعليم الطفل. بدون تاريخ (غير مدون). "Direct and indirect costs of".  
education as a barrier to access  
<http://educateachild.org/explore/barriers-to-education/poverty/direct-and-indirect-costs-education-barrier-to-access>
- 257 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to".  
Achieve Global Convergence in Learning "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 258 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to".  
Achieve Global Convergence in Learning "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 259 اليونيسيف. 2015. "The Investment Case for Education and Equity".  
اليونيسيف: نيويورك.
- 260 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Raising Domestic Resources for Equitable".  
Education "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 261 اليونسكو. 2015. تقرير المراقبة العالمية 2015. التعليم للجميع 2000 2015 الإنجازات والتحديات. اليونسكو: باريس.
- 262 معهد التنمية الخارجية (ODI). 2016. "Leaving no one behind: A critical path for the first 1,000 days of the SDGs".  
البحار (ODI): لندن.
- 263 قام الباحثون، على وجه التحديد، بدراسة التأثير المحتمل لبناء 500 دور للحضانة في اثنين من النصوص. 1) عملية التصنيف في غانا، و 2) للأطفال والفقراء في الأحياء العشوائية. تم العثور على فترة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) لزيادة نسبة دخول المدرسة، وتقليل نسبة الغياب عن المدرسة وتحسين مستوى التعليم. في السيناريو الأول، كان تأثير المشروع أن أكثر من 6000 طفل أتموا المرحلة الابتدائية على مدار 10 سنوات، مقارنة مع 27000 المدرجين في السيناريو الثاني. (اليونيسيف، accessed May ,[http://www.unicef.org/education/bege\\_SEE.html](http://www.unicef.org/education/bege_SEE.html) 24, 2016).
- 264 منظمة الصحة العالمية. 2010. "Health Systems Financing: The Path to Universal Coverage".  
منظمة الصحة العالمية: جنيف.  
George Alleyne, Lawrence H. Summers, Dean T. Jamison, Flavia Agnes Binagwaho, Seth Berkley, Kenneth J. Arrow Bustreo. 2013. "Global Health 2035: A World Converging within a Generation".  
الانسيت، المجلد 382 (9908).
- 265 and Carlos Aggio. 2008. "Expanding Early Childhood Care and Education: How Much Does It Cost".  
العمل التي تخص التنمية المبكرة للطفولة. مؤسسة برنارد فان لير: لاهاي.
- 266 حداد، لورانس، شيلا الزيدي، وحريص غزدار. 2016. "Investing in Nutrition: The Foundation for Development".  
البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 267 and Patrice Engle, Edilberto Loaiza, Yuko Nonoyama Tarumi. 2008. "Inequalities in Attendance in Organized Early Learning Programmes in Developing Societies: Findings from Household Surveys".  
مجلة التعليم الدولي والمقارن.
- الى الربح، بل يجب عليها منعه لتفادي الاتجار في الحق الانساني والصالح العام".  
and Trine Peters. 2016. "Ensuring Mixed Education Provision Comply with Human Rights".  
ورقة أساسية للجنة التعليم. الحق في التعليم
- 246 Manabi. 2014. "The Shadow School System and New Class Divisions in India".  
مكس فيبر ستيفونغ: Bonn.
- 247 and Song Chang Hong. 2014. "Is Korea Number One in Human Capital Accumulation?: Formation and Its Labor Market Evidence".  
للسياسة العامة وورقة عمل الإدارة. معهد التنمية الكوري (KDI): سيول.
- 248 and Ora Kwo. 2014. "Regulating Private Tutoring for Public Good: Policy Options for Supplementary Education in Asia".  
مجلة آسيا والمحيط الهندي للتربية والتعليم، المجلد 34، رقم 4: 19-518.
- 249 الحكومة الهندية، وزارة الشؤون العاملة والتوظيف. 2013. تقرير عن عمالة الشباب - معدلات البطالة عام 2012-2013.
- 250 ManpowerGroup. 2015. "Talent Shortage 2015." Manpower Group: Milwaukee.
- مركز ماكينزي الحكومي. 2012. "Education to Employment: Designing a System That Works".  
McKinsey & Company: واشنطن العاصمة.
- 251 مركز ماكينزي الحكومي. 2012. "Education to Employment: Designing a System That Works".  
McKinsey & Company: واشنطن العاصمة.
- 252 مجموعة السياسات الاقتصادية. 2016. "Forming the Optimal Skills Pledge".  
Levy: A Global Perspective and Policy Recommendations "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 253 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to".  
Achieve Global Convergence in Learning "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 254 بيانات مقدمة بواسطة البحث من أجل الوصول العادل وبحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج، أستنادا على تقييمات الممثلات الوطنية للتعليم التي تم أخذها في نقطتين مختلفتين من الوقت. المقارنة هي معيار نسبة الانغناء الى الفقراء بالنسبة للتعليم الأساسي عند نقطتين زمنيتين مختلفتين. إن كانت النسبة في الزمن 2 أقل من الزمن 1، فإن التلاميذ الفقراء سوف يلحقون إذن بالتلاميذ الأثرياء. (لا يمكننا اعتبار الفجوات المطلقة بين الأثرياء والفقراء لأن هناك "منحنى كوزنتس" للتعليم واضح تمامًا- مما يعني أنه في حين أن المستويات الكلية تتحسن، فإن الفجوات المطلقة تزداد أولاً ثم تتراجع. والنهج الداعم للمساواة من شأنه أن يقلل من ارتفاع المنحنى في سياق التنمية).
- 255 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Overcoming Inequalities within Countries to".  
Achieve Global Convergence in Learning "ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 256 and Nicholas Burnett. 2004. "User Fees in Primary Education".  
سلسلة التنمية البشرية في أفريقيا. البنك الدولي:

268	مؤسسة اليونسكو للأحصائيات (UIS). 2015. "Adult and Youth Literacy". صحيفة وقائع استطلاعات شهر سبتمبر 2015.	increasingly important challenge". الطب الاستوائي والصحة الدولية، المجلد 19، رقم 11: 1294-309.
269	اليونسكو. 2014. تقرير المرصد العالمي للتعليم للجميع 2013-2014. التدريس والتعلم: تحقيق الجودة للجميع. أحد منشورات اليونسكو: باريس.	مجموعة من 4-10 مليون أستاذًا على متوسط الأيام المفقودة قبل الهجوم. and John Ouma. ,Judy Omumbo ,Helen Guyatt ,Simon ,Brooker 2000. "Situation Analysis of Malaria in School- Aged Children in Kenya — What Can Be Done"? علم الطفيليات اليوم، المجلد 16، رقم 5: 86-183.
270	and Ju-ho Lee. 2016. "Accumulating Human ,Song-chang ,Hong Capital for Sustainable Development in Korea". ورقة أساسية للجنة التعليم.	
271	منظمة اليونسكو للأحصاءات (UIS). استطلاعات 1 أغسطس، 2016.	
272	Shakira and Philipp Krause. 2016. "Financing, Mustaoaha Education: domestic resource mobilization and allocation". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد التنمية الخارجية (ODI).	
273	Fazle Rabbani and Adam Parker. 2014. "Primary, Liesbet ,Steer Education Finance for Equity and Quality. An Analysis of Past Success and Future Options in Bangladesh". ورق عمل الاقتصاد العالمية والتنمية، سلسلة بروك شيرار. معهد بروكينغز: واشنطن العاصمة	
274	Kevin and Woubedle Alemayehu. 2012. Watkins, "التمويل الأكثر عدلاً وازدهاراً في كينيا. مراجعة تحديات الإنفاق العام والخيارات المتاحة بالنسبة لبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة التي تم اختيارها" (More ,Financing for a Fairer) Prosperous Kenya. A Review of Public Spending Challenges and Options for Selected Arid and Semi-Arid Counties). معهد بروكينغز: واشنطن العاصمة	
275	بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2016. "Raising Domestic Resources for Equitable". Education". ورقة أساسية للجنة التعليم.	
276	and Harry Anthony ,Claudio Montenegro ,George ,Psacharopoulos 2016. "Education Financing Priorities". Patrinos. ورقة أساسية للجنة التعليم.	
277	حاليًا، 16% من حجم الإنفاق على التعليم في القطاع العام تخصص للتعليم العالي في البلدان ذات الدخل المنخفض. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو). 2015. تقرير الرصد العالمي. التعليم للجميع 2000-2015: الإنجازات والتحديات. أحد منشورات اليونسكو: باريس.	
278	Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable ,Salmi Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية خاصة بلجنة التعليم.	
279	Deepika ,Sian. E. Clarke ,Simon. J Brooker ,Joaniter ,Nankabirwa and Brian ,David Schellenberg ,Caroline W. Gitonga ,Fernando Greenwood. 2014. "Malaria in school-age children in Africa: an	
280		
281		
282		
283		
284		
285		
286		
287		
288		
289		
290		
291		
292		
293		



- 307 مبادرة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لتأمين المدارس. 2015. "School Safety". in Indonesia. مبادرة دول جنوب شرق آسيا: جاكارتا.
- 308 Rebecca and Elena Matsui. 2013. "A New Agenda for Winthrop Education in Fragile States". ورقة عمل 10 مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينجز: واشنطن العاصمة.
- 309 منتدى التربية والتعليم للمرأة الأفريقية (FAWE). 2016. "Developing the Education Workforce in Africa: What Role Are Families and/or Communities Playing to Support Girls' Education?" ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 310 اليونسيف. 2015. "Fixing the Broken Promise of Education for All". منظمة الأمم المتحدة للعلم والتعليم والثقافة (اليونسكو): باريس.
- 311 and Meng Zhao. 2016. "A better vision, Albert Park, Paul, Glewwe A better vision for development: Eyeglasses): for development (and academic performance in rural primary schools in China". مجلة اقتصاديات التنمية، المجلد. 122: 170-182.
- 312 التحالف العالمي للمؤسسات التجارية من أجل التعليم. 2016. "Exploring the Potential of Technology to Deliver Education & Skills to Syrian Refugee Youth". التحالف العالمي للمؤسسات التجارية من أجل التعليم: واشنطن العاصمة.
- Negin. 2016. "Education in Conflict and Crisis: How Can Technology Make a Difference? A Landscape Review." Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ): Bonn.
- 313 البنك الدولي ومنظمة اليونسيف. "Discussion document – ECD Partnership". 7 مارس، 2016.
- 314 "موارد مالية جديدة، بفضل أن تكون على هيئة منح ومساعدات ميسرة، وبالتالي يجب إصدارها من قبل وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والقطاع الخاص. نؤكد على أن أي دولة لا تلتزم جدياً بالتعليم للجميع ستفشل في تحقيق هذا الهدف بسبب قلة الموارد" في منظمة الأمم المتحدة للعلم والتعليم والثقافة (اليونسكو). 2000. "The Dakar Framework for Action. Education for All: Meeting Our Collective Commitments". اليونسكو: باريس.
- 315 تكلفة ما بعد الثانوية بالأخذ في الاعتبار الطلب الهائل، تحجيم الاختراعات المدمرة ذات التكلفة المنخفضة التي تستخدم الاتصال بالإنترنت، وزيادة نسبة التعليم ما بعد الثانوي المقدم من خلال مؤسسات القطاع الخاص. كما أنه يُسمح بدفع المصروفات، بما في ذلك المؤسسات العامة، في المستوى ما بعد الثانوية وفيما يخص برامج الإقراض الطلابي المتعلقة بذلك. للمزيد من التفاصيل عن التكاليف المتوقعة انظر إلى الورقة الخلفية للجنة التحليلية للتعليم الموجودة في <http://report.educationcommission.org/resources>.
- 316 كما هو موضح في الجزء الأول، بعض الدول الأكثر تخلفاً قد تتطلب وقتاً إضافياً عن 2030.
- 317 وبالتالي، على سبيل المثال، حصة الاتفاق على التعليم ما قبل الابتدائي في البلدان ذات الدخل المنخفض سترتفع من 4% في 2015 إلى 10% في 2030.
- 318 يشمل نموذج التكلفة أيضاً تكلفة برامج الفرصة الثانية لمحو الأمية بما في ذلك الشباب الذين تتعدى أعمارهم 15 عام والذين لم يحصلوا على فرصة استكمال التعليم الابتدائي بحلول عام 2030 (319 تعتمد اقتراحات معدل النمو للأعوام 2016 – 2020 على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ومن ثم المتوسط
- 294 Ola. 2016. "Chronicle: How Do We Reduce Child Mortality?" مدونة كرونكي على شبكات الإنترنت. 4 أغسطس عام 2016. <http://www.aftenposten.no/meninger/kronikk/> Kronikk-Hvordan-skal-vi-redusere-barnedodeligheten-31240b.html.
- 295 اليونسيف. 2014. "The State of the World's Children 2014 in". advancing Numbers—Every Child Counts. Revealing disparities children's rights. اليونسيف: نيويورك.
- 296 اليونسيف. 2010. "Progress for Children: Achieving the MDGs with Equity". الأرتقاء من أجل مستقبل الأطفال، رقم 9. اليونسيف: نيويورك.
- 297 بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج. 2015. "REAL: Let Girls Learn in Conflict Settings". بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL): كامبريدج.
- 298 Elizabeth and Rebecca Winthrop. 2015. "Today's Challenges, King for Girls' Education". ورقة عمل 90. الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكينجز واشنطن العاصمة.
- 299 نتائج على صعيد التنمية (R4D). 2016. "Financing Early Childhood Development: An Analysis of International and Domestic Sources". In Low- and Middle- Income Countries. Volume 1. ورقة أساسية للجنة التعليم.
- 300 and Mary Lung'aho. 2014. "Pablo Stansbery, Ann, DiGirolamo Advantages and Challenges of Integration: Opportunities for Integrating Early Childhood Development and Nutrition Programming". سجلات أكاديمية العلوم في نيويورك، مجلد. 1308، رقم 1: 53–46.
- 301 and J. S. P Walker, C. A. Powell, S. M. Grantham-McGregor Psycho-social, H Himes. 1991. "Nutritional Supplementation and Mental Development of Stunted Children: The Jamaican Study". لانسييت، المجلد 338 (8758): 1–5.
- 302 Michelle Neuman, Amanda Devercelli, Rebecca K, Sayre, Quentin Wodon. 2015. "Investing in ECD: Review of World Bank Recent Experiences". البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
- 303 Victoria. 2016. "Lighting the Way: Inside the School, Collis Resilience Agenda". ورقة أساسية للجنة التعليم. مواكبة التيار.
- 304 منظمة عالم المدارس الأول. 2015. "Safe Schools Initiative: Protecting the Right to Learn in Pakistan". عالمهم: لندن.
- 305 Johan. 2015. "Strong Schools and Communities, Aldana Initiative: Working Together to Build Safe Schools and Protective Learning Environments". منظمة اليونسيف، التحالف التجاري العالمي من أجل التعليم، والحملة العالمية (A World at School). Victoria. "Lighting the Way: Inside the School Resilience, Collins Agenda". ورقة أساسية للجنة التعليم. مواكبة التيار.
- 306 الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للاغاثة من الكوارث (UNISDR). 2010. "Indonesia Pledges Safety of Over 3,000 Schools and 100-plus hospitals". 29 يوليو، 2010. <https://www.unisdr.org/archive/14779>.



	السابق، ويحد أقصى 5%، والمعمول به حتى عام 2030. لا تشمل برامج معالجة الأميين الذين تتعدى أعمارهم 15 عام).	
332	تعمد اقتراضات معدل النمو للأعوام 2016 – 2020 على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ومن ثم المتوسط السابق، ويحد أقصى 5%، والمعمول به حتى عام 2030. وتم استخدام متوسط الـ 5% أيضا في نموذج اليونسكو 2015 (انظر الملحق)، وهو ما يتفق عموما مع متوسط توقعات منظمة التعاون والتنمية لعام (2013). تم اختبار بعض اقتراضات النمو البديلة أيضا لمرحلة ما بعد 2025 ولكنها أسفرت عن اختلاف طفيف في النتائج الإجمالية.	319
333	اختلاف طفيف جدا في المجموعات ذات الدخل المنخفض (من 1.18 إلى 7.17%) وفي المجموعات ذات الدخل المتوسط المنخفض (من 8.15 إلى 6.15%) وأكثر قليلا في المجموعات ذات الدخل المتوسط المرتفع (من 2.17 إلى 9.15%). استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي في يونيو 2016.	320
334	مركز دراسة اقتصاديات أفريقيا (CSEA). 2016. "Financing Basic Education in Nigeria: What are the Feasible Options? ورقة أساسية للجنة التعليم.	321
335	Shelagh and Laurie Van der Burg. 2016. "Unexpected, Whitley Allies? Fossil Fuel Subsidies and Education". معهد التنمية الخارجية (ODI).	322
336	Shelagh and Laurie Van der Burg. 2016. "Unexpected, Whitley Allies? Fossil Fuel Subsidies and Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد التنمية الخارجية (ODI).	323
337	Nancy and Anna Diofasi. 2015. "Reducing Energy Subsidies without Hurting the Poor?" 6 العالمية (CGD). <a href="http://www.cgdev.org/blog/reducing-energy-subsidies-without-hurting-poor">http://www.cgdev.org/blog/reducing-energy-subsidies-without-hurting-poor</a>	324
338	Shelagh and Laurie Van der Burg. 2016. "Unexpected, Whitley Allies? Fossil Fuel Subsidies and Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد التنمية الخارجية (ODI).	325
339	تتضمن البرامج الأساسية النشطة في هذا المجال: برنامج إصلاح دعم الطاقة ومرافق التوريد والمساعدة التقنية، الذي تم وضعه في 2013 بوصفه جزءا من برنامج تخطيط قطاع الطاقة والدعم طويل الأمد (ES-MAP). وبالإضافة إلى ذلك، تخرج العديد من المنظمات بالفعل تحليلات وبحوث هامة حول إصلاحات الدعم، ولا سيما صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، ومبادرة الدعم العالمي (GSI)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA).	326
340	Anit. 2016. "Financing Access and Outcomes in Education: Lessons from India's Experience in the post-MDG Period". ورقة أساسية للجنة التعليم.	327
341	Shakira and Philipp Krause. 2016. "Financing education: domestic resource mobilization and allocation". ورقة أساسية للجنة التعليم. معهد التنمية الخارجية (ODI).	328
342	David. 2016. "Domestic Tax and Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. ActionAid.	329
343	and Perrine Toledano. 2014. "Managing the public trust: How to make natural resource funds".	330
344	and Louis Sears. 2015. "The ,Valentina Flamini, David, Coady	331

- 344 "work for citizens". معهد ريفنيو ووتش ومركز كولومبيا فالي للاستثمار الدولي المستدام.
- 344 غانا وليبيريا وموزمبيق وسيراليون وتنزانيا، وأوغندا.
- 345 يستند ما سبق على تقديرات من دراسة أجريت في وقت كانت فيه أسعار الإيرادات الطبيعية عالية. مع التوقعات المستقبلية، فمن المرجح أن الإيرادات المتحققة من الموارد الطبيعية -كسبية من إجمالي الإيرادات الحكومية- ستكون أقل.
- 345 مجموعة بنك التنمية الإفريقي (AfDB) ومؤسسة بيل وميلندا غيتس (BMGF). Delivering on the promise: Leveraging natural resources to "accelerate human development in Africa". مجموعة بنك التنمية الإفريقي (AfDB) ومؤسسة بيل وميلندا غيتس (BMGF): أبيدجان وواشنطن العاصمة.
- 346 حيث يتم استخدامها، من بين أمور أخرى، للمساعدة في توفير المال للأجيال القادمة والتخصيص لمشاريع التنمية الوطنية.
- 347 Yannick, Jessica Kraus, Nicholas Burnett, Marco, Schäferhoff, Sebastian Martinez, Arushi Terway, Andrew Rogerson, Kirchof and Lindsay Adams. 2016. "Rethinking the, Birger Fredriksen Financing and Architecture of Global Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. سيك للتنمية (SEEK) ونتائج على صعيد التنمية (R4D): برلين وواشنطن، العاصمة.
- 348 هذه الجهات المانحة التي لا تنتمي إلى لجنة المساعدة الإنمائية هي استونيا والمجر وكازاخستان، الكويت، ليتوانيا، رومانيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- 349 تحليل أجرته أمانة لجنة التعليم (2016) استناداً إلى بيانات مركز مؤسسة الولايات المتحدة. تخصص هذه المؤسسات نفسها نسبة 26 في المئة للتعليم في برامجها في الولايات المتحدة.
- 350 يزداد التحول إلى البنية التحتية في كافة المؤسسات المتعددة الأطراف التقليدية الرئيسية نتيجة لظهور بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB) وبنك التنمية الجديدة، مع تركيز قوي على تمويل البنية التحتية.
- 351 61 دولة مؤهلة للحصول على دعم برنامج الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE)، منها 41 بلد تلقت تمويل في 2014، وجميعها من البلدان ذات الدخل المنخفض/ والدخل المنخفض إلى المتوسط ما عدا بلد واحدة.
- 352 يونيفرساليا ونتائج على صعيد التنمية (R4D). 2015. "Independent Interim". Evaluation of the Global Partnership for Education ونتائج على صعيد التنمية (R4D): مونتريال وواشنطن، العاصمة.
- 352 الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE). 2014. "Press Release: Record 28.5 Billion US Dollars Pledged for Global Education 2010-2014". 28 يونيو 2014. <http://www.globalpartnership.org/news/press-release-record-28-5-billion-us-dollars-pledged-global-education>
- ويقف هذا الجهد في حشد الموارد على النقيض من النجاحات التي تحقّقها الصناديق في الصحة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (12 مليار دولار أمريكي بين 2014-2016)، جافي، اتحاد اللقاحات (7.5 مليار دولار أمريكي لعام 2016-2020)، المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال (4 مليار دولار بين عامي 2013-2018).
- 353 Schäferhof, Marco, Nicholas Burnett, Jessica Kraus, Yannick Kirchof, Andrew Rogerson, Arushi Terway, Sebastian Martinez, Birger Fredriksen, and Lindsay Adams. 2016. "Rethinking the Financing and Architecture of Global Education". ورقة أساسية للجنة
- التعليم. سيك للتنمية (SEEK) ونتائج على صعيد التنمية (R4D): برلين وواشنطن، العاصمة.
- 354 مقارنة بنسبة 92 في المئة للماء والصرف الصحي و86 بنسبة 86 في المئة للصحة. Pauline and Asma Zubairi. 2016. "One SDG indicator must, Rose be missed for education aid to reach those most in need". Deliver 2030. 25 مايو 2016. <http://deliver2030.org/?p=6935>.
- 355 الحملة الدولية (A World at School). 2015. "Donor Score Card: Donor governments and institutions are failing the world's out-of-school children". عالمهم: لندن.
- 356 معهد التنمية الخارجية (ODI). 2016. "Education Cannot Wait: Proposing a fund for education in emergencies". معهد تنمية وتطوير ما وراء البحار (ODI): لندن.
- 357 منظمة اليونسكو. 2015. تقرير الرصد العالمي لبرنامج التعليم للجميع. المساعدات الإنسانية للتعليم: Why It Matters and Why More is Needed. ورقة سياسة 21. اليونسكو: باريس.
- 358 يونيفرساليا ونتائج على صعيد التنمية (R4D). 2015. "Independent Interim". Evaluation of the Global Partnership for Education ونتائج على صعيد التنمية (R4D): مونتريال وواشنطن، العاصمة.
- 359 مستمد من النتائج الأولية من البحوث القادمة المكلف بها من بحث مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، وجامعة كامبريدج، حول العدل في حشد الموارد المحلية.
- 360 قد أعلن الرئيس جيم كيم -رئيس البنك الدولي- مضاعفة التمويل القائم على النتائج في التعليم على مدى السنوات الخمس المقبلة، ويخصص الآن برنامج الشراكة العالمية من أجل التعليم 30 في المئة من تمويلها للبرامج القطرية على الاتجاهات القائمة على النتائج.
- 361 مبادرة تمويل مبتكرة. 2014. "Innovative financing for development: social and scalable business models that produce economic environmental outcomes". مبادرة تمويل مبتكرة، حاضنة التنمية العالمية، ومؤسسة سيتي، الوكالة الفرنسية للتنمية، ودالبرج.
- 362 Yannick, Jessica Kraus, Nicholas Burnett, Marco, Schäferhoff, Sebastian Martinez, Arushi Terway, Andrew Rogerson, Kirchof and Lindsay Adams. 2016. "Rethinking the, Birger Fredriksen Financing and Architecture of Global Education". ورقة أساسية للجنة التعليم. تنمية سيك (SEEK) ونتائج على صعيد التنمية (R4D):
- 363 الهجرة بسبب الصراع وصلت إلى أعلى مستوى تم تسجيله من أي وقت مضى، واليوم أكثر من 250 مليون طفل يعيشون في البلدان المتأثرة بالصراعات والهشاشة. متوقع أن تؤثر الكوارث الطبيعية بزيادة قدرها 50 في المئة على الشعوب بحلول عام 2030 وهو ما يزيد عن متوسط 2000-2015. وقد كانت الصراعات العنيفة في انخفاض طويل الأجل منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنها زادت زيادة حادة منذ عام 2011.
- 364 الأمم المتحدة. 2015. "Addis Ababa Action Agenda of the Third". International Conference on Financing for Development الأمم المتحدة: نيويورك.
- 365 منظمة التعاون والتنمية (OECD). 2016. "The 0.7% ODA/GNI target". a history. 22 يوليو 2016. <http://www.oecd.org/dac/stats/>

- |     |  |     |  |
|-----|--|-----|--|
| 366 | and, Education, William and Dilip Ratha. 2016. "Migration ,Shaw Development". ورقة أساسية للجنة التعليم.   | 367 | نفس مستويات المساعدات الإنسانية الرسمية/ الدخل القومي الإجمالي (ODA/GNI) الحالية، يمكن أن يوفر إجمالي قدره 54 مليار دولار أمريكي في برنامج المساعدة الإنسانية الرسمية بحلول 2030. في حالة تضاعف المساعدات الإنسانية الرسمية/ الدخل القومي الإجمالي (ODA/GNI)، يمكن أن تخصص الجهات المانحة التي لا تنتمي إلى لجنة المساعدة الإنسانية 75 مليار دولار أمريكي في برنامج المساعدة الإنسانية الرسمية. يستند ذلك على توقعات الناتج المحلي الإجمالي من التوقعات الاقتصادية العالمية ومنظمة التعاون والتنمية ومستويات المساعدات الإنسانية الرسمية/ الدخل القومي الإجمالي (ODA/GNI) في 2014. تحت هذه السيناريوهات، وبافتراض نسبة 15 في المئة للتعليم، سوف تبلغ المساعدات الإنسانية الرسمية من الدول التي لا تنتمي إلى لجنة المساعدة الإنسانية - 11 8 مليار دولار أمريكي بحلول 2030. تحليل من أمانة لجنة التعليم. 2016. |
| 368 | أكسفورد أناليتيكا وبارثون-اي لكويريس كاييتال. 2016. "The Business of Education in Africa: Phase 1 Report". فريق أكسفورد أناليتيكا وبارثون-اي أكسفورد ولندن.  | 369 | الافتراض بأن مساعدات التنمية الخاصة سوف تنمو بنفس معدلات النمو في السنوات المتوقعة مثلما كانت الحالة في الفترة من 2007-2014: 7 في المئة سنوياً. تم حساب معدلات النمو السابقة باستخدام البيانات حول صافي المنح الخاصة من دول منظمة التعاون والتنمية - ودول لجنة المساعدة الإنسانية. وقد افترض أن 15 في المئة من المساعدات الإنسانية الخاصة سيتم صرفها على التعليم بحلول عام 2030.   |
| 369 | شهدت القروض الطلابية التقليدية معدلات تخلف عن السداد مرتفعة تقدر بحوالي 11.8 في المئة في الولايات المتحدة (وزارة التربية والتعليم الأمريكية، 2015)، و 36 في المئة في تشيلي، و 17 في المئة في كولومبيا.   | 370 | معدلات النمو السابقة باستخدام البيانات حول صافي المنح الخاصة من دول منظمة التعاون والتنمية - ودول لجنة المساعدة الإنسانية. وقد افترض أن 15 في المئة من المساعدات الإنسانية الخاصة سيتم صرفها على التعليم بحلول عام 2030.   |
| 370 | Jamil. 2016. "Tertiary Education and the Sustainable Development Goals: In Search of a Viable Funding Model". ورقة أساسية خاصة بلجنة التعليم.  | 371 | and ,Education, William and Dilip Ratha. 2016. "Migration ,Shaw Development". ورقة أساسية للجنة التعليم.   |
| 371 | Daniel and Stefan Dercon. 2016. "Dull Disasters? How Planning Ahead Will Make a Difference". أكسفورد.  | 372 | معهد التنمية الخارجية (ODI). 2016. "Education Cannot Wait: Proposing a fund for education in emergencies". معهد تنمية وتطوير ما وراء البحار (ODI): لندن.   |
| 372 | نتائج التنمية (R4D). 2016. "Innovative Financing Recommendations". ورقة أساسية للجنة التعليم. نتائج على صعيد التنمية (R4D)   | 373 | انظر أيضاً Tsui, Edward. 2015. "Review of the potential for assessed funding for the Central American Response Fund (CERF)". مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): نيويورك.   |
| 373 | Sophie Gardiner and Katie Smith. ,Emily ,Gustafsson-Wright 2016. "Ensuring effective outcome-based financing in early childhood development. Recommendations to the International Commission on Financing Global Education Opportunity". مركز التعليم العالمي (CUE) في معهد بروكينجز.  | 374 | Joel. 2013. "Surprising Results from Fragile States". الفقر. 25 يوليو 2016. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.  |
| 374 | المصادر المبكرة لتمويل المجموعة الرائدة للتنمية. 2010. "Globalizing Solidarity: The Case for Financial Levies". تقرير لجنة الخبراء لفرقة عمل تنمية المعاملات المالية الدولية والتنمية.   | 375 | مبادرة تمويل مبتكرة. 2014. "Innovative financing for development: social and scalable business models that produce economic environmental outcomes". مبادرة تمويل مبتكرة، حاضنة التنمية العالمية، ومؤسسة سيتي، الوكالة الفرنسية للتنمية، والبرج.   |
| 375 | Philippe. 2015. "An Invisible Way to End Poverty ,Douste-Blazy". المواطن العالمي. <a href="https://www.globalcitizen.org/en/content/an-invisible-way-to-end-poverty-by-philippe-douste/">https://www.globalcitizen.org/en/content/an-invisible-way-to-end-poverty-by-philippe-douste/</a> .  | 376 | نتائج على صعيد التنمية (R4D). 2016. "Innovative Financing Recommendations". ورقة معلومات أساسية للجنة التعليم. نتائج على صعيد التنمية (R4D)  |
| 376 | Sarah and Rebecca Winthrop. 2013. "Why O'Hagan Global Education Financing Must Be Part of Europe's Financial Transaction Tax Revenues for Development". معهد بروكينجز. <a href="https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2013/05/01/why-global-education-financing-must-be-part-of-europes-financial-transaction-tax-revenues-for-development/">https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2013/05/01/why-global-education-financing-must-be-part-of-europes-financial-transaction-tax-revenues-for-development/</a> . | 377 | Thomas Piketty. 2013. "Rأس المال في القرن الحادي والعشرين". صحافة بكتاب من صحافة جامعة هارفارد: كامبريدج، ماساتشوستس.  |
| 377 | البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي.  | 378 | Alex and Steven J. Klees. 2016. "Global Taxation: Financing education and the other Sustainable Development Goals". ورقة أساسية للجنة التعليم. جامعة ماريلاند.   |
| 378 | البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي.  | 379 | هناك أدلة قوية على أن ارتفاع المستوى التعليمي وجودته ترتبط بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، فإن هياكل تسديد السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي تصلح لتحويل النمو الاقتصادي الناتج عن الاستثمار في مجال التعليم إلى قيم نقدية.   |
| 379 | البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي.  | 380 | Cormac. 2015. "Education's economic effects on growth and the changing global economy and consequences for   |

- 395 من المتوقع أن تصل قدرة بنوك التنمية الجديدة على الإقراض 20 مليار دولار سنوياً. في حين أنه من المقرر تخصيص معظمها للبنية التحتية، فإنه من الممكن تخصيص حوالي 10-15 في المئة للبنية التحتية التعليمية. ويمكن أن ترتفع هذه التدابير من 3 إلى 5 مليار دولار أخرى إجمالاً. وهذا من شأنه رفع إجمالي التمويل للتعليم داخل منظومة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (MDB) إلى 25 مليار دولار.
- 396 Andrew. 2016. "Three Cheers as We Enter ,Steer". مدونة معهد الموارد العالمية. 4 يناير 2016. <http://www.wri.org/blog/2016/01/three-cheers-we-enter-2016>
- 397 الأمم المتحدة. 2012. "General Assembly Security Council". الجمعية العامة لمجلس الأمن، الأمم المتحدة: نيويورك.
- 398 لمزيد من التفاصيل حول نموذج التكلفة ونموذج التمويل، انظر ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم المتاحة على <http://report.educationcommission.org/resources>
- 399 قامت أمانة لجنة التربية والتعليم (2016) بتحليل الإنفاق الحكومي على التعليم كوظيفة للنتائج المحلي الإجمالي لكل فرد، ومنطقة، وحاشية وسكان، وتوقعت مسار واعد من الإنفاق على التعليم الحكومي استناداً إلى التجربة التاريخية للبلدان ذات الإنفاق العالي نسبياً بالنسبة للتنبؤ المتوسط المدى. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقة المعلومات الأساسية التحليلية للجنة التعليم على <http://report.educationcommission.org/resources>
- 400 نموذج تقدير تكاليف أمانة لجنة التربية والتعليم (2016) تكلفة الاستثمار في المشاريع كبناء فصول دراسية (افتراض مبسط). كما يتم أخذ بيانات أو تقديرات تكاليف بناء المدارس من المنشورات والافتراضات على مدار عمر المدارس وتكاليف الصيانة ذات الصلة من نموذج اليونسكو لتقدير التكاليف. ووفقاً لنموذج التكاليف، بلغت نسبة تكاليف البناء 9 في المئة من النفقات العامة في المدارس الابتدائية والثانوية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في عام 2015. تقدير آخر، من التمويل الدولي للتنمية (2015) هو 15 في المئة. وتوصل بحثنا عن الفروق إلى أن المؤسسة الدولية للتمويل الإنمائي (DFI) تشمل ست بلدان ذات إنفاق رأس مال مرتفع للغاية. تقول المؤسسة الدولية للتمويل الإنمائي (DFI)، من بين هذه البلدان: "العديد من البلدان التي تتفق نسب أعلى من ميزانيات التعليم من إنفاق "رأس المال" هي بلدان تتلقى مبالغ كبيرة من مساعدات المشروع، ولذا قد يكون من الجيد أن التفسير الرئيسي للتغيرات أن مساعدات المشروع (سواء التي تتفق على البنود المتكررة أو رأس المال) تُصنف عمومًا في ميزانيات البلدان المستفيدة كإنفاق "رأس المال". وهذا يحدد بالمبلغ المنعكس في رأس المال مقابل البنود المتكررة، ولا سيما في البلدان التابعة المانحة بنسب كبيرة ، وبالتالي فهي لا تعكس النسب الطبيعية لرأس المال مقابل الإنفاق الحالي في مجال التعليم". وفي حال استبعاد هذه البلدان، فإن متوسط إنفاق رأس المال في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط في المؤسسة الدولية للتمويل الإنمائي (DFI) يبلغ 11 في المئة. ونظراً لعدم وضوح بيانات استثمار رأس المال بشكل عام، يمكن القول بأنها متسقة مع تقدير لجنة التعليم.
- 401 على الرغم من أن بعض البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع يمكنها رفع التمويل المحلي للتعليم أكثر، فإن تلك البلدان تغلق التمويل المحلي عند استيفاء جميع تكاليف التعليم. وبالتالي، يمكن لهذه البلدان في الواقع استثمار وتحقيق المزيد في مجال التعليم والتعليم بشكل أكبر من النسبة المذكورة في توقعات لجنة التعليم.
- 402 اليونسكو. 2015. "Pricing the right to education". التعليم للجميع تقرير الرصد العالمي. بحث سياسي 18. اليونسكو: باريس.
- 403 مع وجود استثناءات قليلة، تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات الأمم المتحدة الدولية، مثل مؤشرات البنك الدولي للتنمية، ومعهد اليونسكو للإحصاء، وصندوق النقد الدولي، وشعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. تم الحصول على بيانات التعلم
- مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF). 2015. "From Billions to Trillions: Transforming Development Finance. Post 2015". Financing for Development: Multilateral Development Finance مذكرة مناقشة لجنة التنمية.
- 387 Guido and Jeffrey D. Sachs. 2015. "Financing ,Schmidt-Traub Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships". ورقة عمل شبكة حلول التنمية المستدامة.
- 388 ستاندر أند بورز. 2016. "How much can multilaterals lending? institutions up the ante". خدمات تصويت ستاندر أند بورز.
- 389 وصف رئيس بنك التنمية الآسيوي الاندماج بالوضع المربح للجانبين لأنه يزيد من الدعم المالي للبلدان الأكثر فقراً، ويوسع قدرات البلدان ذات الدخل المتوسط، ويخفف العبء على الجهات المانحة في صندوق التنمية الآسيوي. بنك التنمية الآسيوي (ADB). 2015. "Frequently Asked Questions: Enhancing ADB's Financial Capacity by Up to 50% for Reducing Poverty in Asia and the Pacific: Combining ADB's ADF OCR Resources". <https://www.adb.org/news/features/frequently-asked-questions-enhancing-adbs-financial-capacity-50-reducing-poverty-asia>
- 390 بنك التنمية الآسيوي (ADB). 2015. "ADF-OCR Merger to Boost Support for Region's Poor". <https://www.adb.org/news/adf-ocr-merger-boost-support-region-s-poor>
- 390 الخطوة الأولى في إطار تجديد الموارد الحالية (المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة قدرها 8 مليار دولار سنوياً (أو 25 مليار دولار زيادة في الإقراض خلال السنوات الثلاث المقبلة – والتي تُعرف بالمؤسسة الإنمائية الدولية (IDA)). وقد يُفسر ذلك عن رفع إجمالي التمويل المتاح لبلدان المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) إلى 75 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة - 50 مليار دولار من تجديد الموارد المنتظم و25 مليار دولار من الاقتراض الإضافي.
- 391 Liesbet and Geraldine Baudienville. 2010. "What Drives ,Steer Donor Financing of Education"? معهد التنمية الخارجية (ODI): لندن.
- 392 البنك الدولي. "Partners Launch Framework to Accelerate Universal Health Coverage in Africa; World Bank and Global Fund Commit \$24 Billion". بيان صحفي. 26 أغسطس 2016. <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/08/26/partners-launch-framework-to-accelerate-universal-health-coverage-in-africa-world-bank-and-global-fund-commit-24-billion>
- 393 هذا تقدير متحفظ. التقديرات لا تتحمل أي زيادة قدرة بسبب زيادة رأس المال أو بسبب الزيادة في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتقدر المستويات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية بالاستناد إلى 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من النسبة المستهدفة البالغة 0.7 في المئة التي اتفق عليها المجتمع الدولي.
- 394 وسوف يتولد النصف الآخر، 7 مليار دولار، من خلال زيادة التبرعات للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال التمويل الميسر المنتظم. حيث يفترض ارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD DAC) ولا تزال حصة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في المساعدة الإنمائية الرسمية مستمرة، ولكن يحصل التعليم على أولوية أعلى بنسبة 15 في المئة من إجمالي التمويل الميسر من المصارف الإنمائية المتعددة

and Nigel, Ripin Kalra ,P.K. Das ,Roger Bonner ,Bill ,Leathes 410  
Wakeham. 2004. "Delivering Cost Effective and Sustainable  
School Infrastructure". مركز موارد TI-UP ووزارة التنمية الدولية (المملكة  
المتحدة) (DFID): لندن. يقدم هذا العرض الموجز مناقشة للتكاليف المختلفة لبناء  
الفصول الدراسية بناءً على المشتريات وتقديرات تكاليف الأثاث والصيانة.

يمكن إيجاد مناقشة موجزة وواضحة لبناء الفصول الدراسية وتقديرات التكاليف في 411  
البلدان النامية في سيرج ثينديك. 2003. "Education for All": Education for All  
(All: Building Schools). ملاحظات سياسية. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.  
تم تحويل كافة القيم الدولارية الموجودة في هذا التقرير وكذلك المصادر الأخرى إلى  
مضاعفات من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد لكي تُستخدم في التوقعات، ولذا  
ترتفع تكاليف البناء مع الدخل العام كما هو متوقع.

من التقييمات الدولية (LLECE, SACMEQ, PISA, TIMSS, PIRLS)، والبيانات 412  
المتعلقة بآثار التدخل من دراسة المعلومات الأساسية (كاثرين كون 2016. "The  
Effectiveness of Education Programs Worldwide: Evidence from  
a Meta-Analytic Dataset". ورقة بحث المعلومات الأساسية للجنة التعليم).  
وحيثما لم تكن البيانات متوفرة، تم تقديم تقديرات تستند إما على المعدلات الإقليمية،  
أو على التنبؤات باستخدام معاملات من نماذج انحدار OLS متعددة المتغيرات.

404 ونتيجة لانخفاض معدلات النمو بشكل حاد مع زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس  
(بتراجع إلى ما يقرب من الصفر عندما يقترب من نسبة 100 في المئة) يحتاج الفرد  
إلى المقارنة بين معدل النمو المتوقع للبلدان ذات الدخل المنخفض 2015-30 مع  
مجموعة البلدان المتشابهة والتي تكون فيها بلدان ذات دخل منخفض في 2015. وفي  
عام 2000، سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي لم تسبق دول الاتحاد  
السوفييتي متوسط معدل التحاق إجمالي بالمرحلة المتوسطة 58 والمرحلة الثانوية  
38 (بيانات معهد اليونسكو للإحصاء عبر Edstats). وهي نسبة مماثلة لمتوسط  
معدلات التحاق البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2015 التي تقدر بنسبة 50  
لمرحلة التعليم المتوسطة و 31 للمرحلة الثانوية مما يجعلهم مجموعتين متماثلتين  
بوجه عام. بلغ متوسط معدل النمو التاريخي لمجموعة الدخل المنخفض المتوسط في  
2000-2015 نحو 4.3 في المئة (محسوبة من بيانات معهد اليونسكو للإحصاء عبر  
EdStats)؛ في حين أن متوسط معدل النمو المتوقع لمجموعة البلدان ذات الدخل  
المنخفض هو 6.9 في المئة سنوياً.

405 حتى لو تم تضمين خريجي ما بعد الثانوية غير الجامعيين، فإن 30 في المئة من  
جميع خريجي بعد التعليم الثانوي في حاجة إلى التدريس.

406 انظر على سبيل المثال Peter, Dolton, Oscar D. Marcenaro-  
Gutierrez. 2011. "If you pay peanuts do you get monkeys? A  
cross-country analysis of teacher pay and pupil performance  
السياسة الاقتصادية 26، رقم 65 (2011): 55-5. Bruns, Barbara, and Javier  
Luque. 2014. معلمون عظماء: كيف يمكن تدعيم تعلم الطلبة في أمريكا اللاتينية  
والكاريببي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.

407 يفترض أن تكلف هذه الإجراءات الداعمة 20 في المئة من تكاليف وحدة قاعدة طلاب  
المرحلة الابتدائية المهمشين؛ و 30 في المئة للمرحلة المتوسطة و 40 في المئة  
للمرحلة الثانوية. الطلاب المهمشين هم الذين يتم تصنيفهم أنهم يعيشون في فقر مدقع.  
وفترض تخصيص إعانات لعدد إضافي من الطلاب الفقراء (لأن الطلاب الفقراء  
الذين استكملوا بالفعل التعليم الابتدائي أو الثانوي يحصلون بالفعل على دعم من  
المدرسة من خلال البرامج القائمة). وعادة ما يكلف هذا البند أقل من 10 في المئة من  
التكاليف الإجمالية لأنه لا يتم توفير التدابير إلا لجزء من الطلاب.

408 تستند هذه التقديرات على مجموعة متنوعة من الدراسات والتي تشمل: Lockheed,  
Marlaine E, Verspoor, M. Adriaan. وشركاء. 1991. "Improving  
Primary Education in Developing Countries". صحافة جامعة أكسفورد  
للبنك الدولي: أكسفورد؛ Bruns, Barbara, Alain Mingat, and Ramahatra  
Rakotomalala. 2003. "Achieving Universal Primary Education by  
2015: (Achieving Universal Primary Education by 2015: A Chance  
for Every Child). البنك الدولي: واشنطن العاصمة؛ EQUIP 1. 2007. "الصفوف  
كبيرة الحجم في العالم النامي: ماذا نعرف وماذا يمكننا أن نفعل؟" (Large class  
sizes in the developing world: What do we know and what can  
we do?) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: واشنطن العاصمة؛ واليونسكو. 2006.  
تقرير الرصد العالمي: التعليم للجميع - أسس قوية. رعاية التعليم والطفولة المبكرة.  
اليونسكو: باريس.

409 تستخدم منظمات مثل اليونسكو أو معهد اليونسكو للإحصاء 40 كمؤشر قياسي - على  
سبيل المثال: معهد اليونسكو للإحصاء. 2015. "Sustainable Development  
Goal for Education Cannot Advance Without More Teachers"

## المُصطلحات

القروض الميسرة	هي القروض التي يتم تمديدتها بشروط أخف من القروض الموجودة في السوق، إما من خلال أسعار فائدة أقل من تلك المتاحة في السوق أو فترات سماح أو مزيج من الاثنين. وعادة ما تكون القروض الميسرة ذات فترات سماح طويلة.
المعلمين الظل	المعلمون الموجودون على جدول الرواتب ولكن لا يعملون. على سبيل المثال، قد يفشل المعلمون في الذهاب للعمل أو لم يعودوا يعيشون في المنطقة، ولكنهم لا يزالون يتلقون رواتبهم.
النفع العام العالمي	السلع العامة هي السلع التي يمكن أن تستهلك دون أن يؤثر ذلك على الفائدة للآخرين. لا يمكن منع أحد من الاستمتاع بالأفضل. المنافع العامة العالمية هي السلع العامة ذات الفوائد و/ أو التكاليف التي يحتمل أن تمتد إلى جميع البلدان - مثل المعارف والبحوث المحسنة في مجال التعليم.
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما في سنة واحدة.
نسبة القيد الإجمالية (GER)	إجمالي التسجيل في مرحلة تعليمية معينة، بغض النظر عن العمر، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية الرسمية التي تقابل المرحلة التعليمية. يمكن أن يتخطى معدل التسجيل الإجمالي نسبة 100 في المائة بسبب الالتحاق المبكر أو المتأخر و/أو الرسوب.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	المنظمة الأصلية للبنك الدولي. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) هو الآن ذراع الإقراض بشروط غير ميسرة من البنك الدولي، ويقدم القروض، والضمانات، وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات الاستشارية إلى البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان المتعاملة المستحقة للانتماء ذات الدخل المنخفض.
المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) الدولية (IDA)	المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) هي ذراع الإقراض الميسر في البنك الدولي؛ حيث توفر القروض بدون فوائد أو بفائدة منخفضة بشكل عام، وتمنحها للبلدان النامية الأشد فقراً. تمتد فترة السداد من 25 إلى 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح من 5 إلى 10 سنوات.
الدورات الإلكترونية المفتوحة واسعة الانتشار (MOOC)	وتُقدم دورة دراسية متاحة عبر الإنترنت لأعداد كبيرة من المشاركين، وعادة ما تكون بدون رسوم ويمكن الوصول إليها بواسطة أي شخص.
الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)	الثمانية أهداف التي أقرتها الحكومات في الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 لتحقيقها بحلول عام 2015. يشمل ذلك الحد من الفقر والجوع ومعدل وفيات الأمهات والأطفال، وضمان التعليم للجميع، ومراقبة وإدارة الأمراض، ومعالجة التفاوت بين الجنسين، وضمان التنمية المستدامة، والسعي إلى إقامة شراكات عالمية.
البنوك الإنمائية الإقليمية متعددة الأطراف (MDBs)	المؤسسات التي تقدم الدعم المالي والمشورة الفنية لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. يشير مصطلح البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف (MDBs) عادة إلى مجموعة البنك الدولي وأربعة بنوك التنمية الإقليمية: البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة بنوك التنمية للبلدان الأمريكية. ومع ذلك نشأ عدد من البنوك الإنمائية الجديدة موسعة تلك المجموعة.

صافي معدل الالتحاق (NER)	التحاق الفئة العمرية الرسمية بمرحلة تعليمية معينة، معبراً عنها كنسبة مئوية من السكان في هذه الفئة العمرية.
قروض غير ميسرة	هذه القروض تستخدم عادة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (MDBs)، مع سعر فائدة قائم على السوق وشروط كبيرة أقل سخاءاً من القروض الميسرة. تضم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC) قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الدائن، يتم تصنيفها على أنها التدفقات الرسمية الأخرى (OOF).
المساعدة الإنمائية الإنمائية الرسمية (ODA)	ويتمثل هدفهم الرئيسي في المنح والقروض الميسرة التي تتدفق إلى البلدان على قائمة لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية (ODC) والمؤسسات المتعددة الأطراف مع تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه للبلدان النامية. ويجري حالياً إعادة النظر في تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA).
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)	منظمة اقتصادية دولية تتألف من 35 بلداً من بلدان الدخل المرتفع إلى حد كبير، تأسست عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية.
أهداف التنمية الإنمائية المستدامة (SDGs)	هناك مجموعة أهداف مكونة من 17 هدف أقرتها الحكومات في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 لتحقيقها بحلول عام 2030. والتي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم والصحة، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة التغير المناخي، وحماية المحيطات والغابات. يركز هدف التنمية المستدامة الرابع على التعليم.
لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)	تتألف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) من الجهات المانحة الثنائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تهدف إلى تعزيز فعالية المساعدات وزيادة المساعدات للتنمية المستدامة.
البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)	استطلاع دولي تجريه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) كل ثلاث سنوات يهدف إلى تقييم نظم التعليم عن طريق اختبار مهارات ومعارف الطلاب البالغين من العمر 15 عاماً في الرياضيات والعلوم والقراءة. حتى الآن شارك طلاب من أكثر من 70 بلداً أعضاء وغير أعضاء من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).
الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)	سلسلة التقييمات الدولية التي تجريها الجمعية الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA)، والتي تختبر الرياضيات والعلوم لطلاب الصف رابع والصف الثامن في مجموعة متنوعة من أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم.



## التصنيفات

### تصنيف فئة دخل البلاد

الدخل المنخفض البلدان ذات الدخل المنخفض (LICs)	الاقتصادات ذات الدخل القومي الإجمالي (GNI) لكل فرد 1045 دولار أو أقل في عام 2014، تم حسابها باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي.
البلدان ذات الدخل المتوسط (MICs)	الاقتصادات ذات الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد الواحد أكثر من 1045 دولار ولكن أقل من 12736 دولار في عام 2014، تم حسابها باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي.
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (LMICs)	الاقتصادات ذات الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بين 1045 دولار و 4125 دولار في عام 2014، تحسب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي.
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع (UMICs)	الاقتصادات ذات الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بين 4125 دولار و 12736 دولار في عام 2014، تحسب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي.
البلدان ذات الدخل المرتفع (HICs)	الاقتصادات ذات الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد من 12736 دولار أو أكثر في عام 2014، تحسب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي.
الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	لأغراض إحصائية استخدمت اللجنة قائمة البنك الدولي 2016 للأوضاع الهشة. يُعرف الوضع الهش أنه أ) متوسط تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA) بنسبة 3.2 أو أقل، أو ب) وجود قوات الأمم المتحدة أو الإقليمية لحفظ السلام أو مهمة بناء السلام خلال السنوات الثلاث الماضية. تشمل القائمة دول المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) المؤهلة وغير الأعضاء أو الأقاليم / الدول غير النشطة فقط بدون بيانات السياسات والمؤسسات القطرية. لا تتأهل بلدان البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) المتضمنة في القائمة إلا عن طريق وجود قوات حفظ السلام، أو القوات السياسية، أو قوات مهمة بناء السلام بسبب عدم الإفصاح عن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية.

## مستويات التعليم

مرحلة ما قبل الابتدائية	ثمة برامج يمكن الإشارة إليها بعدة طرق؛ على سبيل المثال، التعليم والتنمية المخصصة للطفولة المبكرة (ECE/ECD)، أو مدرسة اللعب، أو الاستقبال، أو قبل المرحلة الابتدائية، أو مرحلة رياض الأطفال، أو التعليم المبكر.
تنمية الطفولة المبكرة (ECD)	يشير إلى النمو الجسدي والمعرفي واللغوي والاجتماعي والعاطفي للطفل من مرحلة ما قبل الولادة حتى سن الثامنة. تشمل هذه التنمية مجموعة واسعة من الأنشطة بدءًا من رعاية الطفل إلى التغذية حتى التعليم المبكر.
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE)	مصطلح حصة التعليم الأوسع نطاقًا لتنمية الطفولة المبكرة (ECD).
المرحلة الابتدائية	يقدم أنشطة علمية وتعليمية مصممة عادة لتزويد الطلاب بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات وتأسيس قاعدة صلبة للتعلم والفهم.
المرحلة الثانوية	وغالبًا ما تتكون من مرحلتين: المتوسطة والثانوية. تم تصميم التعليم المتوسط والثانوي عمومًا لمواصلة البرنامج الأساسي في مرحلة التعليم الأساسي، ولكن يركز التعليم أكثر على المواد، الأمر الذي يتطلب المزيد من المعلمين المتخصصين لكل مادة. غالبًا ما يتزامن نهاية هذا المستوى مع نهاية التعليم الإلزامي. في التعليم الثانوي غالبًا ما ينظم التعليم على جميع جوانب المادة ويحتاج المعلمين عادة لتأهيل أعلى أو أكثر تحديدًا للمادة.
مرحلة ما بعد الثانوية	ويشمل التعليم العالي والجامعي والتعليم المهني والتقني والتدريب التوظيفي. تُبنى برامج التعليم العالي على التعليم الثانوي، وتوفر أنشطة تعلم أكثر تعقيدًا في المجالات المتخصصة للتعليم. يتضمن التعليم العالي ما يفهم عادة بالتعليم الأكاديمي، ويشمل أيضًا التعليم المهني المتقدم والتعليم التقني والتدريب التوظيفي.
التدريب التقني والمهني (TVET)	البرامج المصممة بشكل أساسي لإعداد الطلاب للدخول مباشرة إلى مهنة معينة أو تجارة (أو فئة المهن أو الحرف). قد يكون للتعليم المهني مكونات قائمة على العمل (مثل التدريب المهني وبرامج التعليم مزدوج النظام). يمكن أن يشمل التدريب التقني والمهني (TVET) برامج للطلاب من السن الثانوي أو الجامعي.

## الاختصارات

البنك الآسيوي للتنمية	ADB
البنك الإفريقي للتنمية	AfDB
لجنة المساعدة الإنمائية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD)	DAC
وزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)	DFID
تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	ECD
التعليم للجميع (اليونسكو)	EFA
التحالف العالمي للقاحات والتحصين	GAVI
تقرير رصد التعليم العالمي (اليونسكو)	GEMR
النتائج المحلي الإجمالي	GDP
معدل الالتحاق الإجمالي	GER
الشراكة التعليمية العالمية	GPE
السلع العامة العالمية	GPGs
البلدان ذات الدخل المرتفع	HICs
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	IBRD
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	IADB
المؤسسة الإنمائية الدولية (البنك الدولي)	IDA
صندوق النقد الدولي	IMF
البلدان ذات الدخل المنخفض	LICs
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	LMICs
بنك تنمية متعدد الأطراف	MDB
الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة)	MDGs
البلدان ذات الدخل المتوسط	MICs
الدورات المفتوحة المكثفة عبر الإنترنت	MOOC
صافي معدل الالتحاق	NER
منظمة غير حكومية	NGO
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
برنامج التعاون والتنمية لتقييم الطلبة الدوليين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD)	PISA
نظم البحث والتطوير	R&D
نهج تحقيق نتائج تعليم أفضل (البنك الدولي)	SABER
الأهداف الإنمائية المستدامة (الأمم المتحدة)	SDGs
الدراسة الاستقصائية الدولية للتدريب والتعلم (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD)	TALIS
الاتجاهات الدولية السائدة في دراسة الرياضيات والعلوم	TIMSS
مؤسسة اليونسكو للإحصاء	UIS
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	UMICs
الأمم المتحدة	UN
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	UNCHR
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF
منظمة الصحة العالمية (الأمم المتحدة)	WHO





## شكر وتقدير

تعرب اللجنة عن امتنانها لكثير من المنظمات والأفراد الذين قدموا مساهمات كبيرة لبرنامج عمل اللجنة، وهم غير مسؤولون عن الدقة أو المحتوى أو النتائج أو التوصيات.

### المنظمات

منظمة أكشن أيد الدولية  
رابطة تطوير التعليم في أفريقيا (ADEA)  
شراكة التنمية التحليلية والقدرات (ACDP) إندونيسيا  
كاربوس كابيتال  
مركز الدراسات للبنانية  
مركز الأبحاث السياسية (CPR) الهند  
مركز التنمية العالمية (CGD)  
مركز دراسة اقتصاديات أفريقيا (CSEA)  
مركز التعليم العالمي، معهد بروكينغز  
المؤسسة الدولية للتمويل الإنمائي (DFI)  
مجموعة السياسات الاقتصادية (EPG)  
التعليم الدولي  
السياسة التعليمية ومركز البيانات (EPDC)، منظمة الصحة الدولية FHI 360  
منتدى مؤسسة التربية والتعليم للمرأة الأفريقية (FAWE)  
مركز المؤسسات  
مركز فريدريك اس باردي للمستقبل الدولي، جامعة دنفر  
شبكة التدريب المهني العالمية (GAN)  
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)  
معهد التنمية والبدائل الاقتصادية (IDEAS)، باكستان  
صندوق النقد الدولي (IMF)  
معهد التنمية الكوري (KDI)  
عاصمة التعلم  
معهد ملاوي للإدارة (MIM)  
معهد التنمية الخارجية (ODI)  
مؤسسة أوكسفام الدولية  
نتائج على صعيد التنمية (R4D)  
مركز إتاحة فرص التعليم والتعلم على قدم المساواة (REAL)، جامعة كامبريدج  
مشروع الحق في التعليم  
رابطة ريفر باث  
مجموعة سيك للتنمية (SEEK)  
التمويل الاجتماعي  
جامعة ويتواترسراند، جنوب أفريقيا  
جامعة ميريلاند  
شبكة العدالة الضريبية  
التعليم للجميع  
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)  
مركز فيتنشتاين للديمقراطية ورأس المال البشري  
مجموعة البنك الدولي

## تابع شكر وتقدير

Sanjeev Gupta	Alice Albright	لجنة خبراء تمويل التعليم
Ngozi Okonjo-Iweala	Caroline Anstey	
Arif Naqvi	Bertrand Badré	
Jeffrey Sachs	Kristin Clemet	
Lawrence Summers	Ronald Cohen	
	Gene Frieda	
Quarraisha Karim	(Chair) Mark Dybul	لجنة خبراء الصحة والتعليم
Anthony Lake	Girindre Beeharry	
Joy Phumaphi	Deborah Bix	
Jeffrey Sachs	Julia Gillard	
Theo Sowa	Ngozi Okonjo-Iweala	
Lawrence Summers	Baela Raza Jamil	
Charlotte Watts	Dean Jamison	
Amel Karboul	Mariam Adil	لجنة خبراء التكنولوجيا والتعليم
Daphne Koller	Anant Agarwal	
Ju-ho Lee	Chandrika Bahadur	
Strive Masiyiwa	Nigel Fisher	
Jeffrey Sachs	Julia Gillard	
Kartik Sawhney	Milena Harito	
Francine Muyumba	Kennedy Odede (الرئيس المشارك)	لجنة الشباب
Shizuka Nishimura	Rosemarie Ramitt (الرئيس المشارك)	
Salyne El Samarany	Sanaya Bharucha	
Menghan Shen	Naglaa Fathy	
Mohamed Sidibay	Hellen Griberg	
Carlos Adolfo Gonzalez Sierra	Giorgio Jackson	
Martine "Kessy" Ekomo-Soignet	Benedict Joson	
Usman	Mohamed Khalil Liouane	
Malala Yousafzai	Ramon Montano	

وقد استعان التقرير أيضا بمدخلات العديد من الأفراد الذين قاموا بتأليف الأبحاث وقدموا المشورة بأشكال مختلفة وكذلك من الاستشارات العالمية والتعامل مع الدوائر الحكومية ووكالات العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المشاركة في الدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة. تعرب اللجنة عن امتنانها لكل ذلك.



## تقرير مشروع الفريق

المديرين		Liesbet Steer ( مدير البحوث والتقارير )
		Justin W. van Fleet (مدير اللجنة)
رئيس التحرير		Gila Sacks
فريق بحوث وتقارير عالي المستوى المساهمين	بدعم من:	Nicholas Burnett
	Bridget Crumpton	Paul Isenman
	Asma Zubairi	Elizabeth King
		Annababette Wils
مساعدة في مجال بحوث	Katie Godwin	Elena Losada
	Daniela Tort	OreOluwa Badaki
	Dandan Chen	Shelby Carvalho
		Patrick Shaw
إنتاج تقرير		Mao Lin Chen
		Adam Findeisen
		Abby Spring
اتصالات		Heather Gardner—Madras
		William Hastings
		Tim Beltran
مبتكرة		Mark Seddon
		Kieran Baker
		Reid Lidow
		Victoria Reitano
		Lana Wong
الإدارة والتوعية		Anna Shakarova
		Laura Stankiewicz
		Justin Rodriguez

